



جمعية الاجتماعيين

دراسات في مجتمع الامارات (الجلد الثالث عشر)

د. عبدالله جمعه الحاج
د. شيفة سيف الشامسي
د. حسن عبد الفتاح الفنجري
أ. فتمية عبدالله دربول
د. حسام سلطان العلماء
د. سيف سالم القايدي

د. حيدر بدوي صادي
د. بدران عبدالرزاق بدران
د. محمد عبدالرحمن الركن
د. عصام نصر سليم
د. فوزية عبدالله العلي
د. عبدالله علي مصطفى

**دراسات
في
مجتمع الامارات**

الأراء الواردة في هذا الكتاب
لا تعبر بالضرورة عن رأي جمعية الاجتماعيين

جمعية الاجتماعيين

الشارقة - الامارات العربية المتحدة

ص . ب . ٣٧٤٥ - هاتف ٥٤٨١٦٦ هـ - فاكس ٥٢٢٢٦٧

حقوق النشر والطبع محفوظة - الطبعة الأولى - ١٩٩٨



جمعية الاجتماعيين

دراسات في مجتمع الامارات (المجلد الثالث عشر)

د. عبدالله جمعه الحاج
د. شيفخة سيف الشامسي
د. حسن عبد الفتاح الفنجري
أ. فتمية عبدالله دربول
د. حسام سلطان العلماء
د. سيف سالم القسايدي

د. هيبدر بدوي صادي
د. بدران عبدالرزاق بدران
د. محمد عبدالرهن الركن
د. عصام نصر سليم
د. فوزية عبدالله العلي
د. عبيدالله علي مصطفى

المحتويات

٧	مقدمة
	١ - السياسات الاعلامية في الامارات العربية المتحدة في عصر الأعمار الصناعية. د . حيدر بدوي صادق
١٣	د . بدران عبدالرزاق بدران
	٢ - قانون الجمعيات ذات النفع العام في الامارات. د . محمد عبدالرحمن الركن
٢٣	د . عصام نصر سليم
	٣ - علاقة الطفل بالاعلان التلفزيوني التجاري في الامارات. د . فوزية عبدالله العلي
٦٧	د . فوزية عبدالله العلي
	٤ - الاسماء في دولة الامارات العربية المتحدة، دلالتها وشيوعها. د . عبدالله علي مصطفي
١٠٧	د . عبدالله علي مصطفي
	٥ - الاستيلاء الايراني على جزر أبو موسى. د . عبدالله جمعه الحاج
١٥٩	د . عبدالله جمعه الحاج
	٦ - مؤشرات التنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة. د . شيخة سيف الشامسي
٢٠٧	د . شيخة سيف الشامسي
	٧ - علاقة المتغيرات البيئية بالسلوك العدوانى لدى أطفال الريف في مصر والامارات. د . حسن عبد الفتاح الفنجري
٢٣١	د . حسن عبد الفتاح الفنجري

٨ - أثر الولاء التنظيمي والعوامل الشخصية على الأداء الوظيفي لدى
المعلمين في الامارات.

٢٥٧ فتحية عبدالله دربول

٩ - مجالات عمل خريجي قسم الجغرافيا في الامارات.

د . حسام سلطان العلماء

٢٨٧ د . سيف سالم القايدي

مقدمة

منذ ثماني سنوات... باشرت جمعية الاجتماعيين اصدار سلسلة دراسات في مجتمع الإمارات، ومنذ ذلك الوقت لاتزال مستمرة في اصداراتها إلى أن وصلت هذه السلسلة إلى العدد الثالث عشر الموجود الآن بين أيدينا، لقد نشرت الجمعية خلال هذه السلسلة حوالي مئة وخمسين دراسة عن الإمارات، وقد توزعت وتنوعت هذه الدراسات في التخصصات العلمية والأبعاد المنهجية والاهتمامات العلمية لدرجة يمكن معها القول إنها تلمست معظم جوانب الحياة في الإمارات.

ولاتزال سلسلة «دراسات في مجتمع الإمارات» رائدة في البحث العلمي الاجتماعي في الإمارات. ولاتزال إلى يومنا هذا أحد أهم المراجع العلمية في الإمارات. ولايختلف المجلد الثالث عشر عن المجلدات الأخرى إن في رقيه العلمي أو تنوعه البحثي. فهذا المجلد يضم مواضيع تتراوح بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما انها تتناول قضايا ثانوية واعلامية وتربوية وتنموية وتعليمية وإنسانية وغيرها. ولا بد هنا من الاشارة إلى أن التنوع البحثي والثراء المعلوماتي في هذا العدد يعبر عن خطوات متقدمة قدمتها الأبحاث العلمية الإنسانية في الإمارات. إن التطور والتنوع البحثي عن مجتمع الإمارات هو دليل صحي يعكس اهتماماً علمياً متزايداً في فهم واقع هذا المجتمع وتحولاته الاجتماعية السريعة خلال العقدين الماضيين.

ومايميز هذا الجزء أيضاً هو السلاسة في بعض المواضيع الجميلة والخفيفة والتميزة بأسلوب طرحها فيما يحمل كثير منها معلومات أو يقدم دراسات تطرح للمرة الأولى كبحث الأسماء في نولة الإمارات، أو بحث مجالات العمل لخريجي قسم الجغرافيا في جامعة الإمارات، أو بحث أثر الولاء التنظيمي على الأداء الوظيفي للمعلمين في الإمارات.. ولا بد لمن يتابع بتمعن هذا المجلد من سلسلة دراسات في مجتمع الإمارات، من الاحساس بهذا التنوع النظري والمنهجي للأبحاث المتضمنة. فهناك الاستقراء التاريخي، والمعلومات.. وهناك البحث الميداني، وهناك الدراسات المقارنة، وهناك البعد الكمي والكيفي في القياس.

يتميز موضوع السياسات الاعلامية في دولة الإمارات بشمولية النظرة. إنه ينطلق بداية بواقع الاعلام والتطورات والتحديات الحديثة التي نعيشها خاصة مع الأعمار الصناعية والقدرات العالمية العالية للاعلام. وي طرح كل من الدكتور حيدر بنوي صادق والدكتور بدران عبدالرزاق بدران في هذه الدراسة عدة أبعاد في دراسة وفهم واقع السياسات الاعلامية في الإمارات اليوم. من هذه الأبعاد.. أولاً: البعد الفلسفي، أو التوجه الهام لهذه السياسات، هو توجه إيجابي بمعنى أن الإيجابية الفلسفية لاعلام الإمارات تعتمد على احترام الموجود والقائم في المجتمع، وتسعى لتطويره بنائياً وليس نقدياً. أما في البعد الاجتماعي فهما يريان عدم التجانس بسبب أزمة التركيبة السكانية والخلل الكبير القائم فيها. وإلى جانب هذا فالتناقص القائم يرتبط بالتركيز على قيم واحدة بدون محاولة الفهم للعادات والقيم الوافدة وتأثيرها في الواقع. إن ندرة الدراسات والبيانات والتخطيط في هذا الجانب له تأثيره السلبي على الواقع السياسي. أما البعد الاقتصادي فهما يريان أن السياسات الاعلامية تخضع لمصادر تمويل رسمية ولا تخضع للمضاربة الفضائية من الشركات الخاصة والتمويل الرأسمالي المحلي كما هي الحال في باقي دول العالم.

ومن الأبعاد الأخرى التي غطيا من خلالها دراستهما تغطية شاملة ومتميزة، هي البعد الدراسي والتخطيط الإداري الذي هو أساس النجاح العام. كما لم يغفلا أبعاداً أخرى بنفس القدر من الأهمية كالبعد التنموي والبعد التكنولوجي، والبعد المهني، والبعد الثقافي... إلخ. لقد استطاع الباحثان تقديم دراسة شاملة تصلح لأن تكون نموذجاً في دراسة السياسات العامة.

ومما خلاصا إليه أنه إذا كانت وظيفة السياسات العامة عادة هي ترجمة الواقع والتحديات إلى استراتيجيات وخطط عمل. فلاتزال التحديات أمام المشرفين على السياسات الاعلامية في الإمارات تلح لتحويل هذا الواقع إلى تحديات وخطط عمل مستقبلية أقدر على فهم الواقع وحاجاته.

الدراسة الثانية.. هي عبارة عن قراءة نقدية في القانون الاتحادي رقم ٦، الصادر عام ١٩٧٤ وتعديلاته بشأن الجمعيات ذات النفع العام. إن هذه الدراسة تقدم مستوى

راقياً من المعالجة لأوضاع جمعيات النفع العام. ويبدو من خلالها الدور المعوق للقوانين المنظمة التي تحد من قدرة الجمعيات على التطور. إن القوانين المعمول بها في الإمارات، من وجهة نظر الدكتور محمد عبدالله الركن، هي قوانين على درجة عالية من التعقيد وتحتاج للتعديل من أجل اعطاء الجمعيات فرصة أفضل للعمل والتطور في خدمة المجتمع، خاصة وأنها الجمعيات الأهلية الوحيدة التي تعمل على مستوى العطاء والتطوير الاجتماعي. وهي كذلك الوحيدة المسموح لها بالعمل داخل مجتمع الإمارات.

الدراسة الثالثة: وهي عن: *علاقة الطفل بالاعلان التلفزيوني التجاري في الإمارات* وهي دراسة أخرى ضمن هذه السلسلة تتميز بجديتها وصراحتها العلمية من جهة وبريادتها في طرح هذا الموضوع في الإمارات. تركز هذه الدراسة على عينة للأطفال ما بين ١٠ و١٢ سنة، وتُظهر الدراسة مدى تأثير الاعلان في تغيير أنماط التفكير لدى الأطفال.. إنها تساهم في تعميق النزعة الاستهلاكية السائدة، وكذلك تساعد في زعزعة الهوية، واقتناء القيم الفنية الغربية، وكذلك تعمق بعد الانجازات والانبهار بالغير.

الدراسة الرابعة: ضمن هذه السلسلة حول: *الأسماء وشيوعها في دولة الإمارات*، وهي دراسة بنيت على عينة مأخوذة من المجتمع الإماراتي، سجلت من خلال أسمائهم بالتدرج من الأبناء إلى الأجداد. وقد قُسمت الدراسة إلى مراحل تاريخية وأجيال. أبرز من خلالها الباحث تطور عملية التسمية في الإمارات وتغيراتها ومؤثراتها وعلاقتها بالبيئة والانتماء إلى طائفة أو ثقافة معينة أو إلى عوامل أخرى كالتأثر بالأشخاص أو الحكام أو الأحداث التاريخية... إلخ.

أما الاستيلاء الإيراني على جزيرة أبوموسى، فهو بحث قيم وحيوي وديناميكي.. خاصة وأن قضية الجزر لاتزال مستمرة. إن البحث يحمل معه قدراً عالياً من الخلفية العلمية والمعلوماتية لشخص متابع ومتمكن. لقد قدم الدكتور عبدالله جمعة الحاج البُعد الاستراتيجي والتحليل السياسي لواحدة من أهم القضايا السياسية للإمارات، قضية الجزر، وخاصة جزيرة أبوموسى التي سيطرت عليها إيران كلياً منذ الثورة الإسلامية. وهكذا فالبحث يُعطي عمقاً آخر لموقع الثورة الإسلامية من الواقع

الخليجي، ومستقبل الخليج.. ويترك القارئ أمام تساؤلات عديدة حول مستقبل العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربي، خاصة في ضوء التطورات الأخيرة مع الولايات المتحدة. إن الدراسة تُعطي خلفية متميزة لكل باحث يحاول فهم قضايا الجزر والصراع أو التهادن مع إيران.

الدراسة السادسة حول: مؤشرات التنمية الاقتصادية في الإمارات، وهي أيضاً دراسة رائدة في طرح مؤشرات التنمية في الإمارات. يمكن الاستناد على هذه الدراسة كمقدمة لدراسات عديدة في مجال التنمية والتخطيط التنموي والصناعي. كما أن هذه الدراسة هي على مستوى متميز من الجرأة والسلاسة.

وفي الكتاب دراسة ثانية تهتم بالأطفال وعنوانها: **علاقة المتغيرات البيئية بالسلوك العدوانية لدى أطفال الريف في مصر والإمارات.**

وهذه الدراسة جديدة في تحديدها وأبعادها السلوكية العدوانية. تقدم تعريفات جادة وأطراً نظرية مهمة في دراسة الشخصية العدوانية.. إنها خطوة أولية جيدة في المقارنة بين ريف الإمارات وريف مصر، وبين السلوكيات للأطفال في البلدين. وهناك حاجة ماسة للمزيد من الدراسات المستمرة للتعرف على حقيقة السلوك العدوانية وتأثره بالبيئة المحيطة.

الدراسة الثامنة ضمن هذه المجموعة تنور حول: أثر الولاء التنظيمي والعوامل الشخصية على الأداء الوظيفي لدى المعلمين في الإمارات.

وهي دراسة توضح أبعاداً اجتماعية هامة لواقع مهنة التعليم والمعلمين في الإمارات، وأهميتها تنبع من كونها تُعطي خلفية جيدة لواقع تأنيث مهنة التعليم، ولأنها توضح علمياً الفجوة العددية والوظائفية بين دور المعلمين ودور المعلمات في الإمارات. إن عدد المعلمين في الإمارات هو (٢٠٣٢٨) مُعَلِّم.. عدد الذكور منهم هو (٨٤٤٢) معلم، وعدد الإناث (١١٨٨٦) معلمة. بينهم ٥٣٩٧ مواطن ومواطنة.. منهم (٤٨٨٢) إناث، و(٥١٥) من ذكور.

إن واقع المعلمين الذكور في الإمارات يطرح تساؤلات عديدة حول مستقبل التعليم في الإمارات. إن الدراسة تُعطي خلفية لأسباب عزوف المعلمين عن التعليم الابتدائي

والاعدادي. إن أسباب تأنيث التعليم هي واقعية لأنها تستند إلى أسباب بنيوية كتدني الرواتب، والأوضاع، والنظرة الاجتماعية.

إن هذا البحث مع أهميته لن يكون كافياً، وسيظل بحاجة ماسة للمزيد من الدراسة وإيضاح أسباب تأنيث مهنة التعليم الابتدائي والاعدادي، وإن استمرت سنبقى نُعاني - وسوف نُعاني - كما نُعاني المجتمعات العالمية الأخرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية.

الدراسة الأخيرة حول: مجالات عمل خريجي قسم الجغرافيا في الإمارات. إنها دراسة مهمة لأنها رائدة في أطروحاتها حول الربط بين التعليم العالي، وواقع التعليم العالي، والواقع المهني والوظيفي.. إن الجغرافيا علم ينمو ويتطور في العالم اليوم، إلا أن التخصص في الجامعة لا يزال يُعاني من أساليب التدريس التقليدية التي لاتجذب الطلاب ولا تهيم لهم المهن الحديثة المتطورة التي تتناسب مع تطور تخصص الجغرافيا. فالدراسة في جامعة الإمارات لاتزال تحضر الخريج ليكون استاذ مدرسة... كذلك فالدراسة توضح التمايز القائم بين واقع الطلاب والطالبات وطموحاتهم المختلفة.

إن هذه المجموعة الثالثة عشرة من دراسات حول مجتمع الإمارات، تأتي بمجموعة أخرى من الدراسات الرائدة بأسلوبها الناقد والعلمي، والجمعية تأمل أن تكون هذه الدراسات حافزاً للمزيد من العطاء العلمي المتطور والناقد علمياً، إذ إن رحلة التطور الإنساني أثبتت أنها قائمة على النقد العلمي البناء.

الدكتور / هيدر بدوي صادق
الدكتور / بدران عبدالرزاق بدران

السياسات الاعلامية
في الامارات العربية المتحدة
في عصر الأقمار الصناعية

تسعى هذه الورقة إلى وصف الاتجاهات العامة للسياسات الإعلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة في عصر البث والاستقبال التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية، وتتقدم الورقة ببعض المقترحات لمعالجة ما يراه الباحثان من مهام عاجلة في بعض ميادين العمل الإعلامي.

جاء في تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي أن «سياسات الاتصال» هي «مجموعة المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم وإدارة ورقابة وتقييم ومواءمة نظم وأشكال الاتصال المختلفة، على الأخص منها وسائل الاتصال الجماهيري من أجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعية الممكنة، في إطار النموذج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تأخذ به الدولة».

(المنصوري وآخرون، ١٩٨٧).

وتجد السياسات الإعلامية عادة طريقها إلى الممارسة من خلال ما يتوفر من نصوص دستورية، وفي القانون الجنائي، والقانون المدني،

نشر في العدد التاسع والأربعون - السنة الثالثة عشر - ربيع ١٩٩٦م

والقانون الإداري، واللوائح والمذكرات التفسيرية، والمواثيق المهنية، إلى جانب قوانين المطبوعات والنشر. إلى جانب ذلك، قد يترك تنظيم وتطبيق هذه السياسات إلى «التوجهات العامة للنظام، والسلطة التقديرية للأجهزة المعنية». وتتمثل صعوبة دراسة هذا الموضوع في عدم تجميع ماسبق في قانون واحد، وكذلك تعرضها للتعديل المستمر، وكثرة الأحكام القضائية المتعلقة بها. (الجمال، ١٩٩١).

ورغم أن ما يتعلق بتجزئة السياسات الإعلامية، وتوزعها بين نصوص مكتوبة وتعليمات غير مدونة ينطبق بشكل عام على الواقع الإعلامي في دولة الإمارات، إلا أن النقطة الأخيرة الخاصة بالتعديل المستمر للقوانين لا تسري على الدولة، إذ إن قانون المطبوعات بالتعديل المعمول به لم يعدل بشكل جوهري منذ أربعة عشر عاماً، وهناك توجه حالياً لتعديله، وذلك «لإتاحة المزيد من الحرية للفكر والرأي» أمام الصحافة المحلية، و«لتقليل القيود على النشر والطباعة»، ومعالجة «أمر كثيرة طرأت فيما يتعلق بالثورة التكنولوجية التي حدثت» من بينها «أفلام الفيديو، والكمبيوتر والأقمار الصناعية». (المدفع، ١٩٩٣).

والعبرة، في واقع الأمر، ليست بالتشريعات والقواعد القانونية ولكن «بالممارسات الفعلية التي تعكس روح التشريعات». (الجمال، ١٩٩١). حيث إن العقوبات المنصوص عليها في القانون الحالي في دولة الإمارات لم تطبق إلا في حالة واحدة «خلال عشر سنوات»، ومن حيث إن الدولة لا تفرض رقابة مسبقة على النشر الصحفي، بل تتبنى مبدأ الرقابة الذاتية، ويسعى المشرع في المرحلة القادمة «إلى وضع عقوبات لحماية المجتمع وليس لتقييد الثقافة. أي تشديد العقوبات على من يحاول استغلال الثورة التكنولوجية في إدخال مواد سامة تسيء إلى المجتمع وإلى النشء». (المدفع، ١٩٩٣).

وقد خلصت الدراسة الموسومة بـ«برامج التلفزيون والتكنولوجيا الحديثة للاتصال في الوطن العربي للاستأذ سعد لبيب إلى تحديد عشرة مداخل نوعية للسياسات الاتصالية، (لبيب، ١٩٩١) ستعالج هذه الورقة بعضها، أما بقية الأبعاد فستعالجها أوراق أخرى في هذه النوبة وقد أضفنا أبعاداً جديدة كانت مذكورة بشكل ضمني كجزء من أبعاد أخرى. وبناءً على ذلك سنتطرق هذه الورقة إلى الأبعاد التالية:

١ - البعد الفلسفي (الاتصالي).

٢ - البعد الاجتماعي.

٣ - البعد الاقتصادي.

٤ - البعد التنظيمي والإداري.

٥ - البعد البيئي والتكنولوجي.

٦ - البعد المهني.

٧ - البعد الثقافي.

٨ - البعد التنموي.

أولاً: البعد الفلسفي.

ويقصد من هذا البعد مجموع المبادئ والأهداف التي تحكم عمل وسائل الاتصال في دولة ما، أي الفلسفة العامة للعمل الاتصالي بمجمله. وتتحدد هذه المبادئ وفق الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة، وقد أوضح رو Rugh (١٩٧٩) أن وسائل الإعلام العربية يجب فهمها في ضوء الظروف الاقتصادية، والبيئة الاجتماعية، والواقع السياسي في المجتمعات التي تعمل فيها. وأوضح الجمال (١٩٩١)، كذلك ضرورة دراسة التوجهات القيمة التي تحكم عمل النظام الاتصالي، والحقوق والحريات التي تتيحها هذه التوجهات على صعيد المشاركة الاتصالية، وتدفق الرسائل الاتصالية في المجتمع وغير ذلك.

وتقول رشتي (١٩٨٥) إن وسائل الإعلام في دولة الإمارات تلتزم «بدعم النظام الاتحادي القائم، وتعمل على ترسيخه بشرح منجزاته وتتبع خطواته، وتوضيح ماتبقى من مهمات وأعمال أمامه»، وتضيف إن هذه الوسائل «تعمل على ربط البادية بالمدينة، ونقل الحدائث إلى بدو الصحراء، ولتحقيق ذلك اهتمت وزارة الإعلام والثقافة بتقوية إمكانيات الاتصال بالمواطنين لتجعل هذه الركائز أكثر عمقاً وأوقع أثراً».

(ومن هنا جاء التركيز على إنشاء وتوسيع البنية التحتية للاتصال لتشمل معظم أنحاء الدولة).

كما أن «غرس القيم الإيجابية والاهتمام بالتقاليد والعادات الحميدة التي تستمد جذورها من تعاليم الدين الإسلامي والموروثات العربية الفاضلة» يعتبر هدفاً اتصالياً آخر، بالإضافة إلى «تمكين المواطنين من الاطلاع أولاً بأول على أخبار المجتمع المحلي وقضاياها التنموية المتعددة ليكون على وعي تام بها حتى يتمكن من المساهمة الفعالة في عملية البناء والتقدم». (أنظر البعد الخاص بالتنمية).

وتعتبر وزارة الاعلام والثقافة الجهة الاتحادية المسؤولة عن وضع سياسات وخطط الاتصال في الدولة، وتنبثق عنها عدة وسائل إعلام رسمية كالإذاعة والتلفزيون من أبوظبي، ووكالة أنباء الإمارات، ومؤسسة الاتحاد للصحافة والطباعة والنشر التي تصدر صحيفة الاتحاد اليومية.

وتشرف دائرة إعلام دبي، وهي دائرة محلية، على مؤسسات مشابهة تعمل في دبي كمحطة إذاعة وتلفزيون، وصحيفة يومية هي البيان ومطبوعات أخرى. بينما تشرف دائرة الإعلام والثقافة في الشارقة على محطة تلفزيون الشارقة، ويمثل هذا النظام لامركزية إعلامية لاتوجد في جميع أقطار الخليج العربي، وتلتزم هذه الوسائل بشكل عام بالتعليمات الرسمية الصادرة عن الوزارة.

ووفقاً لوزارة الإعلام والثقافة، فهناك ثلاث ركائز أساسية يقوم عليها الإعلام في الدولة، وهي باختصار:

١ - تكريس القيم الإيجابية في نفوس المواطنين، المستندة إلى تراث المجتمع وتقاليده وأخلاقياته، مع انفتاح كامل على المعاصرة بمعناها الإيجابي.

٢ - التوجه لخلق المواطن المستنير القادر على التمييز بموضوعية بين السلب والإيجاب.

٣ - حق المواطن في الإعلام من خلال وصول وسائله المتعددة إلى كل مواطن... وكذلك من خلال تيسير الوصول إلى جميع الحقائق وعدم حجبها وجعلها متاحة للجميع.

ومما لاشك فيه أن تطبيق المبادئ السابقة يؤدي إلى زيادة مستوى مشاركة الفرد والمجتمع، إذ انها كفيلة بتحقيق مبدأ «ديمقراطية الاتصال» وهو مرتبط بلاشك بحق الاتصال الذي دعت إلى تطبيقه منظمة اليونسكو على مستوى الفرد والجماعة والأمة. (المصمودي، ١٩٨٥).

إن تطوير «مشاركة» الأفراد في العملية الاتصالية من خلال إسماع أصواتهم للمسؤولين سيؤمن المزيد من التدفق الاتصالي بين القمة والقاعدة (على غرار برامج البث المباشر الإذاعية) وكذلك على المستوى الأفقي بين كافة فئات المجتمع. وتقدم برامج المحطات الفضائية أمثلة عديدة على شيوع المشاركة في الاتصال إما بشكل شخصي أو عن طريق من يمثلون وجهات نظر عامة من السياسيين أو المهنيين أو الهيئات العامة.

كما أن المبادئ السابقة تنسجم مع مرحلة النمو الاجتماعي التي يمر بها مجتمع الإمارات. وتفترض المبادئ المشار إليها أن لوسائل الاتصال دوراً في نقل المجتمع إلى مرحلة أكثر تقدماً، أي إلى المساعدة على نشر التحديث كفكر، والمحدثات كسلع وخدمات مرتبطة بعملية التنمية.

غير أن الخدمات الاتصالية المتاحة للبادية والمناطق شبه الحضرية لازالت قليلة، بالمقارنة مع المدن الرئيسية في الدولة. وبالرغم من جهود بعض المؤسسات الإعلامية

في تغطية هذه المناطق من وقت لآخر إلا أنها بحاجة إلى سياسة إخبارية متصلة لنقل أوضاعها إلى الأجهزة الحكومية والأهلية بصورة مستمرة.

ومن ناحية أخرى يؤدي شرح السياسات، وعرض المنجزات التي تم القيام بها، وتوضيح أهداف المرحلة القادمة باستخدام وسائل الاتصال إلى تحقيق التفاعل اللازم بين الفرد الدولة، وإلى مشاركة الأفراد عن قناعة في رسم وتخطيط مستقبلهم، وذلك دون المغالاة في عرض الإيجابيات، وبشرط ذكر السلبيات كذلك، انطلاقاً من تقدير واقعي لفهم المواطن الذي توفر له التجربة المباشرة ووسائل الاتصال الشخصية في بيئته القدرة على التحقق من مصداقية هذه الوسائل، وتحدد بالتالي طبيعة علاقته بها على ضوء توفر وسائل بديلة للمعلومات، أخذة في الازدياد يوماً بعد يوم وعبر جميع المنافذ الاتصالية.

وفي ظل التطورات المتلاحقة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، خاصة الأقمار الصناعية، ودخولها عالم الاتصال الدولي، فإنه يجب تحديد سياسات ورسم خطط تجعل الإعلام المحلي ومضامينه المختلفة قادر على منافسة المضامين القادمة من الخارج. ونظراً لاستحالة سيطرة السلطة القطرية في أي بلد على تدفق المعلومات (حماده، ١٩٩٣). فإنه يتوجب على دولة الإمارات عند رسمها لسياسات الاتصال أن تنطلق من رؤية تدرج المحلي - الاقليمي - والدولي في سياق واحد.

ثانياً: البعد الاجتماعي .

ويقصد من هذا البعد التكوين السكاني، ومؤشرات اتجاهات الجمهور المستقبلية، وأنماط استخدامه لوسائل الاتصال.

وفي هذا الصدد، تعاني دولة الإمارات من بنية ديموغرافية غير سليمة، إذ يزيد فيها عدد الأجانب من الجنسيات المختلفة على عدد المواطنين الذين يشكلون وفق معظم التقديرات أقل من ثلث إجمالي عدد السكان. الأمر الذي دعا العديد من المثقفين في دولة الإمارات إلى التحذير من انعكاسات هذا الخلل على الوضع الاجتماعي، بالنظر إلى عدم التجانس بين الجاليات المختلفة التي تعيش في الدولة. كما حذر البعض من تأثير هذا الخلل السكاني على الهوية الثقافية والقومية بما في ذلك طغيان قيم وافدة، وتأثيرات لغوية ونفسية وغيرها. كما ساهمت العمالة الوافدة - وغالبيتها من الذكور - في حدوث خلل بين الذكور والاناث في مجتمع الامارات (ديوب، ١٩٩٤).

ويستدعي هذا الواقع السكاني من زاوية السياسات الإعلامية في عصر البث الفضائي المباشر توفير المزيد من القنوات الاتصالية المحلية لهذه الجاليات، بهدف

ربطها ثقافياً وتنموياً بالمجتمع الذي تعيش على أرضه، وبهدف توفير المعلومات والبرامج التي تخدم احتياجاتها المعلوماتية والتنموية. كما ينظر المخطط الإعلامي إلى أهمية زيادة صلة الوافد بوسائل الاتصال المحلية ورفع درجة اعتماده عليها لتقليل نسبة تأثره بالمصادر الخارجية التي لايتوفر أي تأثير عليها، خصوصاً في أوقات الأزمات الخارجية التي تلقي بظلالها على الوضع الداخلي. كما أن تعرض الوافد لمؤثرات إعلامية خارجية بدرجة رئيسية، والمواطن لمؤثرات إعلامية محلية من شأنه أن يباعد بين الاثنين فكرياً وثقافياً مما قد يؤدي إلى تصدع البنية الاجتماعية على المدى الطويل.

وبالرغم من أن تخصيص قناتين تلفزيونيتين ومحطتي ال FM في العاصمة ودبي للبت باللغة الإنجليزية، وتخصيص بعض ساعات البث الإذاعي للبت بالأوردو ولغات اخرى لبعض الجاليات الآسيوية يمثل خطوات صائبة في هذا المسعى، إلا أن مايقدم لايرقى إلى المستوى المطلوب، ويميل إلى إشباع الجانب الترفيهي فالجانب الإخباري بدرجة أقل فقط. ويمثل تلفزيون الشارقة من خلال تركيزه على المضامين الاجتماعية والثقافية نموذجاً إيجابياً بديلاً للتعامل مع هذه القضية، وعلى بقية محطات التلفزيون تقييم هذه التجربة والاقتداء بإيجابياتها.

ويلاحظ بالنسبة للتخطيط الإعلامي في دولة الإمارات ندرة البيانات الدقيقة والحديثة عن الجمهور. وتفتقد المؤسسات الإعلامية إلى بحوث الاتصال الدورية، سواء أكانت بحوث المشاهدين أم المستمعين أم القراء. ويعتمد المخطط على مزيج من المعلومات المتاحة عن طريق البريد والهاتف والاتصالات الشخصية، بالإضافة إلى الأنواع الشخصية للعاملين في هذه المؤسسات، لاتخاذ قرارات تتعلق بالبرمجة أو إختيار المضامين (صالح، ١٩٩٢، راشد والكعبي، ١٩٩٢).

وتجدر الإشارة إلى وجود بعض الوكالات التابعة لشركات أجنبية تقوم بدراسات حول تعرض الجمهور في الدولة لوسائل الاتصال كميأً ونوعياً وتقدم خدماتها للمعلنين بالدرجة الأولى، وتبقي معلوماتها خارج نطاق التداول العام. كما أن البحوث الأكاديمية حول هذا الموضوع لازالت قليلة نسبياً، الأمر الذي يستدعي قيام المؤسسات الاتصالية الرسمية والخاصة بإنشاء أقسام لبحوث الجمهور - أو تفعيل الأقسام الموجودة فيها - لتقوم بإجراء دراسات دورية لمختلف جوانب علاقة مخرجاتها مع الجمهور، والإفادة من نتائج هذه البحوث في تطوير عملها وهي الخطوة الأولى لمنافسة الوسائل الأجنبية التي يعتمد عملها بدرجة رئيسية على المنهج العلمي.

كما تجب دراسة واقع تعرض فئات المجتمع المختلفة للرسائل الاتصالية المختلفة

للتعرف على الفروق بينها، وتشخيص أسبابها، ثم وضع السياسات اللازمة لمعالجتها، وهذا الموضوع قد يرتبط بالمضامين الاتصالية السائدة ودرجة تلبيتها لحاجات هذه الفئات، ويشكل خاص فئة الشباب.

ثالثاً: البعد الاقتصادي.

ويقصد بهذا البعد الإجراءات والنظم التي تتبع لضمان إقتصاديات التشغيل والموازنة بين المدخلات والمخرجات، وتدبير الموارد.

وبداية، شهدت دولة الإمارات طفرة اقتصادية هائلة خلال العقدين الماضيين، وقد تم توجيه إستثمارات ضخمة لاستكمال البنية الأساسية وقطاعات الخدمات، بما في ذلك قطاع الاتصال، كما ارتفع متوسط دخل الفرد من ٢٠ ألف درهم في عام ١٩٧٢ إلى نحو ٥٥ ألف درهم عام ١٩٩١، وهو من أعلى الدخول في العالم. وارتفع الإنفاق في سوق الإعلان في عام ١٩٨٩ ليصل إلى ٢٦٤٧ مليون درهم، بزيادة قدرها ٣٠٪ عن عام ١٩٨٧. (أرثر، ب. ت).

وبالنسبة لاقتصاديات وسائل الاتصال في الدولة، تخضع ملكية المؤسسات الأليكترونية لجهات رسمية، بينما تتبع معظم الصحف والمجلات الملكية الخاصة (باستثناء مطبوعات مؤسستي الاتحاد والبيان). وقد أشارت دراسة إلى أن «غالبية الصحف والدوريات غير قادرة على تغطية نفقاتها من التوزيع والإعلان، فلا يوفر التوزيع سوى نسبة ضئيلة جداً من تكاليف الجريدة» (رشتي، ١٩٨٥). لذا تتلقى الصحف دعماً حكومياً، كما تعتمد على الإعلانات الرسمية وبعض التسهيلات وأوجه الدعم المباشرة كالإعفاءات الضريبية مثلاً لتغطية نفقاتها المتزايدة.

ويمثل البث التلفزيوني المباشر تحدياً اقتصادياً لقطاع الاتصال المحلي من حيث قدرته على المنافسة، فالإنتاج التلفزيوني، على سبيل المثال، كلفته باهظة لما يتطلبه من توفير الاستوديوهات المجهزة، والفنيين المؤهلين والإعلاميين ذوي الخبرة وغير ذلك من الاحتياجات. ولو أخذنا وسيلة إعلامية أخرى كوكالة أنباء الإمارات لوجدنا أن تطوير خدماتها الإخبارية يتطلب فتح مكاتب جديدة في الخارج وهو أمر متعذر حالياً في ضوء شح الإمكانيات المتوفرة لها.

وكما أسلفنا فالسوق الإعلاني في الإمارات يتسع بشكل مطرد ويتوقع له مزيد من التوسع والانتشار في العقد القادم، إذ إن ارتفاع متوسط دخل الفرد الذي قارب ٢٠.٠٠٠ دولار في العام يعني واقعياً استمرار - إن لم يكن - ارتفاع النمط

الاستهلاكي للمعيشة وهو من أهم مبررات توسع الإنفاق الاستثماري للشركات في الحملات الإعلانية.

وتأتي المنافسة من المحطات الفضائية التي بدأت باستقطاب الإعلانات المحلية لتمثل تحدياً جديداً لشركات الإعلانات في النولة (رعد، ١٩٩٤). غير أن واقع هذه الشركات يدل على أنها في معظمها غير وطنية (آرثر، ب. ت) مما يدعو إلى المطالبة بدخول رأس المال الوطني في هذا القطاع المربح اقتصادياً كأحد توجهات السياسة الاتصالية القادمة. كما أن على وسائل الإعلام المحلية التي لم تتبن إدخال الإعلانات في برامجها أن تعيد النظر في هذه السياسة نظراً لأن الدخل الإعلاني سيساعدها على تطوير خدماتها كما سيحقق لها المزيد من الاستقلالية المالية. ولأمن من زاوية السياسات الإعلامية من إعادة النظر بمجموعة من الاعتبارات الاقتصادية المحلية بينها مايلي:

١ - اقتصاديات التشغيل:

وتتطلب وضع أنظمة لخفض الإنفاق، ومكافحة الهدر، وترشيد التوظيف، ورفع معدلات الإنتاج وغير ذلك، وخصوصاً في المؤسسات الرسمية.

٢ - تدبير الموارد:

وتتطلب العمل الجاد لاستقطاب دخل إعلاني (خصوصاً على ضوء معدلات النشاط الاقتصادي المرتفعة في النولة) والحيولة بون هجرة الإعلانات إلى المحطات الفضائية الأجنبية، كما ينبغي التفكير في صيغ لتبني جهات معلنة لبرامج إذاعية مثلاً Sponsorship كأحد الموارد المحتملة، بالإضافة إلى تطوير وتسويق الخدمات التجارية للمؤسسات الاتصالية كالمطابع التجارية للصحف مثلاً. كما ينبغي التفكير في تطبيق نظام تشفير (غربلة) البث الفضائي التلفزيوني وتقاضي رسوم مقابل المشاهدة، كما تفعل العديد من المحطات الفضائية العالمية.

٣ - زيادة الإنتاج ورفع كفاءته:

ويتطلب ذلك دعم الشركات والمراكز الإنتاجية الرسمية والخاصة لتمكينها من تقديم إنتاج نوعي قادر على المنافسة العالمية، وتوفير ما تتطلبه ساعات البث الإذاعي (الراديو والتلفزيون) على مدار الساعة من برامج متنوعة، ويتطلب ذلك استقطاب الكفاءات العربية والعالمية التي غدت سلعاً نادرة، والمحافظة عليها وتمتعها.

٤ - التدريب:

ويشمل ذلك جميع المؤسسات الاتصالية على حد سواء، ويتطلب ذلك وضع أنظمة

متطورة لرفع كفاءات العاملين وتوفير تدريب مستمر لهم، في أماكن عملهم In Site Training، أو ابتعائهم إلى معاهد ومؤسسات متقدمة للمساعدة على إدخال التكنولوجيا والأساليب الحديثة إلى المؤسسات المحلية.

٥ - الدعم الحكومي:

إن تقديم الدعم الحكومي والمحلي للمؤسسات الإعلامية يجب أن ينظر له من طرف هذه المؤسسات على أنه جاء تلبية لحاجة مؤقتة مرتبطة بمرحلة التأسيس، وذلك لتمكين المؤسسات الوليدة من الوقوف على قدميها. وينبغي على المؤسسات الإعلامية في دولة الإمارات أن تسعى لتحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق التطوير الإداري والإنتاجي والتسويقي.

إن الربط بين مصادر دخل المؤسسات الإعلامية الخاصة وبين موضوعية وحيادية مضامينها، وهو لاشك هاجس طبيعي في ذهن الجمهور، يجب أن يدفعها إلى اتخاذ خطوات عملية للاعتماد الذاتي. وعلى الجهات الرسمية مواصلة تهيئة المناخ التجاري والمالي لإنجاح التجربة الإعلامية الوطنية عن طريق دعم الصناعات الوطنية المرتبطة بالاتصال كصناعة الورق وأحبار الطباعة مثلاً، إلى جانب تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعات الاتصالية سواء من حيث الأجهزة والمعدات أم إنتاج البرامج سعياً وراء تحقيق قدر معقول من الاعتماد على الذات في هذه الحقول.

وعلى الأجهزة المعنية بالنسبة أن تدرس إمكانية السماح للقطاع الخاص بدخول مجال العمل الإذاعي أسوة بالعمل الصحفي مع وضع الضوابط الكفيلة بذلك.

رابعاً: البعد التنظيمي والإداري.

ويتضمن هذا البعد أسس إدارة المؤسسات الإعلامية بكفاءة، والتخطيط الإداري السليم، والمراجعة والتقييم.

ومما لاشك فيه أن المؤسسات الإعلامية الرسمية في العالم النامي، تعاني من عيوب البيروقراطية كاسلوب إداري سائد، وتدار هذه المؤسسات في كثير من الأحيان بمركزية هرمية من قبل القيادات العليا في هذا الجهاز أو ذاك. هذا على الرغم من أن مرافق الاتصال الجماهيري تختلف كل الاختلاف في جوهرها عن المرافق العامة الأخرى التي تديرها الدولة، نظراً لحيوية مادتها وتجدد مضامينها. ونظراً لصلتها المباشرة ليس فقط بالجمهور الداخلي، بل أيضاً بمستمعين وقراء ومشاهدين من أقطار أخرى متعددة.

وقد أوصى تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي

بعدم «تركيز سلطة اتخاذ القرار بأيدٍ بيروقراطية بعيدة عن العمل الميداني وعن الإحساس أو الاهتمام بالحاجات الاتصالية والثقافية لفئات المتلقين، بوهم إرضاء السلطات الأعلى، ووضع النظم التي تكفل القدر المناسب من المشاركة الإيجابية من جانب العاملين في أنشطة الاتصال المختلفة، بالتخطيط لها وتنفيذها». (المصمودي وآخرون. ١٩٨٧).

وفي دراستهما للبنى التنظيمية لمؤسسات إعلامية إماراتية وعربية، نوه أبوأصبغ وأحمد (١٩٨٤) إلى أن «العمل الصحفي بحاجة إلى نوع من التوازن الدقيق بين المركزية واللامركزية» حيث تكمن في «المواءمة بين المركزية التي تقوم بالتنسيق والتوجيه في مختلف الأقسام... وبين الصلاحيات اللامركزية للأقسام». ولاحظت الدراسة عدة عيوب تنظيمية في مؤسسات إعلامية محلية، من بينها الازدواجية في مسؤوليات الإشراف والتنسيق بين أكثر من جهة والتداخل في الاختصاصات بينها، وعدم وضوح الهياكل التنظيمية من حيث تحديد العلاقات بين الإدارات والأقسام المختلفة، وعدم وجود أجهزة للتخطيط والمتابعة الإدارية بما يضمن حسن عملها، وغيرها.

إن تطوير العمل الإعلامي في المؤسسات المحلية الرسمية في المرحلة القادمة رهن بإعطائها المزيد من الدعم وحرية الحركة الإدارية والمالية (عبيد، ١٩٩٣)، والمزيد من الاستقلالية في جوانب التحرير والانتاج، وتطبيق قدر أكبر من اللامركزية الإدارية بما يشجع المبادرة الفردية للعاملين، ويطلق العنان للقدرات الإبداعية بين صفوفها، مع التركيز على الجوانب المهنية للعمل الإعلامي بدلاً من التركيز على الدور السياسي الذي يميزها عن بقية الوسائل المنافسة. كما أن المؤسسات الخاصة تدرك أن قوانين السوق تفرض البقاء للأصلح. لذا فإن عليها أن تطور من أساليبها الإدارية وأن تستخدم التقييم الدوري لأنشطتها كرأس حربة لعملية التجديد والتطوير الذاتية.

خامساً: البعد البنيوي والتكنولوجي .

ويتضمن هذا البعد توفر البنية الأساسية للاتصال، واختيار وتوطين تكنولوجيا الاتصال المناسبة إنتاجاً وتوزيعاً.

وتتوفر في دولة الإمارات البنية التحتية لكافة وسائل الاتصال المقروءة والمرئية والمسموعة، حيث توجد محطات إرسال حديثة، ومحطات تقوية، واستوديوهات، وهوائيات، وشبكات أرضية، وشبكة حديثة للميكروويف، ومطابع، ووحدات للإنتاج، وعربات للنقل الخارجي، ومسارح وغير ذلك، وخصوصاً في إمارات أبوظبي ودبي

والشارقة التي تتركز فيها المرافق والأنشطة الإعلامية الرئيسية، كما توجد محطات إرسال إذاعيتين في أم القيوين ورأس الخيمة كذلك.

وقد شهدت شبكة الاتصال السلكية واللاسلكية في الدولة تطوراً كبيراً، حيث قامت مؤسسة الإمارات للاتصالات بزيادة شبكة مقاسم الاتصالات المحلية والكابلات الهاتفية بدرجة كبيرة. وتم تطوير أداء المؤسسة بتوفير خدمات البث التلفزيوني من القمر الصناعي «عربسات»، وضاعفت من خدمات الاستنساخ البعدي Facsimile، وأدخلت خدمة البريد الإلكتروني Electronic Mail، وخدمات الهاتف المرئي، والمؤتمرات المرئية Teleconferances وغيرها.

وقد دأبت المؤسسات الإعلامية في الدولة على استيراد أفضل التقنيات المرتبطة بالتشغيل والإنتاج والبث من الأسواق العالمية. ولكن توطين هذه التقنيات لازال أمراً متعزراً، شأن الإمارات في ذلك شأن بقية الدول العربية. ولاغنى عن التنسيق المشترك واتباع سياسات إقليمية لتوطين تقنيات الاتصال في منطقة الخليج العربي، بدءاً بإنتاج بعض مكوناتها، وتجميعها، وانتهاءً بإنتاجها وتوفير الاحتياجات المحلية منها.

ومحلياً، تبدو الحاجة واضحة لاتخاذ القرارات الخاصة بإدخال التقنيات الحديثة إستناداً إلى «المعرفة الدقيقة للحاجة والإمكانات والقدرات الهندسية». (المصمودي وآخرون، ١٩٨٧). على أن يتبع ذلك وضع سياسة واضحة للتأكد من الاستخدام الأمثل لهذه التقنيات والمرافق المرتبطة بها. كما تظهر الحاجة إلى المزيد من التنسيق المؤسسي بين المؤسسات الإذاعية والصحفية في النواحي الفنية والتقنية، ولعل المحطات الإذاعية ذات الإمكانيات المتواضعة تكون بحاجة إلى دعم الوزارة والمحطات الأكبر عن طريق تحديث إمكانياتها، وتدريب الكوادر الفنية والهندسية فيها لرفع كفاءتها، وزيادة التبادل البرامجي بينها. وذلك ينطبق أيضاً على الصحف اليومية التي يوجد تفاوت بين إمكانياتها البشرية والمادية.

كما أن دخول دولة الإمارات عصر الأقمار الصناعية بمحطتين تلفزيونيتين فضائيتين، وبث إذاعي مصاحب لهما، يدفعنا إلى التفكير بإصدار طبعة دولية من صحيفة الاتحاد، تستخدم تقنيات الأقمار الصناعية كما سبقت إلى ذلك عدة صحف عربية كالشرق الأوسط السعودية مثلاً. وقد يكون من المجدي التفكير بإصدار طبعة دولية مشتركة للصحف اليومية الرئيسية الثلاث تنقل للعالم صوت الإمارات، وتعكس مناخ التعددية الإعلامية في الدولة وذلك على نمط صحيفة الهيرالد تريبيون الأمريكية التي تصدر بمادة تحريرية من صحيفتي واشنطن بوست والنيويورك تايمز.

سادساً: البعد المهني .

ويتصل هذا البعد بالبيانات المتصلة بالعاملين في المهن الاتصالية المختلفة، وبالوسائل والأنظمة التي توضع للارتفاع بمستواهم المهني. ومما يتصل بجهود المؤسسات الإعلامية في دولة الإمارات لتوطين وظائفها، تجدر الإشارة إلى تحقيق نجاح ملحوظ في توطين الوظائف الإدارية. أما الوظائف الفنية والابداعية فلزالت من نصيب غير المواطنين بشكل عام، وجلهم من الإعلاميين العرب، مع الإشارة إلى وجود تفاوت في نسب التوطين بشكل عام بين مؤسسة وأخرى ونجاح بعضها في تكوين كفاءات محلية واعدة. وبالرغم من عدم وجود بيانات دقيقة، إلا أن غالبية العاملين في الصحف الصادرة باللغة الإنجليزية. وفي الخدمات الإذاعية الأجنبية هم من تابعي الجنسيات الآسيوية بشكل عام. وفي قطاع الإعلان، تعمل كوادر من جنسيات عربية وأجنبية مع غياب شبه كامل للعنصر المواطن. (رزق، ١٩٩٣).

وقد أشار أكثر من مسؤول إلى أهمية توطين الوظائف الإعلامية، وإلى إفساح المجال أمام خريجي جامعة الإمارات العربية المتحدة للعمل في وظائف تتناسب وتخصصاتهم. (الرومي، ١٩٩٣ و١٩٩٤، والمرزوعي، ١٩٩٤). وتبدو بعض العقبات المرتبطة بهذا الأمر ذات صلة بموضوع البطالة في الدولة بشكل عام أكثر منها مشكلة خاصة بقطاع الاتصال في حد ذاته. ولكن توجد في نفس الوقت عقبات مرتبطة بأنظمة التوظيف وتوفر الشواغر، ولا بد في جميع الأحوال من دراسة العوامل التي أدت إلى بقاء توطين العمل الإعلامي، ووضع حوافز مناسبة لاستقطاب القوى العاملة المواطنة للعمل في جميع المجالات الإعلامية خاصة الفنية (الإخراج، التصوير، الرسم، التحرير، الإضاءة، كتابة النصوص... إلخ).

ويحتل تأهيل العاملين في العمل الإذاعي أهمية خاصة في عصر البث التلفزيوني المباشر، نظراً لارتباطه برفع مستويات الأداء للوصول إلى مستويات أداء المحطات الفضائية الأخرى. ويبرز هنا بشكل خاص الدور النموذجي للقائم بالاتصال من حيث متابعة المستجدات، والثقافة العامة، والمعرفة التخصصية، والتعرض لنماذج برامجية متطورة من مصادر منافسة وغير ذلك. وقد يكون من المجدي التفكير بإنشاء مركز وطني للتدريب الإعلامي ليوفر التأهيل اللازم والمستمر للاعلاميين، ويوجد مثل هذه المراكز في معظم الدول المتقدمة، أو اللجوء إلى تطوير عمل المراكز الإقليمية لتوفير المهارات وأساليب العمل المتقدمة المطلوبة في هذه المرحلة.

سابعاً: البعد الثقافي .

ويتضمن هذا البعد طبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام والثقافة، والأدوار الثقافية لوسائل الإعلام.

تمارس وسائل الإعلام دوراً رئيسياً في توصيل الميراث الثقافي من جيل إلى جيل، كما أنها تساهم في تقريب الشغرات الثقافية في نطاق البلد الواحد وعلى المستوى الدولي. (نورالدين، ١٩٩٠). كما أن لوسائل الإعلام أدواراً ثقافية أخرى تتمثل في النهوض بالإنتاج الفكري، والحفاظ على الهوية الثقافية، والحفاظ على اللغة وتطويرها وغير ذلك. (المصمودي، ١٩٨٥).

تحظى الثقافة بوضعية خاصة في دولة الإمارات، ومن هنا جاءت تسمية «وزارة الثقافة والإعلام» لإصباح الأهمية على «الثقافة» وإبراز دورها في البناء الاجتماعي والتنمية الشاملة. لكن الملاحظ لاستخدام كلمة «الثقافة» في وسائل الإعلام في الإمارات أنه لا يوجد تعريف محكم وواضح لهذه الكلمة يوجه سياسات القطاع الإعلامي إزاءها. فأحياناً يرد مفهوم الثقافة مرادفاً لمفهوم «التراث» (Heritage) و«المحافظة على العادات الأصيلة» وأحياناً أخرى يرد بمفهوم «الثقافة العليا أو الراقية» (High Culture) المتمثلة في فنون تشكيلية ومسرحية وموسيقية وأدبية.

وفي ظل غياب تعريف جامع للثقافة في هذه الوسائل، يغيب رسم خطط هادفة تحمل محتواها بفعالية في عالم أصبح فيه الصراع (أو التوافق) صراع (أو توافق) ثقافات. وفي حديث لوكيل وزارة الإعلام المساعد لشؤون الرقابة، قال: «إن وزارة الإعلام لم ولن تقف في يوم من الأيام حاجزاً أمام الثقافة، وإن المجال سيبقى مفتوحاً للجميع للمتابعة والتقييم، خاصة وأن ما يأتي عبر الأعمار الصناعية فيه الكثير من الإيجابيات ولا يخلو من السلبيات. وعلى رب الأسرة توجيه أطفاله لرؤية ما هو مفيد والابتعاد عما هو ضار. (عبدالقادر، ١٩٩٤).

ويستنتج القاريء لهذا النص أن مفهوم الثقافة عند وكيل الوزارة أشمل من المفاهيم السائدة التي تقلصها في «التراث» أو «الثقافة الراقية»، وهذا بالتأكيد مؤشر إيجابي، ولكنه غير كافٍ إذا لم يجد تفعيلاً محسوساً ليس فقط في مجال إستهلاك ثقافة «الأخر» بصورة انتقائية واعية، وإنما في إعادة صياغة الثقافة المحلية وإبرازها إقليمياً أو دولياً عبر الأعمار الصناعية.

وهذا التفعيل يجب أن يستند على مفهوم شامل للثقافة وبورها الوظيفي كتعبير عن واقع وكنظرة عامة إلى الوجود والحياة والإنسان (الببيب، ١٩٨٩). وكموقف من هذه

الأشياء جميعها يجد التعبير عنه في شكل فني (موسيقي أو مسرحي مثلاً) أو مسلك أخلاقي قيمي (تراثياً كان أم مزاجاً للحدثة مع التراث).

إن ثقافة إسان الإمارات اليوم، ومدخلات بينته الاتصالية وواقعه المعاش، لا يمكن فهمها والتعبير عنها دواياً وبصورة إيجابية، دون فهم التداخل بين الحديث (أطباق الاستقبال التلفزيوني مثلاً) وما تحمله من ثقافة الأخر) والقديم (أساليب التعبير التراثي التقليدي). وهذا يستدعي تعريفاً مرناً يبحث عن المساحة المشتركة بين القديم والحديث، لأن في هذه المساحة يكمن الواقع ومنها تستلهم رؤاه.

بالطبع فإن ترجمة مثل هذا التعريف إلى سياسة إعلامية يستدعي قدراً كبيراً من المرونة والسعة. فقد يبرز عمل درامي أو إنتاج فكري تناقضات في الواقع الثقافي الشامل بالصورة التي جرى تعريفها لاترضي فئة من الناس ولكنها تحمل أمال وطموحات فئة أخرى. إن تدافع الرؤى الثقافية ومناقستها لبعضها البعض هما السبيلان الوحيدان لإبراز ثقافة ناضجة معبرة عن كيان الشخصية المحلية إقليمياً ودواياً.

كما تحتاج صحف دولة الإمارات إلى توسيع مفهوم الثقافة الذي يظهر في صفحاتها «الثقافية»، فمضامين تلك الصفحات تغطي في مجملها موضوعات «أدبية» (كالقصة والشعر والمقالة والنقد والإصدارات... إلخ). ولاتشمل المفهوم الأوسع للثقافة الذي قد يظهر تحت عناوين أخرى غير ثقافية. كما يغلب على النشر الثقافي قلة مساهمة المواطنين بشكل عام، والمرأة بشكل خاص. (حسن، ١٩٩٠).

ثامناً: البعد التنموي.

ويتضمن هذا البعد العلاقة بين مؤسسات الإعلام وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، بما في ذلك دور وسائل الإعلام في التعليم.

إن الاهتمام بالصلة بين وسائل الاتصال ومشروعات التنمية في دولة الإمارات في سياق الحديث عن السياسات الإعلامية منشؤه أمران:

الأمر الأول: هو أن الجهات الرسمية هي المسؤولة عن وسائل الإعلام الأليكترونية ذات التأثير الواسع في المجتمع، وهي أيضاً الجهات ذاتها المنوط بها رسم خطط التنمية وتنفيذها.

الأمر الثاني: هو أن التنمية لاتتم بدون مشاركة شعبية. ولايغيب عن أحد دور وسائل الإعلام في توعية الجماهير وحفزها وتعبئتها نحو الجهد التنموي في أطوار التخطيط والتنفيذ والتقييم. (أبوصبع، ١٩٨٩).

ويمكننا النظر إلى التنمية في عصر البث والاستقبال التلفزيوني المباشر على أنها عملية حضارية شاملة تهدف إلى ترقية مستوى الحياة مادياً ومعنوياً في مجتمع ما، بحيث يصبح هذا المجتمع منعقداً من قيود التبعية للغير، مستنهضاً كافة طاقاته الذاتية في الإنتاج الإقتصادي والثقافي والعلمي والفكري، متفاعلاً في المحيط الدولي أخذاً وعطاءً، مع التذكير بأن الإنتاج الثقافي والفكري والعلمي في «العصر المعلوماتي» أضحى في الواقع كالإنتاج الإقتصادي السلعي، وحيث أصبحت المواد الثقافية والعلمية والفكرية سلعاً. (فيدرستون، ١٩٩١).

إن هذا التعريف يقود إلى أن التنمية التي تدرج في خططها مكونات إقليمية ودولية، بالإضافة إلى المكونات المحلية المعبرة عن الذات المتجددة، هي حتماً فاشلة لأنه يتعذر في عالم اليوم الانعزال الكلي عن عالم يزداد كل يوم جديد ترابطاً باعتمادية متبادلة تملئها ضرورات ماصح لماكوهان، منظر الاتصال الكندي، أن يسميه «القرية الكونية». والتنمية في دولة الإمارات تغلب عليها في الواقع خصائص «النمو» Growth أكثر منها خصائص التنمية المشار إليها في التعريف السابق.

إن الانتقال بالتنمية من واقعها الحالي إلى واقع التنمية بالإنسان (أي جعله عنصراً مشاركاً في العملية بكافة أبعادها) يجعل لزاماً علينا أن نضع المضامين التنموية في أولويات السياسة الإعلامية للدولة. إن الملاحظ حتى الآن هو عدم وجود اهتمام ملموس بالبرامج التي لها طبيعة تعليمية أو تنموية، وربما كان السبب هو ازدياد الاهتمام بالتوسعات التقنية وعدم التخطيط لإعداد برامج تشبع الاحتياجات التعليمية والتنموية. (رشتي، ١٩٨٤). فالسياسات الإعلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، شأنها شأن مثيلاتها في بقية أنحاء العالم العربي، لم تدرج في سياسات التنمية القطرية. (الجمال، ١٩٩١).

ومن المهام الملحة للإعلام في هذه المرحلة العمل على تأهيل الكادر الإعلامي في مجالات التنمية التي تحظى بالأولوية الوطنية، وزيادة التعاون والتنسيق بين وزارة الإعلام والمؤسسات الإعلامية من جهة، ووزارات وبوئات الخدمات في الدولة (الصحة، التربية والتعليم، الشؤون الاجتماعية والعمل، الزراعة والمواصلات) وفق سياسة شاملة ومحددة لتوظيف الاتصال الجماهيري في خدمة عملية التنمية لتهيء الناس ليؤدوا أدواراً ومهاماً جديدة ولفك الارتباط بالروح الاستهلاكية والاعتمادية.

وتشترك دولة الإمارات مع بقية الدول العربية الخليجية في مشكلة ندرة الموارد التعليمية المواطنة، وكذلك بالنسبة للكوادر الإعلامية المدربة في مجالات التربية. ولكي

يصحح هذا العجز فإنه يجب علينا أن نعرف خطوط التداخل والتعاون بين الإعلام والتعليم في الدولة. فنظام التعليم يقدم لنظام الإعلام طاقات عاملة فنية وإدارية تقوم بتوجيهه وتشغيله، كما يقدم له كذلك جمهوراً متعلماً يستقبل رسالته ويروج لها ويغذيها برجع الصدى والذي من خلاله يصحح مساره. وعلى هذا الأساس فبقدر جودة نظام التعليم تكون جودة النظام الإعلامي وكفايته إرسالاً واستقبالاً وتغذية راجعة. (الغنام، ١٩٨٩).

ولكن الملاحظ أن وسائل الإعلام - رغم ماتقدمه من برامج ومضامين مستوردة ذات مستوى جيد، وبرامج ومضامين محلية متواضعة (في أغلبها) - مازالت صاحبة دور محدود في الإسهام في التعليم الرسمي وغير الرسمي في الدولة. كما أن بعض برامجها - برامج الأطفال مثلاً - يكرس التبعية الثقافية مما يعيق مجهودات التربية الوطنية والتحرير الثقافي كلبنات رئيسية لعملية تعليمية سليمة. (حارب، ١٩٩٤).

إن تقدم تقنيات الأعمار الصناعية واندماجها مع تقنيات الهاتف والحاسب الآلي والتلفزيوني يجعل خدمات التعليم غير الرسمي - الذي لا يقتصر على البيئة الصفية التقليدية - متاحاً للكثرة الغالبة من سكان الإمارات. إن وفرة هذه الوسائل مجتمعة في الدولة يمكن أن يجعل منها مصدراً رئيسياً لنشر التعليم غير الرسمي، إلى جانب دعم وتعزيد التعليم الرسمي.

إن الأعمار الصناعية تمكنا الآن من تقديم خدمات تدريب للمعلمين مثلاً دون الحاجة إلى نقلهم أو إيفادهم إلى مراكز تدريب بالخارج. كذلك يمكن تقديم برامج لمحو الأمية في سياق محتوى ترفيهي لجذب الأميين لتعلم القراءة والكتابة. وبالمثل يمكن تشجيع الاهتمام والدراسة في مجال التعليم الحر، وكذلك البرامج التثقيفية التي تساهم في تعزيز الاستقلالية الثقافية للفرد.

وفي مجال التثقيف الصحي مثلاً يمكن للأعمار الصناعية أن تتيح خدمات تلفازية للإرشاد الصحي للمواطن العادي. كما يمكنها أن تتيح للعاملين في الخدمات الطبية متابعة التطورات الجديدة في حقلهم، خاصة الذين لا تمكنهم طبيعة أماكن عملهم أو الحاجة لهم من مغادرة المراكز الطبية التي يعملون بها. (قنديل، ١٩٨٩). ويمكن لهؤلاء أيضاً عرض حالات صحية مستعصية على مراكز طبية نولية وتلقي النصح بشأنها.

بهذا الفهم الشامل لعملية التعليم وارتباطها اليوم بتكنولوجيا الاتصال المتسارعة في التطور، علينا أن نصوغ مفاهيم تشير لأهميتها في السياسة الاعلامية للدولة. وهذا

الفهم يساهم في جعل إنسان الإمارات جزءاً فاعلاً ومتفاعلاً مع بيئته ومع العالم من حوله.

الخاتمة:

ختاماً.. يبدو واضحاً ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين أن التسارع التقني الذي ولد ثورة المعلومات التي نعيشها حالياً قد جعل من معظم السياسات الإعلامية المعمول بها حالياً من معالم الماضي، وأن هذه السياسات بحاجة إلى إعادة صياغة جذرية في القريب العاجل لكي تستوعب المتغيرات التقنية وما أفرزته من انعكاسات مختلفة على الواقع الاتصالي في مجتمع الإمارات.

وإذا كانت وظيفة السياسات الإعلامية هي ترجمة متغيرات كل مرحلة إلى استراتيجيات وخطط عمل، فأمام القائمين على وضع السياسات الإعلامية في دولة الإمارات مجموعة من المهام العاجلة التي ينبغي أن يلتفتوا إليها ليحولوا ما أتاحتها تقنيات البث والاستقبال التلفزيوني المباشر للإنسان والمجتمع من فرص جديدة إلى واقع إعلامي إيجابي يجعل من هذا القطاع المؤثر قوة لا يستهان بها من أجل نقل مجتمع الإمارات إلى مرحلة أكثر تقدماً ومستقبل مشرق.

المراجع:

- ١ - أبوإصبع، صالح. ١٩٨٩: دراسات في الإعلام والتنمية العربية. دبي: منشورات البيان.
- ٢ - أبوإصبع، صالح وخالد محمد أحمد. ١٩٨٤: إدارة المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي. دمشق: سبيرا للطباعة والنشر.
- ٣ - «اتصالات وخطوات واسعة لخدمة التنمية»، ١٩٩٢. ملحق صحيفة البيان، دبي ٢ ديسمبر، ص ٢٩.
- ٤ - «الإعلام: سياسة ثابتة لربط أبناء الدولة بقضايا مجتمعهم»، ١٩٩٢. ملحق صحيفة البيان، دبي ٢ ديسمبر، ص ٣٦.
- ٥ - التميمي، عامر وعبدالله الصالح. ١٩٩٤: «التركيبة السكانية وقوة العمل بدول مجلس التعاون الخليجي»، ورقة مقدمة للملتقى الاجتماعي الثقافي الثالث لجمعيات وروابط الاجتماعيين في دول مجلس التعاون الخليجي، الشارقة.
- ٦ - «تسخير الثروات النفطية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية»، ١٩٩٢. ملحق صحيفة الاتحاد، أبوظبي ٢ ديسمبر، ص ٧٦ - ٧٨.
- ٧ - حارب، سعيد. ١٩٩٤: «التنمية من خلال التعليم»، صحيفة الخليج، الاثنين ٧ فبراير.
- ٨ - حسن، طه. ١٩٩٠: «الصفحات الثقافية في الصحف اليومية»، شؤون اجتماعية، العدد (٢٥)، السنة السابعة، ص ٤ - ٤٥.
- ٩ - حماده، بسيوني. ١٩٩٣: دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- ١٠- «حوارات عقلانية على مقربة من نهر الجنوب»، ١٩٩٤: مجلة الشروق، الشارقة، العدد ١٠٩/٩٧، ١٦ فبراير، من ص ١٢ - ١٧.
- ١١- «حول نور الدولة كتنظيم تجاه الفرد والمجتمع»، صحيفة الخليج، الشارقة، ١٩٨٢/١٢/٥.
- ١٢- الجمال، راسم. ١٩٩١: الاتصال والإعلام في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ١٣- راشد، محمد وعلي الكعبي. ١٩٩٢: «التخطيط في مجلة ماجد»، بحث غير منشور بإشراف د. بدران، مساق التخطيط الإعلامي.
- ١٤- رشتي، جيهان. ١٩٨٤: سياسات الاتصال في دولة الإمارات العربية المتحدة، اليونسكو، باريس، من ص ٢.
- ١٥- صالح، سالم. ١٩٩٢: «الدورة البرمجية في تلفزيون الشارقة»، بحث غير منشور بإشراف د. بدران، مساق التخطيط الإعلامي.
- ١٦- عبدالقادر، عبدالإله. ١٩٩٤: «حول قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٤»، دراسات، المجلد (٥)، العدد (٧).
- ١٧- عبيد، علي. ١٩٩٣: «قنواتنا الفضائية قاصرة والمشكلة في تحديد الهدف»، مجلة الشروق، العدد ٨٨، ٩ - ١٥ ديسمبر، من ص ٢٧ - ٣١.
- ١٨- الغنام، محمد. ١٩٨٩: «التعليم والإعلام من أجل تربية أفضل»، في دراسات في الإعلام والتنمية العربية. تحرير صالح أبوإصبع، دبي: منشورات البيان.
- ١٩- قنديل، حمدي. ١٩٨٩: «استخدام إذاعات التربية والتنمية»، في دراسات في الإعلام والتنمية العربية. تحرير صالح أبوإصبع، دبي: منشورات البيان.
- ٢٠- الكتاب السنوي ١٩٧٩ - ١٩٨١، ١٩٨٢. دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي: وزارة الإعلام والثقافة.
- ٢١- لبيب، سعد. ١٩٩١: «برامج التلفزيون والتكنولوجيا الحديثة للاتصال في الوطن العربي»، في: الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال العربية، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- ٢٢- المصمودي، مصطفى وآخرون. ١٩٨٧: الإعلام العربي حاضراً ومستقبلاً: نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- ٢٣- المصمودي، مصطفى. ١٩٨٥: النظام الإعلامي الجديد. الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- ٢٤- مقابلات مع رمزي رعد، وكالة هورايزون للإعلان، ومروان رزق، وكالة إنترماركتس للإعلان، وعيسى المزروعى وكيل وزارة الإعلام المساعد لشؤون وكالة أنباء الإمارات.

المراجع الأجنبية:

- Arthur, Robin. The Media and Advertising in the U.A.E. Dubai, Galadari Publishers.
- Rugh, William. 1979 The Arab Press. Syracuse, Syracuse University Press

الدكتور / محمد عبدالرحمن الركن

**قراءة نقدية في القانون الانحادي
رقم (٦) لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته
بشأن الجمعيات ذات النفع العام**

مقدمة:

إن الحريات العامة بكافة صورها وأشكالها - مع تفاوتها في الأهمية - تعتبر أساساً وركيزة مهمة لقيام الأنظمة السياسية المعاصرة، والحفاظ عليها وحمايتها من الاعتداء، وتوفير الاستمتاع بها واجب أصيل ملقى على عاتق الدولة الحديثة. لذلك اهتمت دساتير الدول المعاصرة وبشتى أنواعها بإيراد باب أو فصل مستقل لهذه الحريات في ثناياها توجز فيه هذه الحريات والحصانات المصاحبة لها. ونظراً لطبيعة التشريع الدستوري فإنه ترك تفصيل أغلب هذه الحريات للسلطة التشريعية بإحالة الأمر إليها لوضع قوانين تنظم هذه الحريات ولاتنتقص منها أو تقيدها. والحريات العامة للأفراد تنقسم إلى حريات أساسية وحريات ثانوية. تتمتع الطائفة الأولى بحماية ورعاية أكبر من الطائفة الثانية. ومن أبرز صور هذه الحماية إحالة أمر تنظيمها - كقاعدة عامة - إلى السلطة التشريعية والتي تمارس هذا الدور بإصدار قوانين تشريعية. فيمتنع على السلطة الإدارية ممثلة بالجهاز الإداري الحكومي الاعتداء عليها أو تناولها بإجراءات لائحية أو قرارات فردية مستقلة.

نشر في العدد التاسع والأربعون - السنة الثالثة عشر - ربيع ١٩٩٦م

ومن الحريات الأساسية: حرية الفكر التي تنتظم حرية الرأي، وحرية التعبير عنه وهما أمران متميزان، وإن لم تفرق بينهما بعض الدساتير كالدستور المؤقت لدولة الإمارات (م ٣٠). ذلك أن حرية الرأي مطلقة فلإنسان أن يعتقد من الآراء والأفكار ما اقتنع به شخصياً، ولكن حرية التعبير عن هذه الآراء تخضع للقيود القانونية نظراً لأنه قد يقع التعسف في استخدامها. وتعتبر حرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات مظهرين من مظاهر حرية الفكر والتعبير الجماعي عن الرأي^(١).

وجاءت المواثيق والاتفاقيات الدولية والاقليمية لتقرير حرية تكوين الجمعيات وجعلها حرية أساسية لا بد وأن يتمتع الأفراد بها ولا يحرمون منها إلا في حالات الطوارئ وبشروط مقيدة للسلطة. فقررها صراحة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٨ في المادة الثلاثين منه وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة الحادية والعشرين^(٢).

كما كفلت الدساتير الوطنية حرية تكوين الجمعيات في ثنايا موادها. وإن كانت هذه الكفالة منضبطة بحدود القانون. فأسند الدستور أمر تنظيم هذه الحرية إلى السلطة التشريعية بالدولة. فالدستور الكويتي (م ٤٢) والدستور البحريني (م ٢٧) ودستور دولة الإمارات (م ٢٣) والدستور المصري لسنة ١٩٧١ (م ٥٥) نصت على حرية تكوين الجمعيات وحق الاجتماع مع إحالة شأن تنظيمها إلى المشرع العادي. فصدر في دولة الإمارات القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ بشأن الجمعيات ذات النفع العام. وفي الكويت القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ والمعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٥ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام والقانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٤ والمعدل بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن العمل في القطاع الأهلي. وفي البحرين المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ بشأن قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة. وفي مصر نظمت حرية تكوين الجمعيات بالقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة مع تنظيم الحق النقابي بالقانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦ والمعدل بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٨١ في شأن النقابات العمالية^(٣).

ومن الجدير بالملاحظة أن نطاق تدخل الدولة في تنظيم أو تقييد حرية تكوين الجمعيات يتحدد عادة بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمر بها الدولة. فما قد يرفع من شأنه في تشريع وطني قد يقيد أو يحد في تشريع وطني

آخر. وإن كان ذلك لا يتعارض مع حظر قيام بعض الجمعيات على الإطلاق أو حظر عضويتها على فئات معينة من المواطنين. فتحظر بعض التشريعات تكوين جمعيات شبه عسكرية أو أخرى تدعو إلى قلب نظم الدولة الأساسية أو تشجيع استخدام القوة لتغيير الدستور^(٤).

وتُعرف حرية تكوين الجمعيات بأنها: «حرية تشكيل جماعات منظمة لها وجود مستمر وتستهدف تحقيق أغراض معينة غير الحصول على ربح مادي»^(٥). فتختلف بذلك هذه الحرية عن حرية الاجتماع والحق في التنظيم النقابي. فحرية الاجتماع المكفولة للأفراد تكون لوقت محدد ينقضي بعده هذا الاجتماع. أما حرية تكوين الجمعيات فتكون لها صفة الاستمرارية وإن لم تكن هذه الصفة مطلقة. فقد تنشأ الجمعية لمدة محددة ينقضي وجودها بعد تحقيقها للغرض من قيامها أو قد ينهي أعضاء الجمعية ذاتهم وجود هذه الجمعية اختيارياً.

ولابد من التفرقة بين الجمعية والنقابة لحصول الخلط بينهما مما يستتبع الخلط بين أهدافهما وأغراضهما. فالنقابة هي: «منظمة لمجموعة من العاملين ذات تنظيم مستمر علني تهدف إلى حماية الحقوق المشروعة لأعضائها والدفاع عن مصالحهم وتحسين ظروف وشروط العمل»^(٦). بينما الجمعية: «تتغيا النفع العام وتقوم بنشاط قريب من نشاط المرافق العامة وتخضع لإشراف وتوجيه ورقابة من جانب السلطات الإدارية في الدولة»^(٧). ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن النقابات تعد من الأشخاص المعنوية العامة لكونها مرافق عامة مهنية فتتميز بذلك عن الجمعيات. فالنقابات المهنية توافرت فيها عناصر وخصائص الشخص المعنوي العام وذلك لتوليها مهمة من مهام السلطة الإدارية العامة وهي رقابة وتوجيه وتنظيم النشاط المهني الخاص. فتخضع هذه النقابات للقانون العام فيما يخص تنظيم المهنة أو نشاطها وتخضع للقانون الخاص إذا تعلق الأمر بمصالح أعضاء هذه النقابة^(٨). وأقر الدستوران الكويتي والبحريني الحق في تكوين الجمعيات والنقابات وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون مع عدم جواز اجبار أحد على الانضمام إليها. وتفرد الدستور البحريني بإضافة فقرة عدم جواز الاجبار على الاستمرار فيها. واقتصر دستور الإمارات على كفالة حق تكوين الجمعيات وسكت عن حق تكوين وإنشاء النقابات.

ولقد جارت دولة الإمارات العربية المتحدة التوجه العالمي السائد بكفالة حرية تكوين الجمعيات - كما اسلفنا - فأصدرت التشريعات اللازمة لتنظيم هذه الحرية المكفولة دستورياً. وإن كان العمل التطوعي الصادر عن الأفراد والمبتغى النفع العام سابق على

قيام دولة الاتحاد وليس كما أشار أحد الكتاب بأنه بدأ في العام الذي صدر به القانون وهو ١٩٧٤. مريداً بذلك التدليل على أن القوانين والتنظيمات التشريعية صدرت في دولة الإمارات قبل نشأة الحرية التطوعية^(٩).

واليوم بعد مرور مايزيد على العشرين عاماً على القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٧٤ بشأن الجمعيات ذات النفع العام فإن من الصواب دراسة هذا القانون مقارناً - ما أمكن ذلك - بالقوانين الأخرى الشبيهة وتحليل نصوصه بما يتلاءم مع الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي المتطور الذي بلغته الدولة وتنشده قيادتها. فالقانون - كقاعدة عام - هو تعبير عن هذه الأوضاع والتي لا يتصور استقرارها وجمودها على حال معين. فكان لا بد من شرح جوانب هذا القانون ذي الصلة بحرية أساسية من حريات الأفراد ونقد أوجه القصور فيه لتلافيها وتطويرها بما يفسح المجال لحرية أوسع وممارسة أكثر نضجاً.

وقد أوضحت دراسات سابقة أن القانون المنظم لحرية تكوين الجمعيات في دولة الإمارات والدول الخليجية الأخرى له تأثير على الأوضاع القائمة في الجمعيات التي يتولى هذا القانون تنظيمها. ففي دراسة ميدانية لراشد محمد راشد أجراها على عشرين جمعية ذات نفع عام بدولة الإمارات^(١٠)، اتضح أن هذه الجمعيات تعتقد بوجود أثر متوسط للقوانين واللوائح المنظمة لنشاطها مع التأكيد على الحاجة لتطويرها وتعديلها، وأشارت دراسة أخرى للدكتور باقر النجار حول العمل التطوعي في دول الخليج العربي^(١١) إلى تخلف بعض الأنظمة والتشريعات التي تحكم هذا العمل عن التطورات الحاصلة في المجتمعات الخليجية مع ضعف الوحدات الإدارية بوزارات العمل والشؤون الاجتماعية في القيام بواجباتها.

فدعت كل الاعتبارات السابقة لمثل هذا البحث وخصوصاً أنه - على حد علم الباحث - لم تجر أية دراسة قانونية للقانون الاتحادي الخاص بالجمعيات ذات النفع العام حتى الآن، مما يجعل دراستها ضرورية وشاقة في آن واحد.

وسوف أتناول دراسة هذا القانون بالتقسيم التالي:

- المبحث الأول : صياغة القانون (٦) لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته.
- المبحث الثاني: إنشاء الجمعيات.
- المبحث الثالث: حقوق الجمعيات وواجباتها.
- المبحث الرابع: إنتهاء الجمعيات.
- الخاتمة.

المبحث الأول : صياغة القانون رقم (٦) لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته .

لقد كان لصدور القانون المنظم لحرية تكوين الجمعيات في مرحلة مبكرة من عمر التنظيم التشريعي بدولة الإمارات أثر في الصياغة الفنية للقانون ووجود قصور فيها تدعو الضرورة والتطور الذي شهدته الدولة إلى مراجعتها وتلافيها. فالقانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٧٤ في شأن الجمعيات ذات النفع العام يقع في ٤٥ مادة تضمنها ستة أبواب:

- الباب الأول يضم ١٩ مادة يفترض أن تكون تمهيدية. ويتناول هذا الباب تعريف الجمعية ذات النفع العام بأنها: «كل جماعة ذات تنظيم له صفة الاستمرار لمدة معينة أو غير معينة تؤلف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين»، وشروط إنشائها وكيفية التقدم بطلب الإشهار والعضوية في الجمعية ومزاياها وحق الاندماج والمحظورات و دور الوزارة في رقابة وتوجيه أنشطة الجمعية والاحتفاظ بالسجلات والدفاتر.

- أما الباب الثاني فيضم مادتين خصصتا لمجلس الإدارة توضحان الحد الأدنى لعدد أعضائه والحد الأقصى لمدة العضوية والمحظور على عضو مجلس الإدارة.

- وتناول الباب الثالث، والذي يتضمن خمس مواد، الجمعيات العمومية من حيث تكوينها وشروط صحة انعقادها واختصاصاتها والدعوة للجمعية العمومية العادية وغير العادية واختصاصات هذه الأخيرة.

- وتناول الباب الرابع في تسع مواد تنظيم المسألة المالية. فنظم هذا الباب موارد الجمعية والحقوق الواردة على أموالها وتقديم الحساب الختامي ومشروع الميزانية والإعانات التي تقدمها الوزارة للجمعيات وجمع التبرعات والمحظور على الجمعية في الشؤون المالية.

- أما البابان الخامس والسادس فتناولوا حل الجمعية والأحكام الختامية. فالباب الخامس يضم ثلاث مواد تطرقت إلى أسباب الحل للجمعية ومجلس الإدارة، ونوعي الحل: الإداري والاختياري، ومآل أموال ومستندات الجمعية بعد حلها. أما الباب السادس فيضم ست مواد تبين نطاق سريان القانون والعقوبات المقررة لمخالف أحكام القانون ومنح موظفي وزارة العمل صفة الضبطية القضائية.

ومن هذا الاستعراض الموجز لأبواب القانون يمكن إبداء الملاحظات التالية التي تتعلق بالإطار الفني والشكلي لهذا التشريع. فالقانون بداية يضم ستة أقسام أطلق على كل منها اسم باب باستثناء السادس منها الذي وسم بالفصل. ولاندرى سبباً لهذه المغايرة. فالصياغة الفنية للتشريعات عادة ماتقسم التشريع إلى أبواب

تشتمل على فصول، فيفضل استخدام صيغة الباب للقسم السادس من القانون وذلك ضبطاً للصياغة.

كذلك درج القانون في تسميات أبوابه على استخدام صيغة المفرد عند تناوله الجمعيات ذات النفع العام. فترد كالتالي: «إنشاء الجمعية»، و«حل الجمعية» وكذلك ففي ثانياً مواد القانون كان الاستخدام لصيغة المفرد. سوى أن الباب الثالث عنوان باسم «الجمعيات العمومية» بصيغة الجمع مع أن المواد التي يضمها هذا الباب تستخدم صيغة المفرد. فلضبط الصياغة على نفس النسق يفضل تسمية هذا الباب بـ «الجمعية العمومية».

ومن ضمن القصور في التسميات يلاحظ أن الباب الأول المعنون بـ «إنشاء الجمعية»، وهو أطول الأبواب، ليعبر عنوانه عما ورد تحته في المواد من ١ - ١٩. إذ يضم الباب إضافة إلى كيفية الإنشاء وإجراءاته. تعريفاً للجمعية والمحظورات على الجمعية وإدماج الجمعية وحقوق الوزارة قبل الجمعية وغير ذلك من النقاط التي لا يمكن إدراجها تحت مسمى «إنشاء الجمعية».

وبخصوص تقسيمات الأبواب وترتيبها فيلاحظ خلو القانون من باب تمهيدي يتناول التعاريف المعمول بها في شأن الجمعيات ذات النفع العام. فيوضح هذا الباب المصطلحات الواردة في صدر القانون، فيأتي بالكلمات والعبارات والمعاني المقصودة قرين كل منها. لذا نجد أن القانون الحالي يُعرِّف الجمعية ذات النفع العام في المادة الأولى منه ويقدم تعريفاً للوزير في المادة الثانية ويتطرق إلى تعريف الوزارة في ثانياً المادة الثالثة. فكان من المستحسن إيراد مثل هذا الباب في صدر القانون

كذلك يخلو القانون من القواعد العامة التمهيدية التي تحدد نطاق سريان القانون والفئات التي لاتسري عليها مواد القانون، إما لكونهم يخضعون لقوانين وأنظمة أخرى أو لاعتبارات معينة، وتحدد الجهة المختصة بالوزارة بمتابعة شؤون الجمعيات ذات النفع العام، وضمان حرية الانضمام أو الانسحاب من الجمعية.

يضاف إلى ذلك أن ترتيب الأبواب جاء مخالفاً في جزء منه للمعتاد في الصياغة الفنية للتشريعات ذات الصلة بتكوين الجمعيات أو العمل النقابي. فقد أورد القانون أحكام مجلس الإدارة في الباب الثاني سابقاً بذلك أحكام الجمعية العمومية والتي وردت في الباب الثالث. مع أن المنطق والصياغة الصحيحة تستلزم تقديم أحكام الجمعية العمومية باعتبارها الجهة التي ترسم السياسة العامة للجمعية، ومأمول من مجلس الإدارة إلا منفذ لهذه السياسة وخاضع لرقابة ومساءلة الجمعية العمومية.

وعند النظر في ثانيا مواد القانون يلاحظ قصور الصياغة وعدم ضبطها في بعض المواد. فعلي سبيل المثال توضح المادة الثانية من القانون شروط إنشاء الجمعية وهي العدد والسن والأهلية وحسن السيرة والسلوك. سوى أن الشرط الرابع بحاجة إلى إعادة صياغة لأن قراءته بالشكل الذي ورد في القانون تقضي إلى نتائج غير منطقية. فالنص القائم يذكر « ٤ - أن يكون العضو محمود السيرة وحسن السمعة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة مالم يكن صدر عفو عنها وعن أثارها الجنائية أو رُدُّ إليه اعتباره، ولا تسري هذه الشروط على الجمعيات المؤلفة من الأشخاص الاعتباريين». فالفقرة الأخيرة من هذا الشرط وهي «ولا تسري هذه الشروط على الجمعيات المؤلفة من الأشخاص الاعتباريين» قد تم دمجها في نص الشرط ذاته مما قد يوحي أن عدم السريان ينصرف لهذا الشرط وحده دون الشروط الثلاثة الأولى بخلاف المنطق والمعمول به وهو إعفاء الأشخاص الاعتباريين من الشروط الأربعة كلها. لذا يستلزم الأمر في الصياغة فصل هذا السطر عن متن نص الشرط الرابع^(١٢).

كذلك فالمادة العشرون من القانون قاصرة في صياغتها. فهي تورد عند تنظيمها موضوع مجلس الإدارة أن عضويته «لاتزيد على أربع سنوات»، فكان من المفضل إضافة عبارة «في كل مرة» حتى يتضح الأمر وأن تقصر المدة إلى ثلاث سنوات على الأكثر.

المبحث الثاني: إنشاء الجمعيات.

وندرس في هذا المبحث مطلبين اثنين هما الطبيعة القانونية للجمعيات ذات النفع العام وإشهار الجمعيات.

المطلب الأول : الطبيعة القانونية للجمعيات ذات النفع العام.

تنقسم الأشخاص القانونية إلى نوعين: الأشخاص الطبيعية أو البشرية وهي الموجودة فعلاً وواقعاً والأشخاص الاعتبارية أو المعنوية وهي مجموعة الأشخاص أو الأموال التي تهدف لتحقيق غرض معين أو غاية محددة مشروعة مع وجود من يعبر عنها من الأشخاص الطبيعية.

ولقد اعترف المشرع في دولة الإمارات بالشخصية المعنوية للجمعيات ذات النفع العام، حيث نصت المادة (٩٢) من قانون المعاملات المدنية الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٨٥ في الفقرة الأولى منه على أنه يعد من الأشخاص الاعتباريين:-

١ - الدولة والإمارات والبلديات وغيرها من الوحدات الإدارية بالشروط التي يحددها القانون.

٢ - الإدارات والمصالح والهيئات العامة والمنشآت والمؤسسات التي يمنحها القانون الشخصية الاعتبارية.

٣ - الهيئات الإسلامية التي تعترف لها الدولة بالشخصية الاعتبارية.

٤ - الأوقاف.

٥ - الشركات المدنية والتجارية إلا ما استثنى منها بنص خاص.

٦ - الجمعيات والمؤسسات الخاصة المنشأة وفقاً للقانون.

٧ - كل مجموعة من الأشخاص أو الأموال تثبت لها الشخصية الاعتبارية بمقتضى نص القانون.

ويمكن إيراد الملاحظات التالية على اعتراف المشرع بالأشخاص الاعتبارية الواردة في بنود المادة (٩٢):

- أن المشرع قسم الأشخاص الاعتبارية إلى قسمين إثنين هما الأشخاص المعنوية العامة والأشخاص المعنوية الخاصة. أما الطائفة الأولى فقد حصرها في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة. وتعرف بأنها كائن قانوني يهدف إلى تحقيق النفع العام ويتمتع بقدر من امتيازات السلطة العامة على الأشخاص والأموال الواقعة بدائرة اختصاصه^(١٣). أما الطائفة الثانية فهي المنصوص عليها في بقية الفقرات ومن ضمنها الجمعيات والشركات.

- أن اعتراف المشرع بالأشخاص الاعتبارية قد يرد عاماً بحيث تثبت لها الشخصية المعنوية متى توفرت الشروط التي يتطلبها المشرع دون الحاجة إلى نص خاص يعترف لها فيه المشرع بالشخصية الاعتبارية. وقد يستوجب لاعتراف المشرع لبعض الأشخاص الاعتبارية بهذه الشخصية صدور نص خاص يكسبها الشخصية المعنوية. ومن أمثلة الشخصيات الاعتبارية التي تثبت لها الشخصية المعنوية بمجرد توافر الشروط المتطلبة قانوناً الجمعيات ذات النفع العام.

- أن المشرع في الفقرة السادسة من المادة (٩٢) فرق بين الجمعيات والمؤسسات الخاصة وذلك - بحسب تقديري - تائراً بالمشروع المصري. فمع أن كلاهما لا يسعى إلى تحقيق ربح مادي ولكن يختلفان في منشئ المشروع ومكوناته. فالجمعية ينشؤها الأفراد الطبيعيون أو المعنويون بينما المؤسسة الخاصة تنشأ بمجموعة من الأموال لعمل من أعمال البر والنفع العام^(١٤). وسار المشرع البحريني على النسق نفسه في التفرقة بين الجمعيات والمؤسسات الخاصة.

وعادة ما يثير التكييف القانوني للجمعيات ذات النفع العام الخلاف بين الفقهاء. إذ

إنها وإن كانت مشروعات خاصة ينشؤها الأفراد إلا أنها تهدف إلى تحقيق النفع العام بل وقد تتمتع في بعض الأحيان ببعض امتيازات السلطة العامة فتقترب إلى حد كبير من مفهوم الشخص المعنوي العام. فذهب البعض إلى أنها من الأشخاص المعنوية العامة لتحقق شروط تلك الأشخاص في هذه الجمعيات. وفريق جعلها طائفة مستقلة تمزج بين الأشخاص المعنوية العامة والخاصة. ونتيجة لذلك فإن القضاء الإداري مر بمراحل ثلاث في اعتماده لأسس للتفرقة بين الشخص المعنوي العام والشخص المعنوي الخاص ذي النفع العام. ففي المرحلة الأولى اعتمد على العمل المنشئ للمشروع والإمتيازات الممنوحة له وفي المرحلة التالية اعتمد على معايير عدة للتفرقة بينهما كمنشئ المشروع ورقابة الدولة عليه وموارد المشروع وامتيازات السلطة الممنوحة له وفي المرحلة الأخيرة إكتفى القضاء الإداري بسلطته التقديرية في كل حالة للتعرف على ما إذا كان المشروع يتمتع بشخصية معنوية عامة أم خاصة^(١٥).

والاتجاه السائد فقهاً وقضياً أن الجمعيات ذات النفع العام والمؤسسات الخاصة ماهي إلا صورة من صور الشخص المعنوي الخاص. فتخضع كقاعدة عامة لأحكام القانون الخاص المنظم لنشاطاتها وإن كانت تخضع في جانب من نشاطها لأحكام القانون العام^(١٦). ويترتب على هذا التكييف اعتبار قرارات مجلس الإدارة للجمعية ذات النفع العام ليست قرارات إدارية وجواز الحجز على أموالها باعتبارها أموالاً خاصة وأن علاقتها بموظفيها يحكمها قانون العمل الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته. كذلك لايعتبر موظفوها وعمالها من الموظفين العموميين. وخلافاً لهذه القاعدة فإن قانون العقوبات الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٨٧ اعتبر في الفقرة السادسة من المادة الخامسة منه رؤساء مجالس الإدارة وأعضاء ومديري وسائر العاملين في الجمعيات والمؤسسات ذات النفع العام من الموظفين العموميين. فساير بذلك المشرع المصري في القانون رقم (٦٣) لسنة ١٩٧٥ في توسعة مدلول الموظف العام مخالفاً بذلك الاصطلاح الإداري المتعارف عليه. وكما يذكر د. ماجد الحلو في نقده لهذه الفقرة في التشريع المصري فإن المشرع لم يقصد بذلك:

«غير مجرد توسيع النطاق الشخصي للتجريم بخصوص الجرائم التي نص عليها تقديراً من المشرع لأهمية دورهم وخطورة أعمالهم.. فالمشروع لم يكن موفقاً في مسلكه وكان الأفضل والأوفق أن ينص على تطبيق هذه العقوبات على الموظفين العموميين بالإضافة إلى الفئات الأخرى التي يعدها وبذلك يحقق هدفه في توسيع إطار التجريم دون أن يثير الخلط بين الأشياء أو ينال من المعنى الاصطلاحي المتعارف عليه للموظف العام»^(١٧).

ونخلص مما سبق أن الجمعيات ذات النفع العام بنبوة الإمارات قد اعترفت لها المشرع بالشخصية الاعتبارية الخاصة. ولا تثبت هذه الشخصية إلا بشهرها وفقاً للجراءات التي نص عليها القانون رقم (٦) لسنة ١٩٧٤. ويترتب على تمتعها بهذا الاعتراف نتائج عدة أبرزها أهلية التعاقد والتملك في حدود الهدف الذي أنشئت من أجله فلها أن تبرم مختلف العقود وأن تمتلك المنقولات والعقارات التي تساعدها في تحقيق أغراضها التي أنشئت من أجلها وأهلية التقاضي مدعية أو مدعى عليها. كذلك فإن لهذه الجمعيات ذمة مالية مستقلة عن ذمة أعضائها أو العاملين لديها. ومن نتائج التمتع بهذه الشخصية المعنوية الخاصة أن يكون لها نائب يعبر عن إرادتها ممثلاً في رئيس مجلس الإدارة أو من ينيبه، وأن يكون لها موطن خاص بها مستقلاً عن مواطن أعضائها.

المطلب الثاني: إشهار الجمعية.

لقد جاء القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٧٤ في شأن الجمعيات ذات النفع العام والصادر عن السلطة التشريعية بالدولة تطبيقاً لنص الإحالة الوارد في المادة الثالثة والثلاثين من الدستور المؤقت لدولة الامارات. فأصبحت حرية تكوين الجمعيات منظمه بهذا القانون منذ إصداره وتخضع لنصوصه وأحكامه.

وقبل التطرق إلى الأحكام المنظمة لانشاء الجمعيات، فإنه من المجدي تناول دور السلطة الإدارية ومجالها في نطاق الحريات العامة. فمن الحريات العامة المكفولة للأفراد ما لا تتفق طبيعتها وأهميتها بتقييدها بقيود صارمة، ومنها ما يمكن للإدارة أن تخضعها لنظام الإذن المسبق أو الترخيص. وحرية الرأي من الحريات الأساسية التي يصعب قبول تقييدها بنظام الترخيص لما فيه من مصادرة لحقوق الأفراد وتضييق لنطاق ممارستهم لها.

ف نجد أن الديمقراطية الغربية لم تتطلب الإذن المسبق أو تدخل الدولة أو السلطة التنفيذية بمنح الترخيص لممارسة حرية الرأي في معظم صورها كحرية الصحافة وحرية تكوين الجمعيات والنقابات والمنتديات وحرية الاجتماع العام^(١٨). فمن أولى ضمانات استقلالية هذه الصورة والممارسات لحرية الرأي هو عدم اشتراط الحصول على إذن مسبق من الإدارة أو موافقة لاحقة. وقد تكتفي بعض الدول باخضاع هذه الحريات لنظام الاخطار.

سوى أنه وكما ذكرنا في مقدمة البحث فإن العوامل السياسية والثقافية

والاقتصادية والاجتماعية، خاصة بالنسبة للدول الناشئة، قد تحتم تدخل الدول بصورة أكبر في تقييد أو تنظيم الحريات العامة. فلذا فإن القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٧٤ أخضع حرية تكوين الجمعيات لنظام الترخيص واشترط الحصول عليه من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قبل ممارسة هذه الحرية. ووضع الاجراءات اللازم اتباعها لشهر أية جمعية يتألف مجموعة من الأفراد بقصد تأسيسها للنفع العام.

فاستلزم القانون شروطاً أربعة في مؤسسي الجمعية وهي أن لا يقل عددهم عن عشرين عضواً مع جواز الاستثناء بقرار من الوزير دون أن ينخفض الحد الأدنى عن خمسة أشخاص، وأن لا تقل سن أي عضو عن ثماني عشرة سنة وذلك وقت الإشهار لا وقت التقدم بالطلب. وأن يتمتع العضو بالأهلية المدنية الكاملة فلا يكون محجوراً عليه أو مسجوناً، وأن يكون محمود السيرة وحسن السمعة وتخلو صحيفته من عقوبة مقيدة للحرية وهي السجن وذلك في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة كالرشوة أو السرقة أو الزنا أو هتك العرض وغير ذلك من صور هذه الجريمة، جنابة كانت أم جنحة.

وبين القانون أن العضوية في أية جمعية على نوعين هما: عاملة وفخرية، وإن كان أورد نوعاً ثالثاً وهي العضوية المنتسبة أو المؤقتة، دون أن يبين حقوق العضو بأشكالها الثلاثة. وتم قصر العضوية العاملة على مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك في المادة الثانية من القانون الاتحادي رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الجمعيات ذات النفع العام. كما أن المشرع لم يحرم أو يستبعد أي طائفة من الأفراد من حق الاشتراك والعضوية في الجمعيات.

وباعتراف الدستور والقانون الاتحادي بحق تكوين الجمعيات والانضمام إليها فقد أكد حماية إدارية لأعضائها. فيبطل أي قرار من الإدارة بتوقيع جزاء على أحد الموظفين العموميين أو نقله أو إحالته للتحقيق أو حرمانه من بعض المزايا إذا استند هذا القرار إلى قيام الموظف بالانتساب إلى جمعية ذات نفع عام أو الدعوة إليها. إذ يكون القرار مبنياً على سبب غير صحيح قانوناً حيث لا يجوز توقيع الجزاء على الموظف لمجرد استخدامه حق مقرر في الدستور والتشريع.

والقانون لم يورد تفصيلاً محدداً لأنواع الجمعيات ذات النفع العام وأغراض كل منها. وإن تم تقسيمها لسي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لاحقاً إلى ثمانية أقسام وهي: النسائية (وتهدف لرعاية الأسرة والمرأة والطفولة) والدينية (للتوعية

الدينية) والمهنية (رعاية العاملين بالمهن المختلفة) والفنون الشعبية (إحياء التراث الفني والشعبي) والمسارح (النشاط المسرحي والتوعية العامة) والخدمات الإنسانية (الفئات الخاصة والمحتاجين) والخدمات العامة والثقافة (الأنشطة الثقافية والاجتماعية التي لا تندرج ضمن الفئات السابقة) والجاليات (رعاية أبناء الجاليات)^(١٩).

وإذا ماتم تشكيل مجلس إدارة مؤقت من بين الأعضاء المؤسسين، تقدم مندوب ينوب عنه بالأوراق اللازمة بحسب نص المادة الخامسة كطلب لإشهار الجمعية. وللجهة المختصة بالوزارة سلطة إصدار قرار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلب الإشهار سواء كان القرار بالموافقة أو الرفض أو تعديل النظام الأساسي أو الإحالة إلى جهات الاختصاص الأخرى. فإن كان القرار الصادر بالرفض فإن لمجلس الإدارة المؤقت حق التظلم من هذا القرار إلى وزير العمل والشؤون الاجتماعية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العلم بالقرار. ويبت الوزير في التظلم بقرار مسبب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم التظلم ويكون قراره نهائياً في هذا الشأن.

ولأن حرية تكوين الجمعيات قد تم تنظيمها بواسطة الترخيص فإن الإجراءات السابقة تمس بشكل جوهري أصل هذه الحرية وتجعل ممارستها رهناً بيد الإدارة. فطلب الإشهار يخضع لسلطة الجهة المختصة بالوزارة والتظلم من القرار يخضع لسلطة الوزير التقديرية. فلذا لزم التفصيل في هذه المسألة، كونها بداية الحياة لممارسة الحرية، لتوضيح الضمانات المكفولة وأوجه القصور في هذا التنظيم.

فالضمانات التي كفلت للأفراد المؤسسين بموجب المواد الخامسة والسادسة والسابعة من القانون المذكور هي:-

أ - وجوب الحصول على إيصال بتاريخ طلب الإشهار، مما يعد الامتناع عن تقديمه قراراً سلبياً يجوز الطعن فيه أمام القضاء. كما يجوز لأصحاب الشأن اللجوء إلى الإعلان عن طريق محضر رسمي بالمحكمة في هذا الخصوص.

ب - تقييد سلطة الإدارة في البت في طلب الإشهار بثلاثين يوماً وذلك كي لا تتعسف في استخدام سلطتها بمنح الترخيص فتسوف الأمر أو تطيل مدها. وهذه المدة ملزمة للجهة المختصة في وزارة العمل وجهات الاختصاص الأخرى التي تتعاون معها الوزارة والتي لها صلة بنشاط الجمعية صاحبة الإشهار. فلا تحتج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتجاوزها المدة المحددة قانوناً بسبب تأخر رد أو عدم تجاوب الوزارة المحال إليها طلب الإشهار.

ج - تسبب قرار رفض الشهر وهو أحد الاجراءات الشكلية الجوهرية التي لا بد من مراعاتها كضمانة للأفراد، لمنع التعدي على حرياتهم، والإدارة، لمنعها من التسرع في اتخاذ قرارات غير مشروعة، على قدم المساواة. والسبب هنا ليس نابعاً من هوى شخصي أو عنصر داخلي نفسي لدى متخذ القرار وإنما هو حالة قانونية أو واقعية دفعت بالإدارة المختصة إلى اتخاذ قرار الرفض. والأصل قيام قرينة قانونية على صحة الأسباب التي تستند إليها الإدارة في إصدار قراراتها فلا تلزم بذكرها في صلب القرار الإداري إلا إذا نص القانون على ذلك^(٢٠). وذكر السبب في حالة رفض الشهر نص عليه صراحة في المادة السادسة وذلك ليتسنى معرفة مبرر صدور هذا القرار الذي يحرم الأفراد من حرية مكفولة دستورياً ولكي يمكن للقضاء مراقبته من حيث المشروعية والملاءمة.

ولقد أشار المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ بدولة البحرين في المادة الحادية عشرة إلى مجموعة من الأسباب التي تجيز للإدارة رفض تسجيل الجمعية كأن يكون المجتمع في غير حاجة لخدماتها أو لوجود جمعيات أخرى تسد حاجة المجتمع في ميدان النشاط المطلوب أو كان إنشاؤها لا يتفق مع أمن الدولة أو مصلحتها أو لعدم صلاحية مقر الجمعية أو أن تكون الجمعية قد انشئت بقصد إحياء جمعية أخرى سبق حلها.

ومع تحفظنا على الأسباب التي أوردها المشرع البحريني فإنه إذا صدر قرار رفض الشهر من الجهة المختصة بالوزارة خالياً من ذكر السبب فإنه يكون قراراً معيباً بعيب الشكل لعدم التزام الإدارة الشكليات التي نص عليها القانون مما يجعله قابلاً للإلغاء لعدم مشروعيته. وهذا ما أكدته محكمة أبوظبي الاستئنافية الاتحادية حيث قضت بأنه:

«حتى ينتج القرار الإداري أثره القانوني يتعين أن يكون خالياً من العيوب. ويعتبر عيب مخالفة الشكل أحد العيوب التي تلحق القرار الإداري. ومؤدى هذا العيب تجرد القرار من أي أثر قانوني لتجاهل الشكل والاجراءات التي يقررها القانون، وتتسع كلمة القانون لتشمل القانون بمعناه الإصلاحي والدستور واللوائح والنظم والتعليم... إلخ».

ولما كان التحقيق والتسبب اجرائين شكليين جوهريين فرضهما القانون لفرض حماية الموظف من تعسف الإدارة وتمكيناً له من الوقوف على حقيقة وطبيعة ماهو

مأخوذ عليه من مخالقات، وكانت الأوراق... جاءت خلواً من مراعاتها، ومن ثم فإن قرار الإنهاء يكون معيياً تجاوز الشكل مستوجب الإلغاء^(٢١).

د - حق التظلم من قرار الرفض خلال ثلاثين يوماً. ويمنح هذا الحق لمجلس الإدارة المؤقت على أن يوجه لوزير العمل والشؤون الاجتماعية في مدة محددة يسقط حق التظلم بفواتها. وللوزير سلطة تقديرية في اتخاذ القرار بشأن التظلم منفرداً أو أن يحيله إلى لجنة يعينها وتقدم رأياً في التظلم مسبباً.

ونصت المادة السابعة على كون « القرار الصادر من الوزير في هذا الشأن نهائياً». فالإدارة ممثلة بالوزير أفصحت عن إرادتها المنفردة بشأن التظلم من رفض الإشهار وأحدثت أثراً قانونياً بحرمان المؤسسين من ممارسة حق تكوين الجمعيات. ووصف هذا الإفصاح بأنه نهائي. فهل تعني النهائية هنا ترتيب الأثر القانوني حالاً بمجرد صدور القرار أم أنه نهائي لأنه صادر من جهة لاتخضع لسلطة أعلى لإعتماد قرارها أو التصديق عليه؟ وهل تعني نهائية قرار رفض الشهر حرمان الأفراد ذوي المصلحة من التظلم من القرار أو الطعن فيه

بالنسبة للنقطة الأولى فإننا نرى أن نهائية القرار هنا تعني صدوره من جهة مختصة وهي وزير العمل والشؤون الاجتماعية وهذه الجهة غير خاضعة في قرارها هذا لاعتماد أو تصديق جهة أعلى منها كمجلس الوزراء^(٢٢). أما بخصوص التظلم أو الطعن في القرار النهائي الصادر برفض الإشهار فإنه يمتنع على مجلس الإدارة المؤقت أن يتظلم من قرار الوزير إلى جهة إدارية أعلى منه كمجلس الوزراء إذ إن القرار نهائي بالنسبة لجهة الإدارة ككل. ولكن لا يقيد أصحاب العلاقة أو المصلحة وهم مقدمو طلب الترخيص لاشهار جمعية نفع عام من الطعن في قرار الوزير أمام القضاء. فدستور الدولة وتشريعاتها لم تمنح الحصانة للقرارات الإدارية بهذا الخصوص. وأكدت هذا المبدأ محكمة أوظيفي الاستئنافية الاتحادية حيث قضت بأنه:-

«من المبادئ الدستورية العامة أن حق التقاضي حق مضمون للناس كافة. ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي. وقد أقر الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة هذا الحق ضمناً حين خول المواطن حقوقاً لاتقوم ولاتؤتي ثمارها إلا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفلها وتحميها وترد العدوان عليها. هذا بالإضافة إلى أن المادة الرابعة عشرة من الدستور تنص على: (المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين من دعائم

المجتمع). وحق التقاضي من الحقوق العامة التي يتعين المساواة بين المواطنين فيها وحرمان طائفة معينة من هذا الحق ينطوي على إهدار المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرّموا من هذا الحق.

وبالبناء على ماتقدم - ودون التعرض لمدى دستورية ماورد في المادة (٢٠) من اللائحة الداخلية لتنظيم أوضاع العاملين بالأمانة العامة للبلديات من أن يكون القرار الصادر في التنظيم من قرار لجنة التأديب نهائياً - فإنه يتعين تفسير هذا النص بأنه لايعني إلا أن هذا القرار يحدث أثره دون حاجة إلى اعتماد أو تصديق من سلطة إدارية أعلى وليس مقصوداً به إغلاق باب الطعن الإداري على هذا القرار^(٢٣). كذلك فإن حق الأفراد في الطعن في القرارات الإدارية النهائية نصت عليه صراحة بعض القوانين الاتحادية كقانون المطبوعات والنشر الاتحادي لسنة ١٩٨٠، والذي ينظم إحدى صور حرية التعبير عن الرأي، وذلك في المادة الرابعة بعد المائة منه. لذا يقترح إضافة مادة في باب الأحكام الختامية تجيز لكل ذي شأن في أن يطعن أمام المحاكم المختصة في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتطبيق لأحكام قانون الجمعيات ذات النفع العام في خلال ستين يوماً من تاريخ العلم بالقرار المراد الطعن فيه.

وتثار كل الضمانات الفاتت ذكرها في حال اتباع الاجراءات المنصوص عليها قانوناً ولكن ماالحكم إذا لم ترد الوزارة على طلب الإشهار خلال المدة المعينة بثلاثين يوماً؟ لقد سكت القانون عن موضوع فوات الميعاد المنصوص عليه لاتخاذ القرار بالإشهار أو الرفض أو التعديل. وانقسم القانون في هذا الخصوص إلى فريقين اثنين أحدهما يذهب إلى أنه «لايجوز للأفراد مزاولة النشاط قبل الترخيص به فعلاً حتى لو حدد القانون مدة للرد على طلب الترخيص وسكتت الإدارة عن الرد في المدة المحددة. وذلك لأن المقصود بتحديد مدة معينة للبت في طلب الترخيص بالقبول أو الرفض مجرد حث الجهة المختصة على سرعة النظر فيه دون أن يترتب على تراخيها في ذلك جواز ممارسة النشاط المطلوب إلا إذا نص القانون على ذلك»^(٢٤). وأخذ التشريع البحريني بوجهة النظر هذه فنص في المادة الحادية عشرة منه أن فوات الميعاد دون اجابة الجهة الإدارية المختصة بمثابة رفض لطلب تسجيل الجمعية. وذهب فريق ثان إلى اعتبار عدم رد الإدارة وفوات الميعاد المقرر قانوناً بمثابة موافقة ضمنية على منح الترخيص. فالأصل - كما يرى هذا الفريق - هو حرية ممارسة النشاط، وخاصة إذا كان مكفولاً بنص الدستور وليس حظرها.

وإن كان هناك مجال للترجيح بين الرأيين فإنني أميل ماأكون إلى الرأي الثاني

وذلك استناداً إلى نص المادتين ٢٠ و٣٣ من الدستور المؤقت لدولة الإمارات اللتان تجعلان التعبير عن الرأي وحرية تكوين الجمعيات حريتان أساسيتان مكفولتان بنصوصه. وكذلك قياساً على الوضع القائم في بعض القوانين الاتحادية بشأن فوات ميعاد رد الوزارة. فقانون المطبوعات والنشر الاتحادي لسنة ١٩٨٠ ينص في المادة الرابعة على اعتبار فوات الميعاد دون رد من الإدارة بمثابة قبول ضمني للترخيص بفتح مطبعة. لذا يقترح إضافة نص يعالج هذه المسألة التي سكت عنها قانون الجمعيات ذات النفع العام بما يتناسب والتطورات الحاصلة في المجتمع واتساقاً مع القوانين الاتحادية الأخرى وضماناً لحرية الأفراد الأساسية.

المبحث الثالث: حقوق الجمعيات وواجباتها .

المطلب الأول : واجبات الجمعية .

نظم القانون واجبات الجمعية ذات النفع العام بعد شهرها فإلزامها بأداء أعمال معينة وحظر عليها بعض التصرفات حظراً مطلقاً أو جزئياً. فيمكن بهذا المعنى أن نقسم واجبات الجمعية إلى التزامات إيجابية والتزامات سلبية.

الإلتزامات الإيجابية .

وهي الواجبات التي أزم القانون الاتحادي الجمعية ذات النفع العام بأدائها والقيام بها وذلك خلاف ما يقرره وينص عليه نظامها الأساسي. ويمكن تلخيص هذه الإلتزامات بالنقاط التالية:

١ - وجوب التعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والخضوع لتوجيهها وإشرافها الفني ورقابتها للنواحي المالية على برامجها ومشروعاتها ولا يقتصر هذا الواجب على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بل قد يمتد بحسب طبيعة ونوع غرض الجمعية إلى التعاون أو الخضوع في التوجيه والإشراف الفني لإحدى الوزارات أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو النواثر الحكومية والمحلية ذات الصلة بنشاط الجمعية وذلك بموجب نقل لاختصاصات الوزارة إلى إحدى هذه الجهات.

وبطبيعة الحال فإن حق التوجيه حق أصل لوزارة العمل بحيث تصدر توجيهاتها للجمعية ذات الشأن بخصوص أنشطتها أو برامجها أو حتى مشروعاتها. وكذلك الحال مع الرقابة على الجانب المالي وخصوصاً إذا كانت الوزارة تقدم إعانة سنوية وذلك للتحقق من أوجه الإنفاق وسلامة الصرف. ويجوز للوزارة في سبيل تحقيق الرقابة

المالية أن تطلب الاطلاع على دفاترها وسجلاتها ومستنداتها وإن كان يعاب على الصياغة في المادة (١٦) وهي المتصلة بشأن الرقابة المالية أنها جعلت ممارسة حق الرقابة المالية «في أي وقت» وهو أمر صعب تحقيقه واقعاً. لذا لزم تعديلها وذلك بإضافة فقرة تجيز الرقابة المالية وذلك بناءً على اخطار مسبق لمجلس الإدارة، لكي يكتمل هذا التعاون ويتم تنفيذ هذا الالتزام على الوجه الصحيح.

ويمنح القانون الوزارة أو أية جهة أخرى تنقل إليها الاختصاص أن تمارس حق الإشراف الفني على برامج ومشروعات الجمعية. وحق الإشراف متصور في مجال الجمعية العمومية أو مطابقة تنفيذ خطة الجمعية لأغراضها وأهدافها المحددة في نظامها الأساسي. ولكن أن يمتد هذا الإشراف إلى الجوانب الفنية لعمل الجمعيات ذات النفع العام بفئاتها الثماني فأمر فيه نظر وتصعب ممارسته عملياً. بل وإن أمكن توفير الجهود والأموال والأشخاص المؤهلين للقيام بهذا الإشراف فإن ذلك يعد توسعاً لنطاق رقابة الإدارة وتدخلاً في اختصاصات وأنشطة هذه الجمعيات التي قامت أساساً بجهود فردية تطوعية^(٢٥).

٢ - واجب الاحتفاظ بسجلات ودفاتر ومحركات ومطبوعات باسم الجمعية. والهدف من هذا الواجب هو مصلحة الإدارة والجمعية معاً. فوجود سجلات يدون فيها أسماء الأعضاء وإشتركااتهم ودفاتر حسابات لإيرادات ومصروفات الجمعية مع مستنداتها يسهل مهمة الوزارة في الإشراف والرقابة المالية وتقييم نشاط الجمعية ومجلس إدارتها. كما أن هذه السجلات والدفاتر ومحاضر الجلسات سواء لمجلس الإدارة أو الجمعية العمومية تجعل الرجوع إلى القرارات التي تم إتخاذها وتوثيق العمل التطوعي في الجمعية على مر السنين أمراً سهلاً متيسراً مما يمنع التكرار أو يثير اللغط والجدل حول ماتم إتخاذها في السابق.

كما ألزم القانون الجمعية أن تصدر دفاترها وسجلاتها ومحركاتها ومطبوعاتها باسم الجمعية والغرض منها ورقم شهرها ودائرة نشاطها وذلك تمييزاً لها عن الجمعيات المشابهة ولمصلحة المتعاملين معها.

٣ - واجب الدعوة لإنعقاد الجمعية العمومية العادية وانتخاب مجلس الإدارة. فحدد القانون اجتماعاً سنوياً للجمعية العمومية وذلك لكي تمارس دورها في رقابة أعمال مجلس الإدارة بوصفها سلطة عليا في الجمعية وهي التي ترسم سياستها وتشرف على كافة شؤونها. ورقابة الجمعية العمومية العادية تشمل أنشطة وأعمال مجلس الإدارة في السنة المنتهية وخطة العمل للعام الجديد إضافة إلى رقابة الجانب المالي

للجمعية ممثلاً في اعتماد الميزانية والحساب الختامي لها. فلا يجوز لمجلس الإدارة أن يتصل من هذا الواجب بتعطيله أو تأجيله للاجتماع السنوي للجمعية العمومية العادية إلا إذا قل العدد عن النصاب المتطلب بحسب المادة (٢٢) من القانون. كذلك فالقانون ألزم الجمعية العمومية ممارسة حقها في انتخاب مجلس الإدارة وذلك لممارسة دورها الديمقراطي في اختيار من يمثلها ويباشر شؤونها. فيمتنع بذلك على مجلس الإدارة احتكار المناصب أو توليها بالتعيين.

وإن كانت هناك من ملاحظة على تنظيم القانون لهذا الواجب الإيجابي فهو اشتراطه لنصاب معين لاجتماع الجمعية العمومية يبلغ أكثر من النصف، وفي حالة عدم توفره أجل الاجتماع إلى اليوم التالي فتنعقد الجمعية بحضور ربع الأعضاء، فإذا لم يتوفر هذا النصاب جاز لمجلس الإدارة الطلب من الوزير تفويضه باختصاصات الجمعية العمومية لفترة لاتزيد على ستة أشهر قابلة للتجديد مدة ماثلة. فالقانون في إطار حرصه على جدية والتزام الأعضاء بممارسة اختصاصاتهم كأعضاء في الجمعية العمومية توصل إلى تنظيم يكاد أن يطيح بهذا الواجب الإيجابي ويسلبه أهميته.

ففي حالة عدم إكمال النصاب الأول كان من المفضل تأجيل الاجتماع لمدة لاتزيد على اسبوعين وليس يوماً واحداً كما هي الحال في القانون القائم، على أن يعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً بأي عدد يحضر من الأعضاء وذلك منعاً من الوصول إلى مسألة تفويض مجلس الإدارة في اختصاصات الجمعية العمومية وهي جد خطيرة. فما هي جريرة الأعضاء الحاضرين في الاجتماع الثاني ليصادر حقهم المقرر قانوناً في انتخاب من يمثلهم في مجلس الإدارة ومحاسبة المجلس السابق.

٤ - واجب تقديم الحساب الختامي للعام السابق ومشروع ميزانية العام الجديد إلى الوزارة خلال موعد لايتجاوز خمسة عشر يوماً من اعتماد الجمعية العمومية لها وذلك لتحقيق الرقابة المالية اللاحقة بالنسبة للحساب الختامي والرقابة المالية السابقة بالنسبة للميزانية الجديدة. فإذا ماقرن هذا الواجب بواجب التعاون مع الوزارة والخضوع لرقابتها المالية وذلك أثناء أداء الجمعية لنشاطها خلال العام فإننا نلحظ مدى صرامة وشدة هذا النوع من الرقابة.

الإلتزامات السلبية.

وهي الأعمال التي حظر القانون الاتحادي على الجمعية ذات النفع العام إتيانها أو القيام بها وإلا عد ذلك مخالفة للنظم والتعليمات تستوجب العقوبة التأديبية

أو الجنائية. والحظر الوارد في القانون إما أن يكون مطلقاً أو جزئياً وذلك على التفصيل التالي:

١ - عدم الخروج عن الأغراض المحددة في النظام الأساسي للجمعية. فلا يجوز للجمعية القيام بنشاط يحقق غرضاً لم يرد ذكره في نظامها الأساسي. وهذا الحظر المطلق يستلزم حصر كل جمعية لأغراضها حصراً دقيقاً وواضحاً وأن تراقب الوزارة هذا الحصر في النظام الأساسي قبل اعتماده.

٢ - حظر تدخل أعضاء الجمعية في السياسة أو إثارة المنازعات الطائفية أو العنصرية أو الدينية. ويلاحظ أن الحظر المطلق هنا موجه لأعضاء الجمعية بنواتهم الفردية وليس للجمعية نفسها كشخصية معنوية مستقلة عن نوات أعضائها.

٣ - عدم جواز الاشتراك في أية مؤتمرات أو اجتماعات خارجية إلا بإذن مسبق من الوزارة، أو الانتساب أو الاشتراك أو الانضمام إلى أية جمعية أو هيئة خارجية إلا بعد موافقة الوزارة ووزارة الداخلية. والحظر هنا ليس مطلقاً إذ يمكن للجمعية القيام بهذه المسائل متى ما حازت على موافقة الوزارة. والحظر هنا اقتصر على المؤتمرات والاجتماعات ولم يمتد ليشمل الزيارات والمعارض الخارجية أو تنظيم المؤتمرات والاجتماعات المحلية. وقيد الترخيص المسبق الوارد على ممارسة هذه الحرية يمكن التخفيف منه باخضاع المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الخارجية لنظام الأخطار وذلك انسجاماً مع الممارسة العملية وعودة للأصل وهو الحرية. وتشجيعاً للمشاركة الخارجية التي تحقق الأهداف الوطنية أو الدولية المتفقة مع مصالح الدولة فإنه يقترح الأخذ ببعض الميزات التي تمنحها بعض الأقطار الخليجية كنبوة الكويت للمرشحين لحضور هذه اللقاءات مثل تذاكر السفر ونفقاته واعتبار مدد اللقاءات بالنسبة للموظفين العموميين المرشحين لحضورها كأنها أيام عمل رسمية^(٢٣).

أما بالنسبة لحظر الانتساب أو الانضمام أو الاشتراك في أية جمعية أو هيئة خارج دولة الإمارات إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من وزارة الداخلية فقد يكون الأمر مبرراً بدواعي الأمن والحفاظة على توجهات المجتمع الأساسية. ولكن قصر الموافقة المسبقة على وزارة الداخلية يحرم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية طلب موافقات وزارات أخرى ذات صلة بنشاط الجمعيات كوزارة الخارجية والتربية والتعليم والأوقاف والشؤون الإسلامية والعدل، وكان من المحبذ ترك الموافقة المسبقة بيد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وحدها فاتحين الباب أمامها لاستعداد الموافقة من الوزارات الأخرى أيضاً.

٤ - عدم جواز اتخاذ الجمعية ذات النفع العام لتسمية تشيير اللبس بينها وبين جمعية أخرى تقع في دائرة نشاطها وذلك لمصلحة الجمعية والجمهور. وإثارة اللبس لا تكون في حالة تطابق الأسماء فقط بل وتشابهاها إلى حد يصعب التفريق بينهما لدى الرجل العادي. وهذا الحظر يقتصر على الجمعيات التي تقع دائرة نشاطها في دائرة واحدة، فلا مانع من وجود جمعيات متشابهة في التسمية إذا ماتفايرت دوائر أنشطتها كأن تكون كل منها في إمارة مختلفة. ونرى أن الخوف الذي من أجله وضع هذا الواجب السلبي مازال قائماً حتى في هذه الحالة الأخيرة فلذا يفضل امتداد الحظر ليشمل الدولة كلها.

٥ - عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة في أكثر من جمعية وذلك منعاً لاحتكار المناصب وفسحاً للمجال لبروز طاقات تطوعية مختلفة. وإن كان هذا الواجب السلبي يقتصر على عضوية مجالس إدارة الجمعيات المنتمية إلى نشاط نوعي واحد. فعضو مجلس إدارة جمعية ذات نفع عام تعمل في المجال المهني يحظر عليه أن يكون عضواً في مجلس إدارة جمعية مهنية أخرى. ولكن لا يمنع هذا القيد عضو مجلس الإدارة أن يكون عضواً عاملاً في جمعية مهنية أخرى أو حتى عضو مجلس إدارة في جمعية ذات نفع عام تهدف لغرض آخر كالمسارح أو الجمعيات الدينية. وللوزير سلطة الاستثناء من هذا الحظر متى مارأى مبرراً لذلك.

٦ - عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل لدى الجمعية في أية وظيفة بأجر أو مكافأة. وهو حظر مطلق يسري على أعضاء مجلس الإدارة فقط دون غيرهم من الأعضاء العاملين أو المنتسبين. وذلك لاستهداف المشرع تنمية العمل التطوعي لدى قيادات الجمعيات ذات النفع العام منعاً للتكالب أو التصارع على مقاعد مجالس الإدارة لأسباب مادية.

وهذا الحظر وإن كان مصيباً فيما هدف إليه إلا أن واقع الجمعيات يشهد بضعف الوعي التطوعي لدى أفرادها. فلذا نقترح اسوة ببعض التشريعات العربية والخليجية أن ينص على جواز تفرغ أحد أعضاء مجلس الإدارة مع عدم تأثير ذلك على وضعه ومزاياه الوظيفية متى ماكان موظفاً عمومياً على أن يكون ذلك ضمن ضوابط تحكم هذا التفرغ. كما يمكن اقتراح جواز إعارة الموظف العام بمرتب كامل أو منخفض بناءً على طلب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لمدة سنة قابلة للتجديد وذلك للعمل لدى الجمعيات ذات النفع العام^(٢٧).

٧ - عدم جواز الاتجار بأموال الجمعية أو الدخول في مضاربات مالية وذلك حماية

لها من الخسائر أو توجيهها لتحقيق غير الغرض الذي أنشئت من أجله الجمعية. وهذا الحظر مطلق وإن كنا نرى من الأفضل منح الوزارة سلطة تقديرية في الموافقة على استثمار أموال الجمعية بأية صورة وذلك لتنميتها تحت إشرافها المالي، وكذلك لمسايرة الواقع الفعلي الذي جرى عليه العمل لدى جمعيات مختلفة.

ولم يقرر القانون تمتع الجمعيات ذات النفع العام ببعض اختصاصات السلطة العامة في المجال المالي كما هي الحال في بعض التشريعات العربية المقارنة كعدم جواز الحجز على أموالها كلها أو بعضها كالمقر أو الأثاث والمعدات والأموال اللازمة لمباشرة أنشطتها، وعدم جواز تملكها بالتقادم أو التنازل عنها دون مقابل. فنقترح منح الجمعيات مثل هذه الحصانة المقررة للأموال العامة.

٨ - عدم جواز جمع التبرعات بأية وسيلة إلا بعد الحصول على ترخيص من الوزارة سواء كان هذا الجمع لغرض خيري أو اجتماعي، ولقد قصر القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام قانون الجمعيات ذات النفع العام وظيفة جمع المال والتبرعات على الجمعيات المشهورة طبقاً لأحكام قانون الجمعيات.

٩ - عدم جواز قبول الهبات أو المنافع أو الإعانات من خارج الدولة سواء كان مصدرها فرداً أم جهة قبل الحصول على ترخيص بذلك من الوزارة. ويسري هذا الحظر كذلك على منح الجمعية لهبات أو منافع أو إعانات لخارج الدولة.

١٠ - عدم جواز التصرف بأموال ومستندات الجمعية الصادر قرار بحلها إلا بقرار من الوزارة يحدد طريق التصفية وكيفية التصرف فيها ومال الأموال إذا لم ينص النظام الأساسي للجمعية على جهة معينة، أو لم يمكن تنفيذ مانص عليه هذا النظام.

المطلب الثاني: حقوق الجمعية.

في مواجهة الواجبات الملقاة على عاتق الجمعية بشقيها الإيجابي والسلبي فإن القانون كفل للجمعية بمجرد شهرها وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً لذلك مجموعة من الحقوق تساعدها في أداء أعمالها وتحمل مهام وظيفتها الاجتماعية. ويمكن تحديد هذه الحقوق على النحو التالي:

١ - الحق في اكتساب الجمعية الشخصية الاعتبارية والتمتع بنتائج هذه الشخصية وهي الأهلية القانونية الكاملة في حدود غرضها الذي أنشئت من أجله. والذمة المالية المستقلة فتعتبر أموالها ملكاً لها وليس لأي من أعضائها حق فيها سواء

كان عضو مجلس إدارة أو عضواً عاملاً أو منتسباً أو مفصولاً، وأن يكون لها نائب يعبر عن إرادتها وموطن خاص بها.

٢ - الحق في الإعفاء من بعض الالتزامات المالية كالضرائب والرسوم الجمركية بالنسبة للأنوات والمهمات المستوردة لحساب الجمعية والتي تخدم نشاطها، والإعفاء من مقابل استهلاك الماء والكهرباء، والإعفاء من الضرائب على الحفلات المختلفة التي تقيمها الجمعية.

٣ - جواز إنشاء فروع للجمعية داخل الدولة وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للجمعية. ويلاحظ أن هذا الحق لم يقيد بموافقة مسبقة في شكل إذن أو ترخيص من وزارة العمل. وإن كان استخدام هذا الحق واقعاً سيقصر على الجمعيات ذات النشاط الفئوي الممتد عبر الإمارات كالدينية والجاليات والمهنية.

٤ - الحق في الحصول على موارد مالية مستقلة كتحصيل الاشتراكات من الأعضاء والتبرعات والهبات والوصايا المالية والعينية والإيرادات الأخرى سواء من أنشطتها الاجتماعية أم الثقافية. ولاتخضع هذه الحقوق المالية للرقابة المسبقة من الوزارة. فلا يقتضي قبول الجمعية تبرعاً أو هبة محلية من شخص أو جهة الحصول على ترخيص مسبق من الوزارة بخلاف الحال مع التبرعات والهبات الخارجية.

٥ - الحق في الحصول على إعانات مالية من الوزارة أو الوزارات أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الدوائر الحكومية المحلية. فلا يقتصر الحق في الحصول على الإعانة على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بل يمكن امتداده إلى الجهات الأخرى التي ورد ذكرها في القانون.

ولقد نظم القانون الاتحادي والقرار الوزاري رقم (٩) لسنة ١٩٧٤ أنواع الإعانات وطرق صرفها، فنص القانون على وجوب تخصيص بند في ميزانية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لإعانات الجمعيات ذات النفع العام. ونظراً لاختلاف الجمعيات في أغراضها ومقدار حاجتها للمعونة المالية في سبيل تحقيق أهدافها ومدى أسهامها في تأدية الخدمات الإنسانية فإن الوزارة تسترشد بهذه الجهات في تقديرها لحجم الإعانة الممنوحة لكل جمعية. والوزارة غير ملزمة بمقدار الإعانة الذي تقوم بصرفه للجمعية سنوياً فيجوز لها زيادته أو إنقاظه بل ووقفه تبعاً لظروف الجمعية وميزانية الوزارة.

والإعانات التي تمنح للجمعيات على أنواع ثلاثة وهي التأسيسية وهذه تمنح مرة واحدة للجمعية بعد إشهارها وذلك تحفيزاً لها وتذليلاً للصعوبات التي قد تواجهها في بداية مشوارها في العمل الاجتماعي التطوعي. والإعانة الدورية وهذه تمنح مرة واحدة

في كل سنة مالية فلا يجوز أن تجزأ، والإعانة الإنشائية وهي التي تمنح لمساعدة الجمعية على التوسع في خدماتها أو إنشاء مشروعات جديدة لها وذلك بشرط تنفيذها خلال ستة أشهر من تاريخ منح الإعانة.

المبحث الرابع: انتهاء الجمعيات .

إذا مامنح الأعضاء المؤسسون ترخيصاً بممارسة حقهم في تكوين الجمعية ذات النفع العام، فإن هذه الجمعية تتحمل الالتزامات وتكتسب الحقوق التي ذكرت في الفقرات السابقة. ولكن ككل تجربة بشرية قد يعترض سبيل الجمعية مصاعب شتى يكون سببها الإدارة أو نوع النشاط أو الأعضاء فتتنكب عن الغرض الذي أسست من أجله أو تعجز عن تحقيقه. وفي هذه الحالة منح القانون الوزير والجمعية العمومية حقين اثنين هما دمج الجمعية في جمعية أخرى مماثلة أو حلها. والدمج والحل اسلوبان ينهيان كيان الجمعية المستقل جزئياً أو مطلقاً. ففي الاسلوب الأول تنوب شخصيتها في شخصية اعتبارية أخرى وهي جمعية مماثلة، وفي الاسلوب الثاني يلغى كيانها تماماً. ولقد أورد القانون هذين الاسلوبين مع ما بينهما من ترابط في بابين مختلفين، فكان من المفضل إدراجهما في باب مستقل يجمع المواد المتعلقة بهما.

المطلب الأول : دمج الجمعية .

وردت الأحكام المنظمة لهذه الوسيلة في المادة الثانية عشرة من القانون. وتتضمن هذه المادة حق الإدماج الجبري عن الطريق الإداري ممثلاً بالوزير وحق الاندماج الاختياري عن طريق الجمعية العمومية غير العادية.

أما سبيل الإدماج الجبري فيكون بسلطة الوزير متى ماتبين له عدم قدرة الجمعية على تحقيق أهدافها أو عجزها عن الوفاء بالتزاماتها أو ارتكاب مخالفات مالية أو خالفت أغراضها أو أحكام القانون أو نظامها الأساسي أو فقدت عنصراً من عناصر إنشائها وهي عدد المؤسسين والسن والأهلية المدنية وحسن السمعة والسلوك.

فمبررات الدمج الإداري الستة الواردة في القانون ترد كقيود على سلطة الوزير وإن عايبها التحديد الدقيق. فوسيلة الدمج بحد ذاتها شديدة الخطورة إذ إنها تعني إلغاء حق الأعضاء في تكوين جمعية مستقلة تمثلهم، ويمارس من خلالها نشاط تطوعي اجتماعي، وإن لم تمتد إلى حد إلغاء النشاط كلية إذ تحيل ممارسته إلى مظلة جمعية أخرى مماثلة في الأغراض. ويعد اشتراط أن تكون الجمعية المندمج فيها الجمعية

المخالفة شبيهة لها في أغراضها، وليس بالضرورة أهدافها، قيداً آخر على سلطة الوزير في اختيار الطريق الإداري للدمج.

وإن كانت ثمة ملاحظة على الفقرة الأولى من المادة الثانية عشر فهي منح الوزير حق الإدماج متى تبين له أن الجمعية أتت بإحدى الحالات المحددة قانوناً. والتبين جاء مطلقاً دون تحديد لوسائله وطرق إثباته. فيقترح لمصلحة الوزارة وحماية لمصالح أعضاء الجمعية أن يكون قرار الوزير بدمج الجمعية مسبباً ومتخذاً متى ما ثبت من خلال تقارير الجهة المختصة بالوزارة ارتكابها للمخالفات المحددة في القانون. وبطبيعة الحال فإن ضمانات الطعن في قرار الدمج أمام القضاء لرقابة أسباب هذا القرار يجب أن تكون مكفولة للأعضاء.

ولم يوضح القانون مصير التزامات الجمعية المندمجة والتي عجزت عن الوفاء بها وكان سبباً لدمجها جبراً في جمعية أخرى. فهل تقوم الوزارة بأدائها أم تنتقل تبعتها إلى الجمعية المندمجة فيها. ولقد تناول المشرع البحريني هذه المسألة في المادة (٢٤) من القانون المنظم للجمعيات ذكراً بأن الجمعية لاتسأل عن التزامات الجمعيات المندمجة فيها إلا في حدود مآل إليها من أموال تلك الجمعيات وحقوقها وقت الاندماج.

أما أسلوب الدمج الاختياري وهو ما أطلق عليه المشرع تسمية الاندماج تمييزاً له عن الدمج الإداري فإنه يجوز للجمعية العمومية غير العادية وبأغلبية ثلثي عدد أعضائها الحاضرين أن تقرر اللجوء إليه. فتتخذ الجمعية العمومية غير العادية قراراً مهماً بشأن مستقبل كيان الجمعية متى مارأت ذلك مناسباً ومحققاً لأهدافها ودافعاً للنشاط التطوعي وتكتله بصورة أفضل. سوى أن هذا الحق يرد عليه قيودان. أحدهما شرط أن تكون الجمعية المدمج فيها جميعة متماثلة مع أغراض الجمعية المندمجة. وهو شرط منطقي طبيعي. والشرط الآخر هو موافقة الوزير على اقتراح الاندماج خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره. ولنا بعض الملاحظات على هذا الشرط. فالشرط يجعل حق أعضاء الجمعية في سلوك سبيل الاندماج معلقاً على موافقة الوزير، مما يعني خضوع قرار الجمعية العمومية غير العادية للجمعية لمصادقة سلطة إدارية. فقرار الجمعية لايسري بمجرد التصويت وحيازته للأغلبية المطلوبة وإنما يسري بعد موافقة الوزير عليه. كذلك فقد سكت القانون عن مصير الاقتراح بالاندماج إذا ما فات الموعد المقرر قانوناً دون رد الوزير بالموافقة أو الرفض. وعودة للقاعدة العامة وهي أن الأصل هو الحرية فإننا نرى أن فوات الميعاد يعني موافقة ضمنية على ما اقترحه أعضاء الجمعية أنفسهم.

المطلب الثاني: حل الجمعية.

وردت الأحكام المنظمة لحل الجمعية في المادة السادسة والثلاثين من القانون موضحة أن الحل قد يكون إدارياً يمنح للوزير وقد يكون اختيارياً يمنح لجمعية عمومية غير عادية.

فالحل الإداري يعتبر حلاً جبرياً يصفي وجود الجمعية كلية بقرار إداري وذلك في الحالات التي حددها القانون. وهناك صورة أخرى من صور الحل الجبري وهو أن تحل الجمعية بحكم قضائي بناءً على طلب من الوزارة أو النيابة العامة. ولم يتعرض القانون الاتحادي للصورة الثانية من صور الحل الجبري.

والحل الجبري بالطريق الأولى قد يعتبر تهديداً من جانب الإدارة. لذا تخلت كثير من التشريعات العربية عن اللجوء إلى هذا الأسلوب من أساليب الحل^(٢٨) وتجاوزته وذلك رفع لشأن الحرية وضمانة لاستقلال واستقرار الجمعيات ومنع للتعسف الذي قد تمارسه الجهة الإدارية.

والقانون الاتحادي المنظم للجمعيات ذات النفع العام بدولة الإمارات أجاز للوزير أن يحل الجمعية في ست حالات هي:-

- ١ - إذا نقص عدد أعضائها عن الحد المبين في الشرط الأول من شروط إنشاء الجمعية. أي إذا قل عن عشرين عضواً في الأحوال العادية أو أقل من خمسة أشخاص إذا ما استثنى الوزير الجمعية من الشرط الأول.
- ٢ - إذا تبين أن أعمالها أصبحت غير محققة على وجه جدي للأغراض التي أنشئت من أجلها أو أنها أصبحت عاجزة عن تحقيق هذه الأغراض. ولم تحدد الفقرة التبين بشكل محدد ولا وسائله مما يترك الأمر لسلطة تقدير الجهة المختصة.
- ٣ - إذا تصرفت في أموالها في غير الأوجه المحددة لها. ومن صور هذا التصرف الاتجار أو الدخول في مضاربات مالية.
- ٤ - إذا أصبحت عاجزة عن الوفاء بتعهداتها المالية.
- ٥ - إذا رفضت التفتيش أو قدمت بيانات غير صحيحة بقصد التضليل.
- ٦ - إذا ارتكبت مخالفة جسيمة لنظامها الأساسي أو لأحكام القانون المنظم للجمعيات ذات النفع العام.

ونسجل بداية تحفظنا على الحل الجبري إدارياً لما في ذلك من تقييد شديد بل وانتقاص من أصل حرية تكوين الجمعيات. بيد أننا ونحن بصدد دراسة وتقييم القانون

القائم فإننا نبدي الملاحظات التالية على هذا الحل. فبداية يضع القانون ضماناً مهمّة للحريات العامة من تهديدها إدارياً وهي ضمانة التسبب. فمع أن القانون اشترط التسبب في حالة رفض الإشهار، وفي حالة حل مجلس الإدارة، كما سنبين لاحقاً، فإنه لم يشترط ذلك بالنسبة لحل الجمعية وتصفية وجودها كاملاً بقرار من الوزير. لذا يقترح إضافة مثل هذا القيد لمصلحة الوزارة في إصدار قرارات مشروعة وبعد تمهل ودوية ولمصلحة الأفراد في حماية حرياتهم الأساسية المكفولة دستورياً. وقد أكدت المحكمة الاتحادية العليا في الإمارات بأن الإدارة لا تعفى من الاستناد إلى سبب مشروع عند إصدار قراراتها فقضت بأنه:

«يتعين أن تلتزم الإدارة بحكم القانون في تصرفاتها بأن تستند إلى سبب مشروع في إنهاء عقد مستخدميها، لما كان ذلك وكانت الجهة المستأنفة قد انحرفت بقرارها بإنهاء خدمة المستأنف عليه عن المسار الصحيح في القانون وتكتبت الطريق إليه إذ خلت الأوراق من سبب مشروع أو مبرر قانوني لإصدار القرار»^(٢٩).

كذلك فإن الحالات المنصوص عليها قانوناً ليست في مستوى واحد من الوضوح أو الجسامة التي تستعدي حل الجمعية. فالحالات الأولى والثالثة والرابعة يمكن تقريرها وإثباتها بسهولة وهي تمس كيان الجمعية بشكل أساسي. أما الحالة الثانية فجاءت بصياغة مرنة غير منضبطة. فالأعمال التي تقوم بها الجمعية وتستدعي حلها يمكن تفسيرها بأنها غير محققة لأغراضها فقط كما ينص القانون وليست مخالفة أو مناقضة لأغراضها. أما الحالة الخامسة وهي رفض التفتيش أو تقديم بيانات غير صحيحة بقصد التضليل فإننا لانرى فيها جسامة خصوصاً بعد أن تبين لنا مدى الرقابة السابقة والمعاصرة واللاحقة التي تمارسها الوزارة على الجمعيات ذات النفع العام.

وتخفيفاً لأثر الحل الجبري الإداري فإن القانون أوجد ثغرة تجيز للوزير أن يقوم بحل مجلس الإدارة المنتخب بدلاً من حل الجمعية كلية وتعيين مجلس إدارة مؤقت يتولى اختصاصات المجلس المنحل وذلك لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد مدة أخرى. فقد يقدر الوزير أن اللجوء إلى حل الجمعية أمر صعب أو شديد الوطأة لا يتناسب مع حجم المخالفة المرتكبة أو أن مصدر المخالفة هو مجلس الإدارة وحده فيختار حله كبديل أخف أثراً. وتقييد سلطة الوزير في استخدام هذا الأسلوب بقتيدتين إثنتين أولهما التسبب وثانيهما التأقيت.

فقراره بحل مجلس إدارة منتخب لا بد وأن يسبب وإلا كان معيباً بعيب الشكل.

وذكر السبب عند إصدار القرار بالحل نُص عليه صراحة وذلك لمعرفة مبرر صدوره وليتمكن القضاء من مراقبته. ولا يمكن اعتبار تحقيق الصالح العام سبباً في حد ذاته بل هو غاية قرار الحل الصادر من الوزير، أما السبب فهو أمر ظاهري مادياً كان أم قانونياً دفع بالوزير إلى اتخاذ هذا القرار.

أما القيد الثاني فهو تأقيت مدة مجلس الإدارة المعين بستة أشهر مع القابلية لتجديده مدة أخرى مماثلة ولمرة واحدة فقط. وجاء هذا القيد مراعاة لمصلحة أعضاء الجمعية ومجلس الإدارة المعين ذاته. فلا يحرم الأعضاء من حقهم المشروع في انتخاب مجلس إدارة جمعيتهم لفترة طويلة. ولكي لا تكون هذه الوسيلة التافأ على نصوص القانون فتعين مجالس الإدارة بواسطة السلطة الإدارية ولفترة طويلة. كذلك فإن مصلحة أعضاء مجلس الإدارة المعين تقتضي عدم استمرارهم في تحمل مسؤولية إدارة جمعية وظروف استثنائية أكثر من فترة زمنية محددة يتجاوزون خلالها الأسباب التي دعت إلى حل مجلس الإدارة المنتخب ثم تعود الحياة إلى مجراها الطبيعي بداخل الجمعية.

ونرى أن يحدد القانون حالات معينة لحل مجلس الإدارة المنتخب كما فعل بالنسبة لحل الجمعية، وذلك منعاً للتعسف أو تجاوز السلطة الإدارية حدودها في تنظيم الحريات. وأن يكون ذلك إذا ما ارتكب مجلس الإدارة مخالفة جسيمة لأحكام القانون أو النظام الأساسي وأن يكون الوزير قد وجه إنذاراً بإزالة المخالفة مع الإمهال لمدة معقولة. كما نفهم ضمناً أن أعضاء مجلس الإدارة المؤقت لا يتصور أن يكونوا منبتي الصلة بالجمعية التي تم تكليفهم إدارتها لمدة ستة أشهر. إذ لا بد من تحقق شروط العضوية العاملة فيهم ابتداءً كي يتم تعيينهم في قمة الهرم التنفيذي بداخل الجمعية. وإلا لو أجزنا تعيين أفراد لاصلة لهم ولا سابق عهد لهم بأغراض الجمعية من خلال عضويتهم بها، لكان الحال أن تدير جمعية تطوعية قيادة إدارية تجهل أغراضها وأهدافها مما قد يفضي إلى التنكب عن الطريق السوي بصورة أشد من مجلس الإدارة المنتخب.

وتختم المادة السادسة والثلاثون بفقرة توضح إجراءات الحل. وتشير هذه الفقرة لبساً، إذ يمكن أن تنصرف إجراءاتها إلى الحل الإداري للجمعية كلية أو لمجلس الإدارة المنتخب فقط وقد يقتصر سريانها على الحالة الثانية فقط لكونها تأتي بعد الفقرة المنظمة لها مباشرة. بيد أننا نظن انصرافها للصورتين معاً وذلك لعدم تعريف الفقرة للقرار المقصود فجاء مرسلأً بذكرها «يصدر قرار الحل».

ويموجب هذه الفقرة فإن قرار الحل الإداري أياً كان المقصود منه الجمعية ذاتها أو مجلس إدارتها، فإنه لا بد من اتباع الاجراءات المنصوص عليها قانوناً قبل إصداره. وهذه الاجراءات هي تشكيل لجنة ثلاثية بقرار من الوزير يرأسها وكيل الوزارة وتضم عضوين أحدهما من كبار موظفي الوزارة والآخر ممثل لوزارة العدل يختاره وزير العدل. وتقدم هذه اللجنة بعد استيفائها للتحقيقات اقتراحاً للوزير بشأن حل الجمعية أو مجلس الإدارة. فلا يجوز للوزير أن ينفرد بإصدار قرار الحل بل لا بد وأن يستند إلى اقتراح مقدم من لجنة قام بإصدار قرار تشكيلها. فإذا صدر قرار الحل دون الالتزام بهذه الاجراءات فإنه يكون معيباً بعبب الشكل مما يجعله قابلاً للإلغاء لعدم مشروعيته. والنوع الثاني من الحل هو الحل الاختياري كما أوردته المادة السابعة والثلاثون من القانون. فأجازت للجمعية العمومية غير العادية أن تحل الجمعية حلاً اختيارياً وذلك بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين مع ضرورة اخطار الوزارة بمكان إنعقاد الجمعية قبل الجلسة بخمسة عشر يوماً على الأقل. ولم يقيد حق الجمعية العمومية غير العادية هذا بشرط موافقة الوزير كما هي الحال بالنسبة لحق الاندماج. وإن حظر على الجمعية العمومية غير العادية إصدار قرارات بالتصرف في أموال الجمعية ومستنداتها بعد صدور قرار حلها اختيارياً.

ونقترح من باب التعديل للأفضل ومجارة للتطور التشريعي بالدولة أن يكون حل الجمعية اجبارياً بواسطة القضاء على أن تحدد الحالات التي يجوز الحكم فيها بحل الجمعية، وذلك بالإضافة إلى الأصل العام وهو الحل الاختياري أي برغبة أعضاء الجمعية ذاتها وأن تمنح الجمعية حصانة ضد الحل الاجباري الإداري بتصفية وجودها كلية بقرار إداري أو بحل مجلس إدارتها المنتخب.

الخاتمة :

لقد كان لكفالة الدستور لدولة الإمارات العربية المتحدة لحرية الرأي ومظاهرها وأبرزها حرية تكوين الجمعيات دور طيب في انتعاش الحركة التطوعية الاجتماعية في الدولة. فقد تجاوب معها مثقفو المجتمع وقطاعاته المختلفة فبادروا بتأسيس الجمعيات ذات النفع العام بمختلف تصنيفاتها. وكان للتشريع الصادر عام ١٩٧٤ أثر في تنظيم الحرية وتقنين أساليب ممارستها بما يتلاءم والظروف المحيطة حينها.

ولقد وردت في ثنايا البحث توصيات عدة واقتراحات مختلفة بشأن تعديل مواد القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٧٤ بما يتناسب مع المستوى الثقافي والاقتصادي

والسياسي الذي بلغه المجتمع الإماراتي والانفتاح الحضاري الذي تدعو له قيادته. فنوصي بالأخذ بها ووضعها في عين الاعتبار عند إعادة صياغة القانون القائم أو إصدار تشريع جديد كامل ينظم حرية تكوين الجمعيات.

فالواقع المشاهد يدعو إلى مراجعة القانون الاتحادي والحاجة الماسة لإصدار لائحة تنفيذية له ولائحة للنظام الأساسي النموذجي للجمعيات ذات النفع العام. فمراجعة اجراءات الإشهار المعقدة أمر ضروري. فهذه الاجراءات حَدَّت بما يقرب من الخمسين جمعية تطوعية إلى العمل في الدولة دون الحصول على إشهار لها من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية واقتصارها على تصاريح صادرة من الحكومات المحلية^(٣٠).

كذلك فإن إصدار اللائحة النموذجية للنظام الأساسي تستهدي بها الجمعيات ذات النفع العام عند إصدارها لنظمها الأساسية أمر لاغنى عنه. فالمطلع على الأنظمة الأساسية لبعض الجمعيات يلحظ مغايرتها ومخالفتها لنصوص القانون الاتحادي. فتسميات العضوية تختلف وسلطة منح العضوية الفخرية ليست واحدة كما أن موعد انعقاد الجمعية العمومية في حالة عدم اكتمال النصاب المطلوب قانوناً ليس واحداً والنصاب المطلوب قانوناً ليس واحداً والنصاب المطلوب لحل الجمعية اختيارياً يتغير بين النظام الأساسي والقانون الاتحادي^(٣١).

ولقد قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في محاولة منها لتنظيم العمل في قطاع واحد من قطاعات الجمعيات ذات النفع العام وهو القطاع المهني بإصدار قرار وزاري في شهر يوليو ١٩٩٤ بإشهار جمعية للتنسيق بين الجمعيات المهنية العاملة بالدولة. وهذهبادرة جيدة تستهدف الصالح العام وحسن إدارة العمل التطوعي وتوحيد جهودها.

وتعليقاً على هذا القرار وتنظيمه لهذه الجمعية فإننا نورد الملاحظات الآتية: أولاً أن الجمعية المعنية يديرها مجلس إدارة منتخب من الجمعية العمومية لجمعية التنسيق. والجمعية العمومية تشكل من ممثلين إثنين من كل جمعية مهنية يختارها مجلس إدارتها من بين أعضائها. ومنحت الوزارة سلطة الطلب باستبدال أحد الممثلين المرشحين أو كليهما وهو مانعه - إن استعملت هذه السلطة - تفويضاً على صلاحيات الجمعية وإبتساراً لحقوقها في اختيار من يمثلها في جمعية مهمة كجمعية التنسيق.

كذلك فالتفويض بصلاحيات واختصاصات الجمعية العمومية لمجلس إدارة جمعية التنسيق في حالة عدم توفر النصاب القانوني لانعقادها تم تكرارها عند تنظيم شؤون هذه الجمعية مع كل الانتقادات التي قد توجه لمثل هذا التفويض. وأجاز القرار الإداري

بإنشاء جمعية التنسيق للجوء إلى الحل الإداري الجبري فقط وفي ذات الحالات التي ورد ذكرها في القانون رقم (٦) لسنة ١٩٧٤. لقد جاء التنظيم اللائحي لجمعية التنسيق مشوباً بالملاحظات والانتقادات التي وجهت للقانون الاتحادي ولم يتجاوزها بصورة أفضل.

والدعوة إلى تشريع جديد أو تعديل للتشريع القائم تتبع من حرص الباحث على الإضافة إلى هامش الحرية قدراً أكبر ومنح أعضاء المجتمع فرصة أوسع في التعبير عن أحد أوجه خدمة مجتمعهم ورد الجميل إليه عن طريق الانضمام والنشاط من خلال الجمعيات ذات النفع العام. على أن يراعى عند إصدار ذلك التشريع أن أصل تنظيم الحريات العامة، ومنها حرية تكوين الجمعيات، هو الدستور الذي يتصدى لضمانها وكفالتها ولكن لاعتبارات عملية تم إقرارها في صلب الدستور وأحيل موضوع تنظيمها إلى المشرع العادي. فتتطلب الحريات العامة القابلة للتنظيم التشريعي يجب أن يكون بقانون ولا يترك ذلك لأدوات أقل درجة كمرسوم بقانون تصدره السلطة التنفيذية أو لائحة تصدرها إدارات الدولة. وإحالة تنظيم حرية تكوين الجمعيات لاتعني إطلاق يد المشرع دون ضوابط بل يجب أن يراعى عند وضع التنظيم الجديد أو تعديل التشريع القائم ضوابط الدستور، وأن لا يصل التنظيم إلى حد إهدارها أو مصادرتها كلياً وأن لا يفرض قيوداً عليها تجعل ممارستها أمراً شاقاً على الأفراد وأن لا ينتقص منها^(٣٢).

الهوامش .

- ١ - د. محمد عبدالله الركن. «حقوق الإنسان في الدستور المؤقت لدولة الإمارات - ضمانات وقيود» في كتاب حقوق الإنسان في العالم والوطن العربي، جمعية الحقوقيين وجمعية الاجتماعيين، مطابع البيان التجارية، ١٩٩٣. ص ٦٦. أنظر كذلك: د. محمد كامل عبيد، نظم الحكم ودستور الإمارات، كلية شرطة دبي، ١٩٩٤. ٥٠٠ - ٥٠٨.
- ٢ - د. هادف راشد العويس. «حقوق الإنسان - أسسها ونطاقها» في كتاب حقوق الإنسان في العالم والوطن العربي، جمعية الحقوقيين وجمعية الاجتماعيين، مطابع البيان التجارية، ١٩٩٣. ص ٣٠.
- ٣ - ولقد أسندت دول الخليج في غالبها مهمة الإشراف والتنظيم لحرية تكوين الجمعيات إلى وزارات العمل والشؤون الاجتماعية، وذلك من خلال إنشاء أقسام ووحدات إدارية تمارس هذه المهمة. ففي الإمارات يوجد قسم الجمعيات ذات النفع العام وفي البحرين وحدة النشاط الأهلي والاجتماعي وفي الكويت إدارة الجمعيات الأهلية وفي السعودية الإدارة المطلعة بالإشراف على جمعيات النفع العام لشعبة الجمعيات الخيرية. أنظر سبيكة محمد بن خاطر. العمل الاجتماعي بين الماضي والحاضر والمستقبل، جمعية أم المؤمنين النسائية، عجمان، ١٩٩٣. ص ٤٣ - ٤٤.
- ٤ - د. فاروق عبدالبر. دور مجلس الأمة المصري في حماية الحقوق الحريات العامة، الجزء الأول، د. ن، ١٩٨٨. ص ٣٤٧. وأنظر كذلك: Brian Doolan, Constitutional Law and

- ٥ - د. فاروق عبدالبر. المرجع السابق. ص ٣٤٧.
- ٦ - د. أحمد شوقي محمود. الحركة النقابية للموظفين العموميين في مصر، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٦، ص ٧.
- ٧ - د. محمود سامي جمال الدين. تنظيم السلطة الإدارية والوظيفة العامة. الجزء الأول، كلية شرطة دبي، ١٩٩٣، ص ١٥٠.
- ٨ - د. طعيمة الجرف، القانون الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٣٩. د. محمود سامي جمال الدين، نظرية العمل الإداري، كلية شرطة دبي، ١٩٩٤، ص ١٨٨ - ١٩٠.
- ٩ - ذكر ذلك راشد محمد راشد. التطوع والتنظيم الحكومي في الإمارات العربية المتحدة، القراءة للجميع للنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ص ١١. فعلى سبيل المثال لا الحصر نشأت الجمعيات النسائية - وهي إحدى صور الجمعيات ذات النفع العام بالدولة - في وقت مبكر على المستوى المحلي وقبل صدور التشريع الاتحادي عام ١٩٧٤. فظهرت أولها في رأس الخيمة عام ١٩٦٧ وزاومتها في نفس الفترة أخرى بدبي ونشأت جمعية الاتحاد النسائية بالشارقة عام ١٩٧٠ وجمعية نهضة المرأة الظبيانية عام ١٩٧٣. وردت هذه التواريخ في دراسة بعنوان «عزوف المواطنات عن المشاركة التطوعية في الجمعيات النسائية بدولة الإمارات العربية المتحدة» قدمتها جمعية أم المؤمنين النسائية بعجمان للمؤتمر الأول للجمعيات ذات النفع العام (٨ - ١٩٩٤/٦/٩)، ص ١٢ - ١٣.
- ١٠ - راشد محمد راشد. مرجع سابق. ص ٥.
- ١١ - هذه الدراسة والتي أعدت بتكليف ومشاركة مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول الخليج صدرت عام ١٩٨٨ نكرها راشد محمد راشد، المشاركة بالعمل التطوعي في الإمارات العربية المتحدة، د. ن، ١٩٩٢، ص ٢٣ - ٢٤.
- ١٢ - د. محمد عبدالله الركن. «قراءة في مشروع قانون الجمعيات»، جريدة الخليج، العدد ٥٥١٧، ٢٢ يونيو ١٩٩٤.
- ١٣ - د. ماجد راغب الطلو. تنظيم السلطة الإدارية والوظيفة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٩، ص ١١.
- ١٤ - د. محمود سامي جمال الدين. مرجع سابق. ص ١٥. وذكر نفس التعريف للمؤسسة الخاصة في التشريع البحريني المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة.
- ١٥ - د. طعيمة الجرف. مرجع سابق. ص ١٥٠. وفي هذا الخصوص قضت المحكمة الإدارية العليا بمصر في الحكم رقم ٢٤٤ لسنة ٥٢ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٨ بأنه «لامنوحة من أن يوكل أمر التكييف القانوني للمؤسسات، وهل هي عامة أم لا، إلى تقدير القضاء، في كل حالة على حدة، والقضاء في تقديره لكل حالة يستعين بالمقاييس في مجموعها بوصفها علامات تهدي إلى طبيعة المؤسسة، فهو يرجع إلى النصوص التشريعية إن وجدت ليعرف ما إذا كان المشرع قد أعلن بوضوح عن إرادته فيما يتعلق بطبيعة المؤسسة أو لا. ولا يجتزئ بذلك بل يستهدي بأصل نشأة المؤسسة وهل هي من خلق الإدارة أم من خلق الأفراد، كما يستأنس بمدى اختصاصات السلطة العامة التي تتمتع بها المؤسسة.
- ١٦ - د. ماجد الطلو. مرجع سابق. ص ١٣. د. محمود سامي جمال الدين (١٩٩٣)، مرجع سابق. ص ١٥٠ - ١٥١.
- ١٧ - د. ماجد الطلو، مرجع سابق. ص ٨٢.
- ١٨ - أنظر: Doolan, Op. Cit., P. 185.

١٩- بلغ عدد الجمعيات ذات النفع العام سنة ١٩٩٣ اثنتي عشرة و تسعين جمعية مشهورة من قبل الوزارة. وتوزع كالتالي: دينية (٦ جمعيات)، نسائية (٧ جمعيات)، مهنية (١٠ جمعيات)، فنون شعبية (٢٩ جمعية)، ثقافية وخدمات عامة (٨ جمعيات)، خدمات نسائية (٦ جمعيات)، مسارح (٩ جمعيات)، جاليات (١٧ جمعية). أما نصيب الإمارات من هذه الجمعيات فكان كالتالي: أبوظبي (٢١ جمعية)، دبي (١٨ جمعية)، الشارقة (١٦ جمعية)، رأس الخيمة (١٣ جمعية)، عجمان (٥ جمعيات)، أم القيوين (٥ جمعيات)، الفجيرة (٤ جمعيات). أنظر لمزيد من التفصيل دراسة راشد محمد راشد. «واقع الجمعيات ذات النفع العام في دولة الإمارات العربية المتحدة» والمقدمة إلى المؤتمر الأول للجمعيات ذات النفع العام، (٨ - ١٩٩٤/٦/٩).

٢٠- د. ماجد راغب الطلو. مبادئ القانون الإداري في دولة الإمارات، دار القلم، ١٩٩٠. ص ١٦٧ - ١٦٨.

٢١- محكمة أبوظبي الاستئنافية الاتحادية، استئناف رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤، جلسة ١٩٩٤/٤/٣٠.

٢٢- أنظر: د. السيد محمد إبراهيم. شرح نظام الخدمة المدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، أبوظبي، ١٩٧٨. ص ٣٧٨ - ٣٧٩.

٢٣- محكمة أبوظبي الاستئنافية الاتحادية، استئناف رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤، جلسة ١٩٩٤/٤/٣٠.

٢٤- د. محمود عاطف البنا. الوسيط في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢. ص ٣٩٠.

٢٥- وفي ذلك تقول محكمة القضاء الإداري في مصر في صدد نطاق رقابة الدولة على الجمعيات ذات النفع العام بأنه: «يتعين بادئ ذي بدء التلميح إلى أن الرقابة على الجمعيات من حيث نطاقها ومداهها يجب ألا تتعدى منطقة الرقابة إلى منطقة الإدارة، إذ الفرق واضح بين رقابة الدولة على الجمعيات وبين إدارة الدولة لهذه الجمعيات. فإذا كان الدستور قد كفل للأفراد حرية تأسيس الجمعيات واختيار من يديرونها وتوجيه خدماتها إلى الغرض المشروع الذي يتفق والقانون، فإنه من ناحية أخرى يتعين الاعتراف بحق الدولة في الاشراف على تلك الجمعيات...». ق. د. في ١٠/١١/١٩٧٠، ق ١٣٢٨، س ٢١. أنظر: د. فاروق عبدالبر. دور مجلس الدولة المصري في حماية الحقوق والحريات العامة، الجزء الثاني، د. ن. ١٩٩١. ص ٣٤٦.

٢٦- أنظر على سبيل المثال قرار مجلس الوزراء الكويتي الصادر في ٢٧ يونيو ١٩٨٣ في شأن لائحة مشاركة الهيئات الأهلية في اللقاعات الدولية والعربية.

٢٧- بالنسبة للاقتراح الأول أنظر المادة (٤٥) من القانون المصري رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٦. وبالنسبة للاقتراح الثاني انظر المادة (٣٣) من المرسوم الخاص بنظام الخدمة المدنية الكويتي والمادة الأولى من قرار مجلس الخدمة المدنية الكويتي رقم (١٢) لسنة ١٩٧٩، ذكره عادل الطبطبائي، قانون الخدمة المدنية الكويتي الجديد، جامعة الكويت، ١٩٨٣. ص ٢٤٠.

٢٨- ففي مصر على سبيل المثال كان الحل الإداري للنقابات جائزاً في ظل أول تشريع منظم لها وهو القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٤٢. ولكن التشريعات اللاحقة منحت النقابات حصانة ضد الحل وحتى الوقف الإداري الجبري. أنظر: للتشريعات المصرية، عزت البنداري وجمال البنا. التطور التشريعي لقوانين النقابات العمالية، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ١٩٩١.

٢٩- المحكمة الاتحادية العليا، قضية ٢٠١ س ١٠ ق. ع. م. بتاريخ ١٩٨٩/٢/٧.

٣٠- أنظر راشد محمد راشد (١٩٩٤)، مرجع سابق، ص ٣.

٣١- أنظر على سبيل المثال النظام الأساسي لكل من جمعية حماية المستهلك وجمعية الحقوقيين وجمعية الإصلاح والترجيح الاجتماعي.

٣٢- حول مدى قابلية الحقوق والحريات العامة للتنظيم ودور الدستور كقيد على سلطة المشرع العادي، أنظر: دراسة د. محمد عبدالله الركن. التنظيم الدستوري للحريات والحقوق العامة، والمقدمة للنودة الثانية لحقوق الإنسان، جمعية الحقوقيين، أبوظبي، ١١ ديسمبر ١٩٩٣.

الدكتور/ عصام نصر سليم
الدكتورة/ فوزية عبدالله العلي

علاقة الطفل بالاعلان التلفزيوني
التجاري في الامارات

مقدمة:

لقد تزايد الاهتمام بدراسة علاقة الطفل بالتلفزيون بشكل عام، وعلاقته بالاعلان التلفزيوني بشكل خاص.

فقد أصبح الاعلان التجاري التلفزيوني، بما يتضمنه من أشكال وقوالب فنية جذابة ومؤثرة في عرض محتواه، من العناصر المهمة التي تستحوذ على اهتمام الطفل بالبرامج التلفزيونية.

ولا يخفى أثر الأساليب الاقناعية التي يستخدمها القائمون على انتاج هذه الاعلانات، ومايركزون عليه من استمالات عاطفية، ومايوظفونه من أساليب الابهار البصري، مما يترك - دون شك - أثراً على مشاهدي هذه الاعلانات من الكبار والصغار على حد سواء.

ويعد التأثير والمحتوى القيمي للاعلانات التلفزيونية، ومدى التركيز على

نشر في العدد الخمسون - السنة الثالثة عشر - ربيع ١٩٩٦م

معطيات التأثير المختلفة، وتقوية النزعات والميول الاستهلاكية لدى الطفل، من أهم النواحي التي جعلت دراسة العلاقة بين الطفل والاعلان التجاري أمراً جديراً بالاهتمام والتحليل.

مشكلة البحث

تعد التنشئة الاجتماعية عملية تعلم وتعليم وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعي، وتهدف إلى اكساب الفرد منذ طفولته سلوكاً ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته، والتوافق معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية، (زهران ١٩٨٤: ٤٢). ولأن التنشئة الاجتماعية عملية تتصف بالاستمرارية خلال مراحل النمو المختلفة، فإنها عملية مهمة جداً في تحديد معالم الشخصية. (Landis 1980. 30) فالطفل يولد في جماعة قد حددت معاني معظم المواقف العامة التي تواجهه، وبالتالي كونت معايير سلوكية خاصة بها، ويتأثر الطفل بهذه المعاني منذ ولادته، وتنمو شخصيته في مراحلها الأولى بحسب هذه المعاني.

ولا يخفى على أحد ذلك التحول الهائل الذي طرأ على المجتمع الاماراتي، وما استتبع ذلك من نمو نمط استهلاكي كبير، وما صاحب ذلك من ثورة اعلانية تلاحق الفرد أينما كان، حيث بلغ مجموع الانفاق الاعلاني لنولة الامارات (٩٣) مليون دولار خلال الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٩٤ طبقاً لتقرير صادر عن مؤتمر تكامل الاعلام الدولي، دبي، ١٩٩٤.

وقد أصبح تأثير وسائل الاعلام - وخاصة التلفزيون - يمثل ظاهرة جديدة بالاهتمام، وأصبحت مسؤولية الأسرة تبعاً لذلك هي التحكم في اسلوب ومدى تعرض اطفالها لهذه الوسائل.

وقد يواجه الطفل - خاصة في المجتمعات التي تمر بفترات تغير مفاجئ - مرحلة يعاني فيها ذلك التعارض بين ما يُلَقَّنُه داخل الأسرة، ويتعارف على أنه من الأشياء المسلم بها من جانب، وما يتضمنه المنهج الدراسي وما تبثه له وسائل الاعلام من جانب آخر، (فرج ١٩٨٠: ٥٤). ويؤدي هذا الخلط وذلك التباين في الأدوار. إلى اختلال سلبي في استجابات الطفل التي ينبغي أن تتوافق مع منبهاتها، وبالتالي يؤدي ذلك غالباً إلى حدوث خلل في التنشئة الاجتماعية.

فقد أصبح التلفزيون منافساً للأسرة في نقل أنماط ثقافية تؤثر على تنشئة الطفل داخل المجتمع، بل انه اصبح منازعاً للمدرسة في دورها، وأصبح الفرد الذي يبلغ من العمر أقل من ستة عشر عاماً يقضي أمام شاشة التلفزيون وقتاً يفوق ذلك الوقت الذي

يقضيه في فصول الدراسة، (89: 1977 Harvey) إذا افترضنا أن متوسط ساعات مشاهدته للتلفزيون (٢) ساعات يومياً، ولعل هذه الساعات تزيد إلى أكثر من ذلك في المجتمع الاماراتي. وبالتالي، فإن الأطفال يحصلون على قدر كبير من المعلومات وأنماط السلوك من خلال ما يعرض عليهم في التلفزيون، كما أنهم يعتمدون على ما يشاهدونه من تلك البرامج في تكوين الصورة التي يصنعونها عن الواقع المحيط بهم (الشهري ١٩٨٦: ٧٥). ويستغل القائمون على الحملات الاعلانية، قوة التلفزيون تلك في صياغة الأسس والقوالب التي تشكل ملامح هذه الحملات، ويتوجهون إلى مجال القيم، حيث تمثل عنصراً مهماً في قرارات المستهلكين.

ويلجأ الاعلان لتحقيق أكبر قدر من التأثير في مشاهديه فينتوجه إلى غرائزهم، ولا يخفى في هذا الصدد، تأثير الاعلان - بشكل سلبي أو إيجابي - على الطفل، وبالتالي نظرتة لنفسه وقيمه ومجتمعه فيما بعد.

كما أن مضمون الاعلانات التلفزيونية، قد يتجه إلى مخاطبة ما يتعلق بالاحتياجات الأساسية كالطعام والشراب والمؤوى، الضرورية والترفيهية منها مما قد يروج لظهور معالم المجتمع المادي الاستهلاكي، مع ما يفرزه ذلك من تأثيرات سلبية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية. وهناك من يحمل الاعلان مسؤولية تعليم الأطفال أنماطاً استهلاكية سيئة.

موضوع البحث وأهدافه

يعالج هذا البحث موضوع الاعلان التلفزيوني التجاري في دولة الامارات العربية المتحدة وعلاقته بالطفل الإماراتي.

وتتخصر مشكلة البحث في التعرف على آراء واتجاهات الأطفال من سن ١٠ - ١٢ سنة نحو الاعلان التلفزيوني، وعلاقة هذه الاتجاهات بالتأثير المتوقع على الطفل، وعلى ذلك فإنه يمكن تحديد أهداف البحث فيما يلي:

- الكشف عن عادات مشاهدة الأطفال للتلفزيون، ودرجة اهتمامهم بما يقدمه من برامج.
- التعرف على مدى متابعة الأطفال للاعلانات التجارية في التلفزيون.
- معرفة اتجاهات الأطفال نحو الاعلانات التلفزيونية.

ولتحقيق هذه الأهداف يحاول البحث الاجابة عن التساؤلات التالية:

- ١ - هل يشاهد الأطفال التلفزيون بانتظام؟ وهل يشاهدون الاعلانات التجارية؟ وهل يتابعونها باهتمام؟

- ٢ - هل تثير الاعلانات التلفزيونية اعجاب الأطفال؟ وما الذي يعجبهم فيها وما لا يعجبهم؟
- ٣ - هل يطلب الطفل شراء السلع التي يشاهدها في الاعلانات؟ وما مدى استجابة الوالدين لتحقيق هذه الرغبة؟
- ٤ - ماهي الآثار النفسية الناتجة عن موقف الوالدين من تلبية رغبة الطفل من عدمها في اقتناء السلع المعلن عنها؟
- ٥ - هل يحتل الاهتمام بالاعلان التلفزيوني حيزاً من اهتمامات الوالدين واصدقائهم؟ وماهي ملاحظات أطفالهم عن مدى رضى الوالدين عن الاعلانات؟
- ٦ - ما مدى تذكر الطفل للاعلان التلفزيوني لحظة اتخاذه قرار الشراء للسلعة المعلن عنها؟
- ٧ - ما مدى تجاوب الطفل مع الآخرين وقت مشاهدته للفقرات الاعلانية في التلفزيون؟

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من انه يتناول موضوعاً يتعلق بالطفل الذي يعتبر نواة للمجتمع. ومما تتسم به مرحلة الطفولة من خصائص وسمات تتسم برغبة الطفل بالبحث عن المعلومات واكتشاف ماهية العالم الخارجي ومدى توقعات الطفل لهذا العالم (Harvey 1977: 207).

وتتنامي رغبة الطفل في البحث عن معلومات اضافية لاكتساب خبرات متنوعة من مصادر عديدة مع تزايد نموه، ولذا فإنه يتعدى حدود الوالدين ليتجه إلى مصادر اخرى مثل وسائل الاتصال، ولعل أهمها التلفزيون، الذي يعد من أهم مصادر الخبرة لدى الطفل بما يحتويه من مزايا وقدرات بصرية وسمعية مؤثرة (شليبي ١٩٨٧: ٢٥٥). ولأن التلفزيون يعد وسيلة اعلانية قادرة على توظيف الإمكانيات التقنية الهائلة في الصورة المتحركة للوصول إلى الأطفال، والتأثير فيهم، فإن الإعلان التلفزيوني يستحق أن تدرس خصائصه وجوانبه الفنية، ومضامينه، وعلاقة كل ذلك بالطفل.

والطفل قابل للتأثر أكثر من غيره من أفراد المجتمع، مما يزيد من أهمية دراسة العلاقة بين الطفل والاعلان التجاري. كما يمكننا أن نضيف إلى ذلك أن التغييرات المتلاحقة التي طرأت على المجتمع الاماراتي وحادثة التجربة الاعلانية في هذا المجتمع تدفع إلى ضرورة الاهتمام بالدراسات الاعلامية التي تناقش هذه الظواهر وتحللها.

الدراسات السابقة

لم يتمكن الباحثان من الحصول على أي دراسات سابقة تحدد العلاقة بين الاعلان التلفزيوني والطفل في دولة الإمارات العربية المتحدة في حين اجريت بعض الدراسات في دول خليجية أخرى تتناول العلاقة القائمة بين وسائل الاعلام وفئة الأطفال في تلك الدول. وقد أظهرت إحدى الدراسات التي اجريت عام ١٤٠٥ هـ في قطر، أن حجم مشاهدة التلفزيون قد بلغ ٩٢٫٣٪ من اجمالي الأطفال الذين يشاهدون التلفزيون دائماً. وكذلك دراسة اجريت في المملكة العربية السعودية، وتعرضت لرأي المستهلكين واتجاهاتهم نحو الاعلان وتوصلت لبعض النتائج المتصلة بهذا البحث منها أن ٧٠٪ من أفراد العينة قد ذكروا أن ابناءهم يحرصون على مشاهدة الاعلانات التلفزيونية، وأن ٨٨٪ منهم يرددون مقاطع غنائية أو كلمات من هذه الاعلانات، وأن ٩٣٪ من المشتركين في الدراسة قاموا بشراء سلع تم الاعلان عنها (كتبخانة وآخرون ١٩٨٩: ٩٣ - ١٠٤). وفي الاطار نفسه اجريت بعض الدراسات العالمية منها دراسة تمت في الولايات المتحدة الأمريكية اجريت عام ١٩٧٩ حول طبيعة المشاكل التي تتدخل في تربية الأطفال بين فيها ٢٦٪ من الآباء ان أولادهم يطلبون السلع بمجرد مشاهدتهم اعلاناً عنها على شاشة التلفزيون، كما أكد ٢٣٪ من المبحوثين أن الفترة الزمنية الطويلة التي يقضيها أبنائهم أمام التلفزيون تتسبب في بروز بعض المشكلات التي تؤثر على محاولتهم تربية أبنائهم (Kaye. 1979: 96).

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجتين أساسيتين

- ١ - صعوبة التفريق بين الاعلان التلفزيوني والبرنامج غير الاعلاني بالنسبة للطفل.
- ٢ - في حالة استجابة الأطفال للاعلانات فإن ذلك يتم دون توفر القدرة على التمييز لديهم. وكذلك اتفق مع (Kaye) دوناهيو (Donohue) في أن الأطفال لا يدركون أهداف المعلن من الاعلان ونواياه الاقناعية (Donohue 1983: 252) بينما قام باحثون آخرون بدراسة تأثير الاعلانات التلفزيونية على علاقات الطفل بوالديه وتوصلوا إلى النتيجتين التاليتين:

- ١ - تتوتر العلاقة بين الطفل ووالديه أحياناً بسبب طلب الطفل للسلع المعلن عنها.
- ٢ - يكون الاحباط لكل من الوالدين والطفل هو النتيجة الناشئة عن رفض طلب الطفل بشراء السلع المعلن عنها. (Robertson 1980: 195)، ولعل ذلك يوضح ان الاعلان التجاري التلفزيوني يخلف آثاراً نفسية وسلوكية على العلاقة بين الطفل ووالديه وأسرته. ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذه الآثار في مجتمعاتنا العربية.

منهج البحث:

لقد تم تقسيم البحث إلى قسمين على النحو التالي:

أ - القسم الأول : وهو عبارة عن دراسة ميدانية أجريت على أطفال المدارس الابتدائية من سن ١٠ - ١٢ عاماً للتعرف على علاقة الطفل بالاعلانات التجارية التلفزيونية واتجاهاته نحوها*.

ب - القسم الثاني : وهو دراسة لتحليل مضمون الاعلانات التجارية التلفزيونية المذاعة خلال فترة اجراء الدراسة الميدانية للتعرف على القوالب الفنية والمضامين القيمة لهذه الاعلانات**.

ويستخدم البحث المنهج المسحي متمثلاً في دراسة آراء واتجاهات الأطفال نحو الاعلانات التلفزيونية التجارية، معتمداً في ذلك على تطبيق استمارة أسلوب المقابلة الشخصية مع عينة البحث لجمع البيانات ثم تحليلها واستخلاص النتائج - بالإضافة إلى استخدام تحليل المضمون ضمن إطار المنهج الوصفي الذي يهتم بدراسة العلاقات التي تربط بين المتغيرات، وذلك في معرض تحليل عينة من الاعلانات التلفزيونية التي تم بثها من خلال تلفزيون دولة الإمارات العربية المتحدة من أبوظبي ودبي.

الجزء الأول : الدراسة الميدانية***.

١ - مجتمع الدراسة:

تم اختيار عينة من الأطفال المواطنين في المدارس الابتدائية من ١٠ - ١٢ عاماً (الصفوف: الرابع والخامس والسادس)، وذلك لعدة اعتبارات أهمها:

- إمكانية الوصول إلى هذه الشريحة من الأطفال من خلال المدارس الحكومية.
- تطبيق الدراسة الميدانية على تلاميذ المدارس الرسمية من أبناء المواطنين في كل من إمارات أبوظبي ودبي والشارقة دون المدارس الأهلية حتى يمكن توحيد العينة تحت اطار ظروف متشابهة، وإمكانية التعامل الرسمي الميسور مع ادارات هذه المدارس.
- عدم اتساع الفئة العمرية للمبحوثين لأقل من ١٠ سنوات لصعوبة الوصول إلى من هم أقل من ٦ سنوات لوجودهم في منازلهم، بالإضافة لصعوبة الثقة في

* قام باجراء هذه الدراسة عصام نصر سليم.

** قامت باجراء هذه الدراسة فوزية عبدالله العلي.

*** قام عصام نصر سليم باجراء وتحليل الدراسة الميدانية.

اجابات وردود الأطفال دون سن العاشرة لعدم قدرتهم على اعطاء أحكام يتم التعامل معها بثقة واطمئنان.

٢ - اختيار العينة

تعتمد معظم البحوث الاعلامية في تحديدها لحجم العينة باريعمائة مفردة في حالة زيادة عدد أفراد المجتمع عن عشرة آلاف مفردة (33 - 31: Fisher 1983)، ويتم تحديدهم من خلال العينة الحصصية، وهي العينة التي تختار فيها الوحدات أو الأفراد طبقاً لخصائص معينة موجودة في مجتمع البحث الذي تمثله بنسبة وجودها في ذلك المجتمع. حيث يتم تقسيم المجتمع إلى قطاعات طبقاً للخصائص التي لها علاقة بالظاهرة ثم يقوم الباحث باختيار عينة من كل خلية تتكون من المفردات التي تتناسب مع حجم الخلية في المجتمع (عساف، بون تاريخ: ٩٤).
وفيما يلي خطوات استخراج عينة الحصص في البحث:

تحديد مجتمع البحث

أ - المدارس الحكومية الابتدائية في إمارات الشارقة وأبوظبي ودبي للبنين والبنات (الصفوف: الرابع والخامس والسادس).

ب - تم اختيار مدرستين في إمارة أبوظبي للذكور ومدرستين للإناث واختيار مدرسة واحدة للذكور واخرى للإناث في كل من إماراتي دبي والشارقة، وذلك حتى تتناسب العينة مع عدد المفردات في مجتمع كل إمارة على النحو التالي:
جدول (١) تقسيم العينة حسب نسب الطلاب في كل إمارة

اجمالي الطلاب والطالبات		عدد الطالبات (اناث)		عدد الطلاب (ذكور)		الإمارة
%	ت	%	ت	%	ت	
%٥٨	١٦٩٤٧	%٥٧	٨٣١٦	%٥٨	٨٦٣١	أبوظبي
%٢٢	٦٥١٦	%٢٣	٣٢٩٥	%٢٢	٣٢٢١	دبي
%٢٠	٥٨٣٨	%٢٠	٢٩٠٠	%٢٠	٢٩٣٨	الشارقة
٢٩٢٩١		%٤٩,٥	١٤٥١١	%٥٠,٥	١٤٧٩٠	الاجمالي

* احصائية صادرة عن وزارة التربية والتعليم لعام ١٩٩٣.

ج - اختيار مفردات العينة المطلوبة من كل حصة بواسطة الباحث عن طريق الاختيار العشوائي الطبقي من واقع كشوف الاسماء في الفصل الدراسي، وذلك على ضوء العدد الاجمالي المطلوب من كل صف دراسي بما يؤدي إلى استيفاء عدد الذين تنطبق عليهم الضوابط المعمول بها في العينة وذلك على النحو التالي:

جدول (٢)
تقييم العينة حسب الصفوف الدراسية والجنس في كل إمارة

الاجمالي	الصف السادس		الصف الخامس		الصف الرابع		الاجمالي
	عدد الطلبة	النسبة المئوية	عدد الطلبة	النسبة المئوية	عدد الطلبة	النسبة المئوية	
١٤٦٧	٦٦	٤.٥%	١٣	٣.٤%	٤٣	٥.٣%	أبوظبي
١١٤٧	٨٢	٧.٢%	٦٩	٦.٠%	٧٨	٦.٨%	
١٤٤١	٣٤	٢.٣%	١٦	١.١%	١٦	١.١%	دبي
٥٦٤٥	٣٤	٠.٦%	٨٧	١.٥%	١٦	٠.٢%	
٢٤٢٨	١٢	٠.٥%	١٦	٠.٦%	٣٤	١.٤%	الشارقة
٢٩٠٠	١٣	٠.٤%	٣١	١.٠%	١٣	٠.٤%	
٧٠٣	١٢٦		٤٣١		١٢٩		الاجمالي العينة

٣ - أسلوب جمع البيانات:

استخدمت استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات عن طريق المقابلة الشخصية التي قام بها عدد من الباحثين الميدانيين داخل المدارس الواقعة ضمن عينة الدراسة والتي تم تحديدها عشوائياً بعد الحصول على موافقة الجهات المعنية بجمع المعلومات بالأسلوب الميداني. وقد تم تصميم الاستمارة طبقاً للمراحل والخطوات العلمية التي تحكم تصميمها وذلك باتباع الخطوات الآتية:

أ - جمع البيانات:

وقد تمت هذه الخطوة بعد تحديد مشكلة البحث وتساؤلاته.

ب - تحديد نوع الاستبيان:

اجري الاستبيان بالمقابلة، وذلك مراعاة لطبيعة المبحوثين حيث انه قد لايسعفهم مستواهم الدراسي ويمكنهم من قراءة وفهم محتوى وهدف الاستمارة، وتوضيح بعض النقاط الغامضة لهم والتعرف على بعض الملابس المرتبطة بالاجابة عن بعض الأسئلة بما يخدم هدف البحث.

ج - تم اعداد الاستبيان في صورته الأولية ومراجعتة منهجياً وعلمياً.

د - الاختبار القبلي:

تم اختبار الاستبيان على عينة من (٤٠) مبحوثاً يماثلون إلى حد كبير مفردات العينة الأصلية للتعرف على مدى وضوح الأسئلة بشكل عام وقياسها مقارنة بما هو مطلوب قياسه.

هـ - الاعداد النهائي والتطبيق:

أعدت استمارة الاستبيان بشكلها النهائي بعد مراجعتها وبدئ في تطبيقها على العينة تبعاً لتقسيمها دون أية عقبات واجهت الباحثين.

٤ - نتائج الدراسة الميدانية:

تنقسم النتائج التي تم التوصل إليها إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول : ويتناول عادات مشاهدة الأطفال للاعلانات التلفزيونية.

القسم الثاني: ويتناول دور الاعلان التلفزيوني في حياة الطفل.

القسم الأول : عادات مشاهدة الأطفال للاعلانات التلفزيونية:

١ - عادات مشاهدة الأطفال للتلفزيون:

١ - مدى مشاهدة التلفزيون: تتضح العلاقة القوية التي تربط بين الأطفال

والتلفزيون كوسيلة اعلامية. فقد تبين من الدراسة التحليلية، ومن واقع استقراء بيانات الجدول رقم (٢) مايلي:

جدول (٢)
تكرارات مدى مشاهدة الأطفال للتلفزيون

تكرار المشاهدة		ذكور		اناث		اجمالي	
يشاهدون		١٩٦	%٩٥	١٨٢	%٩١	٣٧٨	%٩٣
لا يشاهدون		١١	%٥	١٩	%٩	٣٠	%٧
الاجمالي		٢٠٧		٢٠١		٤٠٨	
		%٥١		%٤٩			

- ان ٩٣٪ من الأطفال في العينة يشاهدون التلفزيون، بينما لايشاهده ٧٪ من اجمالي الأطفال.
- بالنسبة للأطفال الذين يشاهدون التلفزيون نجد أن ٩٥٪ من الذكور يقعون تحت هذه الفئة مقابل ٩١٪ من الإناث.
- تزيد نسبة الاناث اللواتي لاتشاهدن التلفزيون وتبلغ ٩٪ من مجموع الطالبات في العينة عن نسبة الذكور الذين لايشاهدونه، وتبلغ نسبتهم ٥٪ من اجمالي عينة الذكور.
- يتضح من ذلك مدى اقبال الأطفال الكبير على مشاهدة التلفزيون بشكل عام.

٢ - معدلات المشاهدة اليومية للتلفزيون:

- تبين نتائج التحليل وجود علاقة شبه يومية بين الأطفال والتلفزيون، ويظهر من نتائج الجدول رقم (٤) مايلي:
- ان نسبة ٣٥٪ من أفراد العينة يشاهدون التلفزيون يومياً بشكل منتظم يتفوق فيها الذكور الذين يمثلون ٤٢٪ من اجمالي الذكور على الاناث اللاتي يمثلن نسبة أقل هي ٢٨٪ من اجمالي الاناث. ويظهر ذلك حرص الأولاد على المشاهدة المنتظمة مقارنة بالبنات.
 - ان نسبة ٥٧٪ من أفراد العينة يشاهدون التلفزيون يومياً بصفة شبه منتظمة وترتفع النسبة بين الاناث إلى ٦٤٪ من اجمالي الاناث، بينما تمثل نسبة الذكور ٥٠٪ من اجمال العينة من الذكور.

- جاءت نسبة من لا يشاهدون التلفزيون يومياً بشكل مستمر ٨٪ من إجمالي العينة، تساوت فيها تقريباً نسب الأولاد والبنات.

جدول (٤)

معدلات المشاهدة اليومية للتلفزيون

اجمالي		اناث		ذكور		معدلات المشاهدة
١٣٤	٪٣٥	٥١	٪٢٨	٨٣	٪٤٢	مشاهدة يومية منتظمة
٢١٥	٪٥٧	١١٥	٪٦٤	١٠٠	٪٥٠٫٥	مشاهدة يومية شبه منتظمة
٢٩	٪ ٨	١٤	٪ ٨	١٥	٪ ٧٫٥	مشاهدة غير منتظمة
٣٧٨		١٨٠		١٩٨		الاجمالي

* تم استبعاد (٣٠) استمارة من العينة نتيجة ثبوت عدم مشاهدتهم للتلفزيون، وبذلك أصبح إجمالي العينة (٣٧٨) طفلاً (ذكوراً وإناثاً).

٣ - مدى أولوية مشاهدة التلفزيون بعد العودة من المدرسة:

أظهرت النتائج التي يمكن التعرف عليها من خلال جدول رقم (٥) مايلي:

جدول (٥)

أولوية مشاهدة التلفزيون بعد العودة من المدرسة

اجمالي		اناث		ذكور		مدى الأولوية
١١٩	٪٣١	٥٠	٪٢٨	٦٩	٪٣٥	أولوية دائمة للتلفزيون
١٤٢	٪٣٨	٧٤	٪٤١	٦٨	٪٣٤	أولوية مؤقتة للتلفزيون
١١٧	٪٣١	٥٦	٪٣١	٦١	٪٣١	لا توجد أولوية
٣٧٨		١٨٠		١٩٨		الاجمالي

- أن أعلى نسبة من التلاميذ لا يشاهدون التلفزيون بمجرد عودتهم من المدرسة كأول نشاط يقومون به في المنزل بشكل دائم، وذلك بنسبة بلغت ٢٨٪ من إجمالي أفراد العينة.
- تساوت نسبتا حرص الأطفال على جعل مشاهدة التلفزيون كأول نشاط يقومون به بعد العودة إلى المدرسة وعدم حرصهم على ذلك بنسبة ٢١٪ لكل من العنصرين.
- في الوقت الذي تبين فيه من التحليل أن التلاميذ الذكور يحرصون على اعطاء الأولوية لمشاهدة التلفزيون بنسبة ٣٥٪ من إجمالي الذكور فإن الإناث بلغت نسبتهن ٢٨٪ من إجمالي الإناث.

٤ - مدى مشاهدة الأطفال للاعلانات التلفزيونية:

يتضح من النتائج التحليلية لاستمارات الاستبيان أن مايزيد عن نصف الأطفال الذين شملتهم الدراسة يشاهدون الاعلانات بشكل منتظم، ويتضح ذلك من خلال محتوى جدول رقم (٦) على النحو التالي:

جدول (٦)

مدى مشاهدة الأطفال للاعلانات التلفزيونية

اجمالي		اناث		ذكور		مدى المشاهدة
١٩٨	٥٢٪	٧٦	٤٢٪	١٢٢	٦٢٪	مشاهدة منتظمة
١٣٦	٣٦٪	٧٠	٢٩٪	٦٦	٢٣٪	مشاهدة غير منتظمة
٤٤	١٢٪	٣٤	١٩٪	١٠	٥٪	لا يشاهدون الاعلانات
٣٧٨		١٨٠		١٩٨		الاجمالي

- ان إجمالي نسبة من يشاهدون الاعلانات التجارية في التلفزيون من الأطفال قد بلغت ٨٨٪ من إجمالي عينة التلاميذ، إلا أن ٥٢٪ منهم يشاهدونها بانتظام، بينما يشاهدها ٣٦٪ منهم بصفة غير منتظمة.
- ان إجمالي من لا يشاهدون الاعلانات بلغت ١٢٪ من إجمالي العينة، التي يظهر منها أن الإناث لا يفضلن مشاهدة الاعلانات بنسبة فاقت الذكور، إذ بلغت للإناث ١٩٪ من اجمال الإناث، بينما بلغت ٥٪ من مجموع الذكور.

- كما يظهر حرص الأولاد على مشاهدة الاعلانات التلفزيونية بانتظام بنسبة ٦٢٪ من اجمالي الذكور أكثر من حرص البنات على ذلك حيث بلغت نسبتهم ٤٢٪ من اجمالي الإناث.

القسم الثاني: دور الاعلان التلفزيوني في حياة الطفل:

١ - مدى اعجاب الأطفال بالاعلانات التلفزيونية:
يظهر من نتائج التحليل أن الغالبية العظمى من التلاميذ (ذكوراً واثناً) يظهرون اعجابهم بالاعلان التجاري في التلفزيون. ويظهر كذلك من خلال جدول رقم (٧) كما يلي:

جدول (٧)

مدى اعجاب الأطفال بالاعلانات التلفزيونية

اجمالي		اناث		ذكور		مدى الاعجاب
٧٠٪	٢٣٤	٧٧٪	١١٢	٦٥٪	١٢٢	نعم
٨٪	٢٧	٩٪	١٤	٧٪	١٣	لا
٢٢٪	٧٣	١٤٪	٢٠	٢٨٪	٥٣	أحياناً
* ٢٣٤		١٤٦		١٨٨		الاجمالي

* تم استبعاد (٤٤) طفلاً لا يشاهدون الاعلانات التلفزيونية وبذلك أصبحت العينة الاجمالية ٢٣٤ طفلاً (ذكوراً واثناً).

- ان غالبية الأطفال يبدون اعجابهم بالاعلانات التلفزيونية بدرجات متفاوتة.
- بلغت نسبة الأطفال المعجبين تماماً بالاعلانات ٧٠٪ من اجمالي أفراد العينة، تمثل البنات نسبة ٧٧٪ من اجمالي الاناث وهي أعلى من نسبة الاعجاب التام للأولاد بالاعلانات حيث بلغت نسبتهم ٦٥٪ من اجمالي الذكور.
- بينما بلغت نسبة من يعجبون أحياناً بالاعلانات التلفزيونية ٢٢٪ من اجمالي أفراد العينة. يحتل الذكور ٢٨٪ من اجمالي نسبة الذكور والاناث نسبة أقل بلغت ١٤٪ من اجمالي الاناث.
- كانت نسبة الأطفال الذين لاتعجبهم الاعلانات التلفزيونية ٨٪ من اجمالي أفراد العينة.

٢ - مدى اعجاب الأطفال بالعناصر الفنية للاعلانات

اثبتت الدراسة التحليلية أن الاعلانات التي يتم انتاجها في شكل رسوم متحركة تحظى باعجاب نسبة كبيرة من الأطفال أكثر من كافة العناصر الفنية الأخرى.

فمن خلال الجدول رقم (٨) يتضح مايلي:

- ان الاعلان المنتج في شكل رسوم متحركة قد حظي باعجاب ٤٠٪ من الأطفال، كانت نسبة الإناث منهم توازي ٤٧٪ من حجم عينة الإناث بينما كانت نسبة الأولاد تمثل ٣٥٪ من حجم عينة الذكور.

- كانت العناصر الأخرى بالترتيب كما يلي:

= أن يضم الاعلان التجاري كل العناصر الفنية معاً، أي أن الأطفال يعجبون بالاعلان بصفة عامة دون النظر للاسلوب الفني المنتج به بنسبة ٣٩٪ من اجمالي أفراد العينة.

ثم جاءت الاعلانات المغناة بعد ذلك بنسبة ١٣٪ فالموسيقية بنسبة ضئيلة بلغت ٤٪، بينما بلغت نسبة الأطفال الذين يعجبون بالاعلان لمجرد أنه يعلن عن السلعة التي يحبونها بنسبة ٤٪ من اجمالي الأطفال الذين شملتهم الدراسة.

جدول (٨)

العناصر الفنية التي يعجب بها الأطفال في الاعلان

اجمالي		اناث		ذكور		العناصر الفنية
٪١٣	٤٠	٪١١	١٤	٪١٥	٢٦	الاعلان الغنائي
٪ ٤	١٢	٪ ٣	٤	٪ ٥	٨	الاعلان الموسيقي
٪٤٠	١٢٣	٪٤٧	٦٢	٪٣٥	٦١	الاعلان الكارتوني
٪٣٩	١١٩	٪٣٧	٣٩	٪٤٠	٧٠	كل العناصر
٪ ٤	١٣	٪ ٢	٣	٪ ٥	١٠	الاعلان المعبر عن السلعة المفضلة
* ٣٠٧		١٣٢		١٧٥		الاجمالي

* تم استبعاد (٢٧) طفلاً وطفلة غير معجبين بالاعلان التجاري عموماً من خلال اجاباتهم عن السؤال السابق.

٣ - تأثير الاعلان على قرار الشراء بالنسبة للطفل
أظهرت الدراسة التحليلية أن الاعلان التلفزيوني يعد محدوداً في التأثير على قرار
الطفل للشراء، ويظهر ذلك من خلال بيانات الجدول رقم (٩) على النحو التالي:

جدول (٩)

مدى رغبة الطفل في اقتناء السلع المعلن عنها

اجمالي		اناث		ذكور		مدى الرغبة
٢٢٪	٧٣	٢٣٪	٣٤	٢١٪	٣٩	اقتناء كل ما يعلن عنه
١٢٪	٤٠	٨٪	١٢	١٥٪	٢٨	عدم اقتناء ما يعلن عنه
٦٦٪	٢٢١	٦٩٪	١٠٠	٦٤٪	١٢١	اقتناء بعض ما يعلن عنه
٣٣٤		١٤٦		١٨٨		الاجمالي

- يمثل الاعلان تأثيراً محدوداً في اتخاذ الطفل قرار الشراء، حيث يفضل ٦٦٪ من
الأطفال اقتناء بعض ما يعلن عنه في التلفزيون. بينما يفضل ٢٢٪ من الأطفال
اقتناء كل ما يعلن عنه في التلفزيون غير أن هذه النتيجة ذات دلالات ملفتة للانتباه
إذا وضعنا في الاعتبار أن نسبة كبيرة من السلع تتجه أساساً للتأثير على الكبار
وتعد من استخداماتهم الأساسية، مما يظهر لنا خطورة تغذية التطلعات
الاستهلاكية عند الأطفال مما يزيد من نزعاتهم في اقتناء كل ما يعلن عنه.

- وهناك ١٢٪ من الأطفال لا يحبون اقتناء كل السلع المعلن عنها في التلفزيون، ترتفع
النسبة بين الذكور إلى ١٥٪ من اجمالي الذكور في العينة، بينما تبلغ نسبة الإناث
اللواتي لا تتأثرن بالاعلان عند اتخاذ قرار الشراء ٨٪ فقط من اجمالي عينة الاناث.

٤ - دور الأسرة في التحكم في مشاهدة الأطفال للإعلانات
تملك الأسرة دوراً أساسياً في مجال التنشئة الاجتماعية للطفل، ويتحدد دورها في
دمجه ضمن الأطار الثقافي والاجتماعي والديني وذلك من خلال اكسابه نماذج السلوك
المختلفة في المجتمع وتدريبه على طرق التفكير السائدة فيه.

وتقوم الأسرة بتزويد الطفل بالرصيد الأول من أساليب السلوك الاجتماعي حيث يتلقى التوجيه للتمييز بين الصواب والخطأ، وما يجب عليه أن يفعله أو يتجنبه، وأسباب ذلك وكيفية كسب رضا الجماعة وتجنب غضبها (زهران: ١٩٧٧: ٢٤٦).

والطفل في محيط الأسرة لا يقف موقف المتفرج من أشكال السلوك السائدة داخلها. كما أنه يملك ملكات التقليد والمحاكاة لما يعجبه من أشكال هذا السلوك، وتتأثر بالتالي نظرة الطفل للاعلان تبعاً لمراقبته لأفراد أسرته ونظرتهم للاعلان.

وتملك الأسرة بذلك دوراً في تصحيح نظرة الطفل للاعلان، كما تملك دوراً في ضبط عملية المشاهدة ذاتها، والتدخل فيما بين مرحلتي التعرض للاعلان والتأثر به في مرحلة اتخاذ قرار الاستجابة لرغبة الطفل في اقتناء السلعة.

وقد ظهر من نتائج الدراسة ملامح الدور الذي تقوم به الأسرة تجاه الطفل الاماراتي فيما يتعلق بأسلوب تعرضه للاعلان على النحو التالي:

أ - مدى استجابة الوالدين لتلبية رغبة الشراء للطفل عن السلع المعلن عنها:

لقد تبين من الدراسة الميدانية أن الوالدين يستجيبان عادة لرغبة أطفالهم في شراء السلع التي يتم الاعلان عنها في التلفزيون ويعكس ذلك نقطتين هامتين:

أولاهما: مدى التدليل الذي يتمتع به الطفل، مما يقلل من مساحة التوجيه الاسري له للتوجه نحو شراء مايمثل فائدة له.

ثانيتها: أن ذلك يعود في جوهره إلى اقتناع الوالدين أيضاً بأن السلع المعلن عنها تمثل قيمة في حد ذاتها، مما يؤكد انبهارهم بالاعلان التلفزيوني ومدى تأثرهم به. ويظهر من بيانات جدول (١٠) مايلي:

- ان الوالدين يستجيبان لرغبة الطفل في شراء السلع التي أعلن عنها من قبل في التلفزيون بنسبة ٤٧٪ من اجمالي أطفال العينة.

- ومما يلفت الانتباه في هذه النتيجة أن استجابات الوالدين نحو الطفل تختلف باختلاف جنس الطفل، فبالنسبة للأطفال الذكور فإن نسبة الاستجابة الدائمة للشراء تبلغ ٥٥٪ من اجمالي الذكور في العينة أي أكثر من نصف الأطفال الذكور، بينما تبلغ نسبة أقل بكثير إذا قورنت بالاستجابة الدائمة للوالدين لتحقيق رغبة شراء الطفلة الانثى والتي بلغت ٣٧٪ من اجمالي الاناث في العينة.

وقد يرجع ذلك إلى نظرة الأسرة الشرقية للذكر وتفضيله على الانثى في بعض الأحيان.

- كما تعكس النتائج أن الأسرة أحياناً تحقق رغبة الأطفال في الشراء بنسبة

٣٦٪، بينما لاتوافق على شراء السلع المعلن عنها لأطفالهم بنسبة ١٧٪ من اجمالي عينة الدراسة. وفي ذلك ترتفع نسبة رفض الوالدين تحقيق طلبات البنات والتي تبلغ ٢٣٪ عن طلبات الذكر والتي تبلغ نسبته ١٢٪ فقط من اجمالي الاستجابة نحو تحقيق رغبات الطفل الذكر.

جدول (١٠)

مدى استجابة الوالدين لرغبة الشراء عند الطفل

اجمالي		اناث		ذكور		شكل الاستجابات
٤٧٪	١٥٦	٣٧٪	٥٢	٥٥٪	١٠٤	تلبية رغبة الطفل دائماً
٣٦٪	١٢٢	٤٠٪	٦٠	٣٣٪	٦٢	تلبية رغبة الطفل أحياناً
١٧٪	٥٦	٢٣٪	٣٤	١٢٪	٢٢	عدم تلبية الرغبة
٣٣٤		١٤٦		١٨٨		الاجمالي

- ب - مشاعر الطفل نحو والديه طبقاً لدرجة استجابتهما لتحقيق رغباته:
 عند سؤال الأطفال الذين يستجيب والداهم أحياناً لتحقيق رغبة شراء السلع المعلن عنها أو الأطفال الذين لا يستجيب والداهم لذلك، ظهر من خلال الدراسة الميدانية ومن خلال بيانات جدول (١١) مايلي:
- أن نسبة ٦٩٪ من اجمالي أطفال العينة لايشعرون بالضيق تجاه والديهم في حالة رفض تحقيق رغباتهم في شراء السلع المعلن عنها.
 - بينما يشعر ١٩٪ منهم بالضيق أحياناً عندما لا يحقق والداهم رغباتهم في الشراء.
 - إلا انه من الملفت للانتباه أن نسبة الاناث اللواتي تشعرن بالضيق أحياناً من اسرهن نتيجة عدم تحقيق رغباتهن تبلغ ٢٩٪ من اجمالي الاناث بينما تبلغ النسبة في الذكور ٨٪ من اجمالي الذكور، وقد يعود ذلك إلى أن الإناث يشعرن بوجود تفرقة بينهن وبين الذكور في تحقيق رغباتهن.
 - بينما تبلغ نسبة شعور الأطفال بالضيق دائماً من والديهم لعدم تلبية رغباتهم ١٢٪ من اجمالي الأطفال في العينة.

جدول (١١)

مدى تأثير مشاعر الطفل تجاه والديه وعلاقته بقرار الشراء

اجمالي		اناث		ذكور		مدى التأثير
٪٢١	٢١	٪ ٨	٨	٪١٥	١٣	الضيق دائماً
٪١٩	٢٤	٪٢٩	٢٧	٪ ٨	٧	الضيق أحياناً
٪٦٩	١٢٣	٪٦٣	٥٩	٪٥٩	٦٤	عدم الضيق
* ١٧٨		٩٤		٨٤		الاجمالي

* تم استبعاد ١٥٦ طفلاً من العينة نتيجة أن والديهم يحققون لهم كل رغباتهم في الشراء.

٥ - موقع الاعلان ضمن حيز الاهتمامات الاسرية حول الطفل

لعل موقع الاعلان ضمن حيز الاهتمامات الاسرية لا يظهر بشكل متكامل من خلال اجابات الأطفال، إلا أنه يعكس مدى قدرة الطفل على الالتفات لسلوك والديه وتقييمه ومدى قدرته على التعرف على اهتماماتهما وأرائهما واتجاهاتهما نحو ما يدور حوله.

ومن خلال بيانات جدول رقم (١٢) يتضح مايلي:

جدول (١٢)

مدى وجود اهتمامات مشتركة في البيئة الاسرية حول الاعلان

اجمالي		اناث		ذكور		مدى الاهتمام
٪٢٦	٨٦	٪٢٣	٣٤	٪٢٨	٥٢	يوجد اهتمام دائم
٪٢٨	١٢٧	٪٤١	٦٠	٪٢٥	٦٧	يوجد اهتمام أحياناً
٪٢٦	١٢١	٪٣٦	٥٢	٪٣٧	٦٩	لا يوجد اهتمام
٣٣٤		١٤٦		١٨٨		الاجمالي

- ان أسر الأطفال موضع الدراسة يهتمون أحياناً بالاعلانات التلفزيونية حيث تكون محور احاديثهم مع أصدقائهم من الأسر الأخرى بنسبة بلغت ٪٢٨ من اجمالي الأطفال موضع الدراسة.

- بينما تبلغ نسبة عدم اهتمام أسر الأطفال بموضوع الاعلانات التلفزيونية ٣٦٪ من الاجمالي.
- في الوقت الذي أجاب ٢٦٪ من الأطفال أنهم لاحظوا شغل الاعلان التلفزيوني للاهتمام الدائم لأسرهم وأصدقائهم.
- وفيما يتصل بمدى رضا الوالدين عن الاعلانات أو المنتجات المعلن عنها يتضح من بيانات جدول رقم (١٣) مايلي:

جدول (١٣)

مدى رضی الوالدين واصدقائهم عما يرد في الاعلان

الاجمالي	إناث	ذكور	مدى الرضا	
١٧٢	٨٧	٨٥	ت	نعم
٪٨١	٪٩٣	٪٧١	٪	
٢٤	٦	٢٨	ت	لا
٪١٦	٪٦	٪٢٣	٪	
٧	١	٦	ت	اخرى
٪٣	٪١	٪٦	٪	
* ٢١٣	٩٤	١١٩	ت	الاجمالي

- * تم استبعاد هذا السؤال للأطفال الذين أجابوا أن والديهم لا يهتمان بالاعلانات.
- ان أسر الأطفال عينة الدراسة يبدون رضاهم عما يرد من محتوى في الاعلانات التي لا يهتمون بها بنسبة ٨١٪ من اجمالي العينة، ويظهر ذلك أن الأطفال يمكن أن يتأثروا بهذا الاتجاه الإيجابي للوالدين نحو محتوى الاعلان، مما قد يفسر الاهتمام الإيجابي الكبير للأطفال بالاعلانات التجارية بينما لا يرضى ١٦٪ من الوالدين بمحتوى الاعلانات التي أبدوا اهتمامهم به.
- ويظهر كذلك أن نسبة الاناث اللواتي أجبن بأن والديهم يرضون عما يرد في الاعلان تفرق نسبة الذكور. حيث بلغت في الاناث ٩٣٪ وفي الذكور ٧١٪ وقد يرجع ذلك

إلى التصاق الاناث بامهاتهن بصورة تفوق الذكور، مما يسمح لهن بمراقبة اتجاهاتهن بصورة أكثر فاعلية.

٦ - مدى تأثير اتجاهات الطفل نحو مساعدة الآخرين بعبادات مشاهدة الاعلان.

عندما سُئِلَ الأطفال عن كيفية تصرفهم إذا طلب أحد أفراد الأسرة منهم مساعدته في أداء عمل ما أثناء عرض الفقرة الاعلانية في التلفزيون. جاءت اجاباتهم لتظهر مدى تباين اتجاهاتهم نحو ذلك.

وقد أُبرز ذلك مدى تأثير الاعلان على التصرفات اللحظية للطفل أثناء المشاهدة، ولكننا لانود المبالغة في هذا التأثير، حيث إن جزءاً كبيراً منه يعود إلى رغبة الطفل القوية في متابعة مايراه على شاشة التلفزيون بصرف النظر عن نوعيته، ولكن السؤال يهدف إلى تحديد اتجاهات الطفل أثناء مشاهدة الفقرات الاعلانية على وجه الخصوص وقد ظهر من بيانات الجدول رقم (١٤) مايلي:

- ان ٤٩٪ من أطفال العينة أجابوا بأنهم يقومون بتقديم المساعدة للآخرين برضى تام عندما يطلب منهم ذلك أثناء مشاهدة الاعلانات التلفزيونية، وهو على أية حال اتجاه إيجابي.

- بينما أكد ٢١٪ منهم بأنهم يقدمون المساعدة للآخرين، ولكنهم يفضلون تقديمها على وجه السرعة حتى يتسنى لهم الانتهاء منها في أقصر وقت حرصاً على عودتهم السريعة لمتابعة الفقرات الاعلانية، وهنا قد نستنتج أن هناك تأثيراً طفيفاً للاعلان على اتجاهات هؤلاء الأطفال.

- في الوقت الذي أظهر ١٩٪ من الأطفال أنهم يؤجلون تقديم المساعدة للآخرين حتى ينتهوا من متابعة الاعلانات.

- بينما تساوى باقي الأطفال في اتجاهاتهم بالشعور بالضيق والتجاهل التام لمن يطلب منهم المساعدة وقت متابعتهم للفقرات الاعلانية.

- في حين أكد ١٪ منهم أنهم يرفضون بشكل قاطع تقديم المساعدة في هذه الأثناء وهي نسبة ضئيلة على أية حال.

- أظهرت النتائج كذلك أن الاناث أكثر استعداداً لتقديم المساعدة لمن يطلبها أكثر من الذكور، فقد بلغت نسبة هؤلاء الاناث ٥٣٪، بينما نسبة الذكور ٤٣٪، وقد يعود ذلك إلى الطبيعة السيكولوجية للانثى بشكل عام. وفي المجتمع الاماراتي بشكل خاص.

جدول (١٤)

اتجاهات الطفل نحو تقديم المساعدة للآخرين أثناء مشاهدته للاعلانات

اجمالي	اناث	ذكور	الاتجاهات	
١٦	٣	١٣	ت	التجاهل التام
%٥	%٢	%٦	%	
١٥	٦	٩	ت	الشعور بالضيق
%٥	%٤	%٥	%	
٦٥	٣٨	٢٧	ت	تأجيل التنفيذ
%١٩	%٢٦	%١٤	%	
١٦٣	٦٣	١٠٠	ت	الرضا التام
%٤٩	%٤٣	%٥٣	%	
٧١	٣٤	٣٧	ت	التعجيل بالتنفيذ
%٢١	%٢٤	%٢٠	%	
٤	٢	٢	ت	رفض المساعدة
%١	%١	%١	%	
٣٣٤	١٤٦	١٨٨		الاجمالي

الجزء الثاني: تحليل مضمون الاعلانات التلفزيونية*.

١ - اختيار العينة:

لقد تم اختيار العينة بأسلوب المسح الشامل لكل مفردات العينة خلال فترة ثلاثة أشهر (الدورة التلفزيونية) لتلفزيون الامارات العربية المتحدة من أبوظبي ودبي خلال الفترة من الجمعة ١ ابريل ١٩٩٤ حتى الخميس ٣٠ يونيو ١٩٩٤، وقد بلغ اجمالي الوقت الذي تم تحليله من هذه العينة ٨ ساعات و٦ دقائق باجمالي ١٢٩ اعلاناً.

وتم تحليل الاعلانات التجارية المذاعة باللغة العربية، وتم استبعاد مايزاد منها

* قامت د. فوزية العلي باجراء هذه الدراسة.

باللغة الانجليزية، حيث إن العلاقة بين الطفل الاماراتي والاعلان التجاري والتلفزيوني المذاع بالعربية تكاد تكون أوثق بحكم توحّد اللغة.
ولذا تم توحيد العينة حتى تكون ذات خصائص شكلية وفنية موحدة.

٢ - وحدة التحليل

يسعى تحليل المضمون إلى وصف عناصر المضمون بشكل كمي، ولذا كان واجباً تقسيم هذا المضمون إلى وحدات أو فئات أو عناصر محددة بهدف دراسة كل عنصر منها وحساب تكراره، وتم اختيار «اللقطّة» كوحدة لتحليل الشكل الفني للاعلان، بينما تم اختيار «الفكرة» كوحدة لتحليل المضمون الاقناعي للاعلان، وقد بلغ اجمالي اللقطات التي تم تحليلها ٧٢٢ لقطّة.

أولاً : من ناحية الشكل الاعلاني :

١ - الاطار الذي يظهر به الاعلان.

هناك علاقة قوية بين ولع الأطفال والقوالب الفنية التي تميل إلى الخيال، ولعل ذلك يكون أحد العوامل التي تجذب الطفل نحو الاعلان التلفزيوني التجاري، ضمن عوامل اخرى تتصل بالابهار البصري المستخدم في تقنيات الاخراج.

وقد ظهر من خلال تحليل عينة الاعلانات التي أذيعت في محطات تلفزيون دولة الامارات أن هناك اطارين ظهر من خلالهما الاعلان التجاري، ونستدل من بيانات جدول رقم (١٥) مايلي:

- ان ٤٠٪ من الاعلانات التجارية يتم اخراجها ضمن اطار خيالي، بينما تبلغ نسبة الاعلانات ذات الاطار الواقعي ٦٠٪ من مجموع الاعلانات في العينة

جدول (١٥)

الاطار الذي يظهر به الاعلان

الاطار	خيالي	واقعي	الاثنان معاً	اخرى	الاجمالي
ت	٥٢	٧٧	-	-	١٢٩
٪	٪٤٠	٪٦٠	-	-	٪١٠٠

وقد يعطي ذلك بعض الدلالات التي قد تظهر فيما يلي من نتائج.

٢ - القوالب الفنية للاعلانات التجارية:

هناك العديد من القوالب الفنية التي يمكن أن يظهر بها الاعلان، وتتنوع هذه القوالب حتى يمكن أن تعطي فرصة لتمييز الاعلانات، بتميز منتجاتها. فقد يلجأ المعلنون إلى استخدام القوالب الغنائية لمنتجات الاطفال، حيث إن النصوص الملحنة، وقد تكون أسهل في الحفظ والاسترجاع من النصوص المقروءة. ويظهر من خلال جدول رقم (١٦) مايلي:

جدول (١٦)

القوالب الفنية للاعلان

أكثر من شكل	تعليقي		تمثيلي	غنائي		القوالب
	بدون	+ موسيقى		كارتون	عادي	
٢٣	—	٤٣	٢٠	٢٤	٩	التكرارات
٪١٨		٪٣٣	٪١٦	٪٢٦	٪٧	٪
٢٣	٤٣		٢٠	٤٣		الاجمالي

- ان الاعلانات التي ظهرت في قوالب غنائية تتسارى مع الاعلانات التي وضعت في قالب تعليقي.
- فقد بلغت نسبة الاعلانات الغنائية المنتجة بأسلوب الرسوم المتحركة ٢٦٪ من اجمالي الاعلانات بشكل عام.
- وهذا يمكن أن يدلنا على أن مثل هذه الاعلانات موجهة أساساً للأطفال، بحكم أنهم يفضلون دائماً مشاهدة أفلام الرسوم المتحركة بشكل رئيسي.
- كما بلغت نسبة الاعلانات الموضوعية ضمن اغنية عادية ٧٪ من اجمالي الاعلانات، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة الاعلانات الغنائية عموماً ٣٣٪ من اجمالي الاعلانات في العينة.
- كما بلغت نسبة الاعلانات التي يذاع نصها في شكل تعليق مصحوب بالموسيقى ٣٣٪ من اجمالي العينة، بينما تضاءلت نسب الاعلانات المنتجة في أكثر من شكل من هذه الأشكال لتبلغ ١٨٪ من اجمالي والاعلانات التمثيلية بلغت نسبتها ١٦٪ من اجمالي.

٣ - الموسيقى المستخدمة في الاعلانات

تمثل الموسيقى عنصراً أساسياً في البناء الفني لمحتوى الاعلان. فهي تمثل إيقاعات معينة يمكن استخدامها في المساعدة على الانتقال بين اللقطات، كما تستخدم مصاحبة للنص المغنى، وتستخدم للإيجاء بالجو النفسى الذي يحيط بالاعلان ومن خلال جدول رقم (١٧) يتضح مايلي:

جدول (١٧)

جنسية الموسيقى المستخدمة في الاعلانات

نوع الموسيقى	محلية	شرقية	غربية	غير واضحة	الاجمالي
التكرارات	١٢	١٥	١٠١	١	١٢٩
%	%٩	%١٢	%٧٨	%١	

- ان الموسيقى الغربية كانت تمثل نسبة %٧٨ من اجمالي الموسيقى المستخدمة في الاعلانات عموماً.

ولعل استخدام الموسيقى الغربية لا يترك تأثيره الفوري على احساس ومشاعر الأطفال، وكذلك على مدى تذوقهم الفني لموسيقاهم الشرقية أو الخليجية، إلا أنه يخلق نوعاً من الارتباط الذهني بين السلع المنتجة والبيئة الظاهرة في الاعلان.

- وقد بلغت نسبة الموسيقى الشرقية المستخدمة في الاعلانات %١٢ من الاجمالي، في الوقت الذي جاءت الموسيقى المحلية ذات الإيقاعات الخليجية بنسبة %٩ من الاجمالي، وهي نسبة ضئيلة للغاية. ولعل ذلك يرجع إلى أن معظم الاعلانات التلفزيونية تكون عن سلع أجنبية، وتم انتاج هذه الاعلانات أيضاً في دول أجنبية مما يستدعي استخدام موسيقى غربية بحكم موطن السلعة والاعلان عنها.

٤ - العلاقة بين مدة الاعلان واللقطات المستخدمة فيه:

تعد تكلفة البث التلفزيوني للاعلان باهظة من الناحية المادية، وإذا يلجأ المعلنون إلى محاولة تركيز الرسالة الاعلانية في أقصر مدة زمنية ممكنة، حتى يسمح ذلك لهم بتكرار بثه، كما أن ذلك يضفي حيوية وسرعة على محتوى الاعلان.

ومن خلال جدول رقم (١٨) يتضح مايلي:

- ان الاعلانات التي تقل مدتها عن ٣٠ ثانية تميل إلى استخدام اللقطات المكبرة بنسبة %٦٧ من اجمالي لقطات هذه الاعلانات.

ومن المعروف أن اللقطات الكبيرة تعطي المشاهد فرصة رؤية كل تفاصيل اللقطة بحكم التكبير، ولذا فإنها تحتاج إلى فترة زمنية أقل في العرض على الشاشة عن اللقطات المتوسطة والطويلة.

وعادة مايفضل استخدام اللقطات الكبيرة والمتوسطة على شاشة التلفزيون بحكم صغر حجمها عكس الشاشة السينمائية.

- في الوقت الذي بلغت فيه نسبة اللقطات المتوسطة ٢٤٪، والطويلة ٩٪ من اجمالي اللقطات في هذه الاعلانات.

- كما ظهر من بيانات الجدول أن الاعلانات التي تقع مدتها الزمنية بين مايزيد عن ٢٠ ثانية ويقل عن ٤٥ ثانية تميل إلى تفضيل اللقطات الكبيرة بنسبة ٥٦٪، والمتوسطة بنسبة ٢٨٪ والطويلة بنسبة ١٦٪.

- وفي الاعلانات التي تزيد عن دقيقة نجد أن المعلنين يميلون لاستخدام اللقطات الطويلة بنسبة بلغت ٤٤٪ من اجمالي هذه اللقطات، ولعل ذلك يرجع إلى الاسلوب الفني الذي انتجت به هذه الاعلانات والتي كانت تميل إلى استخدام اسلوب العرض الرأسي المكتوب Roll بينما مال بعضها إلى استخدام اللقطات الكبيرة بنسبة ٣٧٪ من اجمالي لقطات هذه الاعلانات.

جدول (١٨)

العلاقة بين مدة الاعلان واللقطات المستخدمة

انواع اللقطات	مدة الاعلان	أقل من ٢٠ ث	من ٢١ إلى ٤٥ ث	من ٤٦ إلى ٦٠ ث	من ٤٦ إلى ٦٠ ث	الاجمالي
Long Shot	ت	٢٥	٦٦	—	١٢	١٠٣
طويلة	٪	٪٩	٪١٦	—	٪٤٤	٪١٤
Medium shot	ت	٦٨	١١٧	—	٥	١٩٠
متوسط	٪	٪٢٤	٪٢٨	—	٪١٩	٪٢٦
Close - Up	ت	١٩٥	٢٣٥	—	١٠	٤٤٠
مكبرة	٪	٪٦٧	٪٥٦	—	٪٣٧	٪٦٠
الاجمالي	ت	٢٨٨	٤١٨	—	٢٧	٧٣٣

ثانياً: من ناحية المضمون الاعلاني:

١ - نوعية المنتجات المعلن عنها .

يتأثر الطفل بالشكل الفني الذي يقدم به الاعلان بشكل أساسي، ولكننا لا يجب أن نتجاهل تأثر الطفل بالمحتوى السلعي الذي يعبر عنه هذا الاعلان.

ويظهر من خلال بيانات جدول رقم (١٩) مايلي:

- ان الاعلان عن أدوات الزينة قد جاء في الدرجة الأولى للاعلانات بنسبة ٢٥٪ من اجمال الاعلانات عموماً.

وبذلك يمكن القول إن نسبة كبيرة من الاعلانات تتجه نحو سلع كمالية غير ضرورية، مما قد يخلق لدى الأطفال اتجاهات نحو الاستهلاك الترفي، وقد تترسخ لديهم انطباعات إيجابية عن أهمية ومكانة أدوات الزينة والماكياج والتجميل، كأنهم ما يجب أن يهتم به الإنسان. وهذا يعد أحد التأثيرات السلبية الواجب الالتفات إليها. وقد توزعت نسب أدوات الزينة بين الشامبو ووسائل الماكياج وأدوات النظافة الجسمية والطور والكريمات وحفاضات الأطفال والنساء.

وقد ظهر من الدراسة الميدانية أن نسبة من الأطفال الاناث قد أبدین عدم اعجابهن بالاعلانات التي تتناول الحفاضات النسائية في التلفزيون دون وجود أي أسئلة في الاستبانة حول هذا الموضوع. حيث وردت اجاباتهم ضمن سؤال: ماالذي لايعجبكن في الاعلانات التلفزيونية؟

- ثم جاءت الماكولات في المرتبة الثانية بين السلع المعلن عنها بنسبة ١٩٪ من اجمالي الاعلانات.

وقد تناوت هذه الماكولات نوعيات مختلفة توزعت بين الوجبات الجاهزة والشيكولاتة والحلوى والبسكويت والمعجنات ويلاحظ أنها كلها تعد مأكولات غير ضرورية للأطفال وجاءت جميعاً بنسبة ٦٨٪ من اجمالي الاعلانات.

بينما جاءت الالبان والزيتون بنسبة ٣٢٪ من الاجمالي، ومن الواجب الالتفات إلى خطورة الاعلان بهذه الأساليب الفنية الجذابة عن الماكولات التكميلية الثانوية، مما يؤثر على اقبال الأطفال سلبياً على التغذية الأساسية التي يتم اعدادها في المنزل، مما يترك آثاره السلبية على البناء الجسمي السليم لبدن الطفل.

- وجاءت المنظفات الصناعية في المرتبة الثالثة بنسبة ١٨٪ من اجمالي الاعلانات، وذلك لقوة المنافسة وشدتها بين الشركات المنتجة لهذه الأنواع من السلع، مما يستتبعه ذلك من تكثيف اعلامي حولها.

- ثم جاءت المشروبات في المرتبة الرابعة بنسبة ١٤٪ وتناولت المشروبات الساخنة كالاعلان عن الشاي والقهوة والنسكافيه ثم المياه الغازية والعصائر.

جدول (١٩)

نوعية المنتجات المعلن عنها في العينة

المنتج	نوعه	ت	%	اجمالي	%
سيارات	صغيرة/ لوازم سيارات	٥	١٠٠	٥	٤
أدوات زينة	شامبو	٧	٢٢	٢٢	٢٥
	وسائل زينة وماكياج	٦	١٩		
	عطور	٥	١٦		
	كريمات	٥	١٦		
	وسائل نظافة جسمية	٦	١٩		
	حفاضات أطفال/ نساء	٣	٨		
منظفات صناعية	منظفات ملابس	٨	٣٥	٢٣	١٨
	منظفات منزلية	٥	٢٢		
	منظفات مطبخ	٤	١٧		
	مطهرات ومبيدات	٦	٢٦		
مأكولات	زيوت	٤	١٦	٢٥	١٩
	بسكويت/ معجنات	٥	٢٠		
	وجبات جاهزة/ دجاج	٦	٢٤		
	شيكولاته/ حلوى	٦	٢٤		
	ألبان	٤	١٦		
مشروبات	عصائر	٥	٢٨	١٨	١٤
	مياه غازية	٥	٢٨		
	مشروبات ساخنة	٨	٤٤		
أثاث ومعدات الكترونية		٧	١٠٠	٧	٥
مجوهرات		٤	١٠٠	٤	٣
بنوك		٣	١٠٠	٣	٣
مراكز تجارية		٤	١٠٠	٤	٣
ملابس		٤	١٠٠	٤	٣
اخرى		٤	١٠٠	٤	٣

٢ - القيم التي تتضمنها الاعلانات:
 لقد توزعت القيم بين اجتماعية واقتصادية وما بين إيجابية وسلبية.
 جدول (٢٠)
 تكرارات القيم التي تتضمنها الاعلانات

القيم	مفرداتها	ت	%	ت	%
القيم الاجتماعية	إيجابية	الدعوة للنظافة	٨	٤٤	٦٣
		التمسك الأسري	١٠	٥٦	
	سلبية	حب الظهور	٢٠	٧٢	
		الاعتماد على الحظ	٤	١٤	
		الولع بنجوم الفن	٤	١٤	
القيم الاقتصادية	إيجابية	تحسين الدخل	٣	١٠٠	٢٧
		سلبية	تضخيم التطلعات المادية	٧	
	خلق ميول استهلاكية		١٢	٥٠	
	التقليل من شأن المال		٥	٢١	
الإجمالي		٧٣			

- ويظهر من خلال جدول رقم (٢٠) مايلي
- أن القيم الاجتماعية بلغت ٦٣٪ من إجمالي القيم في الاعلانات، توزعت على النحو التالي:
- * كان من بينها قيم إيجابية بلغت ٣٩٪ بينما بلغت نسبة القيم الاجتماعية السلبية ٦١٪ من إجمالي هذه القيم.
 - * قيم إيجابية تدعو للنظافة بنسبة ٤٤٪ من إجمالي القيم الاجتماعية الإيجابية.
 - * قيم إيجابية تساعد على التمسك الأسري بنسبة ٥٦٪ من إجمالي هذه القيم.

- * قيم اجتماعية سلبية تشجع على حب الظهور بنسبة ٧٢٪ من اجمالي هذه القيم.
- * واخرى سلبية تدعو إلى الاعتماد على الحظ والولع بنجوم الفن بنسب متماثلة بلغت ١٤٪ لكل منهما
- بينما بلغت نسب القيم الاقتصادية ٣٧٪ من اجمالي القيم في الاعلانات توزعت على النحو التالي:
- * قيم إيجابية تدعو إلى تحسين الدخل بنسبة ١١٪ من اجمالي.
- * قيم سلبية بلغت نسبتها الاجمالية ٨٩٪ من اجمالي القيم الاقتصادية المتضمنة في الاعلانات وزعت كالتالي:
- قيم سلبية تدعو إلى خلق ميول استهلاكية بنسبة ٥٠٪ من اجمالي هذه القيم.
- وقيم سلبية تدعو إلى تضخيم التطلعات المادية بنسبة ٢٩٪.
- وقيم سلبية تدعو إلى التقليل من شأن المال بنسبة ٢١٪ ولعله من الملفت للنظر القول بأن القيم السلبية عموماً في الاعلانات فاقت القيم الإيجابية.
- وتكمن أهمية هذه النتيجة في مدى التأثير الذي يمكن أن تحدثه هذه القيم السلبية في نفوس الأطفال، الذين أبدى ٧٠٪ منهم اعجابهم بالاعلانات التجارية.

- ٣ - العلاقة بين اللهجة المستخدمة في الاعلان والجمهور الموجه إليه:
- إن التنوع الذي يميز المجتمع الاماراتي من حيث التركيبة السكانية يفرض على المعلنين استخدام لغات ولهجات متعددة. ولكن عند النظر إلى تأثير ذلك على الطفل الاماراتي، يمكن القول بأن ذلك قد يترك أثراً سلبية مستقبلية.
- ويظهر من خلال جدول رقم (٢١) مايلي:
- ان اللهجة المحلية كانت أقل اللهجات المستخدمة في الاعلانات بلغت ٥٪ من اجمالي اللهجات.
 - وتمثل هذه النتيجة مؤشراً خطيراً حيث من المفترض أن تتوجه غالبية الاعلانات باللهجة المحلية، ولكن ذلك قد يرجع إلى أن معظم الاعلانات تنتج على مستوى عربي أو أجنبي، وبالتالي تقل فرص ظهورها باللهجة المحلية، وقد توجهت الاعلانات المنطوقة باللهجة المحلية إلى الأسرة كلها بنسبة ٥٠٪ من هذه الاعلانات، ثم للأطفال بنسبة ٣٣٪ ولل كبار رجالاً ونساءً بنسبة ١٧٪ من اجمالي.
 - جاءت اللغة العربية الفصحى على رأس اللغات واللهجات المستخدمة في الاعلانات بنسبة بلغت ٥٤٪ من اجمالي.

وقد يرجع ذلك إلى تجنب مشكلة وجود لهجات متعددة للجاليات العربية المقيمة في الدولة.

- بينما جاءت العامية المصرية بعد ذلك بنسبة ٢٧٪ من إجمالي اللغات واللهجات المستخدمة.

- وقد يرجع ذلك إلى أن نسبة كبيرة من الاعلانات ومن يشاركون بالظهور بها من المصريين أو تنتج في شركات اعلانية مصرية.

جدول (٢١)

العلاقة بين اللهجة المستخدمة والجمهور المستهدف من الاعلان

المجموع	الأسرة كلها	كبار			أطفال	اللهجة المستخدمة	
		معا'	رجال	نساء		ت	٪
٢	٢	١			٢	ت	محلية
٥	٥٠	١٧			٢٣	٪	
٧٠	١٦	١٦	٤	٢٤	١٠	ت	فصحى
٥٤	٢٣	٢٣	٦	٢٤	١٤	٪	
٢٥	٣	١٢		٨	١٢	ت	مصرية
٢٧	٩	٢٤		٢٣	٢٤	٪	
٦	٤		٢			ت	شامية
٥	٦٧		٢٣			٪	
١٢	٦			٦		ت	اخرى
٩	٥٠			٥٠		٪	
١٢٩	٣٢	٢٩	٦	٢٨	٢٤	ت	الاجمالي
	٢٥	٢٢	٥	٢٩	١٩	٪	

خلاصة البحث:

من خلال دراسة العلاقات المتبادلة بين الدراستين الميدانية وتحليل مضمون الاعلانات تبين مايلي:

١ - ان الاطفال يفضلون اعلانات الرسوم المتحركة وتلك التي تضم كل العناصر الفنية المتاحة من رسوم متحركة وغناء وموسيقى بنسبة ٧٩٪ من اجمالي مايفضله الاطفال من الاعلانات في الوقت الذي تسعى الاعلانات إلى مخاطبة الكبار بشكل رئيسي حيث تتوجه للنساء بنسبة ٢٩٪ وللرجال بنسبة ٥٪ وللأثنين معاً بنسبة ٢٢٪ وتتوجه للأطفال بنسبة ١٩٪ مما يؤدي إلى توجه الرسالة الاعلانية التي صيغت بما يتلاءم مع الكبار إلى الصغار الذين يبديون اعجاباً تاماً بالاعلانات بنسبة ٧٠٪ منهم ويعجبون بها أحياناً بنسبة ٢٢٪.

وهذا يقود إلى حقيقة تسترعي الانتباه وهي تلقي الأطفال لمضمون قيمي موجه لفئات تكبرهم سواء في السن أم السمات النفسية أم التعليمية مما لايتناسب مع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية وغيرها، وبما يؤدي إلى زعزعة الوسط القيمي للأطفال واطلاعهم على قيم قد تفوق ادراكهم.

٢ - في الوقت الذي يبدي الأطفال اعجابهم بالاعلانات المقدمة في صورة رسوم متحركة بنسبة ٤٠٪ من اجمالي الأطفال، نجد أن المعلنين يقدمون الشكل الاعلاني لنسبة ٤٤٪ من الاعلانات بالرسوم المتحركة.

وهذا يعني أن المعلن لديه دراية جيدة بطبيعة ما هو مقبول لدى الأطفال أو غير مقبول لديهم، مما يسهل له مهمة الوصول إلى منطقة اهتمامات الطفل وبالتالي إمكانية احداث قدر من التأثير الاعلاني عليهم.

٣ - ان الاطفال في معرض اعجابهم بالاعلانات بنسبة ٩٢٪ بدرجات متفاوتة وهي نسبة عالية للغاية تقدم لهم هذه الاعلانات مصحوبة بموسيقى غربية بنسبة ٧٩٪ مما يؤدي إلى تربية أذان هؤلاء الأطفال على الإيقاعات الغربية، والانفصال الجزئي عن موسيقاهم الشرقية والمحلية والتي جاءت نسبتها ٢١٪ من اجمالي الموسيقى المستخدمة في الاعلانات، وما لذلك من تأثيرات تابعة متمثلة في انفصال هؤلاء الأطفال بشكل تدريجي عن ثقافتهم الأصلية.

٤ - يتأثر الأطفال بالاعلان عند اتخاذ قرار الشراء للسلعة بنسبة ٨٨٪ من اجمالي الأطفال المعجبين بالاعلانات، في الوقت الذي تركز الاعلانات على اعطاء الأولوية في الاعلان عن أدوات الزينة بنسبة ٢٥٪ من اجمالي نوعية السلع المعلن عنها،

والمأكولات الجاهزة بنسبة ١٩٪ والمشروبات الغازية والساخنة بنسبة ١٤٪، أي
باجمالي ٥٨٪ من الاعلانات موجهة لسلع غير أساسية. ولعل ذلك يؤثر بشكل
سلبي على خلق أنماط استهلاكية كمالية لدى الأطفال مما يزيد من قوة تأثير
الاعلان عليهم في فترات عمرية تالية.

٥ - يعجب الأطفال تماماً بالاعلانات بنسبة ٧٠٪ وأحياناً بنسبة ٨٪ بينما تركز
الاعلانات على تقديم القيم الاجتماعية السلبية بنسبة ٦١٪ والاقتصادية السلبية
بنسبة ٨٩٪ وهي نسب عالية، خاصة أن مرحلة الاعجاب بالمحتوى الاعلاني يمكن
أن تقترن بمرحلة تبني هذا المحتوى لدى الأطفال أي أن الاعلان يمكن أن يساهم
في بث القيم السلبية.

٦ - إذا كانت نسبة اعجاب الأطفال بالاعلان تعد عالية، فإن المحتوى الاعلاني يقدم
للجمهور في دولة الامارات بغير اللهجة المحلية بنسبة ٩٥٪ تتوزع بين استخدام
الفصحى بنسبة ٥٤٪ واللهجات الاخرى بنسبة ٤١٪ وهي اللهجات المصرية
والشامية.

ولعل هذه النتيجة تعد ذات دلالة هامة فالمعلن يسعى للوصول إلى أكبر قاعدة
جماهيرية للسلع بصرف النظر عن جنسياتهم العديدة في المجتمع الاماراتي
فيستخدم لهجات اخرى غير خليجية للوصول إلى قاعدة أكبر للجمهور، أو لأن
الاعلان ينتج عادة خارج دولة الامارات فيتأثر القائمون على انتاجه بتقديمه
بلهجاتهم المحلية.

ويساهم ذلك دون شك في زيادة الانقسام الثقافي بين الطفل وبينته، مما يؤثر عليه
مستقبلاً بشكل غير مباشر.

ونخلص إلى القول إن العلاقة بين الطفل والاعلان عموماً بحاجة إلى مزيد من
الدراسات المحلية المتعمقة الاخرى حتى يمكن تبين مدى خطورة الاعلان على النواحي
السيكولوجية والاجتماعية للطفل العربي بشكل عام.

أولاً: المراجع العربية

- ١ - الخشاب، أحمد. التغيير الاجتماعي، (القاهرة: الهيئة العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١).
- ٢ - الشهري، مزاح. التلفزيون والتنشئة الاسرية: دراسة استطلاعية لمجتمع مدينة
الرياض - رسالة ماجستير، (الرياض، جامعة الملك سعود، ١٩٨٦).
- ٣ - الوفائي، محمد. الاعلان، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٩).
- ٤ - جابر، عبد الحميد وآخرون. الفرد وسيكولوجية الجماعة، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٤).

- ٥ - زهران، حامد. علم النفس الاجتماعي (القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الخامسة، ١٩٨٤).
- ٦ - زهران، حامد. علم نفس النمو (القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ١٩٨٤).
- ٧ - شلبي، كرم. فن الكتابة للراديو والتلفزيون (دار الشروق، جدة - الطبعة الأولى، ١٩٨٧).
- ٨ - صابات، خليل. الاعلان، تاريخه، أسسه وقواعده، فنونه واخلاقياته (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٩).
- ٩ - عبدالباقي، زيدان. علم النفس الاجتماعي في المجالات الاعلامية، (القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٧٨).
- ١٠- عساف محمود. بحوث التسويق، المنهج والتطبيق والتحليل الكمي. (القاهرة: مكتبة عين شمس، بدون تاريخ).
- ١١- فرج، محمد السميد. الطفولة والثقافة والمجتمع، (الاسكندرية - مصر، ١٩٨٠).
- ١٢- كنبخانة، اسماعيل وآخرون. الاعلان التجاري في التلفزيون السعودي وأثره على السلوك الاستهلاكي على سكان مدينة جدة، (جدة - مركز البحوث بجامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1 - Donohue, T. Henke, L. and Meyer, T., Learning about TV. Commercials: The Impact of Instructional Units on Children,s Perception of Motive and Intent, Journal of Broadcasting, 27 (Summer 1983) PP. 252 - 262.
- 2 - Donhue T., Effect of Commercials on Black Children, Journal of Advertising Research, 1975, Volum15, n.6 PP. 41 - 46.
- 3 - Fisher, Aetal. Handbook for Family Planning Operations Research Design (USA: The Population Council, 1983).
- 4 - Judson R. Landis: Sociology: Concepts and Characteristics, Wadsworth Publishing Company, Belmont, California:4th edition, 1980.
- 5 - Kaye, E., The Act Guild to children,s Television. Boston: Beacon press, 1979.
- 6 - Robertsons, S., The Effects of TV Advertising on Children. Lexington: Lexington Books, 1980.
- 7 - Susan Harvey: Television and Children, Children and TV. Experienc, TV Awareness Training by Ben Logan, Media Action Research Center, NewYork, 1977.

«بسم اللّٰه الرحمن الرحيم»

**علاقة الطفل بالاعلان التلفزيوني
التجاري في دولة الامارات
(دراسة ميدانية)**

**استبانة تطبيق على أطفال المرحلة الابتدائية
ذكور وانسات من
(٩ - ١٢)**

ملحوظة:-

الاجابات التي تتضمنها هذه الاستبانة سرية ولن تستخدم إلا من قبل
الباحثين لغرض البحث العلمي فقط.

بعد تحية الطفل ومضاحكته وشرح مهمتك ببساطة

ابدأ في الأسئلة

١ - شو اسمك؟

٢ - في أي صف دراسي؟

الرابع الخامس السادس

٣ - أنت تشوف التلفزيون في البيت؟

نعم لا (اسأل ٦)

٤ - أنت تشوف التلفزيون كل يوم؟

نعم لا أحياناً

٥ - أنت تحب تشوف التلفزيون بعد ماترجع من المدرسة؟

نعم لا أحياناً

٦ - أنت تشوف الاعلانات في التلفزيون؟

نعم لا (انهي المقابلة) أحياناً

٧ - تعيبك الاعلانات أو الدعايات اللي تشوفها في التلفزيون (أي هل تعجبك)؟

نعم لا (انهي المقابلة) أحياناً

٨ - شو إلهي يعيبك في الاعلانات؟ أو الدعايات؟

الاجاني

الموسيقى

الكارتون

الأشياء اللي فيها حلوه، كاكافو

كل شيء

٩ - أنت تحب تشتري كل شيء يحطونه في الاعلانات أو الدعايات؟

نعم لا بعضها

١٠ - أبوك وامك يرضون يشترين لك كل الأشياء اللي تحبها وشفتها في الاعلانات أو الدعايات؟

نعم (اسأل ١٢) لا أحياناً (اسأل ١١)

١١- أنت تزعل من أمك وأبوك لو ما اشتروا لك الأشياء اللي شفتها في الاعلانات في التلفزيون؟

نعم لا أحياناً

١٢- أنت حافظ أغاني من اللي يحطونها في الاعلانات؟

يحفظ لا يحفظ إلى حد ما

١٣- أنت ترمس مع أصحابك عن الأشياء اللي شفتها في الاعلانات (أي تتحدث معهم)؟

نعم لا أحياناً

١٤- أمك وأبوك يتكلمون مع حد من أصحابهم عن الاعلانات أو أشياء شافوها في الاعلانات؟

نعم لا (اسأل ١٦) أحياناً

١٥- هل تفهم منه أنهم مستانسين من الاعلانات أو الأشياء اللي في الاعلانات (أي مدى اعجابهم)؟

نعم لا اخرى تذكر

١٦- هل أنت تسوي مثل رباعتك وتشتري مثلهم الأشياء اللي يشترونها (أي أصدقاؤك وزملاؤك)؟

نعم لا أحياناً

١٧- إذا كنت مرة في محل من المحلات وشفت شيء من الأشياء اللي تشوفها في اعلانات التلفزيون، هل تذكر الاعلان اللي شفته عنها؟

نعم لا أحياناً

١٨- إذا أحد طلب منك تساعده في شيء أو تسوي له شيء وأنت تشوف الاعلانات أو الدعايات شو تسوي، قوللي بصراحه

* جني ما سمعت شيء. (كأني).

* أسير وأنا متضايق لمساعدته.

* أطلب منه ينتظر حتى انتهاء الاعلانات.

* أسير بدون تأثر علشان أساعده.

* أخلص بسرعة من مساعدته حتى الحق الاعلانات.

* ما اساعده بالمره.

* اخرى تذكر.

١٩- شو تحب أكثر... أن تشتري حلوة شفتها في اعلان أو حلوه ماشفتها في اعلان؟

* حلوه شفتها في اعلان

* حلوه ماشفتها في اعلان

* مافي فرق

٢٠- شيء اعلانات مب زينه ولا تعيبك (هل هناك اعلانات غير جيدة ولا تعجبك)؟

نعم.

لا (اسأل ٢٢).

أحياناً

٢١- مثل شو الاعلانات اللي موب زينه؟

تذكر

٢٢- فيه اعلانات حلوه تعجبك؟

نعم.

لا (انهي المقابلة وأشكر الطفل).

أحياناً

٢٣- مثل شو الاعلانات الطلوه؟

تذكر

«اشكر الطفل على الوقت الذي قضيته معه»

الدكتور / عبدالله علي مصطفى

**الاسماء في دولة الامارات
العربية المتحدة: دلالتها وشيوعها**

مقدمة:

للأسماء عند الأمم قصص ومعان ودلالات؛ فاختيار الاسم ظاهرة اجتماعية تعكس كثيراً مما يدور في المجتمع، فالأسماء ليست مجرد ألفاظ تطلق على المولود، لتعيش معه وتموت معه، ولكنها تعبير موجز يعكس تجارب وأمنيات وأفكار الأهل في فترة ما. وهي تعبير مركز عن القيم الشائعة في المجتمع في حقبة من التاريخ. إن اختيار الاسم لا يتم عبثاً، واختيار الوالدين لاسم مولودهما لا يتم بمعزل عن ثقافتهما وعلاقتهما الاجتماعية وأحوالهما النفسية، ولكنهما يختصران فيه كل هذه الجوانب، والعربي منذ العصر الجاهلي يختار لابنه أحسن الأسماء التي تمثل الصفات الحسنة التي يتمنى الأهل وجودها في المولود، وقد استمر هذا الاتجاه في الإسلام، بل إن الأقوال تجمع على أن من حق الولد على ولده أن يحسن اختيار اسمه.

نشر في العدد الواحد الخمسون - السنة الثالثة عشر - خريف ١٩٩٦م

وقد قمت في هذا البحث الميداني بتناول عينة من الأسماء بدولة الإمارات العربية المتحدة، منذ مطلع هذا القرن وحتى عام ١٩٩١م، إذ تم حصر أسماء (١١٥) أسرة اماراتية، تبدأ من الجد وتنتهي بأخر مولود في عام ١٩٩١م، وقد بلغ عدد أفراد العينة المدروسة (٣٧٦٦) موزعة على (٥٢٥) اسماً، ومما تجدر ملاحظته أن الدراسة الميدانية لن تُغطي جميع الأسماء المستخدمة بدولة الإمارات لأنها تدرس عينة فقط.

ولما كان لاختيار الاسم دلالات اجتماعية تعبر عن اتجاهات الناس في كل فترة زمنية، فقد حاولت دراسة هذا الجانب، من خلال اجابات الناس عن سبب اختيارهم لكل اسم، وتسهيلاً للدراسة فقد قسمت الفترة إلى ست فترات زمنية كما يلي:

(١٩٠٠ - ١٩٣٠)، (١٩٣١ - ١٩٥٠)، (١٩٥١ - ١٩٦٠)، (١٩٦١ - ١٩٧٠)، (١٩٧١ - ١٩٨٠)، (١٩٨١ - ١٩٩١).

وقد تجمعت لدي مجموعة كبيرة من الأوراق، تحوي معلومات متنوعة، قمت بدراستها وتبويبها، وأحصيت الأسماء وتكرار كل منها، ثم عرضت ذلك في دراسة احصائية تحليلية لكل فترة على حدة.

فترة : ١٩٠٠ - ١٩٣٠

بلغ مجموع أفراد العينة في هذه الفترة (٢٨٢) فرداً موزعين على (١٣١) اسماً. وقد تنوعت الاسماء في نسبة شيوعها: فبعضها ورد مرة واحدة وبعضها عدة مرات. وهذا جدول بالاسماء مرتبة تبعاً لكثرة ورودها.

التكرار	الاسم	التكرار	الاسم	التكرار	الاسم
٥	عبدالرحمن	٨	إبراهيم	٣٥	محمد
٤	خليفة	٨	عاشة (عائشة)	٣٠	فاطمة
٤	سلامة	٧	سالم	١٧	أحمد
٤	شمسة	٧	سيف	١٤	عبدالله
٤	نورة	٧	عبيد	١٣	علي
٤	يمعة	٦	راشد	١١	مريم
٣	بطي	٦	سلطان	١٠	موزة
٣	حسين	٦	شيخة	٩	أمينة
٣	حمدة	٥	حسن	٩	سعيد

ومن هذا الجدول تتضح لنا الأمور الآتية:

١ - الأسماء الأكثر شيوعاً هي الأسماء الإسلامية، وهي كالآتي:

محمد	٢٥	بنسبة ٩ر١	مريم	١١	بنسبة ٢ر٨
فاطمة	٢٠	بنسبة ٧ر٨	أمنة	٩	بنسبة ٢ر٣
أحمد	١٧	بنسبة ٤ر٤	ابراهيم	٨	بنسبة ٢ر١
عبدالله	١٤	بنسبة ٢ر٦	عائشة	٨	بنسبة ٢ر١
علي	١٣	بنسبة ٢ر٤	حسن	٥	بنسبة ٢ر١

حسين، وعيسى، وهاجر ٢ لكل منها بنسبة ٧٪.

خديجة، وسليمان، وصالح، وعمر، ويوسف ٢ لكل منها.

ومجموعة من (١٠) أسماء وردت مرة واحدة، مثل: يحيى، وشعبان، وعمران، ومكية،

وسارة، وزينب، وحمزة، وحليمة.

أسماء مركبة مع محمد (٥) بنسبة ١ر٣٪.

وبالإضافة إلى اسم عبدالله الذي ذكر سابقاً هناك أسماء مركبة مع عبد بلغت

(١٦) اسماً بنسبة ٤٪.

ومن هذا يتضح لنا أن الأسماء الدينية حوالي (٢٠٠) اسم، وتمثل (٥٢ر٣٪) من

الأسماء المدروسة في هذه الفترة.

وهذا يعكس بصورة واضحة أثر العامل الديني، ولكننا عند البحث في أسباب

التسمية التي ذكرها الناس نجد أننا لانستطيع أن نعزو سبب التسمية في جميع هذه

الأسماء إلى العامل الديني؛ فبعضها كان تبعاً لأسماء الأهل أو الأصحاب.

٢ - نلاحظ من هذا الجدول أن هناك بعض الأسماء تم اختيارها من البيئة المحيطة

بالتناس، مثل: شمسة، وسيف، وموزة، وصقر، وظبية، وعشبة، وعقاب، ومهرة.

٣ - نلاحظ أيضاً أن بعض الأسماء تحمل أمنيات الأهل نحو المولود مثل: سعيد،

وسالم، وراشد، وسلطان، وصالحة، وحامد، وغيث، وناصر، وهنية، وصفية،

وصديقة، وشريفة، وشيخة، وخليفة.

٤ - نلاحظ استمرار بعض الأسماء العربية القديمة مثل: عفراء، وشما، وغيث،

وسلمى.

٥ - لما كانت المنطقة من الثغور العربية؛ إذ تقع في أقصى المشرق العربي، ومناطق

الثغور دائماً عرضة للاختلاط بالأمم المجاورة، فلا بد أن نجد أثر هذا الاختلاط

التكرار	الاسم	التكرار	الاسم	التكرار	الاسم
١	عذية	١	بيات	٢	صالحة
١	عذيجة	١	جعفر	٢	عبد اللطيف
١	عشبة	١	حنثور	٢	عفرا (عفراء)
١	عقاب	١	حليمة	٢	عليا (علياء)
١	عُلِيَّة	١	حمد	٢	عيسى
١	عمران	١	حمزة	٢	هاجر
١	عوشة	١	حنثومة	٢	بخيتة
١	عويشة	١	خميس	٢	جاسم (قاسم)
١	غالية	١	خير النساء	٢	حامد
١	غديرة	١	خيرية	٢	حبيب
١	فيروز	١	رجب	٢	حصاة
١	كاملة	١	رفيعة	٢	حميد
١	كلثوم	١	رقية	٢	خالد
١	كليثم	١	رميسة	٢	خديجة (خديجة)
١	لطفى	١	زهرة	٢	ربيع
١	لطفية	١	زينب	٢	سليمان
١	مايد (ماجد)	١	سارة	٢	شما
١	مبارك	١	سلمى	٢	صالح
١	محمد أمين	١	شريفة	٢	صقر
١	محمد صالح	١	شرين	٢	عبد الحميد
١	محمد صديق	١	شعبان	٢	عبد الواحد
١	محمد نور	١	شمس الدين	٢	عمر
١	محمد يوسف	١	صديقة	٢	غاية
١	مراد	١	صفية	٢	غيث
١	مروة	١	صنعا (صنعاء)	٢	كلثم
١	مكية	١	طريفة	٢	ناصر
١	منصور	١	طلعت	٢	نصرة
١	منيرة	١	ظبية	٢	هاشل
١	مهرة	١	عبدالرزاق	٢	هاشم
١	ميثا	١	عبدالعال	١	يوسف
١	ميرة	١	عبدالكريم	١	أكبر
١	نورا الصباح	١	عبدالوهاب	١	القاري
١	هنية	١	عبير	١	إلماس
١	يحيى	١	عتيق	١	أمينة
					بشير
					بلقيس

في اللغة، فإذا أضفنا إلى ذلك وجود بعض الزيجات من أهل المناطق المجاورة، فإننا نتوقع أن نجد أثراً لذلك في الأسماء، ويبدو هذا العامل ظاهراً في أسماء مثل: حثبور، وحتنومة، وفيروز، وميرة، ومرو، وحبيب، التي جاءت من بلاد فارس. وصديق، وصديقة، وشمس الدين، وأكبر، وخير النساء، ونورالصبح، التي جاءت من الهند وباكستان، وهذه تعد من الأسماء الأعجمية؛ ولانقصد بالاسم الأعجمي هنا أن الاسم غير عربي الأصل، ولكننا نقصد به الاسم الذي يشعر أهل البلاد بأن صاحبه من أصول أعجمية؛ لأن الاسم لا يستخدمه أهل البلاد العرب.

٦ - كان لاتصال أهل البلاد بالبلاد العربية الأخرى - على قلتها في ذلك الزمن - أثر في الأسماء أيضاً؛ فنجد بعض الأسماء الوافدة من البلاد العربية مثل: طلعت، وعبدالعال، وعبير، وعبدالوهاب، ولطفي.

٧ - نلاحظ استخدامهم للأسماء المركبة تركيباً إضافياً، كالمركبة من «عبد» مع صفة من صفات الله مثل: عبدالله، وعبدالرحمن، وعبداللطيف، أو المركبة مع اسم الرسول الكريم ﷺ مثل: محمدنور، ومحمدصالح، أو المركبة لتعطي معنى إضافياً مثل: خيرالنساء، وشمس الدين، ونورالصبح. وقد بلغ عدد الأسماء المركبة (١٥٤) اسماً أي بنسبة ٤٠.٣٪.

ويتتبع الأسباب التي ذكرها الأهل في تبرير اختيار الأسماء، فقد وجدت أن كثيراً من الأسماء يُجهل سبب التسمية فيها، لأن اختيار الاسم تم في فترة بعيدة عن المعاصرين، ولذلك يصعب كثيراً معرفة السبب في ذلك، وقد بلغ عدد الأسماء التي لم يذكر السبب فيها (١٥٤) اسماً أي بنسبة ٤٠.٣٪.

وأما الأسباب التي ذكرها الأهل فقد وجدت أنها تعكس بعض القيم الاجتماعية السائدة في تلك الفترة على النحو الآتي:

١ - كانوا كثيراً ما يسمون المولود باسم أحد الأقارب، كالجدة أو الجد أو العم أو شيخ القبيلة، أو شخص مقرب من العائلة، وقد بلغ عدد الأسماء التي سميت لهذا السبب (١٥٠) اسماً، أي بنسبة ٣٩.٢٪، وهي نسبة كبيرة تعكس مدى الترابط الاجتماعي والأسري في تلك الفترة، فحبهم واحترامهم لكبار السن يدفعهم إلى استخدام أسمائهم لتسمية الأبناء؛ رغبة في تخليد ذكرى الأجداد والأحباب.

٢ - هناك بعض الحالات الفردية تستحق الذكر، وهي:

- نصره : سميت بذلك لأن والدها انتصر وفاز في السباق في ذلك اليوم.

- صفية : لصفاء الجو يوم ولادتها.

- طلعت : لأن والدها عاش في الشام وأعجب بهذا الاسم.

- بطي : لتأخره في الولادة.

- خليفة : ليخلف أباه أو أخاه الذي توفي قريباً.

- ربيع : لأنه رابع اخوانه في الأسرة.

- مكية : لعودة الأب من مكة بعد الحج.

- بيات : لولادته قرب بئر ماء اسمه بيات.

- سلمى: لأن السلام والوثام حل بين الوالد والوالدة بولادتها.

- شعبان: لولادته في ذلك الشهر.

- القاري: رغبة من الأهل في أن يكون متعلماً قارئاً للقرآن الكريم.

ومن الملفت للنظر أن الناس يستخدمون الكناية كثيراً، وهي كناية تاريخية وغير مرتبطة باسم الابن الأكبر، فالكنائيات معروفة وخاصة بأسماء محددة، ولذلك ينادى الطفل إن كان اسمه عبدالرحمن بـ(بوعوف)، وإن كان اسمه حمد بـ(بوشهاب)، وراشد بـ(بوسنيدة). وهكذا.. وهذه قائمة بالكنائيات العرفية للأسماء المستخدمة في تلك الفترة.

الاسم	الكنية	الاسم	الكنية
أمينة	أم محمد	خميس	بوجمعة
ابراهيم	بوخليل	راشد	بوسنيدة، بوسند
أحمد	بوشهاب	زهرة	أم حسن
جاسم (قاسم)	بومحمد	سالم	بوغنيم
حامد	بوشاكر	سعيد	بوعسكور
حسن	بو علي	سلطان	بومايد (ماجد)
حسين	بو علي	سليمان	بوداود
حمد	بوشهاب	سيف	بوهناد، بوهنيدي، بورحمة
حمزة	بوعباس	صالح	بوناصف، بوقايق
حميد	بوسالم، بوشهاب	صقر	بوشاهين
خالد	بولىد، بوسعود	عبدالرحمن	بوعوف
خديجة (خديجة)	أم طاهر	عبدالله	بوحمد، بوحמיד
خليفة	بودعي، بوحميد	عبيد	بوعوف

الاسم	الكنية	الاسم	الكنية
عتيق	بوأحمد	مايد (ماجد)	بو سلطان، بوعجيل
علي	بوحسن	محمد	بوجاسم
عمر	بو الخطاب	مريم	أم عيسى
عمران	بوعيسى	منصور	بوجعفر
عيسى	بومريم	ناصر	بويدر، بومنصور، بوهزاع
غيث	بومطر	يحيى	بوزكريا
فاطمة	أم حسين	يمعة	بوخميس
كليثم	أم أحمد	يوسف	بويعقوب

كما أن ظاهرة تدليل الأشخاص ظاهرة ملحوظة بشكل كبير، فمعظم الأسماء لها لفظ خاص بالتدليل، وهذه الظاهرة تقابل ظاهرة التصغير في اللغة العربية الفصحى، ولكنها تختلف عنها في قوانينها، وأما قوانين التدليل فستعرض لها في الباب الثالث لأنها ستكون قوانين عامة لكل الأسماء المدروسة، وهذا جدول بالكاف الدلال المستخدمة لكل اسم من الأسماء المدروسة:

الاسم	التدليل	الاسم	التدليل
أمنة	أمون، منّوه	حسن	حسون
ابراهيم	برهوم	حسين	حسينوه، حسون
أحمد	حميدي، حمّود،	حصّة	حصيص، حصوه
أحمدوه، حمدوه	أحلموه، حلموه	حليمة	حلموه
أمينة	أمون، أمينوه، أماني،	حمد	حميد، حمادة، حمود
أمونة	أمونة	حمدة	حمدوه، حميدة
بطي	بطوي، بطاي	حمزة	حمزوه
جاسم (قاسم)	جسوم	حميد	حمود، حميدان
جعفر	جعفروه	خالد	خلّود، خويلد، خالدوه
حامد	حمود	خديبة (خديجة)	خلوي، خلوج
حبيب	حبوب	خليفة	خلوف، خليف

الاسم	التدليل	الاسم	التدليل
خميس	خميسان، خموس	طريفة	طروف
راشد	رشود	ظبية	ظبيوه
ربيع	ربيع، ربوع	عاشة (عائشة)	عويش، عوشة، عواشي، عاشوه
رفيعة	رفوع	عبدالحميد	حميد
رقية	رقوي	عبدالرحمن	رحمان
زهرة	زهور، زهروه	عبدالرزاق	رزاق، زوق، زاق
زينب	زينبوه، زنوب	عبدالكريم	كريم
سارة	سويرة، ساروه	عبدالله	عبود، عبيدان
سالم	سلوم، سويلم	عبداللطيف	لطيف
سعيد	سعود، سعادي	عبدالوهاب	وهاب
سلامة	سلامي، سلوم، سلموه	عبيد	عبود، عبيدان
سلطان	سليطين، سلطون، سلطانونه	عبير	عبور، عبيروه
سلمى	سلموه	عتيق	عتوج
سليمان	سليمانوه	عذبة	عنوي
سيف	سواف، سيفوه	عذبة	عنوج
شريفة	شروف	عشبة	عشوب
شما (شما)	شموه	عفرا (عفراء)	عفاري، عفروه
شمسة	شموس، شماسي	علي	علاوي، علوه، عيلان
شيخة	شويخ، شيخوه	عليا (علياء)	علاية، عليوه
صالح	صلوح، صويلح	عُمر	عمروه، عمور
صالحة	صلوحة	عُوشة	عويش، عواش
صديقة	صدوق	عيسى	عيسوه، عواسي، عويس، عواس
صفية	صفوي	غاية	غايوه
صقر	صقير، صقروه	فاطمة	فطيم، فطوم، فطامي
صنعا (صنعاء)	صنعوه		

التدليل	الاسم	التدليل	الاسم
مهروه	مهرة	كمولة	كاملة
موزوه، موزاي	موزة	كلثوم، كليثم	كلثم
ميثوه، مياثي	ميثا (ميثاء)	كلثوم	كليثم
ميروه، ميرانة	ميرة	لطوف	لطفى
نصور، نصره	ناصر	لطوف	لطيفة
نصروه، نصرور	نصرة	ميود	مايد (ماجد)
نوروه، نواره، نواربي	نورة	بروك	مبارك
هجر	هاجر	محموه، حمود، حمادي	محمد
هشول	هاشل	مروه	مروة
هشوم	هاشم	مريوم، مريم، الريم،	مريم
هنوي	هنية	مرايم	
يحيوه	يحيى	مكيوه	مكية
يמעوه	يمعة (جمعة)	نصور	منصور
يسوف	يوسف	منور، منيره	منيرة

فترة : ١٩٥١ - ١٩٦٠

بلغ مجموع أفراد العينة في هذه الفترة (٥٣٩) فرداً موزعين على (١٨٨) اسماً.

وقد تنوعت الاسماء المدروسة في نسبة شيوعها وتكرارها: فبعضها ورد مرة واحدة وبعضها عدة مرات. وهذا جدول بالاسماء مرتبة تبعاً لكثرة ورودها.

التكرار	الاسم	التكرار	الاسم	التكرار	الاسم
٨	أمنة	١٧	موزة	٤٠	محمد
٨	سعيد	١٦	عاشة (عائشة)	٣٣	فاطمة
٧	ابراهيم	١٢	علي	٢٩	مريم
٧	سيف	٩	عبدالرحمن	٢٦	عبدالله
٦	جمال	٩	عليا (علياء)	٢٢	أحمد

التكرار	الاسم	التكرار	الاسم	التكرار	الاسم
٢	يازبة	٢	أمينة	٦	خالد
٢	يحيى	٢	أنيسة	٦	شيخة
١	إبتسام	٢	جاسم (قاسم)	٦	عيسى
١	أحلام	٢	حسين	٦	محمود
١	إلهام	٢	حليمة	٦	يوسف
١	أميرة	٢	حمد	٥	حسن
١	أمين	٢	حيدر	٥	سالم
١	أيمن	٢	خلف	٤	حميد
١	أيوب	٢	خنسا (خنساء)	٤	راشد
١	بدر	٢	خولة	٤	سلطان
١	تهاني	٢	رحيمة	٤	عبيد
١	ثاني	٢	رفيعة	٤	فوزية
١	حامد	٢	روضة (روضة)	٤	ليلى
١	حبيب	٢	زهرة	٤	منى
١	حذية	٢	سليم	٤	ميثا (ميثاء)
١	حصاة	٢	شما	٤	نوره
١	حفصة	٢	صفية	٢	ثريا
١	حمدة	٢	طبيبة	٢	خديبة (خديجة)
١	حمزة	٢	عبدالحميد	٢	خليفة
١	حميدة	٢	عبدالرزاق	٢	رقية
١	حياة	٢	عبدالقادر	٢	زينب
١	خاجة	٢	عبدالكريم	٢	سارة
١	خالدة	٢	عبداللطيف	٢	شمسة
١	خليل	٢	عبدالجيد	٢	صديقة
١	داوود	٢	عبدالوهاب	٢	عبدالرحيم
١	درويش	٢	فتحية	٢	عبدالعزيز
١	ديهان	٢	لطيفة	٢	عفرا (عفراء)
١	رجا (رجاء)	٢	محمد شريف	٢	فريد
١	رضا (رضا)	٢	مُهرة	٢	قدرية
١	ريحانة	٢			

التكرار	الاسم	التكرار	الاسم	التكرار	الاسم
١	مطر	١	عبد الغفور	١	زبيدة
١	معصومة	١	عتيق	١	سعود
١	منيرة	١	عَزَّة	١	سكينة
١	مها	١	عشرة	١	سلامة
١	مهدي	١	عقيل	١	سلطانة
١	مهند	١	عمران	١	سلمان
١	مهير	١	عواطف	١	سلمى
١	ميسا (ميساء)	١	عوشة	١	سلوى
١	نادرة	١	عوظ (عوض)	١	سليمة
١	نادية	١	غبيشة	١	سمير
١	ناصر	١	غدير	١	سهيل
١	ناعمة	١	فؤاد	١	شذى
١	نجاح	١	فايزة	١	شريفة
١	نجوم	١	فخرية	١	شعيب
١	ندى	١	فريحة	١	شهلا (شهلاء)
١	نسرين	١	فريدة	١	شهناز
١	نسيم	١	فضل (فضل)	١	شوق
١	نوال	١	فهم	١	شيرين
١	نورالدين	١	فيروز	١	صالح
١	هاجر	١	قبلة	١	صمدة
١	هارون	١	قرونة	١	صنعا (صنعاء)
١	هالة	١	كليثم	١	طاهر
١	هشام	١	لولوه	١	طاهره
١	هنا (هناء)	١	مبارك	١	طلال
١	ودعة	١	مجيد	١	عادل
١	يعقوب	١	محمد رفيع	١	عباس
١	يمعة (جمعة)	١	محمد نور	١	عبدالباسط
١	يونس	١	محمد هادي	١	عبدالرشيد

ومن هذا الجول نتضح لنا الأمور الآتية:

١ - الأسماء الأكثر شيوعاً هي الأسماء الإسلامية، وهي كالآتي:

محمد	٤٠	بنسبة ٧٤٪	علي	١٢	بنسبة ٢٢٪
فاطمة	٣٣	بنسبة ٦١٪	أمنة	٨	بنسبة ١٥٪
مريم	٢٩	بنسبة ٥٣٪	ابراهيم	٧	بنسبة ١٢٪
عبدالله	٢٦	بنسبة ٤٨٪	عيسى	٦	بنسبة ١١٪
أحمد	٢٢	بنسبة ٤١٪	يوسف	٦	بنسبة ١١٪
عائشة	١٦	بنسبة ٢٩٪	حسن	٥	بنسبة ٩٪

خديجة ورقية وزينب (٣) لكل منها.

حسن ويحيى (٢) لكل منهما.

أيوب وداود وصالح وعمران ويونس ويعقوب (١) لكل منها.

ومجموعة مركبة مع محمد عددها (٥).

وبالإضافة إلى عبدالله التي سبق ذكرها، هناك مجموعة مركبة مع «عبد»

عددها (١٧).

ومن هذا يتضح أن الأسماء ذات الأصول الإسلامية تبلغ (٢٥١) أي بنسبة ٤٦٪ من مجموعة الأسماء المدروسة، وعلى الرغم من أن كثيراً من الأهل لم يذكرها أن السبب في اختيار الاسم كان دينياً مع هذه الأسماء، وإنما تخليداً لذكرى الأهل والأجداد، إلا أن العامل الديني يبقى في مقدمة العوامل المؤثرة في اختيار الأسماء.

٢ - نلاحظ أثر البيئة في اختيار الأسماء، مثل: بدر، وثرثيا، وشمسة، وسيف، وغديرة، وفيروز، ومطر، وهي أسماء مألوفة في الفترات السابقة، ولكن يبدو أثر الاتصال بمصادر الثقافة العربية في اختيار أسماء مثل: ندى، ونسيم، ومهند، ولكنها لم تستخدم إلا مرة واحدة لكل منها مما دل على أن الأمور كانت في بواكيرها.

٣ - بعض الأسماء تحمل آمانيات الأهل بل وترتبط بمناسبات معينة، مثل:

عائشة: لطفلة ولدت بعد وفاة أربع أخوات لها فكانما تمنوا لها العيش، وهكذا كان بإذن الله.

عوض: لأن الله عوضهم به عن إخوته الذين ماتوا قبله، وقد عاش بإرادة الله.

أنيسة: لأن والدتها كانت مغتربة عن وطنها، وأملت من طفلتها أن تؤنس عليها وحدتها في غربتها، وتعوضها عن غياب الأهل والأحباب.

٤ - نجد الأسماء العربية القديمة قد ازدادت؛ فظهرت أسماء مثل الخنساء، وخولة، وسكينة، وزبيدة، وهذا أثر آخر من آثار الثقافة العربية التي بدأت تظهر آثارها في حياة المجتمع.

٥ - وقد كان للأسماء الأعجمية نصيب أيضاً؛ ولانقصد بالاسم الأعجمي هنا أن هذا الاسم غير عربي الأصل، ولكننا نقصد به الاسم الذي يشعر أهل البلاد بأن صاحبه من أصول أعجمية؛ لأن الاسم لا يستخدمه أهل البلاد العرب، ومن هذه الأسماء: حيدر، وفهيم، وهارون، ومحمد رفيع، ومحمد شريف، ومهدي، وقدرية، ونورالدين، وحبیب، وخاجة، وديهان، وصديقة، وزهرة، وشاهيناز. ويبدو أن عددها أخذ في ازدياد لكثرة الاختلاط بالبلاد المجاورة وحركة الانتقال إلى المنطقة والاستقرار فيها.

٦ - يبدو أن الاتصال بالبلاد العربية كان في ازدياد مستمر، وأن الصلوات بدأت تزداد فنجد جمال سمي مرتين نسبة لجمال عبدالناصر، وطلال لأمير أردني، وعبدالعزيز لأمير سعودي، كما أن بعض الأسماء احضرها من ذهب إلى مصر؛ مثل: فتحية، وفخرية، ونجد بعض الأسماء التي سميت نسبة لممثلين؛ مثل: فريد، وسمير، كما ظهرت أسماء تستخدم في مصر أو بلاد الشام؛ مثل: إلهام، وأحلام، وتهاني، وشيرين، وفؤاد، وعواطف، وفايزة، ونسرين.

وكما قلنا سابقاً بأن اختيار الاسم يكون أحياناً لدوافع خفية دون وجود سبب واضح أو معين، ولذا بلغ عدد الأسماء التي لم يذكر لها سبب (١٣٠) اسماً، أي بنسبة ٢٤٪، وهي نسبة أقل من نسبتها في الفترات السابقة، ولعل ذلك يعود إلى قرب الفترة الزمنية من أيامنا، ولأن كثيراً ممن شاركوا في اختيار الأسماء مازالوا أحياء، ويذكرون سبب التسمية.

وبتتبع الأسباب التي ذكرها الأهل تتضح لنا بعض القيم الاجتماعية التي كانت سائدة في تلك الفترة، وهي على النحو الآتي:

١ - كثير من الأسماء تم اختيارها تبعاً لأسماء الأقارب والأجداد خاصة، وقد بلغ عددها (٢٠٩) اسماً بنسبة ٢٨٪، وهذا يعكس استمرار ترابط الأسرة واحترام المسنين فيها أو الأقارب والرغبة في حفظ ذكراهم.

٢ - بدأ يظهر أثر الأصدقاء في اختيار الأسماء؛ فبعضهم يترك للأصدقاء تسمية

المولود، وبعضهم يسمي المولود باسم صديق عزيز؛ فمثلاً: (قبلة) سميت نسبة لاسم صديقة من عُمان، وصنعاء لصديقة يمنية، ولولوة لبنت صديق بحريني، بل إنهم يسمون أولادهم بأسماء أشخاص مشهورين في الحي ببعض الصفات: توسماً في أن يكون أولادهم مثلهم فسعيد نسبة لأحد الجيران المشهور بالكرم وحسن الاخلاق، وأمنة لامرأة جميلة في الحي، وناعمة لامرأة مشهورة في الحي، وقد بلغ عدد الأسماء التي سميت تبعاً للأصدقاء أو المشهورين في الحي (١٧) اسماً بنسبة ٣١٪.

٣ - بعض الأسماء سميت نسبة لرجال مشهورين في الوطن العربي أو من الأسر الحاكمة: مثل: جمال نسبة لجمال عبدالناصر، وراشد للشيخ راشد بن مكتوم، وسلطان للشيخ سلطان القاسمي، ورفيعة نسبة لشيخة من الأسرة الحاكمة، وسليم للشاه سليم ابن أحد حكام الهند، وطلال لأمير أردني، وعبدالعزيز لأمير سعودي، وفريد لمثل، وسمير لمثل، وبلغ عدد الأسماء التي سميت تبعاً للمشاهير المعاصرين (١٢) اسماً بنسبة ٢٢٪.

٤ - بعض الأسماء تم اختيارها من وحي ظروف الولادة، فغبيشة لولادتها قبل الفجر، أي وقت الغبيشة، وإبراهيم ومعنى بمناسبة العودة من الحج، وشمسة لولادتها مع بزوغ الشمس، وهارون لأن الوالد كان يقرأ كتب التاريخ وأعجب بهارون الرشيد، ومريم لأن الوالد كان يقرأ القرآن وكانت الآيات التي يقرأها عن عيسى بن مريم، وعيسى لولادته يوم رأس السنة الميلادية، ورحيمة لولادتها أيام المطر والرحمة.

٥ - بعض الأسماء سمي لصفة رأوها في المولود مثل: جمال لاختلافه عن اخوته ببشرة بيضاء وعيون زرقاء، وثرثرا وجهها منير عند الولادة.

٦ - كان سبب اختيار فاطمة للبنت ومحمد للولد أن بعضهم يفضل تسمية المولود الأول محمداً إن كان ذكراً، وفاطمة إن كانت انثى. وقد ذُكر ذلك في (٤) مرات، وأضافوا مع عبدالله ومحمد أحياناً أن خير الأسماء محمداً أو عبداً.

٧ - بعض الأسماء سميت لظروف خاصة بالأسرة، ولكنها تعكس ظواهر اجتماعية مثل:

حميدة : لوفاة أربع أخوات قبلها؛ فسموها بهذا الاسم حمداً لله عسى أن يبقىها لهم، وهكذا كان.

عوض : لعل الله يعوضهم به عن إخوته الذين ماتوا قبله، وقد عاش بإذن الله.

فوزية : لأن والدتها فازت على زوجة والدها، بأن ولدت قبلها.
عائشة : أملاً في أن تعيش لأنهم فقدوا من وُلد قبلها.
فريدة : ولدت بعد فترة طويلة من الزواج واليأس في الحصول على أولاد،
وقد بقيت وحيدة.

شوق : لشوقهم إلى ولادة فتاة.

عبدالكريم : لأن الله أكرمهم بمولود بعد تسع سنوات من الزواج.
عبدالرحمن: كاد يموت أثناء الولادة فكأنما وهبوه لله.

٨ - بعض الأسماء تم اختيارها لإحداث تناسب بين أسماء الاخوة؛ مثل:
خالد للتناسق مع خالدة، ومحمد للتناسق مع أحمد، وسلطانة للتناسق مع
سلطان.

٩ - تظهر أسماء مأخوذة من الوطن العربي تستخدم للمذكر والمؤنث، ولكنها
في اللهجة حددت بجنس واحد؛ مثل: رجا للأنثى فقط، ونجاح للأنثى،
ورضا كذلك.

١٠- بدأت ظاهرة تغيير الأسماء تظهر؛ وكان ذلك في الحالات التالية:

أ - رقية : كان اسمها فاطمة، ثم مرضت فاقترح عليهم المطوع أن يغيروا
اسمها إلى رقية لعلها تشفي، وقد فعلوا.

ب - رضا : كان الابن الوحيد، ثم مرض وبعد شفائه غيروا اسمه ليبدل على
رضاهم بفضل الله عليهم.

ج - مريم : غير اسمها إلى مريم بعد مرضها لعلها تشفي وقد كان ذلك.

١١- بدأت ظاهرة اختيار الأسماء حياً في لفظ الاسم أو معناه؛ مثل: سيف، وحصاة،
وجاسم، وفؤاد، وثريا، وسارة، وقد ورد ذلك في (١٦) اسماً.

وأما ظاهرة الكناية فقد استمرت كما كانت في الفترات السابقة، وهذا جدول
بكنايات الأسماء الجديدة المستخدمة في هذه الفترة.

الاسم	الكنية	الاسم	الكنية
أيوب	بوالصبر	سهيل	بوخليفة
بدر	بوناصر	شعيب	بويحيى
ثاني	بوعبدالله	عادل	بوناصف
جاسم (قاسم)	بومحمد	عبدالباسط	بوالفضل
جمال	بو خالد	عبدالعزيز	بوسعود
حامد	بوشاكر	عوظ (عوض)	بو الوليد
خلف	بوهاشل	محمود	بوحنفي
خليل	بوپراهيم	مطر	بوغيث
رضا (رضا)	بوعباس	هارون	بورشيد
سعود	بوفصيل، بوعسكور	هشام	بوعبدالعزيز

وأما ظاهرة التبدليل فقد استمرت في هذه الفترة كالفترات السابقة، ولها قوانين خاصة سنذكرها في الباب الثالث، وفيما يلي قائمة بالأسماء الجديدة المستخدمة في هذه الفترة وتبدليلها:

الاسم	التبدليل	الاسم	التبدليل
إلهام	إلهاموه	خليل	خليلوه
أميرة	أمور	خولة	خوالي
أنيسة	أنوس	رحيمة	رحوم
أيمن	أيمنوه، يمون	رضا (رضا)	رضوى
بدر	بودر، بدوره	روضة (روضة)	رقوى
ثاني	ثنوي، ثنيوه	ريحانة	ريحانوه
ثريا	ثريوه	زبيدة	زبيود
جمال	جمول، جمالوه	سكينة	سكون
حفصة	حفصوه	سلوى	سلووه، سليوه
حيدر	حيدروه	سليمة	سلموم
خالدة	خالدوه	سمير	سمور
خلف	خليف، خلوف	سهيل	سهول

الاسم	التدليل	الاسم	التدليل
شھلا (شھلاء)	شھلوه	فوزية	فوزوه، الفوز
شیرین	شیرینوه	قبلة	قبول
صلاح	صلوح	قدرية	قدور، قدروه
صعدة	صمود	ليلي	ليلوه، ليالي
صنعا (صنعاء)	صنعوه	مجيد	مجد
طاهر	طهور	محمود	حمود، حمودي
طلال	طلالوه، طول	مطر	مطور
عادل	عدول	منى	منوه، مناية
عبدالباسط	باسط	مها	مهوه، مهاية
عبدالرحيم	رحيم	مهند	هنود
عبدالرشيد	رشيدوه، رشيد	مهير	مهروه
عبدالعزيز	عزوز	ميسا (ميساء)	ميسوه
عبدالغفور	غفور	نادرة	ندور، ندروه
عبدالقادر	قادر، قدور	نادية	ندوي
عبدالحميد	مجيد، مجود	ناصر	نصور، نصروه
عتيق	عتوج	ناعمة	نعوم،
عزة	عزوه	نجاح	نجوح
عواطف	عطوفه، عطوف، طوفي	ندى	ندوي، ندوه
غبيشة	غبيشوه	نسيم	نسوم
فؤاد	فؤاوه	نوال	نوالوه، نوول
فايزة	صيود، فيوز	هاجر	هجر
فتحية	فتوح، فتحوه	هالة	هالوه
فخرية	فخره	هشام	هشوم، هشيم
فريحة	فروح	هنا (هنا)	هنوه، هنوي
فريدة	فرود	يازية	يزوي
فظل (فضل)	فظلول		

فترة : ١٩٦١ - ١٩٧٠

بلغ مجموع أفراد العينة في هذه الفترة (٧٢٥) فرداً، موزعين على (٢٣٣) اسماً، وقد تنوعت الأسماء المدروسة في نسبة شيوعها وتكرارها؛ فبعضها ورد مرة واحدة، وبعضها مرات عديدة، وهذا جدول بالأسماء مرتبة حسب كثرة ورودها:

التكرار	الاسم	التكرار	الاسم	التكرار	الاسم
٤	هنا (هنا)	٦	عبدالعزيز	٢٤	محمد
٢	إسماعيل	٦	مايد (ماجد)	٢٢	فاطمة
٢	أمل	٥	أسما (أسماء)	٢٢	أحمد
٢	بدر	٥	بدرية	٢٩	مريم
٢	حليمة	٥	حمد	٢٣	عبدالله
٢	حمدة	٥	حميد	١٩	منى
٢	خلفان	٥	صلاح	١٨	خالد
٢	خولة	٥	عبدالرحمن	١٥	موزة
٢	سميرة	٥	عليا (علياء)	١٤	عاشة (عاشة)
٢	سهام	٥	عمر	١٣	شيخة
٢	سيف	٥	عيسى	١٢	ابراهيم
٢	شما (شما)	٥	فريدة	١٢	علي
٢	طارق	٥	نبيل	١١	أمنة
٢	عبيد	٥	هند	١٠	يوسف
٢	عواطف	٥	يحيى	١٠	نورة
٢	فوزية	٥	يمعة (جمعة)	٩	أمينة
٢	نادية	٤	حسين	٩	جميلة
٢	نجلا	٤	سالم	٨	ناصر
٢	ندى	٤	عادل	٧	سعيد
٢	يعقوب	٤	عارف	٧	ليلي
٢	آسيا	٤	عبدالحميد	٧	هدى
٢	ابتسام	٤	عفرا (عفراء)	٦	راشد
٢	أسامة	٤	ميثا	٦	سلطان

التكرار	الاسم	التكرار	الاسم	التكرار	الاسم
١	حبيبة	٢	مايدة (ماجدة)	٢	إيمان
١	حجية	٢	منصور	٢	أيوب
١	حشر	٢	مها	٢	بطي
١	حميرا (حميراء)	٢	نادر	٢	جاسم (قاسم)
١	خاتون	٢	ناعمة	٢	حصه
١	خالدة	٢	ناهد	٢	حنان
١	خفية	٢	نعيمة	٢	خلف
١	خليفة	٢	نوال	٢	خلود
١	نولة	٢	هنادي	٢	ربيع
١	دينا	٢	هيام	٢	رقية
١	راوية	٢	هيفا (هيفاء)	٢	سعاد
١	رؤيا (رؤية)	٢	وليد	٢	سعد
١	رجا (رجاء)	٢	ياسر	٢	سعود
١	رحاب	٢	يونس	٢	سلوى
١	رحمة	١	بوطالب	٢	سميحة
١	زبيدة	١	أخلاق	٢	شريفة
١	زينب	١	اسحاق	٢	شهاب
١	سارة	١	أمنية	٢	صالح
١	سامية	١	أميمة	٢	صقر
١	سكينة	١	أمين	٢	عالية
١	سُمية	١	أنس	٢	عبدالحكيم
١	سهاد	١	أيمن	٢	عبدالناصر
١	سهيلة	١	باسم	٢	غيث
١	سوسن	١	توفيق	٢	فرح
١	سيدة	١	جعفر	٢	فهد
١	شمسة	١	جمال	٢	قدرية
١	شهلا (شهلاء)	١	حاتم	٢	كلثوم

التكرار	الاسم	التكرار	الاسم	التكرار	الاسم
١	مروة	١	غادة	١	شهناز
١	مسعود	١	غاية	١	شيما (شيماء)
١	مكتوم	١	فاروق	١	صديق
١	ملك	١	فاضل (فاضل)	١	صديقة
١	ملهية	١	فايقة (فائقة)	١	صفية
١	مهدي	١	فتحية	١	صوفيا
١	مهناز	١	فخرية	١	طاهر
١	ناجي	١	فردوس	١	طاهرة
١	ناجية	١	فريد	١	طلال
١	نادرة	١	فضل (فضل)	١	عاتكة
١	ناصره	١	فضيلة (فضيلة)	١	عاصم
١	ناهد	١	فيصل	١	عاطف
١	نايلة (نائلة)	١	قصي	١	عامر
١	نجاه	١	قمر	١	عبدالرزاق
١	نجوى	١	كلثم	١	عبدالسلام
١	نجية	١	لطيفة	١	عبدالغفور
١	نرمان	١	لميا (لمياء)	١	عبدالكريم
١	نظيرة	١	لولوة	١	عبدالمنعم
١	نفيسة	١	مارية	١	عبدالواحد
١	نهلة	١	مبارك	١	عتيق
١	نور	١	محمد صالح	١	عثمان
١	نيفين	١	محمد نور	١	عذيجة
١	هاجر	١	محمود	١	عزة
١	هندي	١	مدية	١	عصام
١	هويدا (هويداء)	١	مديحة	١	عقاب
١	هيثم	١	مرجية	١	عوشة
١	ياسمين	١	مروان	١	عيد

ومن الجبول السابق تتضح لنا الأمور الآتية:

١ - الأسماء الأكثر شيوعاً هي الأسماء الدينية، وهي كالآتي:

محمد	٣٤	نسبة	٤٧٪	يوسف	١٠	بنسبة	١٤٪
فاطمة	٢٣	بنسبة	٤٥٪	عيسى	٥	بنسبة	٧٪
أحمد	٢٢	بنسبة	٤٤٪	يحيى	٥	بنسبة	٧٪
مريم	٢٩	بنسبة	٤٠٪	حسن	٤	بنسبة	٥٪
عبدالله	٢٣	بنسبة	٣١٪	إسماعيل	٣	بنسبة	٤٪
عاشة	١٤	بنسبة	١٩٪	يعقوب	٣	بنسبة	٤٪
إبراهيم	١٢	بنسبة	١٦٪	أيوب	٢	بنسبة	٣٪
علي	١٢	بنسبة	١٦٪	صالح	٢	بنسبة	٣٪
أمنا	١١	بنسبة	١٥٪	يونس	٢	بنسبة	٣٪

وزينب وماريا (١) لكل منهما.

أسماء مركبة مع عبد (٢٥)، بالإضافة إلى (٢٣) مع عبدالله.

أسماء مركبة مع محمد (٢).

ومن هذا يتضح أن الأسماء الدينية بلغت (٢٦٥) بنسبة ٣٦٪، وأما الأسماء

المركبة فقد بلغت (٥٠) اسماً بنسبة ٦٩٪.

٢ - هناك مجموعة من الأسماء بدأت تأخذ شيوعاً يقترب من شيوع الأسماء الدينية،

وهي:

منى	١٩	بنسبة	٢٦٪	ناصر	٨	بنسبة	١١٪
خالد	١٨	بنسبة	٢٥٪	سعيد	٧	بنسبة	١٠٪
موزة	١٥	بنسبة	٢٠٪	ليلى	٧	بنسبة	١٠٪
شيخة	١٣	بنسبة	١٨٪	هدى	٦	بنسبة	٨٪
نورة	١٠	بنسبة	١٤٪	راشد	٦	بنسبة	٨٪
أمينة	٩	بنسبة	١٢٪	سلطان	٦	بنسبة	٨٪
جميلة	٩	بنسبة	١٢٪	ماجد	٦	بنسبة	٨٪

وأسماء، وبدرية، وجمعة، وحمد، وصلاح، وعليا، وعمر، ونبيل، وهند، (٥) لكل

منها، وهي في معظمها أسماء حديثة كانت نادرة أو غير موجودة أصلاً في

الفترات السابقة.

٢ - وأما الأسماء المأخوذة من البيئة فقد بقي بعضها؛ مثل: بدر، وسيف، وقمر،

ولولوة، وشمسة، وغيث. ولكنها أصبحت قليلة النسبة. واختفى بعضها، مثل مطر، وفيروز.

ويتبع أسباب التسمية التي ذكرها الأهل اتضحت الأمور الآتية:

١ - ازداد أثر الاتصال بالثقافة الحديثة، وخاصة الإذاعة المرئية والمسموعة، وقراءة

الكتب وانتشار المدارس، وهذا يتضح على النحو الآتي:

أ - كثير من الأسماء سميت بأسماء مشاهير من التاريخ القديم، أو القادة المعاصرين، مثل:

جمال	: ثلاث مرات	على اسم جمال عبدالناصر.
عبدالعزيز	: مرتين	على اسم عبدالعزيز آل سعود.
عامر	: مرة	على اسم عبدالحكيم عامر.
مروان	: مرة	على اسم مروان بن الحكم.
جميلة	: مرتين	على اسم جميلة بوحيرد الجزائرية.
راشد	: مرتين	على اسم الشيخ راشد آل مكتوم.
سلطان	: مرتين	على اسم الشيخ سلطان القاسمي.
صقر	: مرتين	على اسم الشيخ صقر القاسمي.
محمد	: مرة	على اسم الشيخ محمد القاسمي.
فرح	: مرة	على اسم فرح زوجة شاه إيران.
صلاح	: مرة	على اسم صلاح الدين الأيوبي.
فيصل	: مرة	على اسم فيصل آل سعود.
حاتم	: مرة	على اسم حاتم الطائي.
ناريمان	: مرة	على اسم زوجة الملك فاروق.

ب - مجموعة من الأسماء سميت على أسماء ممثلين أو مغنيين: مثل:

نجلاء	: مرة	على اسم نجلاء فتحي.
مديحة	: مرة	على اسم مديحة يسري.
ماجدة	: مرة	على اسم ماجدة الصباحي.
نادية	: مرة	على اسم سمعوه في مسلسل.
عواطف	: مرة	على اسم عواطف البدري.
هدى	: مرة	على اسم هدى سلطان.
هيام	: مرة	على اسم هيام يونس.

على اسم نجاة الصغيرة.	نجاة : مرة
على اسم سمعوه في مسلسل.	هنا : مرة
على اسم سمعوه في مسلسل.	سهام : مرة
لأن الوالد كان يستمع إلى أغنية أمل حياتي	أمل : مرة

لأم كلثوم.

ج - مجموعة من الأسماء صادفت الولادة قراءة عن شخصية معينة؛ مثل:

والدها قرأ قصيدة عن القلق والسهاد.	سهاد :
أمها كانت تقرأ سيرة السيدة نفيسة.	نفيسة :
أمها كانت تقرأ سيرة خولة بنت الأزور.	خولة :
كان المطوع يقرأ سورة مريم في المنزل.	مريم :

٢ - مجموعة من الأسماء سميت تبعاً لأصدقاء الأسرة؛ مثل:

على اسم بنت الجيران.	سميرة
على اسم صديقة سورية.	ابتسام
على اسم صديقة للأم.	موزة
على اسم صديقة للأم.	مريم
على اسم صديق للأب.	محمود
على اسم مدرسة مصرية علمت الأم وكانت تحبها.	شهناز
على اسم ابن صديقة الوالدة.	توفيق
على اسم الطبيبة التي أشرفت على الولادة.	سميحة
على اسم المولدة التي أشرفت على الولادة.	حنان
على اسم صديقة من البحرين.	صفية
على اسم أحد الأصدقاء واسع المعرفة.	عارف
على اسم نوخذة مشهور كان صديق الوالد.	عبدالعزیز

٣ - بعض الأسماء تم اختيارها طبقاً للأحلام التي ترى أثناء النوم؛ مثل:

والده رأى الرسول عليه السلام في منامه.	محمد
رأت والدته في المنام أن لها ولداً اسمه عبدالرحمن قبل الولادة.	عبدالرحمن
رأى الوالد أنه على جبل عال يصعب النزول منه.	عليا

٤ - بعض الأسماء تم اختيارها تبعاً لوقت أو مكان الولادة؛ مثل:

صوفيا ولدت في الخارج

مرجية ولدت في مرج في الهند.

جمعة ولد يوم الجمعة.

حجية ولدت في موسم الحج.

٥ - بدأت ظاهرة اختيار الأسماء لمعانيها أو اعجاباً بلفظها تظهر بشكل ملفت؛ فقد

ذكر هذا السبب في (٤٥) اسماً منها:

ياسمين لأن الوالدة تحب الياسمين.

سوسن لأن الوالدة تحب زهر السوسن.

وقد ذكر هذا السبب مع أسماء مثل: منى، وبدرية، ونورة، وحصه، وأميمة، وناصر،

وفريدة، وهيفاء، وزبيدة، ونادر، وابتسام، وطاهرة، ونائلة.

٦ - بعض الأسماء تم اختيارها لصفات في المولود أو لآمال يتمناها الأهل فيه مثل:

سعيد سعد الوالدان به.

ناعمة وجهها كان ناعماً عند ولادتها.

نادرة لولادتها بعد فترة زواج طويلة.

٧ - الأسماء التي لم يذكر سبب في اختيارها بلغت (١٩٠) اسماً، بنسبة ٢٦٪،

ونلاحظ أن النسبة ابتدأت تقل من الفترات السابقة؛ لأن التسمية في هذه الفترة

قريبة العهد، وما زال معظم من قاموا باختيار الأسماء على قيد الحياة، ويمكن أن

يقدموا الأسباب الحقيقية لاختيار الاسم إن كان هناك سبب.

٨ - مازالت عادة إطلاق أسماء الأجداد والأهل على المواليد الجدد تخليداً لذكراهم إذا

انتقلوا إلى رحمة الله تعالى، أو إظهاراً لحبهم إن كانوا على قيد الحياة، وقد بلغ

عدد الأسماء التي اطلقت لهذا السبب (٢٥٧) بنسبة ٣٥٤٪، ويبدو أن هذا

السبب أخذ في التناقص لوجود الرغبة عند بعض الأسر لهجر بعض الأسماء

التي يرون أنها لم تعد تناسب الرقة المطلوبة في أسماء هذا الزمن.

٩ - تغيير الأسماء ظهر في الأسماء الآتية:

منى غيرت إلى خفية؛ لأنها مرضت فغيروا اسمها لعل المرض يختفي منها،

ويبدو أن هذا السبب له قبول عند بعض الناس؛ فقد ظهر في الفترات

السابقة.

سكينة غيرت إلى مريم لوجود جارة تحمل نفس الاسم، وتمييزاً لها عن الجارة

غيروا اسمها.

١٠ - هناك بعض الأسماء اختيرت لإيجاد تناسق بين أسماء الاخوة؛ مثل:

جميلة	سميت لوجود أخ لها اسمه جمال.
خلود	سميت لوجود أخ لها اسمه خالد.
سهام	سميت لوجود أخت لها اسمها هيام.
بدرية	سميت لوجود أخت لها اسمها قدرية.
نجلاء	لأن اخواتها تبدأ مثل: نوال، ونجاة.
عادل	الاخوة كلهم يبدأون بالعين.
عاطف	لأن له أخت اسمها عاطف.
خليفة	لأن له أخاً اسمه خلفان.

١١- بعض الأسماء جاءت من وحي ظروف الولادة؛ مثل:

فوزية كانوا يريدون ولداً ولكنها فازت بمكانه.
منى تمنوا ولداً فجاءت بنتاً، ولذلك اختاروا اسماً يدل على أن لهم أمنية معينة.

منى جاءت بعد خمس سنوات من الزواج كانوا يتمنون فيها الأولاد.

خلف جاء خلفاً لأخيه الذي توفي قبل ولادته.

خليفة جاء خليفة لأخيه الذي توفي قبل ولادته

هنا لأنها الابنة الأولى.

سعيد لأنه الولد الأول.

ونلاحظ أن اختيار اسم المولود الأول (محمد) والبنت الأولى (فاطمة) لم يذكر إلا قليلاً.

١٢- تركوا اختيار الاسم للأصدقاء في ثلاث مرات؛ وهي ابتسام، ومحمود، وعاطف.
وأما الكنايات فقد استمر استخدامها، وهذا جدول يبين كنايات الأسماء الجديدة المستخدمة في هذه الفترة.

الاسم	الكنية	الاسم	الكنية
أسامة	بوزيد	صقر	بوشاهين
حشر	بومانع	طارق	بوزياد
سُمية	أم عمار	عُمر	بوالخطاب
شهاب	بوحمند	غيث	بومطر

الاسم	الكنية	الاسم	الكنية
فهد	بوفیصل	مروان	بوعبدالملك، بوالمر
فیصل	بوسعود، بوفهد	منصور	بوجعفر
مايد (ماجد)	بوسلطان، بوعجیل	وليد	بوخالد

وكذلك ظاهرة التبدیل مازالت موجودة، وهذا جدول یبین الفاظ التبدیل الخاصة بالأسماء الجديدة المستخدمة في هذه الفترة.

الاسم	التبدیل	الاسم	التبدیل
أسماء (أسماء)	أسمومه، أسامي	حشر	حشور
اسماعيل	سمعول	حميد	حمود، حميدان
أمل	أملوه، أموله	حنان	حنون، حنانوه
أمنية	أماني، أمون	خاتون	ختون
أميمة	أمون، أمينوه، أماني، أمونة	خالدة	خالبوه
أنس	أنوس	خفية	خفوي
إيمان	أمونة، إيمانوه	خلفان	خلفون
بدرية	بودر، بَنُوره، بَنُوره	خليل	خليسوه
بطي	بطوي، بطاي	دينا	دينوه
جعفر	جعفروه	ربيع	ربيع، ربوع
جميل	جمول	رحاب	رحوب
جميلة	جمول، جمولة	رحمة	رحوم، رحموه

الاسم	التدليل	الاسم	التدليل
سُعاد	سعادوه، سعده	عثمان	عثمون
سعد	سعود	عذيجة	عنوج
سُمية	سموي	عصام	عصاموه، عصيم
سميحة	سموح	عُمر	عمروه، عمور
سميرة	سمور	غادة	غابوه، غيود
سهام	سهاموه، سهوم	غاية	غايوه
سهيلة	سهلوه، سهول	فاروق	روقة
سوسن	سوسنوه	فايقة (فائقة)	فيوق، فايقوه
شيماء، (شيماء)	شيموه	فتحية	فتوح، فتحوه
صقر	صقير، صقروه	فرح	فروح
طارق	طروق	فضيلة، (فضيلة)	فظول
عارف	عروف	فهد	فهود، فهيدان
عاطف	عطوف، عطوفي	فيصل	فصولي، فصول،
عالية	عاليوه، عليوه، عالية	فيصلوه	
عامر	عمور	ليا (لياء)	ليوه
عبدالحكيم	حكوم، حكيم	مايد (ماجد)	ميود
عبدالسلام	سلام، سلوم	مايده (ماجدة)	ميود
عبدالمنعم	منعم	مسعود	سعود
عبدالناصر	نصور	ملك	ملوك

الاسم	التدليل	الاسم	التدليل
منصور	نصور	نهلة	نهلوه
ناجي	نجوي	نور	نواره، نوروه
ناجية	نجوي	هاشم	هشوم
نادر	نودر	هُدى	هداوه، هدوه
ناصره	نصروه	هنادي	هنودي، هندوه
ناهد	نهود، نهدة	هند	هنادي، هنوده، هنلوه
نايلة (نائلة)	نيلة	هندي	هنود
نبيل	نبول	هويدا	هويده
نجاة	نجوي	(هويداء) هيام	هيومة، هياموه
نجلا (نجلاء)	نجلوه، نجول، نجالي	هيثم	هيثوم
نجوى	نجاية نجوي	هيفا (هيفاء)	هيفوه
نجية	نجوى	وليد	ولود
نعيمة	نعوم، نعنوعه	ياسر	يسور
نفيسة	نفوس		

فترة : ١٩٧١ - ١٩٨٠

بلغ مجموع أفراد العينة في هذه الفترة (٧١٩) فرداً موزعين على (٢٤٢) اسماً.

وقد توزعت الأسماء المدروسة في نسبة شيوعها وتكرارها فبعضها ورد مرة واحدة وبعضها تكرر عدة مرات، وهذا جدول بالأسماء المدروسة مرتبة حسب كثرة ورودها:

التكرار	الاسم	التكرار	الاسم	التكرار	الاسم
٢	إبراهيم	٦	عبدالعزیز	٢٢	محمد
٢	إلهام	٦	عُمر	٢٠	فاطمة
٢	أميرة	٦	هند	٢٩	أحمد
٢	بدر	٥	إبتسام	١٩	مريم
٢	جميلة	٥	بثينة	١٧	عاشة (عائشة)
٢	حمد	٥	خلود	١٦	خالد
٢	حمدة	٥	خليفة	١٦	عبدالله
٢	حنان	٥	طلال	١٢	منى
٢	سالم	٥	عادل	١١	مروان
٢	سامي	٥	فيصل	١٠	أمنة
٢	سعاد	٥	ليلي	١٠	أمل
٢	سُمَيَّة	٥	هدى	٩	سعيد
٢	سميرة	٥	وفا (وفاء)	٩	علي
٢	سهيلة	٤	أمينة	٩	عيسى
٢	سوسن	٤	حسين	٩	نورة
٢	شمسة	٤	خولة	٨	أسما (أسماء)
٢	شيما (شيماء)	٤	راشد	٨	سارة
٢	عزة	٤	سلوى	٧	إيمان
٢	عواطف	٤	عارف	٧	بدرية
٢	لميا (لياء)	٤	عبدالرحمن	٧	حصه
٢	مانع	٤	مايد (ماجد)	٧	شيخة
٢	مديحة	٤	منصور	٧	موزة
٢	مشعل	٤	مها	٦	جاسم (قاسم)
٢	منيرة	٤	ندى	٦	سلطان
		٤	هشام	٦	طارق

التكرار	الاسم	التكرار	الاسم	التكرار	الاسم
٢	يمعة (جمعة)	٢	طاهر	٢	نجلا (نجلاء)
٢	يوسف	٢	عاطف	٢	هنا (هنا)
١	آدم	٢	عايدة	٢	هويدا (هويداء)
١	إسماعيل	٢	عبيد	٢	وليد
١	آسيا	٢	عبير	٢	أحلام
١	أسيل	٢	عصام	٢	أسامة
١	أمة الإله	٢	عفاف	٢	إلماس
١	أمنية	٢	عفرا (عفراء)	٢	بخيتة
١	أمية	٢	عقيل	٢	بطي
١	أمير	٢	عليا (علياء)	٢	جمال
١	أميمة	٢	فاتن	٢	جواهر
١	إنسانة	٢	فارس	٢	حورية
١	أنوار	٢	فايزة	٢	دلال
١	باسل	٢	فايقة (فائقة)	٢	راند
١	بشرى	٢	فرح	٢	رانية
١	تهاني	٢	فريال	٢	رجا (رجاء)
١	ثاني	٢	مسري	٢	رشا
١	جيهان	٢	منال	٢	ريم
١	حثبور	٢	ميثا - ميثاء	٢	زينب
١	حسام	٢	ميرة	٢	سكينة
١	حسن	٢	ناصر	٢	سهام
١	حليمة	٢	هاشم	٢	سيف
١	حميد	٢	هيثم	٢	شعيب
١	حيدر	٢	هيفا (هيفاء)	٢	شما (شماء)

التكرار	الاسم	التكرار	الاسم	التكرار	الاسم
١	فاخرة	١	صباح	١	خاتون
١	فاظل (فاضل)	١	صلاح	١	خالدة
١	فتحية	١	صنعا (صنعاء)	١	خفية
١	فراس	١	طالب	١	ديمة
١	فرحة	١	طفول	١	ذكريات
١	فرشته	١	طيبة	١	رائدة
١	فريدة	١	ظاحي (ضاحي)	١	رامي
١	فهد	١	عاتكة	١	رؤيا
١	فهيمة	١	عاصم	١	رياب
١	فوزية	١	عالية	١	ربيع
١	كلثم	١	عامر	١	رشيد
١	كميليا	١	عبدالحميد	١	رفيعة
١	لطيفة	١	عبداللطيف	١	رقية
١	لينا	١	عبدالناصر	١	روضة (روضة)
١	مجد	١	عدنان	١	زكريا
١	محمد نور	١	عذية	١	زكية
١	محمود	١	عذيجة	١	ساري
١	مرمان	١	عفان	١	سامر
١	مسعود	١	علية	١	سعيدة
١	مسفر	١	عهد	١	سفيان
١	مطر	١	عيشة	١	سلامة
١	موسى	١	عيلان (عجلان)	١	سميحة
١	مي	١	غالية	١	سها
١	ميرفي	١	غانم	١	شهاب
		١	غبيشة	١	صالح

التكرار	الاسم	التكرار	الاسم	التكرار	الاسم
١	هنادي	١	نجوى	١	نادية
١	هياتم	١	نعيمة	١	نايع
١	هيام	١	نهال	١	نايل (نائيل)
١	وديعة	١	نواف	١	نايلة (نائلة)
١	ياسر	١	نوال	١	نبيل
١	يحيى	١	نود	١	نييله
١	يعقوب	١	هلال	١	نجوم

ومن هذا الجدول تتضح لنا الأمور الآتية:

١ - الأسماء الأكثر شيوعاً هي الأسماء التي لها صلة بالدين الإسلامي، وكانت كالتالي:

محمد	٣٢	بنسبة	٤٤٪.
فاطمة	٣٠	بنسبة	٤١٪.
أحمد	٢٩	بنسبة	٤٠٪.
مريم	١٩	بنسبة	٢٦٪.
عايشة	١٧	بنسبة	٢٣٪.
خالد	١٦	بنسبة	٢٢٪.
عبدالله	١٦	بنسبة	٢٢٪.
أمنة	١٠	بنسبة	١٤٪.
علي	٩	بنسبة	١٢٪.
عيسى	٩	بنسبة	١٢٪.
إيمان	٧	بنسبة	٩٪.
حسين	٤	بنسبة	٥٪.
إبراهيم	٣	بنسبة	٤٪.

زينب، وسكينة، ويوسف (٢) لكل منهما.

إسماعيل، وصالح، عفاف، وموسى، وياسر، ويحيى، ويعقوب (١) لكل منها.

أما الأسماء المركبة فجاءت مرتين فقط، هما: محمد نور، وأمة الإله.

وبالإضافة إلى عبدالله الذي سبق ذكره وردت مجموعة اخرى مركبة مع عبد، بلغ عددها (١٣) اسماً.

وكما أشرنا في الفصول السابقة لم يكن السبب المباشر في جميع هذه الأسماء دينياً؛ إذ كان بعضها يسمى تبعاً لأسماء الأهل والأجداد، ولكنها تبقى أثراً من آثار العامل الديني، ونلاحظ أن مجموعها بلغ (٢٢٩) بنسبة ٣١٨٪ من جميع الأسماء المدروسة.

٢ - هناك مجموعة من الأسماء تكررت بشكل كبير يكاد يقترب من الأسماء الدينية وهي:

منى ١٣ بنسبة ١٨٪.

مروان ١١ بنسبة ١٥٪.

أمل ١٠ بنسبة ١٤٪.

سعيد ١٠ بنسبة ١٤٪.

نورة ٩ بنسبة ١٢٪.

أسما ٨ بنسبة ١١٪.

سارة ٨ بنسبة ١١٪.

بدرية، وحصاة وشيخة، وموزة (٧) لكل منها.

جاسم، وسلطان، وهند (٦) لكل منها.

ابتسام، وبثينة، وخلود، وخليفة، وطلال، وعادل، وفيصل، وإيلي، وهدي، ووفاء (٥) لكل منها.

٣ - ظهرت مجموعة من الأسماء الجديدة لم تكن في الفترات السابقة، وتكرر استخدام بعضها أكثر من مرة وبعضها مرة واحدة؛ مثل: أسيل، وأمينة، وأميمة، وبشرى، وياسل، وتهانى، وديمة، ورياب، وسامر.

ويتبع الأسباب التي ذكرها الأهل لاختيار الأسماء، اتضحت لنا الأمور الآتية:

١ - مازالت التسمية على أحد الأتارب شائعة، وقد بلغت (٢٠٨) حالة، أي بنسبة ٢٨٩٪.

٢ - كثير من الأسماء تم اختيارها لمعنى الاسم، أو لأن لفظه محبوب، وقد بلغ عددها (٧٢) اسماً بنسبة ١٠٪، ومن هذه الأسماء: منى، وعزة، ومروان، وعلي، وعبدالله، وعلياء، وعُمر، وجميلة، وخالد، وهيفا، وهدي، وغانم.

٣ - بعض الأسماء سميت على أسماء المشهورين في تلك الفترة، وخاصة من الشيوخ وأسرهم؛ مثل:

راشد : سمي ثلاث مرات حياً في الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي في تلك الفترة.

ومجموعة من الأسماء سميت على أسماء أفراد من أسرة آل مكتوم وهي: مانع، وعلياء، وميثاء، وحصاة، ومنصور، وخلود، ومسري، وساري.

خالد على اسم الشيخ خالد القاسمي.

سعود على اسم أمير سعودي.

نورة على اسم أميرة سعودية.

وبعض الأسماء تم اختيارها حياً في قادة تاريخيين مثل:

طارق على اسم طارق بن زياد في أربع مرات.

خالد على اسم خالد بن الوليد.

أسامة على اسم أسامة بن زيد.

خولة على اسم خولة بنت الأزور.

٤ - بعض الأسماء سميت على أسماء ممثلين أو أسماء شخصيات في مسلسلات:

وهي:

علياء وعصام تبعاً لمسلسل علياء وعصام.

سميحة تبعاً لسميحة أيوب.

هشام تبعاً لهشام الدباغ مذيع بإذاعة الكويت.

هدى تبعاً لهدى سلطان.

مديحة تبعاً لمديحة يسري.

سميرة تبعاً لسميرة توفيق.

هويدا تبعاً لبنت المغنية صباح.

هيام تبعاً لهيام يونس.

فايزة تبعاً لفايزة أحمد.

منى تبعاً لمنى خاطر.

ذكريات لأغنية ذكريات لأم كلثوم.

أمل لأغنية أمل حياتي.

أمل ورائيا ومرفت شخصيات في مسلسلات.

٥ - ترك الاسم لاختيار الأصدقاء، وذلك في ثلاث حالات: هي: عبدالرحمن، ومنصور.

وطارق.

- ٦ - مازالت عادة إطلاق اسم محمد على أول مولود، وقد ذكر ذلك مرتين، وإطلاق اسم فاطمة على أول مولودة، وذكر مرتين أيضاً.
- ٧ - بعض الأسماء سميت تبعاً لأسماء أصدقاء الأسرة، وقد ذكر هذا السبب (١٢) مرة.
- ٨ - مجموعة من الأسماء تم اختيارها لمناسبات خاصة؛ مثل:
- | | |
|-------|-------------------------------------------------------------------------------------|
| سهم | اسم معلمة كانت اختها تحبها. |
| نوال | اسم الطبيبة التي أشرفت على ولادتها. |
| زينب | لرور الوالد بمولد السيدة زينب بمصر. |
| عارف | لولادته يوم عرفة. |
| بدرية | لولادتها قبل موعدها مرة، ومرتين أملاً في أن تكون جميلة كالبدري. |
| عايدة | عودة الأب من السفر. |
| سهيلة | لهبوب رياح السهيل مرة، ومرة أخرى لسهولة ولادتها. |
| مطر | لولادته في يوم مطر. |
| هند | ذكر في ثلاث لمرات أن السبب حبهم لبلاد الهند، ولكنه ذكر في غيرها لأنه اسم عربي قديم. |
| أمل | ولدت مريضة فسجلوا أملهم في شفائها وسموها أملاً. |
| رفيعة | ولدت ضعيفة الجسم. |
| عادل | لعل الأب يعدل بين أم الولد وزوجة أبيه. |
| نورة | لإغاظة الجيران لأن لديهم ابنة تحمل نفس الاسم. |
- ٩ - بعض الأسماء لتسجل الفرحة بالمولود الذكر بعد ولادة البنات أو العكس؛ مثل:
- | | |
|------|-------------------------------|
| سعيد | لأنه ولد بعد ثلاث بنات. |
| منال | لأنها ولدت بعد ولدين. |
| فرح | لأنها البنت الأولى. |
| دلال | لأنها الأخيرة وستكون المدللة. |
| أحمد | لأنه ولد بعد ابنتين. |
- ١٠ - بعض الأسماء تعكس ظاهرة النذر في المجتمع، وخاصة إذا ولدت مجموعة من الأولاد وكانوا يموتون، فغالباً ماينذر الأهل بفعل أمر معين، وقد ذكر أنهم سيسمون المولود عبدالله لعله يعيش، وقد فعلوا.
- ١١ - مجموعة من أسماء الاخوة تم اختيارها لتوافق مع بعضها بعضاً؛ وهي:

عاطف	ليتناسب مع عواطف.
هناء	ليتناسب مع سناء.
وفاء	ليتناسب مع رجاء.
فارس	ليتناسب مع فراس.
فاطمة	ليتناسب مع فائقة.
رائد	ليتناسب مع رائدة.
نعيمية	ليتناسب مع نبيلة.
مجد	ليتناسب مع ماجد.
طلال	ليتناسب مع طالب.
راشد	ليتناسب مع رائد.
رامي	ليتناسب مع رؤية.
مسعود	ليتناسب مع منصور.
سميحة	ليتناسب مع سميرة.
خالد	ليتناسب مع خلود.
خالد	لأن أخوه وليد.

عارف، وعاطف، وعفاف، وعفان، وعواطف، وعبيد، لأن اسم كل من الوالد والوالدة يبدأ بالعين (عائشة وعلي).

يوسف، ويعقوب، وأيوب، وإبراهيم وإسماعيل، لتكون أسماء أنبياء.
نورة نوال، وناصر لتبدأ الأسماء بالنون.

١٢- يظهر أثر الاتصال بالبلاد الأخرى في حالات؛ مثل:

لأن الأم مصرية اختارت أسماء مصرية مثل: رانية، فاتن، نايل، نورة.
خالتها أعجبت باسم إلهام أثناء وجودها في مصر.
منيرة والدها درس في الكويت وهذا الاسم شائع هناك.
مشعل ولد في الكويت وهذا الاسم شائع هناك.
الأم سعودية ولذلك اختارت فيصل.
كميليا ولدت في الخارج.

١٣- بعض الأسماء من القراءة والاطلاع، مثل:

طفول	اسم ابنة الملك في إحدى القصص.
بثينة	لاطلاع الوالد على قصة جميل بثينة.

نهال اسم جاء في قصة قرأتها الوالدة.
لينا من مجلة.

١٤- بعض الأسماء اختيرت بسبب رؤيا في المنام؛ مثل:

فيصل لرؤية الملك فيصل في المنام.

خالد رأى الوالد خالد بن الوليد في المنام.

شعيب رأى الوالد أن له ابن اسمه شعيب.

راشد رأى الوالد الشيخ راشد في منامه فأسمى ابنه راشداً.

١٥- بعض الأسماء غيرت لظروف طرأت بعد الولادة؛ وهي:

خفية لأنها مرضت فغيروا اسمها إلى خفية لعل المرض يختفي منها.

يسرى غيرت إلى منى لأن الأم كانت تتمنى بنتاً.

١٦- بعض الأسماء تم اختيارها طبقاً لوقت الولادة؛ مثل:

ضاحي لولادته عند الفجر.

نور لولادته مع نور الفجر.

جمعة لولادته يوم الجمعة.

عايدة لولادتها يوم العيد.

ليلي لولادتها ليلاً.

١٧- بعض الأسماء تسجل ظاهرة استعجال الحصول على الأبناء بعد الزواج مباشرة،

وذلك باختيار أسماء تسجل فرحتهم بالحصول على الأبناء إذا طالت فترة

الانتظار؛ مثل:

غنيمة سميت بذلك لأنها جاءت بعد عدة سنوات من الزواج، ونلاحظ هنا أن

الفرحة لا ترتبط بجنس المولود.

١٨- بعض الأسماء جاء تحقيقاً للألقاب المستخدمة؛ مثل:

محمد يسمي ابنه جاسماً لأنه يلقب بأبي جاسم.

يوسف يسمي ابنه يعقوب لأنه يلقب بأبي يعقوب.

١٩- مازالت بعض الأسماء التي لم يذكر سبب محدد لاختيارها؛ إذ بلغت (١٦٠) أي

بنسبة ٢٢٪، وهذا لأن الأسماء لا تختار دائماً لمناسبة معينة بل تعود أحياناً إلى

عوامل خفية.

٢٠- بعض الأسماء تم اختيارها للرغبة في استخدام أسماء عربية قديمة؛ مثل: هند،

عزة، أميمة، نهال وبثينة.

٢١- بعض الأسماء تم اختيارها للرغبة في استخدام أسماء حديثة وغير شائعة، ولانعني بالحديث أنها لم تستخدم من قبل ولكنها حديثة بالنسبة للمجتمع، مثل: هويدا، وهيفا، وجواهر، ونائلة، وسعاد، والعنود.

٢٢- بعض الناس يهيوون أنفسهم لولادة ولد، خاصة إذا كان المولود الأول، ويجهزون الاسم أيضاً، فإذا جاءت بنت نجد أن بعضهم يختار اسماً قريباً من اسم الولد، مثل عليا لأنهم جهزوا اسم علي للمولود المتوقع.

٢٣- بعض الأسر تحاول الحفاظ على أسماء الأهل مع بعض التعديل لتناسب الأسماء الجديدة مع أسماء الحياة المعاصرة، فمثلاً أحلام كانت الأم تريد أن تسمي المولودة على اسم الجدة حليلة، ولما شعرت أنه اسم قديم غيرته إلى أحلام لتجمع بين الحدائة واسم الجدة.

٢٤- مازالت الأسماء غير العربية موجودة، ولكن نسبتها أخذت في النقصان؛ لأن كثيراً من الأسر التي استقرت في البلاد بدأت تستخدم الأسماء العربية، ومن هذه الأسماء الأعجمية: فرشته، فريدة، فريال، رشيد، محمد نور وفانقة؛ ولانقصد بالاسم الأعجمي هنا أن الاسم غير عربي الأصل، ولكننا نقصد به الاسم الذي يشعر أهل البلاد بأن صاحبه من أصول أعجمية؛ لأن الاسم لا يستخدمه أهل البلاد العرب.

وأما الكنايات فقد استمر استخدامها، وهذا جدول يبين كنايات الأسماء الجديدة المستخدمة في هذه الفترة.

الاسم	الكنية	الاسم	الكنية
أمية	بوخلف	عفان	بوعثمان
ثاني	بوعبدالله	غانم	بوجسيم
حسن	بوعلي	مانع	بوصنيع، بوحشر
رشيد	بوهارون	مطر	بوغيث
زكريا	بويحيى	موسى	بوعمران
شعيب	بويحيى	هشام	بوعبدالمك

وكذلك ظاهرة التبدليل مازالت موجودة، وهذا جدول يبين ألفاظ التبدليل الخاصة
بالأسماء الجديدة المستخدمة في هذه الفترة.

الاسم	التبدليل	الاسم	التبدليل
أسيا	أسوي، أساية	ريم	ريموه، ريمي
أحلام	حلم	زكية	زكوي
إلهام	إلهاموه	ساري	سروي
أميرة	أمور	سامي	سموي
أنوار	نوار	سعيدة	سعودة
بثينة	بثينوه	سلامة	سلامي، سلوم، سلموه
بشرى	بشار، بشروه، بشور	سوسن	سوسنوه
بطي	بطوي، بطاي	سيف	سواف، سيفوه
ثاني	ثنوي، ثنيوه	صباح	صبوحة
حسن	حسون	صنعا (صنعاء)	صنعوه
حيدر	حيدروره	طالب	طالبوه
دلال	دلول	ظاحي (ضاحي)	ضحوي
ديمة	ديموه	عايدة	عيود
ذكريات	ذكروه	عبداللطيف	لطيف
رامي	رموي	عبير	عبور - عبيروه
رشيد	رشود	عدنان	عدنانوه
رفيعة	رفوع	عذية	عنوي
رقية	رقوى	عفاف	عفوف، عفافوه
روجلة (روضة)	روضوه	عهد	عهدوه

الاسم	التدليل	الاسم	التدليل
عيشة	عواش	منال	منول، منالوه
عيلان (عجلان)	عليون	منصور	نصور
غانم	غنوم	منيرة	منور، منيروه
غبيشة	غبيشوه	موسى	موسوه
فاتن	فتون	مي	ميوه
فاخرة	فخروه	ميثا (ميثاء)	ميثوه، مياثي
فارس	فروس	ميرة	ميروه، ميرانة
فايزة	صيود، فيوز	نايع	نيوع
فرحة	فريحة، فرحوه	نبيلة	نبؤل
فريال	فريالوه	هشام	هشوم، هشيم
فهيمة	فهوم	هلال	هلول
لينا	لينو	هيام	هيومه، هياموه
مجد	مجدود	وديعة	ودوع
مطر	مطور	وفا (وفاء)	وفوي، وفاية

فترة : ١٩٨١ - ١٩٩١

بلغ مجموع أفراد العينة في هذه الفترة (٩٨٣) فرداً موزعين على (٢٢١) اسماً. وقد تنوعت الاسماء المدروسة من حيث عدد تكرارها فبعضها تكرر مرة واحدة فقط، وبعضها عدة مرات. وهذا جدول بالاسماء مرتبة تبعاً لكثرة ورودها. ومن الجدول التالي نتضح لنا الأمور الآتية:

التكرار	الاسم	التكرار	الاسم	التكرار	الاسم
٥	شمسة	٩	إيمان	٨٠	محمد
٥	عفراء (عفراء)	٩	حمدة	٤٥	عبدالله
٥	ليلى	٩	خليفة	٣٧	مريم
٤	أمينة	٩	روضة (روضة)	٣٤	فاطمة
٤	جاسم (قاسم)	٩	فيصل	٣٢	أحمد
٤	حنان	٩	ميثا (ميثاء)	٢٢	سعيد
٤	لبنى	٨	إبراهيم	٢١	خالد
٤	مروان	٨	خولة	٢٠	نورة
٤	مها	٨	سالم	١٧	هند
٤	ندى	٨	عبدالرحمن	١٦	عاشة (عاشة)
٤	يوسف	٨	عبيد	١٥	سارة
٣	بثينة	٨	عنود	١٤	عليا (علياء)
٣	بدرية	٨	عيسى	١٣	خلود
٣	بدود	٨	مايد (ماجد)	١٣	راشد
٣	ثاني	٨	موزة	١٣	سيف
٣	جواهر	٧	سلطان	١٢	أمل
٣	حارب	٧	فهد	١٢	حمد
٣	حاضر (حاضر)	٧	منصور	١٢	شيخة
٣	حليمة	٧	هدى	١٢	علي
٣	خديجة (خديجة)	٦	سَلامَة	١٢	عُمر
٣	دانة	٦	عبدالعزيز	١١	حصه
٣	سعود	٦	لطيفة	١١	منى
٣	شيما (شيما)	٦	ميرة	١٠	أمنة
٣	طارق	٥	حسن	١٠	بدر
٣	طلال	٥	حميد	١٠	ريم
٣	مانع	٥	شما (شما)	٩	أسما (أسماء)

التكرار	الاسم	التكرار	الاسم	التكرار	الاسم
١	بويكر	٢	نادر	٢	مكية
١	جابر	٢	ناهد	٢	مي
١	جمال	٢	نايف	٢	نادية
١	جوهرة	٢	نور	٢	ناصر
١	حامد	٢	نوف	٢	نوال
١	حبيبة	٢	هاشم	٢	وليد
١	حذيفة	٢	هنادي	٢	آلاء
١	حشر	٢	هنوف	٢	أروى
١	حمزة	٢	وفا (وفاء)	٢	إليزية
١	حياة	٢	ياسمين	٢	ترفة
١	دينا	١	إبتسام	٢	خلف
١	راية	١	إخلاص	٢	دلال
١	رشا	١	إسرا (إسراء)	٢	سلمى
١	رفيعة	١	إلهام	٢	سمية
١	رقية	١	أمجد	٢	سهيلة
١	رندا	١	أمية	٢	صلاح
١	ريان	١	أميرة	٢	عادل
١	ريهام	١	أمين	٢	عبير
١	زليخة	١	أنفال	٢	عذرا (عذراء)
١	زهرة	١	أنور	٢	عمران
١	زينب	١	أيوب	٢	غيث
١	سامي	١	بخيثة	٢	فريدة
١	سراء	١	بسمة	٢	محمود
١	سعد	١	بشرى	٢	مصباح
١	سلوى	١	بطي	٢	معاذ
١	سمر	١	بلقيس	٢	منال

التكرار	الاسم	التكرار	الاسم	التكرار	الاسم
١	مصطفى	١	عروة	١	سميرة
١	مطر	١	عزان	١	سنا (سنا)
١	معز (معز)	١	عزه	١	سهيل
١	منيرة	١	عصام	١	شبيب
١	مهرة	١	عماد	١	شذى
١	ناجي	١	عمار	١	شروق
١	نسرین	١	عناية	١	شريفة
١	نسمة	١	عيلان (عجلان)	١	شعاع
١	نشوى	١	غانم	١	شفيقة
١	نهي	١	غاية	١	شهاب
١	نواف	١	فزيال	١	شهد
١	نوران	١	قيس	١	صابرين
١	هاجر	١	لميا (لياء)	١	صالح
١	هلال	١	مايدة (ماجدة)	١	صالحة
١	هيام	١	مجد	١	صقر
١	هيثم	١	محبة	١	عالية
١	هيرة	١	مدية	١	عبدالحكيم
١	هيفا (ميفاء)	١	مريثة	١	عبدالرحيم
١	وافي	١	مزون	١	عبدالمحسن
١	يحيى	١	مسعود	١	عبدالواحد
١	يعقوب	١	مشاعل	١	عدنان
		١	مشعل	١	عذارى

١ - أكثر الأسماء تكراراً هي الأسماء ذات الصيغة الدينية وكانت كالآتي:

محمد	٨٠	بنسبة ٨١٪.
عبدالله	٤٦	بنسبة ٤٦٪.
مريم	٢٧	بنسبة ٢٧٪.
فاطمة	٢٤	بنسبة ٢٤٪.

أحمد	٢٢	بنسبة ٣٢٪	إيمان	٩	بنسبة ٩٪
عائشة	١٦	بنسبة ١٦٪	حمدة	٩	بنسبة ٩٪
سارة	١٥	بنسبة ١٥٪	عيسى	٨	بنسبة ٨٪
حمد	١٢	بنسبة ١٢٪	يوسف	٤	بنسبة ٤٪
علي	١٢	بنسبة ١٢٪	حليمة	٣	بنسبة ٣٪
عُمر	١٢	بنسبة ١٢٪	خديجة	٢	بنسبة ٢٪
أمنة	١٠	بنسبة ١٠٪	مكية	٢	بنسبة ٢٪

يحيى، ويعقوب، وهاجر، وصالح، وحمزة، وبوبكر (١) لكل منها.

وبالإضافة إلى عبدالله هناك مجموعة مركبة مع عبد وعددها (١٨)، ولاتوجد أسماء مركبة مع محمد.

أي أن الأسماء الدينية بلغت (٣٦٩) بنسبة ٣٧٪، وعلى الرغم من ارتفاع عددها إلا أن النسبة تبدو منخفضة قياساً على الفترات السابقة، ولكن الوعي للعامل الديني هنا كان واضحاً أكثر من الفترات السابقة؛ فقد ذكر الأهل بشكل مباشر وصريح أن السبب الديني كان هو العامل في اختيار الاسم، وذلك في (٩٥) إجابة.

٢ - بدأ كثير من الأسماء يأخذ نسبة شيوع عالية؛ مثل:

سعيد	٢٢	بنسبة ٢٢٪	أمل	١٢	بنسبة ١٢٪
خالد	٢١	بنسبة ٢١٪	خلود	١٢	بنسبة ١٢٪
نورة	٢٠	بنسبة ٢٠٪	شيخة	١٢	بنسبة ١٢٪
عليا	١٨	بنسبة ١٨٪	منى	١١	بنسبة ١١٪
هند	١٥	بنسبة ١٥٪	بدر	١٠	بنسبة ١٠٪
راشد	١٣	بنسبة ١٣٪	حصه	١٠	بنسبة ١٠٪
سيف	١٣	بنسبة ١٣٪	ريم	١٠	بنسبة ١٠٪

٣ - كثير من الأسماء تدل على الأصول غير العربية؛ مثل: هيرة، وأميرة،

وحسن، وهنسي، وعبدالواحد، وفريال، وفريدة، وسميرة، ونوران، وهاجر، وإبراهيم، ومحبة، وأيوب، وأنور، ورقية، وأمين، ورفيعة، وبلقيس، وشفيقة، وزليخة، وزوينب، ويعقوب، وزهرة. ولكن يلحظ ظهور بعض الحالات التي تم تغيير الاسم فيها لأنه يدل على أصول غير عربية؛ مثل: نعيمة حوات إلى ناعمة؛ ولانقصد بالاسم الأعجمي هنا أن الاسم غير عربي الأصل، ولكننا نقصد به

الاسم الذي يشعر أهل البلاد بأن صاحبه من أصول أعجمية؛ لأن الاسم لا يستخدمه أهل البلاد العرب.

وبتتبع الأسباب التي ذكرها الأهل لاختيار الأسماء اتضحت الأمور الآتية:

- مازال سبب تسمية الاسم تبعاً لاسم الأجداد والأهل يبدو بوضوح، إذ ذكر في (٣٦٠) مرة أي بنسبة ٣٦٪، وهذا يبين أن الترابط الاسري مازال قائماً، ومازال الناس ينظرون إلى الأهل والأجداد نظرة احترام وتقدير ومحبة، ولذا يحرصون على استمرار أسمائهم في العائلة.

- كثير من الأسماء سمي على أسماء الشخصيات المشهورة من شيوخ الإمارات أو رجالها المشهورين أو حكام وأمراء الدول الأخرى، وذلك على النحو الآتي: أسماء الشيوخ وأسرهم (١٨) مثل: راشد، حصّة، مروان، سعيد، عناية، هند، سلامة، لطيفة، وسلطان.

أسماء حكام للبلاد العربية (٩) مثل: جمال، سعود، وفيصل، وفهد، وسعد، وجواهر.

شخصيات تاريخية (٧) مثل: طارق، وخالد، وخولة، وعمر، وعمار.

شخصيات من دولة الإمارات (٥) مثل: مانع، وعبدالعزیز، وعبدالله.

- مجموعة من الأسماء سميت على أسماء مغنين وممثلين وعددها (١١)؛ مثل: منى، وصابرين، ونوف، وعدنان، ولينا، وسناء، وهنوف، وهيام، وناهد، ونسرين.

- مجموعة من الأسماء تم اختيارها لتحقيق تناسق بين أسماء الأسرة؛ مثل: عمّر وعمّران توأمان.

بسمة ونسمة توأمان.

حمد وحميد أسماء إخوة تبدأ بحرف الحاء.

عنود للتوافق مع عهد.

نوف للتوافق مع هنوف.

حمد للتوافق مع حصّة.

ندی للتوافق مع شذى.

واقفي للتوافق مع وفاء.

محمود للتوافق مع منصور ومسعود.

عصام للتوافق مع عماد.

نوال للتوافق مع نورة.

سمر	للتوافق مع سحر.
إلهام	للتوفيق مع هيام.
ناهد	للتوافق مع ناصر اسم والدها.
خالد	للتوافق مع خالدة.
نهى	للتوافق مع ندى.
فهد	للتوافق مع فاطمة توأمان.
خلود	للتوافق مع خالد.

٥ - بعض الأسماء سميت على أسماء أشخاص كانت لهم مواقف حبيبتهم إلى المسمى؛
مثل:

حليمة على اسم زوجة الأب لأنها أحسنت معاملة أولاد زوجها.
أمل على اسم طبيبة أشرفت على ولادتها.
وفاء على اسم طبيبة أشرفت على ولادتها.
أمل على اسم طالبة كانت تحبها الأم التي تعمل مدرسة.

٦ - بعض الأسماء تم اختيارها بالقرعة وعددها (٥) أسماء، وهذا يدل على الحيرة والتردد بين أكثر من اسم، إذ لكل منها مناسبة أو دلالة خاصة ولذلك يجدون في القرعة حلاً لاختيار أحد الأسماء، ومنها: سعيد، وعادل، وهدي.

٧ - مجموعة من الأسماء سميت على أسماء الأصدقاء وعددها (٢١) اسماً، وهذا يوسع دائرة المحبة والتقدير من الأسرة إلى الأصدقاء، مثل: دلال، وخولة، وحشر، ومهرة.

٨ - مجموعة من الأسماء ترك اختيار الاسم للأصدقاء وعددها (١١) اسماً.

٩ - بعض الأسماء نتيجة لرؤية في المنام أو أحلام؛ وهي:

لبنى لأن الأم حلمت بأنها ولدت وأسعت ابنتها لبنى.

عبدالله لأن شخصاً طلب من الوالد في المنام أن يسمي ابنه عبدالله.

عُمر لأن الوالد رأى أنه رزق ولداً وأسماه عُمر.

ومثل ذلك قيل في خالد، وعيسى، وصلاح، وإيمان.

١٠ - بعض الأسماء تم اختيارها من الأسماء السائدة في بلد الأم مثل:

نشوى وسلوى وأمل لأن الأم مصرية.

نوران لأن الأم فارسية.

- ١١- مازال الاتجاه إلى تسمية المولود الأول محمد أو أحمد، والمولودة الأولى ب فاطمة، ولكن الحالات قليلة، إذ ذكر ذلك في أربع مرات فقط.
- ١٢- بعض الأسماء تم اختيارها رغبة في الأسماء البدوية، مثل: عفراء، وترفة، وابنى.
- ١٣- بعض الأسماء تم اختيارها رغبة في الأسماء القديمة، مثل: عروة، وحذيفة.
- ١٤- بعض الأسماء تم اختيارها طبقاً للكناية السائدة؛ مثل:
- جاسم لأن الوالد اسمه محمد ويكنى بأبي جاسم.
- عيسى لأن اسم الأم مريم وتكنى بأم عيسى.
- غيث لأن اسم الوالد مطر ويكنى بأبي غيث.
- عبدالله لأن اسم الوالد ثاني ويكنى بأبي عبدالله.
- مزون لأن اسم الوالد مطر وكان يكنى بأبي مزون.
- خليل لأن اسم الوالد ابراهيم ويكنى بأبي خليل.
- ١٥- بعض الأسماء تم اختيارها رغبة في الأسماء الحديثة، وهم يعنون بالحديثة الأسماء التي أخذت في الانتشار حديثاً، ولكنها قد تكون من الأسماء العربية المستخدمة في عصور سابقة، مثل: خلود، وميثا، والعنود، وهيد، وندي، وشهد، وخولة، وإسراء، وعلياء، وشما.
- وكذلك ظاهرة التبدل مازالت موجودة، وهذا جدول يبين ألفاظ التبدل الخاصة بالأسماء الجديدة المستخدمة في هذه الفترة.

الاسم	التبدل	الاسم	التبدل
إسرا (إسراء)	سروى	حمزة	حمزوه
أمجد	مجد	خديبة (خديجة)	خدوي، خدوج
بسمة	بسوم	خلف	خليف، خلوف
بويكر	بكره	دانة	دانوه
ترفة	تروف	دينا	رينوه
جابر	جبور	رندا	دندوه
حارب	حروب	ريهام	ريهاموه
حاضر (حاضر)	حضير	زليخة	زلوخ
حامد	حمود	زهرة	زهور، زهروه
حشر	حشور	سراء	سروى

الاسم	التدليل	الاسم	التدليل
سعد	سعود	غاية	غايوه
سعود	سعوده	لبنى	لبون
سنا (سنا)	سنوه	مايدة (ماجدة)	ميسود
سهيل	سهول	مدية	مداي، مدوي
شبيب	شبوب	مصباح	صباح
شريفة	شروف	معظذ (معضد)	عضيد
شفيقة	شقوق	مكية	مكيوه
شهد	شهود	مهرة	مهروه
شيخة	شويخ، شيخوه	ناجي	نجوي
صقر	صقير، صقروه	نادر	نور
عبدالرحيم	رحيم	ناهد	نهود، نهوه
عبدالعزيز	عزوز	نايف	نيوف، نواف
عبدالمحسن	محسن	نسمة	نسوم
عذارى	عذروه	نوف	نوفة، نوفوه
عذرا (عذراء)	عزون	هاجر	هجور
عمار	عموري	هيرة	هيره
عنود	عنودي		

وأما الكنايات فقد استمر استخدامها، وهذا جدول يبين كنايات الأسماء الجديدة المستخدمة في هذه الفترة:

الاسم	الكنية	الاسم	الكنية
أيوب	بوالصبر	سعود	بوفصيل، بوعسكور
حامد	بوشاكر	سهيل	بوخليفة
حشر	بومانع	صقر	بوشاهين
حمزة	بوعباس	عمار	بوياسر
خديجة (خديجة)	أم طاهر	عمران	بوعيسى
خلف	بوماشل	غيث	بومطر
زهرة	أم حسن	مزون	أم مطر

الخاتمة:

لقد رأينا في الصفحات السابقة كيف كان للأسماء في كل فترة دلالات اجتماعية تعكس ما كان يور في المجتمع من اتجاهات وميول، وما كان يطرأ على حياة الناس، ويمكن إيجاز أهم الظواهر التي أوضحها البحث بما يلي:

- ١ - كان للأسماء الدينية نصيب الأسد في جميع الفترات.
- ٢ - الأسماء الأعجمية كانت تعكس الصلة القوية بين أهل الامارات والبلدان المجاورة.
- ٣ - عندما قوي الاتصال بين الناس والأقطار العربية الاخرى انعكس ذلك على الأسماء.
- ٤ - كان لانتشار الثقافة أثره في اختيار الأسماء.
- ٥ - كانت الرغبة في تسمية الأبناء على اسم أحد الأقارب واضحة جلية في النصف الأول من هذا القرن، وعلى الرغم من ظهور أسباب اخرى لاختيار الاسم إلا أن هذه الرغبة مازالت قوية.
- ٦ - استخدام الكنية يعكس العمق التاريخي للأسماء، فمعظم هذه الكنايات مستمدة من الشخصيات التاريخية.
- ٧ - كثير من الأسماء تحمل أمنيات الأهل.
- ٨ - ظهر في الفترات الأخيرة ميل نحو استخدام أسماء تبعاً للدلالة اللغوية للكلمة.
- ٩ - ظهر في الفترات الأخيرة ميل نحو استخدام أسماء مستخدمة في البلدان العربية الاخرى.
- ١٠ - ظهر في الفترات الأخيرة ميل نحو استخدام أسماء للتناسق الصوتي بين أصواتها، أو للتناسق مع أسماء أحد الإخوة.
- ١١ - ظهر في الفترات الأخيرة ميل نحو استخدام أسماء تحمل الرقة والنعومة.

الدكتور/ عبدالله جمعه الحاج

**الاستيلاء الايراني
على جزيرة أبوهوسى**

أهداف الدراسة وأهميتها:

يعتبر احتلال إيران للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، أبو موسى والطنبين الكبرى والصغرى في الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٧١ من أهم الأحداث التي صاحبت الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي، والتي لازالت تسهم في عدم استقرار المنطقة. واحتلت إيران الجزر خلال عهد الشاه لأسباب حاولت تصويرها بأنها استراتيجية - أمنية، وجاء الاحتلال في إطار سياسة الهيمنة والتوسع الخارجي التي اتبعتها نظامه تجاه إمارات ودول الخليج، ويشير روح اللّه رضائي في كتاب له حول دور إيران في الخليج إلى أن الشاه قال بالحرف الواحد في مقابلة صحفية له مع مجلة ميديل إيست مونيتور، وذلك في ١٥ يوليو ١٩٧١ بأن الجزر ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لإيران ولدول الخليج الأخرى ولأمن وسلامة المنطقة برمتها.^(١) ويبدو أن عبارة سلم المنطقة كانت تعني بالنسبة للشاه سلامة الصادرات النفطية الإيرانية وتجارة إيران في السلع غير النفطية، ويعني هذا أنها كانت اقتصادية في جوهرها رغم نشر في العدد الثاني الخمسون - السنة الثالثة عشر - شتاء ١٩٩٦م

الادعاءات الأخرى. ومما يعزز ذلك أن الشاه كان في تلك الفترة يحاول تشجيع الصناعة الإيرانية والمنتجات الإيرانية الأخرى للمساهمة في دوران العجلة الاقتصادية للبلاد وبطريقة فعالة. ويبدو أن ذلك التوجه جاء ضمن السياسة الإيرانية الشاملة التي انتهجها الشاه في الرغبة للتخلص من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل. وجدير بالملاحظة أن الصادرات والواردات الإيرانية غير النفطية عبر الخليج شهدت زيادة ملحوظة خلال الستينات، فعلى سبيل المثال ارتفعت قيمة تلك الصادرات والواردات في الفترة ما بين الأعوام ١٩٦٣ - ١٩٦٨ من ١٢٨ مليون دولار أمريكي إلى ١٨٢ مليون دولار^(٢).

وتهدف هذه الدراسة إلى سبر غور مشكلة الجزر وذلك بعد أن قامت إيران بتصرفها الكامل على أبو موسى، ففي العام ١٩٩٢ قامت إيران بالاستيلاء الكامل على الجزيرة بعد أن كانت قواتها تتمركز في جزء منها فقط وفقاً لمذكرة التفاهم التي توصلت إليها مع الشارقة في ٢٩ نوفمبر ١٩٧١. وتنطلق أهمية هذه الدراسة من واقع أن المشكلة ذاتها قد أجمت ولازالت تؤجج من أوار عدم الاستقرار في منطقة الخليج بشكل عام، ومن كونها مشكلة سياسية هامة تشكل منذ العام ١٩٧١ محوراً للصراع بين الإمارات وإيران. وستتم دراسة هذه المشكلة من ناحية سياسية بشكل أساسي مع الاستعانة بالبعدين التاريخي والقانوني، وسيتم التركيز على طبيعة المشكلة وكيفية بروزها كمعضلة حددت ولازالت تحدد طبيعة وتوجه السياسة الخارجية التي اتبعتها كل من دولة الإمارات وإيران تجاه بعضهما البعض، وسنقوم بالتعرف على طبيعة المشكلة والأسباب التي أدت بها أن تؤول إلى مآلت إليه، وبشرح المتغيرات السياسية التي أحاطت - ولازالت تحيط - بها، وبتحليل وجهات نظر ومواقف الأطراف التي كانت فاعلة في سير أحداثها، وإلى استعراض تطورات الحوارات التي دارت بين تلك الأطراف.

الصفة الإقليمية للجزر:

في سياق اطلاعنا على الأدبيات المختلفة المتعلقة بموضوع الجزر لاحظنا أن جل الكتابات التي تعالج الموضوع تشير إلى الجزر الثلاث بمسمى «الجزر العربية» دون توضيح الجهة العربية القطرية المحددة التي تعود إليها الحقوق القانونية والتاريخية في تلك الجزر، وهذا الواقع جعل الكثير من الباحثين والمهتمين بشؤون الخليج - بشكل عام - وبموضوع الجزر بشكل خاص يطرحون تساؤلات حول كينونة الجزر موضوع نزاع بين جميع الدول العربية وإيران أم بين دولة الإمارات فقط وإيران!

وهذا بدوره يؤدي إلى طرح تساؤلين يعتبران أهم وأعمق وهما: أولاً: هل تستطيع دولة الإمارات أن تتدخل منفردة كطرف في نزاع اقليمي ساخن مع إيران^(٣) القوة الاقليمية الكبرى ذات الامكانيات العسكرية والبشرية والاقتصادية التي تفوق مايتوافر لدى الإمارات منها أضعاف الاضعاف؟ وثانياً: هل الحقوق القانونية والتاريخية في الجزر تخص دولة الامارات أم أنها تخص الإماراتين المعنيتين بالجزر مباشرة وهما الشارقة ورأس الخيمة فقط^(٤).

وللاجابة على التساؤلين المطروحين لابد أن نشير إلى أن السؤال الأول يتسم بالكثير من النقص في المعلومات وفي الإلمام بمنطقة الخليج من قبل أولئك الذين يطرحونه، ويهمننا أن نوضح بأن دولة الإمارات قد أصبحت بعد مضي خمسة وعشرين عاماً بالتمام والكمال منذ تأسيسها كياناً سياسياً له باع مشهود على صعيد السياسة الخليجية والعربية والعالمية تجعله مؤهلاً للعب أدوار رائدة في شتى المجالات التي تخص غيره من الدول والشعوب فما بالك بالأمر الخاصة به. ويكفي أن نشير هنا باختصار رداً على التساؤل بصدد موضوع الجزر وقدرة الإمارات على الاطلاع بمفردها بالمطالبة بها إلى أن الكيان السياسي الاقليمي لدولة الامارات قد نجح في تكوين تجربته وخصوصيته المستقلتين على كافة الأصعدة السياسية الداخلية والخارجية، والاقتصادية والاجتماعية، والأمنية والعسكرية على مستوى الخليج والمنطقة العربية خلال الفترة المنصرمة من عمر الاتحاد، ويكفي أن نشير إلى أن تجربة الاتحاد التي تمت بين الإمارات السبع منذ الثاني من ديسمبر ١٩٧١ تعتبر رائدة وفريدة على مستوى الوطن العربي لأنها اقتترنت بمنظومة نجاحات أكدت بأن دولة الامارات كيان سياسي مستقل يتأكد شكل بنيته السياسية والقانونية الدستورية يوماً بعد يوم^(٥).

أما بالنسبة للإجابة على السؤال الثاني فإنه ومنذ أن قامت الدولة بالشكل الحالي فإن الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية والدفاع منوطة بشكل عام بالحكومة الاتحادية التي تدير أمورها كافة وعلى جميع الصعد، وحكومات الإمارات المحلية المعنية بالخلاف تصر وبشكل كامل على أن شأن الجزر بالذات وشؤون الحدود بشكل عام هي أمور من صميم المسؤولية الاتحادية، ولايأتي هذا الطرح من كون الحكومات المحلية ليست قادرة على إدارة دفة الشؤون الخارجية والدفاع فقط بل من كون دستور الدولة ينص على ذلك بشكل جلي^(٦).

اسلوب ومنهج المعالجة:

تنتهج هذه الدراسة اسلوباً في المعالجة يعتمد على النقاط الآتية:

أولاً: إن إيران بتصرفاتها الأخيرة في أبو موسى واستيلائها عليها كاملة ومن ثم تعطيل كل مظاهر سيادة دولة الإمارات عليها إنما تكون قد أخلت ببند مذكرة التفاهم التي اعلنت في ٢٩ فبراير ١٩٧١ بينها وبين الشارقة، وهي بتصرفها هذا تعتبر محتلاً أجنياً استولى بالقوة على اقليم يملكه غيره، وبهذا فإن وضع أبو موسى أصبح مشابهاً تماماً لوضع الجزيرتين الأخرين اللتين احتلتها إيران بالقوة المسلحة.

ثانياً: إن إيران تعتمد على ادعاءات تاريخية، وعلى ضرورات أمنية - استراتيجية تخص الأمن القومي الإيراني بكافة جوانبه.

ثالثاً: إن إيران احتلت الجزر عنوة ودون وجه حق، وأنها اقتطعتها من جسد الإمارات لكي تضمها إليها معتمدة على تفوقها العسكري، وعلى الظروف الدولية التي كانت سائدة آنذاك، والتي ساعدتها على تنفيذ احتلالها وتكريسه إلى أبعد الحدود.

رابعاً: إن إيران تعمدت وبشكل واضح على توقيت احتلالها للجزر في ٢٠ فبراير ١٩٧١، أي قبل يومين من الإنسحاب البريطاني حتى توهم الرأي العام العالمي بأنها تقوم باسترجاع تلك الجزر من بريطانيا مباشرة عوضاً عن كونها تحتلها احتلالاً من أراض تخص دولة الإمارات.

خامساً: إن هناك حقوقاً ثابتة وراسخة للإمارات تؤيدها أسانيد قانونية وشواهد تاريخية، وتبرزها حقائق تتعلق بالجغرافيا البشرية والطبيعية، ويساندها الرأي العام العالمي والعربي من خلال ماتتبهاته المؤتمرات العربية والدولية بشكل جماعي ومن خلال تصريحات مسؤولي الدول في لقاءاتهم الثنائية مع مسؤولي الإمارات.

سادساً: رغم الحقائق التي وردت في خامساً إلا أن الموقف الإيراني المتصلب جعل حل المسألة بالطرق السلمية مستعصياً، وأنه لا تبدو في الأفق بوادر انفراج وخاصة من الجانب الإيراني تساعد على الوصول إلى حلول معقولة تعيد الحق إلى نصابه كاملاً.

سابعاً: نتيجة للواقع الذي ورد في سادساً فإن هذه القضية ستبقى واحدة من أهم الأسباب التي تعرقل مسيرة الأمن في الخليج بصفة خاصة وتعكر صفو العلاقات العربية الإيرانية بشكل عام، ذلك الواقع يدعونا إلى القول أيضاً بأنها قد تعكر صفو الأمن العالمي حيث إنها مدخل جيد للأطراف الأخرى للتدخل العسكري والسياسي المباشر في الخليج.

ثامناً: إن دولة الإمارات لن تتخلى عن هذه الجزر، وإنما لن تآلوا جهداً في سبيل

الوصول إلى حل سلمي لقضيتها، ولكنها في ذات الوقت تستبعد من سياستها نهائياً استخدام الوسائل غير السلمية لاستعادتها.

– إيران واحتلال الجزر .

خلفية الصراع حول الجزر:

تعود الجولة الحالية من الصراع القانوني والسياسي المستمر حول جزر أبوموسى والطنين الكبرى والصغرى إلى الثلاثين من نوفمبر ١٩٧١ عندما احتلت القوات الإيرانية الجزر الثلاث الواقعة في فم الخليج بالقرب من مضيق هرمز، وأتى احتلال الجزر التي كانت خاضعة في ذلك الوقت لسيادة كل من الشارقة ورأس الخيمة قبل يومين فقط من اعلان قيام دولة الامارات العربية المتحدة، وجاء ذلك الاحتلال بعد مناقشات مطولة دارت على مراحل متعاقبة خلال سنوات ثلاث، ودارت تلك المناقشات بين كل من بريطانيا وإيران والإمارات العربية المتحدة في ذلك الوقت بالاضافة إلى بعض الأطراف الاقليمية الاخرى الفاعلة في شؤون الخليج، وخلال تلك المناقشات والمفاوضات التي تمت بين وضع الجزر، وبين اعتراف إيران بقيام دولة الإمارات التي كانت على وشك الظهور، وبين مسائل اقليمية اخرى كانت تطالب بها إيران^(٧).

وفي اطار بحثها عن تبرير مقنع لادعاءاتها في الجزر ولتصرفاتها في احتلالها العسكري المباشر قامت إيران بتوظيف مجموعتين من الادعاءات: تقوم الأولى على ادعائها بأن لها حقوقاً تاريخية في الجزر، وتقوم تلك الحقوق كما تقول إيران على السيطرة المستمرة التي مارستها على الجزر حتى حلول الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ففي ذلك الوقت أجبرت على اخلاء الجزر الثلاث من قبل البريطانيين الذين قاموا بتسليم الجزر إلى كل من الشارقة ورأس الخيمة. ويرى بعض الدارسين الغربيين لشؤون المنطقة بأنه رغم بروز مشكلة الجزر بشكل خطير وجدي مع بوادر الانسحاب البريطاني النهائي من منطقة الخليج إلا أنها كانت موضوعاً للعديد من الاتصالات والمراسلات غير المجدية بين الحكومة البريطانية في لندن والعاصمة الإيرانية طهران في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين^(٨). وفي منتصف الستينيات أصبحت مسألة الجزر عائناً مهماً جداً في تقدم المفاوضات التي دارت بين بريطانيا وإيران، وكانت الأولى تعقد تلك المفاوضات وتحضرها نيابة عن الإمارات في سبيل التوصل إلى اتفاقية لتحديد الجرف القاري مع إيران^(٩).

وفي اشارات أبعد من الاعترافات التاريخية سعت إيران في ذلك الوقت إلى تصوير الاحتلال وكأنه أمر دال على - ويتعلق باعتبارات جيو - استراتيجية تهم إيران بشكل

أساسي، كما تهم دول الخليج الأخرى جميعها ولم يكن بالإمكان الحفاظ على الاعتبارات الجيو - استراتيجية تلك من وجهة النظر الإيرانية إلا بالاستيلاء والسيطرة على الجزر، وقد أوضح الشاه بأنه نظراً لقرب الجزر المعنية الشديد من مضيق هرمز فإن حرية الملاحة الداخلة إلى الخليج والخارجة منه كانت ستصبح مهددة لو بقيت الجزر في أيدي أطراف ضعيفة، وأضاف بأن سلامة الملاحة النولية وحريتها تعتمد إلى حد كبير على السيطرة على الجزر بالقوة العسكرية لأن تلك السيطرة كانت ستؤدي إلى استقرار منطقة الخليج واستتباب الأمن فيها، وفي مواقف أخرى لإيران حول أهمية الجزر أوضحت بأن سلامة وحرية تدفق الشحنات النفطية والسلع الاقتصادية الأخرى منه وإليه يشكل هاجساً أمنياً واقتصادياً لإيران ولدول الغرب قاطبة^(١٠)، ويدل ذلك الطرح على أن إيران كانت تحاول في تلك الفترة أن تقدم نفسها على أنها قادرة على رعاية المصالح الغربية وحمايتها في المنطقة، وقد جاء ذلك كمبادرة إيرانية لتقديم الذات للعب دور شرطي المنطقة وذلك في إطار الاستجابة لما عرف بمبدأ نيكسون **Nixon Doctrine**.

ويعتبر احتلال إيران للجزر من قبيل الترف الإمبراطوري الذي مارسه الشاه الذي كان يطمح إلى إعادة الإمبراطورية الفارسية المندثرة، وكان ذلك الطموح الإمبراطوري قائماً على الادعاء بأن الحكام القواسم الذين كانوا يسيطرون على الجزء الجنوبي من الخليج كاملاً بصفتيه الشرقية والغربية قاموا بدفع الضرائب **Tributes** إلى أباطرة فارس خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر^(١١)، وهذا الادعاء غير مثبت تاريخياً بصورة قطعية حيث لا يوجد ما يمكن الرجوع إليه سوى الادعاءات الإيرانية، وقد أدلى الشاه بتلك الادعاءات خلال مباحثاته مع البريطانيين حول البحرين وحول وضع مشيخات الساحل العُماني آنذاك بعد أن أعلنت بريطانيا عن رغبتها في الانسحاب من الخليج. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإنجليز قاموا بالمفاوضة **Bargain** من أجل التوصل إلى اعتراف إيراني بدولة الإمارات، وكان ذلك، وكما يشير الكثير من المحللين الغربيين، في مقابل أن لا تحصل معارضة بريطانية في تعامل إيران مع الشارقة بالذات فيما يخص جزيرة أبو موسى^(١٢)، حيث بدأ التفاوض مع رأس الخيمة مستحيلاً بسبب موقف حكومتها تجاه القضية.

المصالح الإيرانية في الجزر:

يبدو أن مصالح إيران الحقيقية في الجزر كانت ولا زالت تعود إلى عوامل اقتصادية وعوامل سياسية، وتأتي قيمة الجزر الاقتصادية من الميزات التي تضيفها إلى الأمور المتعلقة بقياس وتحديد مدى الجرف القاري الذي يعود إلى إيران في قاع الخليج في

مقابل ذلك الذي يعود إلى دولة الإمارات، فضم الجزر إلى الأراضي الإيرانية يجعل شواطئ إيران في مواجهة الإمارات تبدأ من نطاق الجزر كمرتكز، وهذا بدوره قد يدفع بإيران إلى المطالبة بمناطق بحرية وجزر أخرى تعود ملكيتها إلى الإمارات باتجاه الساحل الغربي للخليج. ويرى الكثير من المشتغلين بعالم النفط أن تلك المناطق تعتبر واعدة جداً لاكتشاف حقول نفط جديدة فيها.

أما بالنسبة للقيمة الاستراتيجية التي تعول عليها إيران في الجزر فإنها تبدو وإلى حد كبير رمزية، فالقنوات الملاحية في مابعد هرمز تمر بين الطنين وأبوموسى في ما يعرف بالاتجاه إلى الخارج (أي الخروج من الخليج) Outbound، أما بالنسبة للدخول إلى الخليج Inbound فإنها تمر في الجانب الآخر للطنين، لذلك فمن المعقول جداً تصور وجود قنوات مرور بحرية أخرى تحل مكان تلك المشار إليها، وعلاوة على ذلك فإنه توجد مواقع استراتيجية أخرى يمكن من خلالها السيطرة على تلك الممرات البديلة، فيوجد تحت هيمنة إيران مجموعة من الجزر التي تقع في مدخل الخليج كجزيرة الجسم وجزيرة صري بالإضافة إلى الشريط الساحلي الممتد شرقاً والمواجه تماماً لمضيق هرمز، وفي واقع الحال فإن الطنين صغيرتين إلى درجة كبيرة وأراضيها صخرية صلبة، ولاتبدو أبوموسى مناسبة جداً لبناء قاعدة جوية مزودة بمدرج مطار للطائرات الاستراتيجية المقاتلة باستثناء الطائرات العمودية، وتأتي هذه الحقيقة على الرغم من وجود إمكانيات معقولة لتحويلها إلى ميناء عسكري، ومن كونها تصلح لتحويلها إلى قاعدة مساندة لقواعد عسكرية أخرى أضخم منها، وعلى أية حال فبعد احتلالها للجزر أعلنت إيران بأن السبب الرئيسي لقيامها بذلك هو الحقوق التاريخية لها فيها بالإضافة إلى الأهداف الاستراتيجية، فماذا عن الحقوق التاريخية، وماذا عن الطرح الاستراتيجي؟

منطق الأسس التاريخية:

ترى إيران بأن الجزر محل الحديث هي جزء من الأراضي الإيرانية، اقتطعه البريطانيون وضموه إلى الإماراتين العربيتين الشارقة ورأس الخيمة، ونتيجة لذلك كما تقول فإنها ترى أيضاً بأنها عندما احتلتها إنما قامت بإعادة ذلك الجزء إلى أصله^(١٣)، وهذا منطق خطير، فالجزر الثلاث لم تكن في يوم من الأيام أراضي إيرانية، وهناك كم هائل من المبررات التاريخية والقانونية المنطقية التي تؤيد ذلك تأييداً كاملاً، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن منطق الأساس التاريخي الذي تعتمد عليه إيران كثيراً يعتبر واهياً وإلى حد كبير لأنه لو تم الاستناد إليه وعلى نطاق عالمي واسع لتغيرت

طبيعة الدولة - الأمة Nation-State القائمة في عالم اليوم والمعترف بها من قبل المجتمع الدولي كأحد نتائج الحرب العالمية الثانية من جذورها، كما أننا لو افترضنا بأن البريطانيين - وكما تدعي إيران - قاموا بضم أراض إلى الإمارات فإن ذلك لا ينطبق على الإمارات وحدها في الوقت الحاضر، فلو نظرنا بموضوعية وتمعن إلى معظم دول المنطقة الحالية فإننا سنجد أنها خلقت بهذه الطريقة ولضرورات ارتبطت كثيراً بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية البريطانية بشكل خاص والغربية بشكل عام. وبمناذرة إيران لمراجعة مسألة الحدود على أسس تاريخية فإنها تفتح المجال واسعاً على نفسها باحتمال أن مسألة حدودها مع الآخرين قد تخضع للمراجعة في يوم ما، فعلى الرغم من التفكير الإيراني المتأصل بأن إيران وبشكلها الحالي هي امتداد لحضارة الفرس منذ أيام قورش الأكبر إلا أن الحقيقة غير ذلك، حيث إنها ليست سوى دولة - أمة من خلق السياسة الاستعمارية البريطانية التي نجحت في حسم صراع المصالح الغربي في منطقة الخليج وبلاد فارس لصالحها، كما هي حال دول الخليج العربي الأخرى، وهذا يعني أنه مهما كانت الاختلافات والخلافات بين دول الخليج فإنه لا يمكن حل تلك الخلافات بضم الواحدة منها لأراضي الأخرى وعدم الاعتراف لها بسيادتها عليها، والنتيجة هنا أن نفس منطق التدخل سيطبق على إيران من قبل جيرانها الآخرين فروسيا وتركيا وأفغانستان والعراق وغيرها تستطيع أن تعلن مطالبها بأجزاء من إيران استناداً على أسس تاريخية، ذلك الواقع يعزز المنطق القائل بأن الأسس التاريخية التي تعتمد عليها إيران تجاه خلفها مع دولة الإمارات أسس غير صحيحة.

الطرح الاستراتيجي:

تجدر الإشارة إلى أن الطرح الاستراتيجي الإيراني فيما يتعلق بالجزر وقربها من مضيق هرمز ينتقد بشكل واسع من قبل محلي ومراقبي السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دولة الإمارات ودول الخليج الأخرى، ويشيرون بهذا الصدد إلى ما تقوله الأنظمة الإيرانية المتعاقبة من أن استيلاء إيران على الجزر الثلاث جاء في إطار الرغبة في المحافظة على سلامة وأمن الملاحة الدولية عبر مضيق هرمز هو أمر غير مقنع إلى حد كبير، فيقول جوزيف شوربا Joseph Churba مثلاً^(١٥): بأن الاستيلاء على الجزر لا يشكل أمراً جوهرياً لسلامة الملاحة في مضيق هرمز، ولا يمكن بحد ذاته أن يمنع أية قوة بحرية يعتد بها وتريد إثارة القلاقل هناك من القيام بما تزمع دون أن يتمكن من سيطر على الجزر الثلاث من منعها.

وكما يلاحظ فإن الظرف الذي هباً لإيران القدرة على إعادة مطالبها التي توقفت منذ أمد طويل كان تصريح بريطانيا حول نيتها بالانسحاب من المنطقة نهائياً مع نهاية عام ١٩٧١، وخلال السنتين اللتين شهدتا المباحثات المشتركة تم التركيز على مسألة الحقوق القانونية للأطراف المتنازعة على الجزر بالإضافة إلى التركيز على مطالب إيران بشأن السيادة على البحرين، وفي إطار الربط بين المشكلتين، فإن الاستراتيجية التفاوضية الإيرانية الظاهرة كانت تتمحور حول الحصول على وعود بريطانية تؤيد مساعي إيران للسيطرة على الجزر الثلاث على الأقل مقابل أن تقوم إيران بالإعلان عن نيتها في إسقاط مطالبتها بالبحرين، وعلى الرغم من أن المفاوضات أشارت إلى أن القيادة السياسية الإيرانية كانت مقتنعة بأن بريطانيا كانت ستتغاضى عن معارضة إيران بشدة بالنسبة للجزر الثلاث في سبيل أن تتخلى الأخيرة عن مطالبتها في البحرين بشكل نهائي^(١٦)، وخلال عامي ١٩٧٠ و١٩٧١ اتجهت السياسة الإيرانية المعلنة تجاه الإمارات ودول المنطقة الأخرى لكي تشكل خليطاً من سياسات العصا والجزرة، ومعنى ذلك أنها شكلت خليطاً من التهديدات والوعود الإيجابية لمنح الدعم والمساعدات المالية، وصممت تلك السياسات خصيصاً لكي توجه المسائل نحو تسويات وحلول وفقاً للطروحات الإيرانية، ففي فبراير ١٩٧١ على سبيل المثال أكد الشاه على أنه من الممكن أن تكون إيران على استعداد للجوء إلى القوة العسكرية في سبيل فرض سيطرتها على الجزر، وتزامنت تلك التصريحات مع فترة أوضحت فيها إيران استعداداتها لتقديم قدر سخي من المساعدات المالية للإمارات المعنية بقضية الجزر إذا ما انصاعت تلك الإمارات لمطالب إيران، واستمرت المفاوضات بين بريطانيا وإيران وإمارتي الشارقة ورأس الخيمة خلال نوفمبر من عام ١٩٧١، وتزامن ذلك مع رفض إيراني شديد لكل الوساطات العربية المحايدة التي حاولت أن توضح لإيران إمكانية تأجير جزر أبو موسى والطنين لها بعد الانسحاب البريطاني^(١٧).

وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٧١ قامت كل من إيران وإمارة الشارقة بالإعلان عن التوصل إلى ترتيبات معينة تخص جزيرة أبو موسى، وقد اتضح من مذكرة التفاهم التي تبودلت بين الشارقة وإيران أن كلا من الطرفين لم يتخل عن ادعائه ومطالبته بالجزيرة، وأن أيًا منهما لم يعترف بادعاء الآخر عليها، وقد أشارت المذكرة إلى التوصل للقيام بترتيبات محددة حولها. وخلال نفس الفترة لم تتمكن إيران ورأس الخيمة من التوصل إلى تسوية مرضية لادعاءاتهما المضادة حول حقوق السيادة على الطنين، ونتيجة لذلك فإن الاحتلال الإيراني للجزيرتين في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ قوبل بمقاومة عنيفة من قوة الشرطة

الصغيرة المكونة من ستة أفراد والمتمركزة في طناب الكبرى، ونتج عن ذلك سقوط ضحايا من الجانبين حيث استشهد ثلاثة من رجال الشرطة التابعين لرأس الخيمة، وقتل أربعة من أفراد القوة الغازية.

وعندما وصل النظام الحالي إلى السلطة قامت بعض رموزه بالاعلان لفظياً عن رغبته في التخلي عن القيام بالنور الذي رسمه الشاه لإيران في الخليج بحيث تصبح شرطياً له، ولكنه في نفس الوقت لم يقم بالإعلان عن رغبته في التخلي عن احتلال الجزر الثلاث، وبالإضافة إلى ذلك فإنه لم يقم أيضاً بالاعلان عن تخليه عن المطالبة بأراض وجزر اخرى تخص مختلف الدول العربية المطلة على الخليج^(١٨).

– الموقف البريطاني .

من المهم جداً فهم الدور البريطاني في الخليج – وخاصة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الإنسحاب البريطاني عام ١٩٧١ – حتى يفهم الخلاف الحالي بين الإمارات وإيران حول الجزر، وتاريخياً فإن مسألة السيادة على الجزر هي التي جلبت أصل الخلاف بين الإمارات وإيران مع اقتراب القرن التاسع عشر من نهايته، أما قبل ذلك فإن حكومة الهند البريطانية لم تعر اهتماماً كبيراً لمسألة السيادة على تلك الجزر واعتبرتها مسألة داخلية تخص شيوخ القواسم الذين اختلفوا في بعض الفترات التاريخية فيما بينهم حول حقوق الرعي والغوص والصيد في تلك الجزر والمياه المحيطة بها، ولم ينافسهم عليها طرف آخر^(١٩)، وتأثرت وجهة النظر البريطانية في تلك الفترة حول امتلاك جزيرة ما من قبل فرع من القواسم دون الآخر بالسياسة البريطانية تجاه الأطراف المختلفة من القواسم وبالمصالح البريطانية العليا لدى كل طرف، إضافة إلى تأثرها إلى حد ما بالعلاقات الشخصية بين المعتمدين والضباط السياسيين والوكلاء البريطانيين وبين الحكام المختلفين^(٢٠).

أما فيما بعد الحرب العالمية الثانية فقد بدأ الدور البريطاني يضمحل، وكان لتغير موازين القوى الدولية في تلك الفترة دور هام وخاصة بالنسبة للخليج، ومن أهم المؤشرات على ذلك أن دور بريطانيا كقوة عظمى كان أخذاً في الانحدار نتيجة لعدم قدرة الاقتصاد البريطاني على خدمة الالتزامات البريطانية العالمية، وأدى بها ذلك إلى التخلي عن لعب دور القوة العظمى بكافة أبعاده. من جانب آخر، فإن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة كانت تنمو بشكل واضح رغم تمنعها في البداية عن التماهي في تكوين قاعدة مصالح واسعة، ويمكن الاضافة إلى ذلك بأن ماكان يعرف بالاتحاد السوفيتي كان يندفع بقوة للعب دور القوة العظمى، فعلى الرغم من الفترة القصيرة

التي استطاع خلالها السوفييت إيجاد موضع قدم لهم في إيران، إلا أن تطور القدرات السوفيتية وتطلع أربابها إلى سبل توصل أساطيلهم إلى مناطق استراتيجية في المياه الدافئة شكل قوة دافعة للتأثير على سياسات بريطانيا تجاه الخليج.

وفيما بين العامين ١٩٤٧ - ١٩٤٨ كانت بريطانيا تتراجع في الهند مما جعلها تعي حقيقة لزوم تراجعها عن الحفاظ على امبراطوريتها التي لاتغيب عنها الشمس، وساعدت وجهة النظر تلك على أن تتراجع بريطانيا عن دورها في المنطقة العربية، ولكن فكرة القومية العربية التي كانت في طور التبلور والظهور القوي في تلك الفترة وموقف أصحاب تلك الفكرة من الهيمنة البريطانية أصبح عاملاً مهماً في السياسات البريطانية التي اتبعت تجاه المنطقة، ففي نهاية عقد الأربعينيات وبداية الخمسينيات حاولت بريطانيا التفاوض حول سلسلة من الاتفاقيات مع الدول العربية الحديثة الاستقلال، ولكن الرفض العربي شبه المطلق حال دون عقد اتفاقيات كانت ستؤثر على كل من مصر والعراق^(٢١)، ويمثل ذلك المؤشر الأول على أن الدور البريطاني كان في اضمحلال، ومع انتهاء الدور البريطاني في فلسطين على النحو الذي انتهى عليه في العام ١٩٤٨ بدأ القوميون العرب في التيقن من أن بريطانيا لم تعد ذلك الطرف المطلق السيطرة على العالم العربي، وأدى ذلك إلى ازدياد تنامي الشعور المعادي لها في أوساطهم بفرض اخراجها من المنطقة.

ورغم رغبة بريطانيا في الانسحاب من مناطق كثيرة من العالم العربي مع بداية خمسينيات القرن العشرين إلا أن ذلك لم يتزامن مع الرغبة في الانسحاب من الجزيرة العربية بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص. ويمكننا الإشارة هنا إلى أن السبب لم يكن مرتبطاً بالرغبة في البقاء في حد ذاته أو في سبيل حماية المنطقة وأهلها عن طريق ابقاء القواعد البريطانية فيها أطول مدة ممكنة، ويعود السبب الجوهري في ذلك إلى تنامي أهمية النفط الكامن في باطن أراضي المنطقة بالنسبة للعالم الصناعي فيما بعد الحرب العالمية الثانية، ومما يعزز طرحاً من ذلك القبيل ماقامت به شركات استخراج النفط البريطانية من استثمار لرؤوس أموال ضخمة في منطقة الخليج^(٢٢).

وبالإضافة إلى ذلك فقد تمخض عن عمليات استخراج النفط عمالة بريطانية بأعداد كبيرة نسبياً في المنطقة، فأصبحت مسألة أمنهم وسلامتهم مثار اهتمام كبير من قبل الحكومة البريطانية في لندن والسلطات البريطانية في الخليج والنخب السياسية الخليجية الحاكمة مما جعل تلك الأطراف تتعاون لادخال الكثير من الإصلاحات في النواحي الأمنية. ويمكن القول بأن مسألة أمن الخليج واستقراره خلقت تناقضاً

جوهرياً واضحاً للسياسة البريطانية في المنطقة، ففي الجانب الأول، يلاحظ بأن سعي بريطانيا للحفاظ على الاستقرار عن طريق الوجود العسكري البريطاني ساهم كثيراً في تغذية الشعور القومي المعادي للوجود البريطاني، وشكل ذلك أمراً يناقض المسعى البريطاني للحفاظ على مصالح بريطانيا العليا ومصالح حلفائها الغربيين، وبدأت الأطراف البريطانية ذات المصالح وعلى رأسها شركات النفط تطرح تساؤلات جدية حول إمكانية تحقيق الاستقرار عن طريق سحب القوات البريطانية إلى خارج المنطقة^(٢٣).

ومن جانب آخر كان الواقع الخليجي الرسمي في تلك المرحلة يسير إلى غير ذلك وبشكل واضح، وساعد ذلك الواقع على تأجيل أية فكرة بريطانية للانسحاب الفوري من الخليج رغم الشعور البريطاني العام بالرغبة في ذلك، ولكن عندما قررت بريطانيا الانسحاب لاحقاً كان من الواجب عليها مواجهة حقيقتين هامتين.. أولاًهما: أن تصرفاً من ذلك القبيل كان سيسبب حالة مقلقة من عدم الاستقرار للنخب السياسية الحاكمة والشعوب التي تحكمها من جهة، وللمصالح البريطانية والغربية من جهة أخرى. ومن أهم معطيات عدم الاستقرار أن إيران كانت لها أطماع معلنة وصريحة في أراضي وجزر الكثير من الدول والإمارات الواقعة على ضفاف الخليج، وعلى رأس تلك الأطماع بالطبع تأتي مشكلة البحرين. لقد كان موضوع البحرين حساساً جداً من شأنه جر السعودية وإيران إلى صراع مسلح في حالة نشوبه، وكان من الممكن أن يجلب معه الدمار وعدم الاستقرار للمنطقة لأنه كان من الممكن أن تجبر جميع الأطراف الخليجية على المشاركة فيه^(٢٤).. وثانيتها: انه في ضوء عدم استقرار وعدم تيقن من ذلك القبيل كان على بريطانيا والجهات الغربية الأخرى الفاعلة في المنطقة أن تجد لنفسها حليفاً قوياً يستطيع المحافظة على استمرارية تدفق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية بشكل لايعوقه عائق، وتمخض عن النتيجة الأخيرة أن قامت بريطانيا بترتيبات معينة تتعلق بالجزر قد لا يكون من المناسب لنا الخوض فيها في هذه المرحلة من تاريخ المنطقة، ولكن يكفي القول بأن تلك الترتيبات ارتبطت بالاهتمام الأول الذي شغل بال المسؤولين البريطانيين في المنطقة وغيرهم والمتعلق بالتيقن التام من نوايا إيران الفعلية فيما يتعلق بمطالبتها في البحرين^(٢٥).

– مصادرة إيران لأبوموسى كاملة .

كيفية حدوث المشكلة:

في مارس ١٩٩٢، بدأت السلطات العسكرية الإيرانية الموجودة في أبوموسى

بتجاوزات واجراءات كان من شأنها التدخل في الشؤون المتعلقة بإدارة المرافق والمؤسسات الحكومية التابعة للإمارات هناك، وكان ذلك التدخل يستهدف مضايقة المواطنين وغيرهم ممن يقومون بتشغيل تلك المرافق بغرض إجبارهم على النزوح من الجزيرة، ولكن تلك المضايقات لم تحقق المآرب الإيرانية بسهولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المسؤولين التابعين للإمارات في الجزيرة تلقوا تعليمات للتخلي برباطة الجأش وضبط النفس. ومن جانبها قامت حكومة الإمارات بالتعامل مع الاستفزازات بتأن ودوية وذلك حرصاً منها على أواصر العلاقات التي تربطها بجارتها إيران^(٢٦)، كما التزمت وسائل الإعلام فيها - وخاصة الصحافة - بعدم نشر الأنباء حول الاستفزازات الإيرانية وذلك محاكاة للموقف الرسمي للحكومة الاتحادية. وفي ابريل ١٩٩٢ قام صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة بالدعوة إلى عقد اجتماع للمجلس الأعلى لحكام الإمارات، وتمخض عن ذلك الاجتماع أن أصدرت أمانة المجلس الأعلى بياناً أوضحت فيه أن كل اتفاقية موقعة بين إمارة من إمارات الدولة وأي من الدول الأخرى تعتبر اتفاقية اتحادية تلتزم بها الدولة، وأتى ذلك الموقف لكي يعكس حقائق تتعلق بالتزام الدولة الاتحادية بمذكرة التفاهم الموقعة بين حاكم الشارقة السابق المرحوم سمو الشيخ خالد بن محمد القاسمي وحكومة الشاه في العام ١٩٧١، وجاءت أيضاً لكي تعكس الحرص الشديد الذي توليه دولة الإمارات لتعاملها مع دول جوارها الجغرافي بشكل عام، ويبدو أن ذلك الموقف الهادئ من قبل دولة الإمارات، وتعاملها المتزن مع القضية قد جاء ببعض المواقف الإيرانية الإيجابية على الصعيد النظري، فإثناء زيارته للكويت في ابريل ١٩٩٢، قام علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الإيرانية بالإدلاء بتصريح ذكر فيه التزام إيران الكامل باتفاقية التفاهم المعقودة عام ١٩٧١ فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى^(٢٧).

ولكن على صعيد الواقع لم تتماشى تصريحات وزير الخارجية الإيراني مع السياسات الإيرانية الفعلية في الجزيرة، ففي أواخر اغسطس ١٩٩٢ منعت القوات العسكرية الإيرانية زورق ركاب تابع للإمارات من الرسو في ميناء الجزيرة، وكان الزورق يقل حوالي (١٠٤) من المدرسين والعاملين في الجزيرة وعائلاتهم في طريق عودتهم إليها لبدء عملهم بعد قضاء اجازاتهم الصيفية خارجها^(٢٨)، وقد تعرض أولئك البشر لمعاملة قاسية خلال ثلاثة أيام قضوها على ظهر الزورق، فقد اعترض العسكريون الإيرانيون رسو الزورق في الميناء لإنزال ركابه، ووجه الركاب بمعاملة سيئة وقاسية وغير إنسانية، وكادوا أن يتعرضوا لكارثة صحية مهلكة، فقد أصيب بعضهم

بحالات مرضية كالإسهال والتقيؤ والحمى، وقد ظهرت معظم تلك الحالات بين الأطفال الرضع والحوامل، بالإضافة إلى ذلك فقد نفذ ما على ظهر الزورق من مياه شرب وأطعمة.

ودغم النداءات المتكررة من قبطان الزورق ووالي الجزيرة الذي كان على ظهر الزورق أيضاً بتقديم المساعدة الطبية والغذائية للركاب والسماح لهم بالنزول على أرض الجزيرة إلا أن السلطات الإيرانية استمرت في رفضها السماح للزورق بالرسو وللركاب بالنزول. ولم تقتصر تصرفات الإيرانيين على ذلك.. بل تجاوزتها إلى قيامهم بمضايقات استفزازية تستهدف ارغام الركاب للعودة إلى الشارقة، فقد شرع بحارة الزورق في ربط حباله بالمرساة المتواجدة على رصيف الميناء، وذلك حال وصولهم إلى الجزيرة في الساعة العاشرة صباحاً من يوم السبت ٢٢ أغسطس ١٩٩٢، ولكنهم فوجئوا بالإيرانيين يأمرونهم بحدّة للعودة من حيث أتوا، فما كان من والي الجزيرة وقبطان الزورق إلا أن رفضا الانصياع لتلك الأوامر. عندئذ قام المسؤولون الإيرانيون بقطع الحبل الذي كان يشد الزورق إلى رصيف الميناء ودفعوا به بعيداً عن الرصيف، في تلك اللحظة قام طاقم الزورق برمي المرساة المتواجدة لديهم لكي يثبتوه على بعد أمتار من الميناء، ولكن الإيرانيين لم يتركوهم، وفوجئ الجميع بوجود بعض الأشخاص يحاولون قطع مرساته عن طريق الغوص عليها، فما كان من بحارة الزورق إلا أن قاموا برفع المرساة حفاظاً عليها، ودخلوا في لعبة مع من كانوا يحاولون قطعها، فكلما اقترب الإيرانيون من الزورق رفع البحارة المرساة، وكلما ابتعدوا أعادوها إلى المياه، وبالإضافة إلى ذلك قام المسؤولون الإيرانيون في الجزيرة بإرسال قوارب صغيرة قامت بالدوران حول الزورق بهدف إحداث دوامات مائية حوله لكي يختل توازنه، وقامت تلك القوارب بصدم الزورق صدمات خفيفة في جوانبه ومؤخرته بهدف إخافة من على ظهره، ولكن المسؤولين عن الزورق وركابه لم يتأثروا بذلك ويقوا يحاولون النزول إلى الجزيرة في إصرار منقطع النظير وتحذ واضح للإيرانيين^(٢٩).

ولما ينس الإيرانيون من عدم جدوى وسائلهم تلك لجؤوا إلى ما هو أشد منها، فإرسالوا سفينة تدعى (هرمز ٢١) لمطاردة الزورق وإخراجه من الميناء، وبالفعل اضطر الزورق إلى الخروج من منطقة أبو موسى تحاشياً لصدمه من قبل السفينة الإيرانية، وعاد الزورق مرة أخرى إلى المرسى ضمن محاولة من طاقمه وركابه للنزول إلى الجزيرة، وعندئذ قام الإيرانيون بالتحذير من أنه إذا ما اقترب الزورق أكثر من المرسى فإنهم سيعمدون إلى اغراقه من فوق الرصيف عن طريق ضخ المياه فيه من سيارات

الإطفاء المتواجدة في الجزيرة، وعندما تأكد الوالي وقبطان الزورق وبقيّة الركاب من نوايا السلطات الإيرانية تلك اتفقوا على العودة إلى الشارقة انقذاً لحياة الركاب^(٣٠).

التصعيد الإيراني للقضية وموقف الإمارات منه:

بذلك المسلك الإيراني عادت مسألة الجزر إلى الضوء مجدداً لتشكّل بؤرة توتر ساخنة أخرى في الخليج، وجاءت تلك العودة بعد إحدى وعشرين سنة من استيلاء إيران على الجزر، ومما يثير العجب أنه منذ أن بدأت إيران تجاوز حقوق الإمارات في أبو موسى بدأ مسؤولوها في إطلاق التصريحات الرسمية التي يؤكدون فيها أن مذكرة التفاهم التي بين إيران وبين «الشارقة» لازالت سارية المفعول، وترافقت تلك التصريحات مع حملة اعلامية إيرانية تشير إلى نفس المعنى، ففي ١٩ أبريل ١٩٩٢ صرح وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي خلال زيارته للكوييت بأن إيران تلتزم بما تم التوقيع عليه مع الإمارات وأن الاتفاق مازال سارياً ولم يخرق من قبل إيران^(٣١).

وعملت حكومة الإمارات جاهدة على احتواء المشكلة وعلى ابقائها في نطاق السيطرة، وفي سياق سعيها إلى عدم تفاقمها قام وزير خارجيتها بزيارة عاجلة إلى طهران في مايو ١٩٩٢ بأمر من رئيس الدولة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وحمل وزير الخارجية معه أوامر بالتباحث مع المسؤولين الإيرانيين بشأن الاجراءات التي اتخذتها إيران في أبو موسى، وقد التقى الوزير بكبار المسؤولين الإيرانيين بما فيهم رئيس الجمهورية رافسنجاني، وكان مأمولاً أن تسفر زيارة الوفد عن تسوية للخلاف وتوقف للاستفزازات التي يمارسها الإيرانيون في الجزيرة، وأنت تلك الآمال على ضوء أعلى درجات الحرص وضبط النفس التي مارستها الإمارات منعاً لتوتير الأجواء وتأكيداً اضافياً على حرصها لحل الإشكال بالطرق السلمية. ولكن تعليقات رسمية إيرانية خرجت وهي تتضمن ادعاءات لأساس لها من الصحة، فقد صرح مسؤول إيراني من وزارة الخارجية بأن «الشارقة» وإيران اتفقتا على ضرورة أن يحصل غير المواطنين من المقيمين في دولة الإمارات على تصاريح دخول مسبقة من السلطات الإيرانية عند رغبتهم التوجه إلى أبو موسى، وقد نفت الشارقة ذلك جملة وتفصيلاً^(٣٢).

وفي خطوة تصعيدية قام الرئيس رافسنجاني بزيارة مفاجئة لم يعلن عنها إلى أبو موسى في ١٧ أبريل ١٩٩٢، واعتبرت تلك الزيارة ذات مدلولات هامة وسط التطورات التي أحاطت بالمشكلة في تلك الفترة، فقد قالت المصادر الإيرانية المهتمة

بالجزر المحتلة أنها ترمي إلى التأكيد من جديد على سيادة إيران على كامل الجزيرة، وقد غطت وسائل الاعلام الإيرانية أنباء تلك الزيارة بشكل مكثف مركزة على الأهمية التي توليها الحكومة لها، وفي هذا السياق قامت بإبراز مرافقة مجموعة كبيرة من أعضاء الحكومة للرئيس الإيراني خلال جولته في الجزيرة، وذلك لكي تضفي عليها أهمية قصوى^(٣٢).

وقامت إيران أيضاً بتصعيد الموقف عندما منحت نفسها مسؤولية الأمن على كامل الجزيرة مدعية أن اتفاق نوفمبر ١٩٧١ يخولها ذلك، وقد خرج ذلك التصريح من قبل ممثل إيران في الأمم المتحدة، فقد صرح بأن: «منع الشرطة الإيرانية ركاب الزورق من النزول إلى الجزيرة ينبع من حقيقة مسؤولية إيران عن أمن الجزيرة». وأضاف أنه «بموجب اتفاق ١٩٧١ فإن الجزيرة مملوكة لإيران والشارقة، لكن إيران مسؤولة عن الأمن»^(٣٤).

ومن جانبها أكدت الإمارات أنها ستسعى بكل الوسائل السلمية الممكنة إلى عودة سيادتها الكاملة على جزرها المحتلة، وجاءت تلك التأكيدات على لسان مسؤولين كبار في وزارة الخارجية^(٣٥)، وأصدرت وزارة الخارجية بياناً مطولاً أوضح فيه موقفها من احتلال الجزر الثلاث، وتحدث البيان تحديداً عن المطالب الآتية لنواة الإمارات: «أولاً: إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. ثانياً: تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ بشأن أبو موسى. ثالثاً: عدم التدخل بأي طريقة وتحت أي ظرف وبأي مبرر في ممارسة دولة الإمارات لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها في جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم. رابعاً: إلغاء كافة التدابير والاجراءات التي وضعتها إيران على أجهزة الدولة في أبو موسى وعلى مواطني الدولة والمقيمين الآخرين فيها. خامساً: إيجاد اطار ملائم لحسم مسألة السيادة على أبو موسى خلال فترة زمنية محددة»^(٣٦).

بعض المواقف العربية من التصعيد:

لقد حظى موقف الإمارات المشار إليه بالتأييد من مختلف الأطراف العربية، فقد صدرت بيانات تأييد عن مختلف اجتماعات دول مجلس التعاون، وعن دول اعلان دمشق، وعن جامعة الدول العربية^(٣٧)، وأكدت كثير من الدول العربية بشكل منفرد تضامنها ودعمها للحقوق الشرعية للإمارات في جزرها المحتلة، فقد أكدت الجزائر ذلك وطالبت خارجيتها في بيان لها باحترام الالتزامات وفقاً للشرعية الدولية ومايفرضه حسن الجوار، واعتبرت الاجراءات التي اتخذتها إيران من طرف واحد في أبو موسى

والهادفة إلى تغيير الاطار القانوني للجزيرة خرقاً للالتزامات الدولية ومصدر قلق واستياء للجزائر^(٢٨)، ومن جانبها حاولت سوريا القيام بجهود مكثفة وبعيدة عن الأضواء بقصد حل المشكلة، وأتت زيارة الرئيس الأسد إلى الإمارات لكي تؤكد ذلك، وأشارت المصادر السورية آنذاك إلى أن الجهود السورية تلك أتت لإيجاد حل لتلك المشكلة بعيداً عن التوتر حتى لا تستغل أية قوة خارجية هذا النزاع لمصلحتها، وأن سوريا تدرك بأن العلاقات بين إيران والإمارات جيدة، ونتيجة لذلك فإنه لا بد من السعي لإيجاد حل ضمن دول المنطقة وبمعزل عن أي تدخل خارجي، وبأن ذلك الحل لا بد وأن يأتي لكي يرضي الجميع. وخلال سير تلك الجهود السورية أوضحت مصادر في دمشق بأن سلطنة عُمان تشارك في المساعي الخارجية وبالتنسيق مع سوريا لحل الإشكال وانهاؤه بشكل إيجابي، ويعود السبب في ذلك الجهد الثنائي بين الطرفين إلى مايربط دمشق ومسقط من علاقات وطيدة مع طهران يستطيعان عبرها حل الإشكال واحتوائه بشكل إيجابي.

مشروعية التصرف الإيراني .

تدل التصرفات الإيرانية تلك على أن إيران كانت تتجه إلى التوضيح للإمارات وللدول مجلس التعاون الاخرى بأنها تزعم الاستيلاء على أبو موسى بكاملها، ويعتبر تصرف من ذلك القبيل غير شرعي وغير قانوني، فمذكرة التفاهم الموقعة في نوفمبر ١٩٧١ بين إيران وحاكم الشارقة آنذاك والتي ضمنتها بريطانيا لاتحتوي على أية بنود تحدد مصير الجزيرة والسيادة عليها حيث تركت تلك المسألة للحسم مستقبلاً، ويتضح من المراسلات التي تبودلت بين حاكم الشارقة والحكومة البريطانية والحكومة الإيرانية والشركة الوطنية الإيرانية للنفط وشركة بيوتس غاز أند أويل حول الجزيرة على أن مايجري هناك هو ترتيبات Arrangements^(٤٠) وليس اتفاقية Agreement أو معاهدة Treaty، وهناك ما يؤكد قبول إيران لتلك الترتيبات، ففي رسالة موجهة من قبل وزير خارجية إيران عباس علي خلعتبرى إلى وزير الخارجية البريطاني إليك دوغلاس هيوم في ٢٥ نوفمبر ١٩٧١ وتحمل رقم م/٢١٢٨٢.. يقول خلعتبرى:

«صاحب السعادة، أؤكد أن حكومتي تقبل الترتيبات الخاصة بأبوموسى والمبينة في مرفق رسالتكم المؤرخة في ٢٤ نوفمبر ١٩٧١، تجدون مرفقاً صورة عن مذكرة التفاهم المشار إليها»^(٤١).

وكان المرحوم الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة قد كتب إلى وزير الخارجية البريطاني مستفسراً منه عن الموقف الإيراني، ويقول في رسالته:

«إشارة إلى مباحثاتنا حول الترتيبات بين الشارقة وإيران بخصوص مسألة أبو موسى وأكد لكم بأنني أقبل الترتيبات المبينة في مذكرة التفاهم المرفقة بهذه الرسالة، وأكون ممتناً لتأكيد قبول الحكومة الإيرانية من جانبها هذه الترتيبات»^(٤٢).

واستناداً إلى رد وزير الخارجية الإيراني قام وزير الخارجية البريطاني بالكتابة إلى الشيخ خالد قانلاً:

«صاحب السمو، أُشيرُ إلى رسالة سموكم المؤرخة في ١٨ نوفمبر والتي طلبتم مني فيها التأكيد بأن الحكومة الإيرانية موافقة من جانبها على الترتيبات الخاصة بأبوموسى المبينة في الوثيقة المرفقة بهذه الرسالة، وتجدر مرفقاً صوراً عن المراسلات الجارية بيني وبين وزير الخارجية الإيراني والتي أعطى بموجبها هذه الموافقة»^(٤٣).

ويتضح من ذلك أن الشارقة حافظت على حقها في المطالبة باستعادة الجزيرة كاملة، كما وأن لديها ما يثبت ملكيتها لها، وإذا ما اكتفينا بالرجوع إلى نصوص مذكرة الترتيبات التي تنظم الوضع في الجزيرة منذ ٣٠ نوفمبر ١٩٧١، فإن المذكرة تشير في الفقرة (ب - ٢) إلى اعترافها للشارقة بحق ممارسة صلاحيات كاملة على أنحاء الجزيرة التي تتواجد فيها القوات الإيرانية، وقد تحددت الأماكن التي تتواجد فيها تلك القوات وفقاً للخارطة الجغرافية للجزيرة والتي أرفقت بمذكرة الترتيبات، ويسقط ذلك النص الصريح المزاعم الإيرانية في شأن مسؤولية إيران عن الأمن على كامل الجزيرة. ويثور التساؤل حول كون أن الشارقة كانت قد تنازلت عن حقها في السيادة على القسم من الجزيرة الذي احتلته القوات الإيرانية عام ١٩٧١، والإجابة على ذلك تأتي بالنفي لعدة أسباب أولها: أن مذكرة التفاهم المشار إليها كانت قد تمت في الوقت الذي كانت فيه الشارقة لاتزال تحت الحماية البريطانية، وبذلك فهي تخضع لسلسلة الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها مع الحكومة البريطانية أسوة بإمارات ساحل عُمان المتصالح الاخرى بدءاً باتفاقية ١٨٢٠ بين الشيخ سلطان بن محمد صقر القاسمي الأول وانتهاءً باتفاقية مارس ١٨٩٢ التي تعهد بموجبها الشيوخ كل بمفرده على أنفسهم وأولادهم ومن يلي الحكم من بعدهم بأنهم لن يتنازلوا مهما كانت الأحوال ولن يبيعوا ولن يرهنوا أو عدا ذلك، ولن يقبلوا احتلال أي جزء من إماراتهم إلا للحكومة البريطانية^(٤٤). ومما أوردناه حول الموقف البريطاني من ادعاءات إيران في الجزر وخاصة أبو موسى نلاحظ أنها تعترف باستمرار على أن الجزيرة تقع تحت سيادة

الشارقة، وفوق ذلك فإن المادة الأولى من اتفاق مارس ١٨٩٢ تحرم على الحكام الدخول في معاهدات أو اتفاقيات أو حتى مراسلات مع أي طرف آخر عدا الحكومة البريطانية، ولعل ذلك هو مدافع بحاكم الشارقة إلى التراسل مع بريطانيا كوسيط بينه وبين إيران للوصول إلى حل حول أبو موسى. وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك ما يدل من خلال ذلك التراسل على موافقة الحكومة البريطانية على التنازل عن سيادة الشارقة عن أي جزء من الجزيرة لإيران^(٤٥).

وثاني الأسباب التي أشرنا إليها أن مذكرة التفاهم تنص صراحة على أن الشارقة لم تتخل عن ادعائها في الجزيرة وفي ذلك تأكيد لحقوقها على الجزيرة من جانب إيران، ويشير شكري إلى أن نص المادة (أ - ٢) من مذكرة التفاهم صريح في أن ماستتمتع به إيران في الجزيرة هو مجرد الولاية Jurisdiction على المناطق التي ستعسكر فيها قواتها وليس السيادة Sovereignty. وهناك فرق شاسع بين السيادة والولاية، فالسيادة ذاتها للشارقة ولم تمس من قبل مذكرة التفاهم وتبقى كوضع قانوني ثابت، أما الولاية التي نصت المذكرة على أن إيران ستتمتع بها في المناطق التي تعسكر فيها قواتها فهي بمثابة المركز الفعلي الذي فرضته حالة وجود قوات لها في تلك المناطق.

وفي بيانه الذي أدلى به حول الاتفاق أوضح حاكم الشارقة مفهومه للاتفاق بما يؤيد وجهة النظر هذه، حين قال بأن الترتيبات التي تضمنها الاتفاق لاتمس نظرة الشارقة في سيادتها على أبو موسى حيث سيبقى علم الشارقة مرفوعاً عليها، وسيبقى المواطنون فيها تحت سلطة واختصاص حكومة الشارقة^(٤٦)، ويلاحظ أنه ليس في مذكرة التفاهم ما ينفي هذا التفسير، ولم يصدر عن الحكومات الإيرانية المتتالية ما يعارض ذلك^(٤٧).

وثالث الأسباب أن إيران لجأت قبل الانسحاب البريطاني النهائي من المنطقة إلى التهديد المستمر باستخدام القوة المسلحة إذا لم تسو مسألة الجزر وفقاً لمطالبها، وتشير الكثير من التحليلات التي خرجت حول الجزر في تلك الفترة إلى أن التهديدات سبقت ثم تزامنت مع استعراضات للقوة العسكرية الإيرانية في الخليج، وفوق ذلك فإن الكثير من الأطراف ذات المصالح في المنطقة كبريطانيا والولايات المتحدة ودول الخليج العربية مارست ضغوطاً على الشارقة لكي تتوصل إلى حل سريع مع إيران. ويكفي الإشارة إلى الضغط الذي مارسته بريطانيا من خلال اصرارها على الانسحاب من المنطقة والتخلي عن حمايتها رغم اشتداد الأزمة بين الإمارات وإيران. وجميع تلك

الظروف التي صاحبت توقيع حاكم الشارقة على مذكرة التفاهم تعتبر في قناعة فقهاء القانون الدولي من قبيل الاكراه المبطل للرضا **Coercion**، ويؤكدون على أن الرضى الحر لازم للتنازل، ويشيرون إلى أن العرف الدولي مستقر على أن أي اتفاق دولي يكون باطلاً إذا تم تحت التهديد بالقوة أو باستخدامها بطريقة مخالفة لمبادئ القانون الدولي العام، فيشير شكري إلى أن ذلك هو ما أثبتته اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الموقعة عام ١٩٦٩ في المادة الثانية والخمسين^(٤٨).

ويذهب آخرون إلى أبعد من ذلك حيث يشيرون إلى أن مذكرة التفاهم باطلة من أساسها، ويعتمدون في ذلك على اتفاقية فيينا للمعاهدات لسنة ١٩٦٩، فيقول عبدالوهاب عبدول: إن تلك التي وضعت لكي تعالج ضوابط وضع الاتفاقيات التي تبرمها الدول تذكر بوضوح حالات بطلان تلك الاتفاقيات أو المعاهدات، وتشير إلى أن مثل تلك الحالات ينطبق على المعاهدات والاتفاقيات التي تبرم تحت الإكراه. وتعتبر الظروف التي أبرمت تحتها مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ ظروف إكراه بالنسبة للشارقة، وهذا يدعو للقول بأن مذكرة التفاهم باطلة وغير شرعية، فبالنسبة للأطراف التي تم توقيع المعاهدة بينها - الشارقة وإيران - نلاحظ أن هناك عدم تساوي بينهما فيما يتعلق بميزان القوى بكل أبعاده، فهناك إيران الطرف القوي عسكرياً واقتصادياً وبشراً، يقابله طرف صغير المساحة والكثافة السكانية، معدوم القوة العسكرية على الإطلاق وضعيف الإمكانيات الاقتصادية في تلك الفترة^(٤٩).

يضاف إلى ذلك الاختلاف التام في الموقف والظروف التي تمر بها الإمارات، وظروف المنطقة الإقليمية والدولية، فالإمارات في حينها لم تكن قد أعلنت كنبوة، بمعنى أن الشارقة كانت وحيدة في موقفها تجاه إيران، وبعض دول الجوار الجغرافي العربية كانت لها مصالح تريد تحقيقها مع إيران، وكما اتضح فإن تلك الدول شجعت الشارقة كثيراً على أن تتولى التوصل إلى حل سريع بنفسها وفقاً للشروط الإيرانية^(٥٠). لقد كانت حكومة الشارقة آنذاك في موقف صعب جداً ولم تكن تستطيع فعل شيء سوى القبول بالممكن، وكانت جميع الظروف تؤكد أن الاتفاقية أبرمت تحت الاكراه العسكري والمعنوي، وبهذا يرى عبدول بأنها باطلة من الأساس، وأن وجود القوات الإيرانية على أرض أبو موسى هو وجود غير مشروع، بل هو احتلال كامل يصحبه تجاوزات وخرق للقانون الدولي، وليس للموقف الإيراني قديماً أو حديثاً أية مشروعية قانونية، فالوجود الإيراني إذاً باطل قانوناً حتى في الجزء الذي منحتم إياه الاتفاقية^(٥١).

ورابع تلك الأسباب التي تؤيد رفض الإدعاء الإيراني بأن مذكرة التفاهم هي وثيقة

تنازل عن السيادة على أبوموسى هو عدم الالتفات كلية إلى حق أبناء الجزيرة الأصليين في تقرير مصيرهم، وأصبح هذا الحق واحداً من أهم مبادئ القانون الدولي، ويعتبره البعض واحداً من أهم القواعد الأمرة بحيث يعتبر كل اتفاق يخالفه باطلاً بطلاناً مطلقاً^(٥٢). لذلك يمكن القول بأن التصرف الإيراني هو احتلال لأراضي الغير وذلك بالمعنى المقصود في القانون الدولي، ويلقي على عاتق إيران مجموعة من الواجبات، ويعطي سكان الجزر مجموعة من الحقوق، ولكن إيران خرقت جميع تلك الحقوق والواجبات التي تحددها الاتفاقيات الدولية التي تحمي تلك الحقوق بنصوص قانونية. ويرى عبدول بأن التصرف الذي قامت به إيران مع سكان أبوموسى من الوصول إلى منازلهم ودفع بالسكان العرب الأصليين إلى الرحيل الاجباري مما يعتبر فعلاً مخالفاً لقواعد القانون الدولي، وهذا يعني أن إيران أخلت بالمسؤولية المدنية الدولية، مما يعني بدوره أنها أصبحت أمام المساءلة القانونية، ولكن إيران لن تعترف بذلك ولن تجهر للعالم بأنها انتهكت أحكام القانون الدولي، وبذلك يبدو الموقف القانوني الإيراني ضعيفاً جداً، وهذا يدعو للتساؤل عن الأهداف التي تتوخاها إيران من وراء التصعيد الخطير، فلماذا صعدت إيران الموضوع بهذا الشكل؟ ولماذا جاء التصعيد في ذلك التوقيت بالذات؟ وماهي الأهداف التي تريد إيران تحقيقها من وراءه؟

– الأهداف الإيرانية من إثارة القضية .

عندما ولجت الثورة الإيرانية وأطّيحَ بنظام الشاه توقع عرب الخليج بأن تقوم إيران باعادة ترتيب حساباتها لخلق علاقات جديدة مع جيرانها، وتوقع عرب الإمارات أن تقوم جارتهم المسلمة باعادة جزرهم إليهم، ولكن ماحدث هو أن النظام الجديد أعلن بأن الجزر أصبحت مهمة له أكثر من ذي قبل نتيجة للظروف الاقليمية والدولية السائدة. ونتيجة لذلك فقد بقيت الأمور هادئة خلال الثمانينات، وإن كانت هناك محاولات من قبل الإمارات تهدف إلى حل القضية بالطرق السلمية، ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل نتيجة للموقف الإيراني الرافض لاثارة القضية على النحو الذي ترتأيه الإمارات^(٥٣)، وعضواً عن ذلك بادرت إيران إلى مصادرة أبوموسى كاملة، فلماذا كان ذلك؟

هناك أكثر من تفسير ووجهة نظر لذلك ولكنها تصب جميعاً في خانة واحدة هي أن إيران تبحث لها عن دور اقليمي ونفذ على صعيد الخليج والوطن العربي، ومايطرح الآن عن قيام النظام الشرق أوسطي، ولكن قبل التعرض لذلك لابد لنا أن نحاول فهم ذلك التصرف الإيراني في اطاره الأوسع والأشمل والمتعلق بسياسة إيران الخارجية تجاه الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ويعود السبب في ذلك إلى أن اجراء

من قبيل ما قامت به إيران لا يمكن أن يأتي من فراغ وبمعزل عن الإطار الشامل للعلاقات الخارجية الإيرانية وعن الأوضاع السياسية والاقتصادية الإيرانية الداخلية.

الإشارات الإيرانية تجاه الغرب ومدلولاتها .

قام الإيرانيون منذ عام ١٩٩٢ بإرسال إشارات مختلطة حول نواياهم وتوجهاتهم، وبعض تلك الإشارات تشير إلى أن طهران كانت على استعداد للتخلي عن الممارسات التي كانت من شأنها زيادة العزلة الإيرانية عن المحيط الدولي، وأتى أهم مؤشر على الرغبة في الاعتدال من نتائج انتخابات ربيع ١٩٩٢ للمجلس الاستشاري (البرلمان)، فقد فاز أعضاء المجموعة الدينية التي تعتبر راديكالية جداً بأقل من ربع عدد مقاعد المجلس، وبذلك أصبحت هناك فرصة مواتية للرئيس رافسنجاني لكي يبعد الكثير من الشعارات المتطرفة وأن يسعى لتحسين علاقات إيران بجيرانها وبالغرب.

ووفرت مسألة التعمق في الإصلاح الاقتصادي إشارة أخرى على النية للتوجه إلى الاعتدال، فقد قام رافسنجاني بالتخلي عن مقولة: «الاقتصاد الإسلامي» المتشددة، والتي تحتوي على سياسات متشددة تتعلق بإعادة توزيع الدخل والتوجيه المركزي للاقتصاد من قبل الدولة على شاكلة ما كان متواجداً في الاستهلاك كأمر يتنافى مع تراكم الثروة، وانحسرت السياسات المتعلقة بتحقيق الاكتفاء الذاتي لكي تتقلب عليها وتحل محلها مسألة اعتماد الاقتصاد على النفط كمصدر وحيد للدخل، ويشهد على ذلك الارتفاع المشهود في كمية النفط المنتجة والمصدرة من إيران. وتحت رئاسة رافسنجاني قامت إيران بإنشاء علاقات مع صندوق النقد الدولي، واقتضت من البنك الدولي، ورضخت للتعليمات المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية الآتية من الجهات المذكورة، وتمكن رافسنجاني من الحد من عجز الموازنة العامة، وقام بتخفيض مستوى سيطرة الحكومة على الواردات بدرجة كبيرة واستطاع أن يجعل سعر صرف الريال الإيراني يتحدد من قبل قوى السوق عوضاً عن تحديده من قبل عوامل أخرى متعددة وغير واقعية^(٥٤).

وقادت تلك الخطوات إلى زيادة مستوى الدخل الفردي الحقيقي بنسبة ٢٠ بالمائة خلال السنوات الثلاث الأولى من رئاسة رافسنجاني (١٩٨٩ - ١٩٩٢)، وزادت الواردات في تلك الفترة من ١١ بليون دولار أمريكي في العام إلى ٢٥ بليون دولار، ولكن هناك ثلاث اعتبارات أفسدت تلك العوامل التي تعتبر إنجازات مثيرة إلى حد كبير، الأول: أن تلك الإنجازات تعتبر متواضعة إذا ما قارناها بالتراجع الهائل الذي بلغ ٤٠ بالمائة من الدخل الإيراني الذي كان سائداً قبل الثورة^(٥٥)، والثاني: هو أن

ذلك النمو اعتمد على قدر هائل من الاقتراض من الخارج، وبلغ مقدار القروض الخارجية الإيرانية في العام المالي ٩١ - ١٩٩٢ حوالي ٦ بلايين دولار، وبذلك فقد تدهور موقف إيران في السوق الدولي بسرعة بحيث تراجع ذلك الموقف من عميل جيد للاقتراض إلى عميل قد يسبب مشكلة، والثالث: هو أن حكومة رافسنجاني وقعت في نفس الخطأ الذي وقع فيه نظام الشاه من حيث الاقتراض الواسع من الخارج والصرف الواسع في الداخل على مشاريع غير مجدية اقتصادياً تديرها الحكومة، وقامت حكومة رافسنجاني بانفاق ما قيمته ١٥ بليون دولار على مجمعات الصلب الضخمة وصناعة تجميع السيارات والصناعات المتعلقة باستخدامات الطاقة النووية، وتقوم إيران بانفاق مبالغ ضخمة على محطات توليد الطاقة رغم أن سعر الطاقة الذي يتم تحصيله من المستهلك لا يزيد عن نصف سعر التكلفة الحقيقي، وفي الوقت الذي توضح فيه تلك السياسات اعتدالاً مطرداً على الصعيد الداخلي، فإن سياسات طهران الخارجية بقيت تصادمية، فقد تبني الإيرانيون الذين يعدون معتدلين نمطاً عدائياً من الوطنية Nationalism التي من المرجح أن تثير القلاقل الجمة في السنوات القليلة القادمة، ويبدو أنه من خلال رؤيتهم للعالم من منظوري الأصولية الإسلامية والقومية الفارسية البائدة فإن إيرانيي اليوم يطمحون في الوصول إلى مناطق تشمل العراق والقوقاز ووسط آسيا وأفغانستان وباكستان والخليج^(٥٦).

واتضحت عداوة طهران للغرب بثلاث طرق رئيسية هي، أولاً: هي استمرار أعمال العنف ضد مصالح الغرب وهي ما يطلق عليه الغربيون ارهاباً، فيلاحظ على سبيل المثال بأن مؤسسة الخامس من يونيو الإيرانية قامت في نوفمبر ١٩٩٢ برفع المكافأة المرصودة لمعاينة كاتب الآيات الشيطانية سلمان رشدي^(٥٧)، وظهرت تقارير غربية تشير إلى أن مواطنين إيرانيين قاموا بتفجير السفارة الاسرائيلية في بيونس أيريس في ابريل ١٩٩٢، واستمرت موجة تصفية المعارضين الإيرانيين في الخارج حيث قُتل أربعة منهم في برلين في سبتمبر ١٩٩٢^(٥٨).

ثانياً: استمرت إيران في دعم المعارضة في الدول العربية في جهودها لزعة أنظمة بلدانهم السياسية، فتشير كل من مصر والجزائر والأردن والبحرين قائلين بأنها هي التي تدرب وتدعم المتطرفين الذين يسعون لقلب أنظمة الحكم.

ثالثاً: تصرفت إيران بعداوة تجاه جهود السلام في المنطقة، فميزانيتها للأعوام المنصرمة تحتوي على بنود لدعم الأطراف الفلسطينية الراضية لعملية السلام، ففي العام المالي ٩٢ - ١٩٩٣ على سبيل المثال رصدت ٢٠ مليون دولار لهذا الغرض،

وقامت حماس الفلسطينية بفتح مكتب لها في طهران، وتسلمت أسلحة جديدة من إيران^(٥٩).

رابعاً؛ شرعت إيران في مساعٍ حثيثة لاعادة تسليح ذاتها خلال الأعوام القليلة الماضية، فقد قامت طهران بالتسوق لدى كتلة دول الاتحاد السوفيتي السابق، وفي هذا السياق قامت بالتوصية لشراء ثلاث غواصات واستلمت واحدة منها بالفعل، وإشراء كمية كبيرة من طائرات الـ Mig - 29، وسوخوي 22 وسوخوي 24 ومنظومات صواريخ ودبابات مختلفة الأنواع وحاملات جنود وبطاريات مدافع وغير ذلك من المعدات الحربية^(٦٠).

وخصصت الخطة الخمسية الإيرانية للسنوات من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٣، ١٠ بلايين دولار للتسلح، وبالطبع فإنه يوجد لدى إيران اهتمامات أمنية مشروعة تتعلق بجيرانها وخاصة العراق والجمهوريات الجديدة التي قامت على أنقاض الاتحاد السوفيتي، وصحيح أن الآلة العسكرية الإيرانية خرجت من الحرب مع العراق مدمرة إلى حد كبير، ولكن الملاحظ أن المشتريات الإيرانية الأخيرة من الأسلحة هي من الفئات المصممة لمهاجمة الأهداف البحرية مما قد يعني أنها تستهدف منه الآخرين من المرور عبر البحار أو مهاجمة أهداف برية بعيدة يتطلب الوصول إليها عبور البحار، ومثال على ذلك الغواصات من فئة كيروف Kirov - Class والمدمرات والفرقاطات والطائرات والقواعد الجوية.

وما يدعو إلى القلق هو أن إيران تبدو وكأنها دشنت برنامجاً للتسلح النووي، فلإيجاد تبرير مقنع لقيامها بإنشاء محطات توليد تعمل بالطاقة النووية في بلد يعاني من نقص شديد في رأس المال، وفي بلد غني بالغاز الطبيعي. وهناك أنباء عديدة رددتها وسائل الاعلام العالمية تفيد بأن إيران نجحت في الحصول على قنابل نووية جاهزة من بقايا الاتحاد السوفيتي السابق، وأنها اتفقت مع حوالي ٥٠ خبيراً وعالمياً نووياً سوفيتياً بأشروا العمل في المنشآت النووية الإيرانية، وذكرت بعض المصادر في الولايات المتحدة أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية استطاعت التوصل إلى أدلة تؤكد امتلاك إيران لعشرة رؤوس نووية حصلت عليها من جمهورية كازاخستان في مقابل حصول الأخيرة على المنتجات البترولية والعملة الصعبة، وأشارت العديد من المصادر الأوروبية أيضاً إلى أن أجهزة الاستخبارات الغربية رصدت تحركات وصفقات إيرانية من هذا النوع، ولذلك فهي ينتابها القلق من تزايد أسلحتها المتطورة^(٦١).

خامساً؛ قام الإيرانيون بتصرفات عدائية محسوبة في الخليج الذي يرى الوطنيون

الإيرانيون بأنه يجب أن يصبح بكامله حدوداً إيرانية، فقاموا في مارس ١٩٩٢ بالاستيلاء الكامل على جزيرة أبوموسى وبترحيل سكانها العرب قسراً، وقاموا بطلب ٧٨ مليون دولار من الكويت كرسوم «أرضية» في المطارات الإيرانية على طائرات الخطوط الجوية الكويتية التي أرسلها العراق خلال احتلاله للكويت، وقاموا بالبداية باستثمار ما يقارب ١٧ بليون دولار لتطوير حقل نفط وغاز غالباً ما يعتقد بأنه يقع ضمن المياه الإقليمية القطرية^(٦٢).

لذلك فإن برجماتية المجموعة الحاكمة على الصعيد الداخلي لم تنعكس على تعاون مثمر مع جيران إيران الخليجيين ومع الغرب، فعلى العكس من ذلك تماماً كانت إيران خلال الفترة الماضية ولا زالت معرضة للتصادم مع جيرانها ومع الولايات المتحدة، وربما أصبحت إيران الآن معنية بتهديد المصالح الحيوية الغربية بقدر مباشر وذو تأثير يفوق ما حدث منذ بداية اندلاع الثورة، وقد تؤدي جميع تلك الأحداث والأنماط في إيران إلى مزيج متفجر، فحكومة إيران ستصبح ذات تسليح ثقيل قريباً، وهي تسعى للهيمنة الإقليمية، وهي تجاور أغنى منطقة نفطية تتواجد فيها دول صغيرة وضعيفة التسليح، وهي لا تستطيع أن تحقق لشعبها الرفاهة والتقدم الموعد. وكما أثبتت تجربة المغامرة العراقية في الكويت فإن هذا المزيج المتناقض يمكن أن ينفجر سريعاً ودون سابق انذار وبطرق غير متوقعة، لذلك فإن الغرب وحلفاءه مستعدون لاحتمال أن تقوم إيران بتحدي مصالحهم في الخليج حيث يكمن في باطن الأرض ثلاثة أرباع احتياطي النفط الخام العالمي.

وأثناء وجود المعارضة السوفييتية في الأحقاب الماضية كان لدى واشنطن نوعان من الخيارات المتعلقة بالسياسات، الأول هو سياسة الاحتواء، مما يعني العمل مع الإيرانيين الذين يعتبرون معتدلين على أمل التقليل من مستوى السلوكيات الإيرانية المعادية للغرب وحلفائه، والثاني فهو سياسة الانفراج التي تعني وضع علامات واضحة وتجنب المواجهة السياسية والاعتماد على أن المشاكل الداخلية المتفاقمة ستجعل النظام ينفجر من الداخل، وهناك حظ أكبر لسياسة الانفراج وخاصة إذا تمكن الحلفاء الغربيون من التوصل إلى إجماع في تطبيق سياسة العصا والجزرة على إيران. ولكن وكما أوضحت فضيحة إيران كونترا فإنه يوجد نفوذ قليل للحكومات الغربية في إيران، وبالإضافة إلى ذلك فقد اتضح أن سنوات الحقد والكراهية القت بظلال ثقيلة على علاقة الولايات المتحدة مع إيران مما جعل الطرفين يدركان بأنهما لا يستطيعان تجاوز الحواجز النفسية بسهولة، فالولايات المتحدة لا تستطيع أن تقدم لإيران الكثير من

الإيجابيات فيما يتعلق بالتجارة، ولا يبدو أن الولايات المتحدة مستعدة للتراجع عن قرارات المقاطعة الاقتصادية المتشددة المفروضة على إيران، ومن جانبها فإن إيران تتهم واشنطن بعدم الوضوح في سياستها الخارجية تجاهها^(٦٣).

ويتفق الأوروبيون واليابانيون مع تلك الانتقادات الإيرانية، وبذلك فهم يعارضون موقف الولايات المتحدة القاضي بحجب تقديم المساعدات إلى حكومة رافسنجاني التي تمثل المعتدلين الإيرانيين إلى أن تفي إيران بقدر من المتطلبات التي تفرضها واشنطن. وعلى أرض الواقع اتبع كل من حلفاء الولايات المتحدة طريق الإنفراج الخاص به مزودين إيران ببلابين الدولارات على شكل قروض مدعومة حكومياً كل عام، ومزودينها بالتكنولوجيا المتقدمة، حتى أن البعض يزودها بالمعدات العسكرية المتطورة، وكبديل لذلك تستطيع الولايات المتحدة سلوك طريق خاص بها يعتمد على سياسة الاحتواء، ويزيد الضعف الاقتصادي الإيراني من فرص نجاح سياسة من هذا القبيل بنفس القدر الذي يساهم به في نفاذ صبر الشعب الإيراني، وبالفعل فإنه ليس من الواضح فيما إذا كانت الثورة ستبقى مستمرة بنفس القوة التي بدأت بها إلى أن يأتي جيل إيراني آخر، ويبدو أن الإيرانيين مهتمون الآن بانحسار هذا التراجع الشديد في مستوى المعيشة عوضاً عن استمرار رفع الشعارات الثورية. ويقود عدم الرضى عن الحالة الاقتصادية بالإضافة إلى الشعور بالغضب من الفساد إلى أعمال عنف في عدد من المدن الإيرانية وبشكل متكرر.

وبالفعل فإن الولايات المتحدة تتبع الآن سياسة الاحتواء منفردة، ولكن ليس من السهل تحقيق نجاح ملحوظ وكامل لهذه السياسة، فهي تحتاج إلى سنوات إن لم يكن عقود لكي تظهر نتائجها، كما وانها تحتاج إلى اجماع عريض من التأييد لها في داخل الولايات المتحدة، وتعني أيضاً المضي في الاستفادة من الفرص المتعلقة بالنفط التي قدمتها إيران فور عودتها كأحد المنتجين الرئيسيين في السوق النفطية، وبالإضافة إلى ذلك فإن الأمريكيين منفردين لا يستطيعون جعل سياسة الاحتواء تنجح، فإذا ما استمرت إيران في تلقي المساعدات المالية والتكنولوجية من أوروبا واليابان ودول شرق وجنوب شرق آسيا كما هو الوضع الآن فإن ذلك من شأنه إجهاض كل سياسات الولايات المتحدة الاحتوائية تجاه إيران، لذلك فإن المفتاح يكمن في قدرة الولايات المتحدة على اقتناع حلفائها المترددين في لندن وباريس وبون وطوكيو وسيؤول، وإلى حد ما الخليج باتباع سياسة موحدة تجاه إيران.

تصرف إيران والدور الاقليمي الذي تتطلع إليه .

يرى البعض بأن إثارة إيران للقضية بهذا الشكل الحاد والمفاجئ يعكس حقيقة رغبتها لاستعادة دورها الاقليمي الذي لعبته في عهد الشاه، فاييران تنظر إلى ذاتها على أنها أهم دول المنطقة وأكبرها إمكانيات من حيث الكثافة السكانية، والموارد الاقتصادية، والمساحة والعمق الاستراتيجي بالاضافة إلى الامكانيات العسكرية التي ما برحت تعيد بناءها بشتى الطرق منذ انتهاء حربيها مع العراق عام ١٩٨٨، ومن هذا المنطلق فإنه لا يمكن لأية ترتيبات أمنية جماعية أن تنجح على صعيد المنطقة برمتها ما لم تكن إيران ضالعة فيها بشكل أساسي، ويعزى عدم اثاره الحكومة الثورية لهذا النوع من القضايا في السابق إلى عوامل تتعلق بأبعاد داخلية إيرانية، واقليمية خليجية ودولية لإيران، كل تلك الأمور لم تمكن إيران من توضيح تطلعاتها وأهدافها القومية التي أثارها الشاه واستمرت إلى الآن رغم قيام الثورة^(٦٤).

وبانتهاء حرب الخليج الثانية على النحو الذي انتهت عليه وخاصة فيما يتعلق بتحطيم آلة الحرب العراقية والبنية الاقتصادية العراقية عن بكرة أبيها، وما نتج عن ذلك من تحجيم كامل للدور العراقي في شؤون المنطقة، فإن إيران ارادت أن تستفيد من ذلك لتحقيق مصالحها القومية، ورأت أن الفرصة باتت سانحة لأن ميزان القوى المختل في المنطقة أصبح يميل لصالحها على المستوى الاقليمي، ويضاف إلى ذلك انقضاء أمد طويل على عقد مذكرة التفاهم مع الشارقة، فأرادت إيران أن تصور للمجتمع الدولي بأن أجل المذكرة قد انتهى، وأن تستغل الثغرات المتواجدة فيها، ومن أهم تلك الثغرات أنها لم تشر إلى ماستؤول إليه أوضاع الجزيرة مستقبلاً.

ومن جانب آخر فإن الجوانب الاقتصادية المتعلقة بالنفط تكتسب أهمية قصوى لدى إيران، وتنعكس تلك الأهمية على السياسة الخارجية لإيران بشكل واضح، فنلاحظ أنها كانت قد أعلنت عن استيائها من زيادة الفائض في السوق الدولية، فائثناء زيارة وزير خارجية الإمارات إلى طهران في أغسطس ١٩٩٢، التقى بالرئيس الإيراني رافسنجاني وأثناء اللقاء وجه الرئيس الإيراني حديثه إلى الوزير قائلاً بأن الكمية التي تنتجها بلاده من النفط كبيرة رغم أن الكثافة السكانية فيها قليلة، وإشارة من ذلك القبيل تحمل معاني كثيرة أهمها أنها وسيلة ضغط يقصد بها التأثير على الإمارات لكي تخفض من انتاجها، ويعود السبب في ذلك إلى أن إيران تعتقد بأن انتاج دول الخليج العربية من النفط يفوق احتياجاتها الفعلية، وهذا يؤدي إلى اغراق السوق النفطية العالمية مما يؤدي إلى تدهور الأسعار، وهذا التدهور السعري

يؤدي في المحصلة النهائية إلى انخفاض العوائد النفطية مما يؤثر على العملية الإنمائية في إيران^(٦٥).

ومن المعلوم أن إيران بدأت تعاني من تناقص احتياطياتها النفطية، وبأن اقتصادها لازال تحت تأثير النتائج التي تمخضت عن الثورة وعن الحرب ضد العراق، وبأنه ليس قادراً إلى الآن على تلبية جميع احتياجات الشعب الإيراني، فلا بد للحكومة من أن تبحث عن مصادر أخرى جديدة لتعزيز الاقتصاد، وهي باستيلائها على الجزر إنما تريد أن تؤكد ملكيتها لثروات هذه الجزر. ومما لاشك فيه أنها ستتمسك بمبدأ أن مياهها الإقليمية تمتد بمسافة إثني عشر ميلاً بحرياً على الأقل تبدأ مع نهاية الحدود البرية لهذه الجزر بالاتجاه الغربي لشاطئ الخليج، وهذا يجعل جميع حقول النفط والمخزون النفطي تحت الماء تابعاً للملكيتها^(٦٦)، ومن جانب آخر فإن إيران تطمح في توفير حصة أكبر لنفسها فيما يتعلق بكمية الإنتاج اليومي من النفط وذلك على حساب أعضاء أوبك الآخرين بشكل عام ودول الخليج العربية بشكل خاص. والحجة الإيرانية في ذلك أنها تريد تعويض ما خسرت أثناء الحرب ضد العراق من حصتها من جانب، وإعادة بناء مادمرته الحرب بأسرع وقت ممكن من جانب آخر توخياً للولوج في تنمية اقتصادية تحقق من خلالها الحكومة جزءاً من الوعود التي قطعها قادة الثورة على أنفسهم أمام الشعب الإيراني، وفي هذا السياق فقد ارتفع الإنتاج الإيراني من النفط من ٢٥ مليون برميل يومياً خلال العام ١٩٨٨ عندما توقفت الحرب إلى ٢٢ مليون برميل خلال عام ١٩٩٢^(٦٧).

ومن الأمور المألوفة أن إيران وقفت ضد النظام العربي الاقليمي قبل تفككه وانهاره في أعقاب الغزو العراقي للكويت، وهناك أسباب إيرانية متعددة لذلك الموقف أهمها: أن الشرعية السياسية لذلك النظام كانت قد تأسست حول القومية العربية والوحدة العربية والتكامل العربي، وطروحات من ذلك القبيل تتعارض مع التوجهات والطروحات الإيرانية المرتكزة على الأيديولوجية الإسلامية والشيعية والتي تركز على الجامعة الإسلامية، والصياغة الحديثة لدار الإسلام، والراдикаلية الشيعية الإثنى عشرية وولاية الفقيه، ويمثل هذا الطرح تحدياً لشرعية النظم السياسية العربية عامة ونظم الخليج التقليدية بصفة خاصة، وفي ظل تفكك الوحدات التنظيمية للنظام العربي كالجامعة العربية ومنظماتها الفرعية الاقليمية وانهار النظام العربي القديم أصبحت إيران تنظر إلى الوضع الجديد على أنه يمثل فرصة ذهبية لتحقيق مصالح قومية إيرانية، ومدخلاً لدور اقليمي أكثر فاعلية، ولكن مما يعوق طموحاً إيرانياً من ذلك القبيل

هو الطرح الجديد حول نظام الشرق الأوسط، ووفقاً لهذا الطرح فإن إيران ستدخل كطرف من أطرافه بالإضافة إلى إسرائيل وتركيا، وترى إيران هنا تحدياً لأطروحتها الراديكالية المعارضة لوجود إسرائيل والتواجد العسكري الأمريكي في المنطقة.

وتبرز تلك المعارضة بوضوح من خلال ما طرحه إيران وتمارسه تجاه مصالح الأطراف المذكورة^(٦٨)، وهذا بدوره يطرح تحديات وعقبات أمام السياسة الإيرانية، وتنعكس تلك التحديات في الأمور الآتية: أولاً: أن وجود إسرائيل يمثل تحدياً للطموح والدور الاقليمي للسياسة الإيرانية، ثانياً: أن تركيا تريد فتح أسواق جديدة لها لتصدير سلعتها وعمالتها إلى الأسواق العربية، وخاصة الخليجية منها، ثالثاً: أن دول الخليج أعطت موافقتها الرمزية والواضحة للدخول في نظام الشرق الأوسط الجديد، وأتت تلك الموافقة عن طريق الحضور كمراقب في مؤتمر مدريد للسلام، رابعاً: أن إسرائيل وتركيا تعتمدان على دور أمريكي - أوروبي فاعل في مضممار إعادة تشكيل النظام الاقليمي الجديد للشرق الأوسط، ويشكل الطرفان تحدياً عسكرياً بارزاً لإيران في المنطقة.

ولكن هل يمكن لإيران القبول بالنظام الشرقي الأوسطي الجديد هذا، وهل يمثل ذلك تقليصاً لدورها الاقليمي المأمول؟ قد تكون الاجابة الصحيحة لتساؤل من هذا القبيل هي نعم، فعلى الرغم من غياب تصورات إيرانية محددة لهذا النظام خارج تصورهما القائم لنظام أمن الخليج فإنها ستقبل المشاركة في ترتيبات أوسع من منطقة الخليج كالشرق الأوسط، ولكن ذلك القبول سيكون مرتبطاً بتوفير دور متميز لإيران أمنياً وسياسياً واقتصادياً في منطقة الخليج بالذات^(٦٩)، ومن هذا المنطلق تأتي التحركات الإيرانية الأخيرة في الخليج من قبيل الاستيلاء الكامل على أبو موسى، ومن خلالها على الخطوط الملاحية الداخلة إلى الخليج والخارجة منه لكي تشكل وسائل ضغط على دوله وعلى المصالح الغربية فيه، وتستهدف وسائل الضغط في جانب منها ابعاد دول الخليج العربية عن أية محاولة لحصار ترتيبات أمن وتعاون الخليج في إطار عربي على نمط مجلس التعاون الخليجي وعلان دمشق.

ويرتبط ذلك أيضاً بما تتوقعه إيران من نجاحات لها في ملء الفراغ الذي ظهر في منطقة آسيا الوسطى الإسلامية في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي ومن تنشيطها للتعاون مع دول حوض بحر قزوين ومن إتاحتها الفرصة لروسيا الاتحادية وإلى حد ما باكستان في آسيا الوسطى هو توسيع لقدرات المناورة أمام السياسة الخارجية الإيرانية للحصول على عناصر قوة جديدة تمارسها في الخليج والشرق الأوسط، ومن

هذا المنطلق سيصبح الشرق الأوسط بشكل عام والخليج بشكل خاص محوراً سياسات واستراتيجيات إيران للعب دور اقليمي على صعيد المنطقة انطلاقاً من الخليج ووسط آسيا. ويأتي ذلك كله في اطار محاولة تحجيم أنوار الدول العربية التي يتوقع لها أن تلعب أدواراً هامة في شؤون الخليج كمصر وسوريا، وسيتم ذلك عبر خطاب وسياسات تناور بين العداء المستحکم لإسرائيل ورفض للنفوذ الأمريكي والغربي، وعبر ضغوط سياسية وعسكرية ومهادنات تهدف إلى ادخال إيران لذاتها في تركيبة تجمعها مع دول الخليج بهدف النفاذ الأمني والعسكري والتجاري والاقتصادي إلى داخل دول المنطقة^(٧٠).

– تطورات المشكلة ومستجداتها .

اللقاءات والمباحثات:

لم تطرأ مستجدات جوهرية على المشكلة منذ أن قامت إيران باحتلال أبو موسى بكاملها، فقد تركزت كامل المستجدات في محاولات دولة الإمارات الهادفة للتوصل إلى حل سلمي للمشكلة ولحشد التأييد الدولي لمؤازرة مسعاها، وفي أعقاب فشل الزيارة التي قام بها وزير خارجية الإمارات إلى طهران قام وفد إيراني بزيارة إلى أبوظبي لاجراء المزيد من المفاوضات حول الموضوع، وقد ترأس الوفد الإيراني مسؤول رفيع المستوى هو مدير شؤون الخليج بوزارة الخارجية الإيرانية، وقابل ذلك أن قامت الإمارات بتسمية وفد لكي يمثلها ترأسه مدير إدارة شؤون مجلس التعاون ودول الخليج العربية بوزارة الخارجية، وخلال هذا اللقاء طرح جانب الإمارات خمسة مطالب محددة هي نفس المطالب التي تضمنها لاحقاً بيان أصدرته وزارة خارجية الإمارات في ٢٨ أغسطس ١٩٩٢، ولكن رد فعل الجانب الإيراني على تلك المطالب كان سلبياً حيث رفض تلك المطالب جملة وتفصيلاً وياصرار، وقد تضمن ذلك الاصرار رفضاً كاملاً لمناقشة موضوع طنب الكبرى وطنب الصغرى، أو الموافقة على إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. وحيال ذلك أصبح من المتعذر الاستمرار في مناقشة المسائل والمواضيع الأخرى على جدول الأعمال.

وجدير بالملاحظة أن الوفدين عقدا جلستين من المفاوضات فقط في السابع والعشرين والثامن والعشرين من سبتمبر، حيث قدم وفد الإمارات مذكرة تشمل كافة النقاط المتعلقة بوجهة نظر بلاده، وحين اطلع الوفد الإيراني على المذكرة تلك جاء على لسان رئيس وفده أنه ليس لديه أية تعليمات للخوض في مطالب من هذا القبيل، ويأنه سينقل المذكرة إلى المسؤولين الأعلى منه في بلاده وسيجري معهم مشاورات حولها

على أن يعرض نتيجة مشاوراته تلك على الإمارات في وقت آخر. ويبدو أن تلك المشاورات تمت سريعاً حيث جاء الرد الإيراني على مطالب الإمارات بالرفض خلال الجلسة المسائية، وبذلك فقد فشلت تلك المفاوضات فشلاً ذريعاً. وفي أعقاب ذلك قامت الإمارات بتحميل إيران مسؤولية ذلك الفشل حيث أشار بيان لها أن دولة الإمارات ترى أن الجانب الإيراني يتحمل مسؤولية عدم احراز تقدم في المباحثات، ونتيجة لذلك فإنه ليس أمام الإمارات إلا اللجوء إلى كافة الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث^(٧١). وفي رد فعل مغاير قالت اذاعة طهران الناطقة بالعربية في اليوم التالي أن دولة الإمارات قامت باستغلال حسن نوايا إيران أثناء سير المفاوضات وذلك عن طريق إثارتها لمطالب غير «أصولية» وغير منطقية ولا أساس لها من الصحة^(٧٢).

وتوالى ردود الفعل الإيرانية السلبية على كافة الأصعدة الإعلامية والرسمية، فقد انتقدت معظم - إن لم تكن جميع - الصحف الإيرانية الوساطة السورية على سبيل المثال، حيث أشارت إلى أن سوريا فقدت حيادها للقيام بهذا الدور لأنها استنكرت التصرفات الإيرانية في أبو موسى واعتبرت تواجد القوات الإيرانية على الجزر عدواناً واحتلالاً. وخلال زيارته إلى باكستان صرح الرئيس رافسنجاني أن أبو موسى التي تديرها إيران والشارقة هي جزيرة إيرانية، وفي لقاء مع حشد من الطلبة الإيرانيين في جامعة طهران صرح رئيس مجلس الشورى الإيراني علي أكبر نورى أن الجزر الثلاث هي أراض إيرانية بموجب اتفاق مع بريطانيا، ولكن وزارة الخارجية البريطانية قامت على الفور بنفي وجود اتفاق من هذا القبيل. وفي ديسمبر ١٩٩٢ قام وزير الخارجية الإيراني بالإدلاء بتصريح لإحدى الصحف اللبنانية قال فيه بأن هناك طرفاً ثالثاً يحاول خلق توتر في النزاع على الجزر التي تقع قرب الطريق التي تسلكها ناقلات النفط في الخليج^(٧٣). وتكررت أحداث نفس المشهد خلال اللقاء الذي تم بين الطرفين في الدوحة هذا العام بوساطة قطرية حيث بدا الجانب الإيراني غير راغب في فتح ملف الحوار حول الجزر بأي صورة من الصور على الرغم من أن السبب الأساسي والوحيد لعقدها هو بحث مشكلة الجزر.

الإمارات وحشد التأييد الدولي .

مرت منطقة الخليج وعلى مدى العشرين عاماً التي سبقت عودة بروز مشكلة الجزر على سطح الأحداث من جديد بظروف اقليمية ودولية متعددة حالت دون تحريك الإمارات للمطالبة مرة أخرى بالسيادة على الجزر، فمن الثورة في إيران إلى اندلاع

الحرب العراقية - الإيرانية، إلى غزو الكويت جعلت الإمارات تتريث في فتح ملف الجزر، ولكن خلال تلك الفترة كانت الإمارات فيما يبدو تتوقع أن تبادر إيران إلى طرح القضية مجدداً من جانبها خاصة وأن العلاقات بين البلدين كانت في معظم أوقاتها علاقات ود ومصالح مشتركة^(٧٤)، ولكن ما حدث هو العكس حيث قامت إيران بتصعيد إجراءاتها الأمنية والإدارية في أبو موسى إلى درجة الضم الكامل. وأعطى ذلك الوضع الإمارات دليلاً دافعاً على أن إيران قد أوصلت القضية إلى باب مسعود، فقامت الإمارات بإرسال وزير خارجيتها إلى طهران الذي طلب من إيران عدم المضي قدماً في إجراءاتها تلك موضحاً أن الاستمرار فيها يعني خلق واقع جديد يغير من الطبيعة القانونية للسيادة على الجزر يصعب قبوله من قبل دولة الإمارات، ولم تبد إيران أي تفهم لوجهة النظر تلك، فقد رفضت قبول التفاوض مع الوزير الزائر مدعية أن بحث أمر جزيرة أبو موسى شأن يخص علاقات إيران بإمارة الشارقة فقط وتنظمه مذكرة التفاهم المبرمة بين حكومتي إيران والشارقة^(٧٥). ودفع ذلك الموقف حكومة الإمارات إلى الشعور بالضيق والحرص مما تمخض عنه قيام رئيس دولة الإمارات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بدعوة المجلس الأعلى للاتحاد للانعقاد في أبوظبي، ونتج عن ذلك الاجتماع أن صدر بيان يوضح بأن المجلس الأعلى يؤكد أن أية اتفاقيات تعقد بين إحدى الإمارات والدول المجاورة تعد إتفاقيات بين الاتحاد وهذه الدول^(٧٦).

ولم تكتف دولة الإمارات بالوسيلة القانونية تلك لمواجهة التجاوزات الإيرانية بل لجأت إلى وسائل دبلوماسية وقانونية أخرى حفاظاً على حقوقها السيادية في جزرها المحتلة، وتمثلت تلك الوسائل في حشد التأييد الدولي لموقف الإمارات ولحقوقها القانونية والتاريخية على جزرها وافساح المجال لوسائل التسوية السلمية لحل النزاع، فعلى صعيد الموقف الرسمي حذرت الإمارات من مغبة استمرار إيران في تصرفها في أبو موسى^(٧٧)، وصرح مصدر مسؤول بوزارة الخارجية بأن ما يقوم به المسؤولون الإيرانيون في أبو موسى، وما يدلي به المسؤولون الكبار في طهران من تصريحات معادية للإمارات لا يتفق مع العلاقات الودية التي تربط الإمارات بإيران، بل إن ذلك ينعكس سلباً على التعاون بين البلدين في الوقت الذي ترغب فيه الإمارات في إقامة علاقات حسن جوار وتعاون مع جاراتها^(٧٨). وقد أخذ نطاق الحشد الدولي صعد أربعة هي: الخليجي، والعربي، والإسلامي، والعالمي.

أولاً: الصعيد الخليجي .

على هذا الصعيد قامت الإمارات بالتنسيق والتشاور مع زميلاتها الدول الأعضاء في مجلس التعاون، وقد بحثت مشكلة الجزر في معظم اجتماعات وزراء خارجية دول المجلس بدءاً من اجتماعهم في الدورة الرابعة والأربعين، ففي الدورة المذكورة بحثت قضية أبو موسى وتفاعلاتها في العلاقات بين إيران ودول المجلس، وأصدر الوزراء في ختام اجتماعاتهم بياناً أكدوا فيه تأييد المجلس المطلق لكافة الاجراءات التي تتخذها دولة الإمارات لتأكيد سيادتها على أبو موسى، وأعلن دعمه لحق الإمارات في جزرها الثلاث كافة واستنكاره للاجراءات الإيرانية في أبو موسى ورفضه القاطع لاستمرار احتلال طنب الكبرى والصغرى، وعبر المجلس عن أسفه الشديد لاتخاذ إيران تلك الإجراءات غير المبررة ورأى في ذلك السلوك إخلالاً بالرغبة المعلنة لتطوير العلاقات بين الجانبين وتعارضاً مع المبادئ التي تقوم عليها العلاقات بين دول المجلس وإيران واتفق الجانبين على اقامة علاقات مبنية على أساس من الالتزام بمبادئ القانون الدولي واحترام استقلال وسيادة وحدة أراضي الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وببذ اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية.

ومن جانب آخر حذر مجلس التعاون إيران على لسان أمينه العام المساعد من انعكاسات التصرف الإيراني غير المسؤول في أبو موسى على العلاقة بين دول المجلس وإيران، وعبر الأمين العام المساعد عن القلق البالغ لدى مجلس التعاون، وخيبة الأمل الشديدة لأن الحادثة تأتي بعد فترة تحسن وانتعاش العلاقات بين كافة دول المجلس وإيران، وجاءت تلك التصريحات كأول بيان يصدر عن مجلس التعاون الخليجي بشأن قضية الجزر منذ انشاء المجلس عام ١٩٨٠، وكانت بعض دول المجلس قد أصدرت بيانات وتصريحات منفردة تستنكر فيها التصرفات الإيرانية في أبو موسى واحتلال طنب الكبرى والصغرى مؤيدة كافة الاجراءات التي تتخذها الإمارات لتأكيد سيادتها على الجزر^(٧٩).

ولدى اختتام اجتماعات المجلس الوزاري الخمسين الذي عقد في الرياض في أوائل ١٩٩٤ أصدر المجلس بياناً ختامياً جدد فيه موقفه الثابت بدعم ومساندة دولة الإمارات وتأكيد سيادتها على الجزر، وأكد تأييده المطلق لكافة الاجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة معرباً عن الأمل في أن تستجيب إيران إلى دعوة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى اجراء حوار مباشر مع إيران حول قضية الجزر^(٨٠).

ثانياً: الصعيد العربي .

على الصعيد العربي قامت الإمارات بعرض قضيتها على معظم اشقائها العرب عن طريق جولة قام بها رئيس الدولة لبعض الأقطار العربية، وحصلت الإمارات من خلال ذلك على التأييد الأدبي المطلوب، ولم تكتف بذلك بل طرحت الموضوع في أروقة الجامعة العربية، فخلال اجتماعات الدورة الثامنة والتسعين للمجلس الوزاري للجامعة العربية أدرجت قضية استيلاء إيران على كامل أبو موسى على جدول الأعمال، وقد استهل المجلس اجتماعاته بتأكيد ووقوف الجامعة العربية إلى جانب الإمارات في تمسكها بسيادتها الكاملة على الجزيرة وتأييدها المطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها في سبيل تأكيد سيادتها عليها، وجاء ذلك التأييد في كلمتي الأمين العام للجامعة ووزير خارجية مصر، فقد أكد الأمين العام أن الوقوف إلى جانب الإمارات هو أمر حيوي يفرضه الواجب من أجل عالم عربي مترابط أمام أية محاولة أجنبية للنيل من أراضيه أو الانتقاص من سيادته. ومن جانبه أكد وزير خارجية مصر بصفته رئيساً للمجلس في دور انعقاده المشار إليه التأييد التام لدولة الإمارات وموازنتها في التمسك بسيادتها الكاملة على الجزيرة، وشدد استنكار مصر الشديد لما تم من اجراءات لامبرر لها انتهاكاً لسيادة ووحدة الأراضي الاقليمية للإمارات، وأكد الرفض القاطع لاستمرار احتلال إيران لجزيرتي طناب الكبرى والصغرى^(٨١).

ويممت الإمارات وجهها شطر زميلاتها من الدول العربية لاتفاق دمشق لحشد التأييد لموقفها، ونتيجة لذلك أكدت تلك الدول تأييدها للإمارات في كل ما تتخذه من اجراءات لتأكيد سيادتها على أبو موسى مستنكرة بشدة الاجراءات الإيرانية الأخيرة وداعية حكومة طهران إلى احترام مذكرة التفاهم التي توصلت إليها مع الشارقة، وأكدت الدول السبع الرفض القاطع لاستمرار الاحتلال الإيراني لجزيرتي طناب الكبرى والصغرى معربة عن الأمل في أن تتراجع إيران عن موقفها.

ثالثاً: الصعيد الإسلامي .

قامت الإمارات بعرض القضية على صعيد الدول الإسلامية حيث قال وزير الدولة للشؤون الخارجية لدولة الإمارات في الكلمة التي ألقاها أمام المؤتمر الحادي والعشرين الذي عقد في كراتشي في الاسبوع الأخير من أبريل ١٩٩٣ بأنه في الوقت الذي قطعت فيه دول الخليج العربية شوطاً كبيراً في مسيرة السلم البناء، وبالذات نحو إعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة التي هي في أمس الحاجة إليهما تؤكد الإمارات مجدداً على استعدادها لاستمرارية الحوار السلمي المباشر مع إيران لحل قضية جزر الإمارات.

رابعاً: الصعيد الدولي .

على هذا الصعيد شرعت الإمارات باحاطة المجتمع الدولي علماً بتجاوزات إيران لمذكرة التفاهم في جزيرة أبو موسى واستمرار احتلالها للطنيين ورفضها الاتفاق على إحالة هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية، وجاء ذلك في خطاب ألقاه وزير خارجية الإمارات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين، وحول الموضوع قال الوزير بأن بلاده عبرت عن رفضها لهذه الاجراءات لما تمثله من انتهاك صارخ لسيادة ووحدة أراضيها ومبدأ حسن الجوار إلى جانب تعارضها مع نصوص وروح مذكرة التفاهم التي تفتقر إلى العدالة والتكافؤ أصلاً والتي تم فرضها في ظروف التهديد باستخدام القوة والإكراه^(٨٤).

وفي النورة الثامنة والأربعين للأمم المتحدة كررت الإمارات عرض قضيتها أمامها، ففي كلمة له قام وزير الخارجية بالتاكيد على أن الأحداث الأخيرة في منطقة الخليج بعد تحرير الكويت جسدت واقعاً سياسياً جديداً على المستويين الاقليمي والدولي زادت فيه القناعة بأهمية حل المنازعات بالحوار والطرق السلمية بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي استهدافاً لبناء الثقة ولتعزير السلم والأمن والاستقرار والتعايش وحسن الجوار بين دول المنطقة، وأعرب عن استعداد بلاده التام ورغبتها الصادقة في اجراء حوار مباشر مع إيران فيما يتعلق بالجزر المحتلة، وناشد إيران بالاستجابة إلى نداء فتح حوار بناء وبدء مفاوضات من أجل انتهاء الاحتلال وعودة الجزر إلى سيادة الإمارات، وقال بأن بلاده تعمل مع الدول الشقيقة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطار من التعاون والتلاحم لتحديد سياساتها وعلاقاتها الاقليمية والقائمة وفقاً لمصالحها القومية وذلك من منطلق انتمائها العربي والاسلامي، وأشار إلى أن قادة دول مجلس التعاون قد أكدوا في المؤتمر المعقود فيما بينهم على أهمية اتباع اسلوب الحوار والتفاوض كنهج أساسي لتسوية النزاعات بالطرق السلمية وبما يتماشى وينسجم مع الشريعة الإسلامية، وبما يجسد التزامها بميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية وأشار إلى أن دول المجلس تؤكد حرصها على أهمية احترام سيادة الدول وسلامتها الاقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام النظام السياسي لكل دولة وسيادتها على مواردها الطبيعية وفقاً لسياساتها الإنمائية والبيئية ورفض استخدام القوة أو التهديد باستعمالها كوسيلة لحل المنازعات القائمة حتى يتسنى لها تسخير طاقاتها ومواردها لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها المرحلة الراهنة^(٨٥).

وبالإضافة إلى ذلك فإن الجهود مستمرة من قبل الأجهزة المعنية لشرح وجهة نظر الإمارات للدول الصديقة التي تربطها بها علاقات ودية ومصالح مشتركة، وفي تطور مهم لموقف الإمارات قال صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في اجابة له على سؤال وجهه إليه رئيس تحرير صحيفة «الحياة» التي تصدر في لندن بأن الإمارات تريد حلاً عادلاً للقضية، ولكنها عندما تسمع ماتقوله إيران تجد فيه شيئاً بعيداً جداً عما تفكر هي فيه، وأضاف بأن الجهة التي تستولي على حق من الحقوق وتدعي بأنه ملك سابق لها لايمكن التفاوض معها في سبيل التوصل إلى نتائج إيجابية، أما الجهة التي تحوز شيئاً وتبرز البراهين على حقها فيه وانها مستعدة لسماع الآخرين والنظر فيما يملكونه من براهين فإنها جهة يمكن التفاوض معها، فإذا كانت براهين الجهة الحائزة أقوى فلها الحق في استمرار تلك الحيازة والعكس بالعكس، ولو كان الموقف الإيراني بهذا الشكل فنحن سنقول نعم وهذا جيد وصحيح، ونحن كدولة الإمارات لدينا براهيننا الصحيحة ولانعرف إذا ماكان لدى الطرف الآخر براهينه، ولايقرر صحة هذه البراهين إلا التحكيم، فإذا قدمنا براهيننا وقدموا براهينهم للتحكيم فإنه هو الذي سيقدر الصحيح والباطل^(٨٦).

الخلاصات والنتائج:

من العرض والتحليل السابقين للمشكلة يمكننا استنتاج الآتي:

أولاً: أن ماقامت به إيران مؤخراً في أبو موسى قاد إلى مزيد من التعقيد للخلاف الدائر بين الإمارات وإيران حول الجزر، وهذا بدوره يقود إلى مزيد من التوتر في منطقة تعتبر متوترة بطبيعتها منذ زمن بعيد، ويعود السبب في ذلك أن الجزر الثلاث تقع في منطقة يهتم بها العالم أجمع، ورغم أن الأهمية الاستراتيجية لتلك الجزر بالنسبة لإيران ليست بنفس المستوى المتعلق بالأهمية الاقتصادية، إلا أن وقوعها واطلالها على أهم ممر مائي بالنسبة لتدفق النفط الخارج من الخليج والبضائع والسلع الداخلة إليه جعلها ذات أهمية استراتيجية قصوى للغرب وحلفائه في المنطقة وخارجها ولجميع الدول المطلة على الخليج بما في ذلك العراق، فمضيق هرمز الذي تقع الجزر قريباً من فمه يشكل نقطة اتصال حيوية في مجال تجارة النفط.

وتشكل أية تطورات سلبية في هذه المنطقة مرتكزاً ومجالاً أوسع لتدخل القوى الخارجية وخاصة الكبرى منها في شؤون المنطقة ودولها مما ينعكس سلباً على مجمل الأوضاع أخذين بعين الاعتبار أنها لازالت تعاني من تداعيات وافرازات الحربين المدمرتين اللتين أمتا بها واستنزفتا الكثير من إمكانياتها الاقتصادية والبشرية. ويلاحظ

أيضاً أن إيران تقف موقفاً متعنتاً تجاه حل القضية، فرغم علمها الأكيد بحقوق الإمارات التاريخية والقانونية في الجزر إلا أنها تغالي كثيراً في مسألة الاعتماد على طرحها القائم على الأسس التاريخية التي تدعيها، وعلى الرغم من المواقف البناءة التي تتبعها الإمارات والداعية إلى حل القضية بالطرق السلمية وإلى توطيد علاقات الاخوة الإسلامية وحسن الجوار إلا أن إيران تتجاهل كل ذلك وتخرج في كل مرة بأقوال وتصرفات يتضح منها عدم الرغبة في التوصل إلى حل مرضٍ للقضية، وتتضح مواقف الإمارات الإيجابية في التوجهات الحكيمة لرئيس الدولة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي يحرص دائماً على تبني سياسة ضبط النفس والتصرف الحكيم في إدارة الشؤون الخارجية المتعلقة بعلاقات الإمارات مع اصدقائها وجيرانها، وفي هذا السياق فقد حرصت الإمارات على طرح القضية عبر الدوائر والقنوات الدبلوماسية والرسمية الخليجية العادية وبقدر هائل من ضبط النفس والتروي، وينبع ذلك من عدم رغبتها في اثاره القضية بطريقة تجعلها مدخلاً لتدهورات أشد تقود المنطقة إلى مزيد من التوتر.

ثانياً: أن مواقف الطرفين تختلف عن بعضهما البعض إلى درجة أنها يقفان على طرفي نقيض، فالإمارات ترى أن الجزر تابعة لها جملة وتفصيلاً ولديها من الوثائق التاريخية والمستندات القانونية ما يثبت ذلك، وترى أن الجزر جميعها أصبحت الآن محتلة احتلالاً عسكرياً، وتسعى إلى انهاء هذا الاحتلال عبر وسائل التسوية السلمية المعروفة، وتتمسك كما يبدو ببنود مذكرة التفاهم التي توصلت إليها حكومة الشارقة مع إيران عام ١٩٧٨ إلى أن يتم التوصل إلى حل مرضٍ لمسألة السيادة عليها، مع الاقتناع التام والتأكيد المطلق على أنها جزء لا يتجزأ من أراضيها. وتطلب الإمارات من إيران عدم التدخل في ممارستها لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها بموجب مذكرة عام ١٩٧٨، وتصبر على الغاء كافة التدابير والاجراءات التي فرضتها إيران على أجهزة الدولة وعلى مواطني الإمارات والمقيمين الآخرين في أبو موسى.

ويقابل ذلك موقف إيراني يتلخص في أن الطننين جزيرتين إيرانيتين وأنهما جزء من الأراضي الإيرانية، وأن السيادة الإيرانية عليهما ليست مطروحة للنقاش مع أي طرف كان، وترى بأن التفاوض حول أبو موسى يجب أن يتم في اطار مذكرة التفاهم وعلى نحو يحقق مصالح إيران الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية في الخليج، وترغب إيران بشكل واضح في ابعاد المسألة عن تدخلات القوى وخاصة الولايات المتحدة، كما وترغب في توقف الإمارات عن اثاره أية مطالب اقليمية في الجزر أمام المحافل الاقليمية والدولية كمجلس التعاون، وعلان دمشق والمؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة.

ثالثاً: تنطلق التبريرات الإيرانية لاستمرار احتلال الجزر من مبررات تعتمد على الرغبة في ابعاد القوى العظمى وخاصة الولايات المتحدة من التواجد العسكري المباشر في الخليج وخاصة في الجزر التي تقول إيران بأنها لو قامت بتسليمها إلى الإمارات فإن الأخيرة قد تقوم بتسليمها إلى الولايات المتحدة لاقامة قواعد عسكرية عليها، ومن هذا المنطلق فإن إيران حريصة على أن تبقى الجزر تحت سيطرتها، ولكن يبدو أن هذا أمر مبالغ فيه، فمن المنظور الاستراتيجي لاحظنا أنه على الرغم من موقع الجزر الجغرافي بالقرب من مضيق هرمز إلا أن مساحتها وطبيعتها الصخرية تمنع اقامة قواعد عسكرية ضخمة عليها، وكل مايمكن أن تقوم به تلك الجزر هو أن تصبح قواعد ثانوية تكمل عمل قواعد أكبر منها وتسندها من النواحي الاستراتيجية، ومن جانب آخر فإن مسألة ابعاد القوى العظمى عن المنطقة في الوقت الراهن تبدو بعيدة المنال ولايمكن تحقيقها بالطريقة التي تراها إيران، فمن المنظور الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي وحتى الاجتماعي لأولئك الذين يحكمون دول الغرب وحلفائهم الآخرين تعتبر مسألة الاحتفاظ بالتحكم في الوسائل الكفيلة بالوصول إلى امدادات النفط مصلحة قومية وأمنية واستراتيجية، والتحكم في الوصول إلى النفط يعني منع الآخرين من السيطرة على مكامنه وموانئ تصديره وطرق المواصلات التي يتدفق عبرها، ويعني أيضاً العمل على تفادي وقوع تطورات سياسية داخل البلاد المنتجة للنفط من شأنها أن تؤدي إلى خفض مستوى إنتاجه أو انقطاع تدفقه.

وبما أن اهتمام الغرب وحلفائه أشمل من مجرد اقامة القواعد العسكرية في صف من الجزر على شابهة أبو موسى والطنين فإن استيلاء إيران على تلك الجزر لن يمنع الولايات المتحدة بالذات من التواجد العسكري في المنطقة. ويعود السبب في ذلك إلى أن مصالح الغرب كما يفهمها حكامه لايمكن أن تتحقق إذا لم يحتفظوا بوجود عسكري لهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في المناطق التي تتواجد فيها تلك المصالح، والخليج أحد أهم تلك المناطق وخاصة الآن بعد أن مر الغرب ودول الخليج بتجربة غزو الكويت، فالمشكلة الحالية هي أن المصلحة القومية كما يفهمها الغرب وتسعى إليها حكوماته ستتعارض حتماً مع مصالح الأطراف التي تحاول أن تعيق انسياب تلك المصالح.

لذلك فإن افتراض أنه يمكن ببساطة منع التواجد العسكري للولايات المتحدة بمجرد الاستيلاء على جزر صغيرة تابعة للإمارات هو تبسيط مبالغ فيه، فالولايات المتحدة وحلفاؤها تتواجد لديهم أماكن أخرى يقيمون عليها قواعد ذات فعالية أكبر مما لو

أقاموها على الجزر الثلاث. وبالإضافة إلى ذلك فإن الغرب يشكل الآن حليفاً قوياً لدول الخليج جميعها ماعدا إيران والعراق مما يجعله مؤهلاً للحصول على مواقع جديدة لتشغيل عملياته العسكرية وقت الضرورة.

رابعاً: تشير التطورات المستجدة إلى أن الإمارات تدفع بالقضية في اتجاه العرض على محكمة العدل الدولية، ويعود السبب في ذلك إلى أن الإمارات لازالت تسعى إلى إيجاد حل سلمي للخلاف يضمن استمرار علاقات حسن الجوار مع إيران، وفي نفس الوقت يعيد لها حقوقها الشرعية، ويتضح ذلك من سجل التحركات السياسية والدبلوماسية التي تقوم بها الدولة، وبدأت تلك التحركات مع قيام رئيس دولة الإمارات بجولته في المنطقة العربية التي كانت تهدف إلى توضيح الحقائق القانونية والتاريخية المعرزة لموقف الإمارات في جزرها، ويأتي ذلك من إيمان الإمارات بأنه طالما أن القضية بقيت عالقة فإن الوضع مرهون بالمساعي الدبلوماسية، وقد افرزت تلك السياسة نتائج إيجابية، فهناك مزيد من التأييد والدعم العربي والعالمي لموقف الإمارات، فعلى الصعيد العربي بالذات نلاحظ أن القضية بتفاعلاتها أوجدت موقفاً عربياً موحداً قلما شهدته المنطقة العربية في الأونة الأخيرة، وشكلت نقطة مهمة في كسر الجمود في العلاقات العربية - العربية إلى حد ما.

خامساً: أن التصرف الإيراني في أبو موسى يعكس الشعور الإيراني بالتفوق العسكري على دولة الإمارات وغيرها من أعضاء مجلس التعاون الخليجي، فعلى الرغم مما سببته الثورة من اضعاف للقوات المسلحة الإيرانية، إلا أنها مازالت صاحبة السيطرة البحرية في الخليج على صعيد القوى الاقليمية الخليجية، وفي الواقع العملي فإن الأسطول الإيراني كان أقل فروع القوات المسلحة الثلاث تأثراً بحالة الضعف تلك، وفي هذا السياق يصرح المتحدثون الرسميون الإيرانيون بتصريحات مغايرة حول الدور الذي تنشده بلادهم لنفسها في الخليج، فيصرح البعض بأنها لن تلعب دوراً عسكرياً مهماً، في حين يصرح آخرون بشكل مغاير، فقد أعلن أحد قادة الاسطول الإيراني السابقين ذات مرة بأنه سوف يؤيد عبور القوات الإيرانية الخليج كي تخوض الحرب إذا مادعت الضرورة، إلا أن ماغير موقف إيران في الخليج أكثر من أي شيء آخر هو ذلك الأثر الذي أحدثته النزاعات الأقل رسمية، وإن لم تكن الأقل أهمية داخل إيران، وتلك النزاعات جذبتها التطلعات القومية القديمة إلى توسيع نطاق الثورة، وأكبر مثال مفرد على هذه النزعة هو دعوة لم يصادق عليها أي مسؤول رسمي في الحكومة إلا أنها أحدثت انزعاجاً شديداً لدى دول الخليج العربية، وربما كان أهم ما في

التصريح هو أنه تعبير عن أحد عوامل التوتر في داخل الثورة الإيرانية ذاتها، ونعني بذلك النزعة القومية الضيقة لدى بعض قادتها الذين يرتدون العباءة الإسلامية، وعلى الأرجح فإن هذا الموضوع سيظل ذا صدق قوي داخل إيران وخارجها. ومن دواعي السخرية أن الجماعات السياسية الراسخة القدم في الدعوة إلى القومية الفارسية قد وجدت نفسها في ظروف غير مواتية، وذلك لأن تمجيدهم لفترة ما قبل الإسلام يصطدم مع تشبث النظام الحالي بالإسلام، إلا أن رجال الدين يستعملون في أطروحاتهم جانباً كبيراً من أيديولوجية هؤلاء القوميين الشوفينية ويمزجون بينها وبين الدعوة إلى مزيد من الثورة في المنطقة.

سادساً؛ ويرتبط بما ورد في خامساً نتيجة أخرى تتعلق بالعزلة الدولية التي تتعرض لها إيران في الوقت الحاضر حيث ترى الكثير من الأقطار الخليجية أن إيران تنمي الطائفية فيها وتدعمها، وعليه فإنها متحفظة في دعم وتطوير علاقاتها معها وكشروط لتطبيع العلاقات ترى دول مجلس التعاون أن على إيران أن تتخلى عن عقدة تصدير الثورة إليها، وأن تحاول إقامة علاقات حسن جوار مع جيرانها العرب، فسياسات إيران فيما يتعلق بهذا الجانب أدت إلى عزلتها الدولية، ويأتي ذلك في وقت تحتاج فيه إيران إلى الأسواق الخليجية الغنية، وتأتي تلك الحاجة من اعتماد إيران على النفط كمصدر وحيد للدخل في الوقت الراهن، وترى جميع الأطراف التي تعادىها إيران بأنه إذا كانت إيران مستعدة للخروج من دوائر وهم تصدير الثورة والشعارات المبالغ فيها إلى بناء جسور التفاهم مع محيطها الخليجي والعربي والإسلامي فعليها أن تؤكد حسن نواياها وأن يصبح خيارها مبنياً على تجاوز عقدة تصدير الثورة.

ولكن إيران لاتبدو مستعدة لذلك بشكل واضح في الوقت الراهن، فهي ترفض الحوار مع الكثير من الأطراف كالولايات المتحدة ومعظم الدول العربية التي تصنفها إيران بأنها متحالفة مع الولايات المتحدة بما في ذلك الإمارات، ويأتي هذا الرفض من أعلى المستويات، ففي حديث لمرشد الثورة آية الله علي خامنئي أدلى به مؤخراً رفض عروض الحوار التي قدمها مسؤولون أمريكيون إلى إيران ووصفها بأنها تضليل شيطاني، وقال أمام حشد من الجمهور في مدينة مشهد إن التصريحات التي تعبر فيها الولايات المتحدة عن رغبتها في إقامة علاقات مع إيران لاتعني أنها تأسف لأخطائها أو أنها تلتزم بتصحيح تصرفها في المستقبل، وقال بأنها تضع شروطاً لاعادة علاقاتها مع إيران وتطالب بأن تتخلى إيران عن مبادئها وعن رفضها لأي تدخل من الأمم العدوانية في شؤونها، وأضاف بأن إيران لن تقبل بأن تصبح أية قوة عظمى وصية عليها.

الخاتمة:

على الرغم مما يبدو عليه الوضع من أن دبلوماسية الإمارات الهادئة قد أتت بنتائج طيبة وخاصة فيما يتعلق بتحاشي انفجار الموقف وفيما يتعلق باحتواء مشكلة ضم كامل أبو موسى ولو مؤقتاً إلا أنه يثور تساؤل مهم هو هل تنفع دبلوماسية من هذا القبيل على إطلاقها وخاصة على المدى الطويل؟ وفي واقع الحال تصعب الإجابة على هذا السؤال بسبب كون الوسائل الأخرى المتوفرة لدى دولة الإمارات محدودة جداً، فالإمارات تعرف قدراتها من حيث كونها إحدى الدول الصغيرة ذات أدوات السياسة الخارجية المحدودة، فهي بمفردها ليس أمامها في هذه المرحلة من تطورها التاريخي سوى استخدام الأدوات السلمية في تنفيذ السياسة الخارجية. ولكن يجب علينا التنبيه هنا إلى أنه من المعروف أن سياسة تهدئة الأمور قد تعود بنتائج عكسية في بعض الأحيان. فهي قد تفتح شهية الطرف الآخر لممارسة المزيد من الاستفزاز والضغط وحتى الابتزاز في سبيل تحقيق قدر أكبر من المصالح على حساب غريمه، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الطرف الذي تمارس تجاهه سياسة من ذلك القبيل يعتقد بأنها سياسة متبعة من الطرف الآخر نتيجة لعوامل ضعف وسلبية فيه تجعله لا يستطيع تبني مواقف مختلفة من نوع مغاير لتلك الدبلوماسية الهادئة.

ويبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي تعي هذه النظرة من قبل جيرانها الأقوياء إليها، لذلك فهي مرغمة الآن على التحالف مع قوى جبارة من خارج المنطقة لكي تحافظ على أمنها الخارجي نتيجة لطمع الجيران فيها، بمعنى أن الخوف على أمنها الذاتي هو الذي دفع بها إلى هذا النوع من التحالف، وهذا الخوف يصبح حقيقة عندما تحدث كوارث من قبيل غزو الكويت واستيلاء إيران على الجزر الثلاث، ناهيك عن التهديد بضم دول ذات سيادة كالبحرين إلى إيران، وعن ممارسات تحريك الطوائف المذهبية في الداخل ضد حكوماتها. ومن جانب آخر فإننا إذا ما أخذنا في اعتبارنا معدل السرعة التي تتم بها عملية التغيير الاجتماعي في دول الخليج العربية، ونزاعات تلك الدول مع جيرانها الأكبر حول مسائل الحدود فإن من الصعب الجزم بعدم وجود الأسباب التي تدعو تلك الدول إلى التحالف مع الغرب وإلى منح تسهيلات عسكرية له. وبالإضافة إلى ذلك فإن المصالح الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق على المدى القصير تبدو مغرية جداً وخاصة بالنسبة للأطراف التي لا يتواجد لديها النفط، وعليه فإنه ليس من السهولة ضمان خلو المنطقة من الوجود العسكري للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، ويجب أن نقر بأن الوجود العسكري للولايات المتحدة في الخليج هو

وجود من جانب واحد لامنافس له في الوقت الحاضر وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لذلك فإن الولايات المتحدة تحظى الآن بوضع متفوق في الخليج، وبعد تجربة غزو الكويت أصبح ذلك الوجود مدعوماً بقوة من قبل جميع القوى المحلية التي تضررت منه، ويتمتع الغرب الآن بامتيازات أكبر للتسهيلات العسكرية في الكويت والبحرين وعمان والسعودية وغيرها بالإضافة إلى القواعد المساندة في المتناول القريب كدبيوغارسيا وسيشل ومصيرة وجيبوتي، ومن هنا فإن استيلاء إيران على جزر الإمارات الثلاث بحجة الرغبة في منع الولايات المتحدة من الحصول عليها لاقامة قواعد عسكرية يعتبر في حد ذاته عاملاً مساعداً أقوى لحصول الأخيرة على موطنٍ قدم ذي أهمية استراتيجية أكبر في الخليج وجواره الجغرافي.

المراجع:

- 1 - R.K. Ramazani, "The Persian Gulf: Iran's Role", Charlottesville, University of Virginia Press, 1972, PP. 57.
- ٢ - المرجع السابق، ص ٧٩.
- ٣ - علاء طاهر. «أضواء على المسار السياسي لدولة الامارات العربية المتحدة: من توحيد الدولة إلى تجربة بناء الكيان الاقليمي»، الملف العربي الأوروبي، العدد ١٧ (يناير ١٩٩٤) ص ٣.
- ٤ - المرجع السابق.
- ٥ - عبدالله جمعة الحاج. «تأملات في واقع الإمارات»، الخليج ١٨ أغسطس ١٩٩١.
- ٦ - الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة، المادة (١٢٠).
- 7 - Robert Litwak, "Security in the Persian Gulf: 2 - Sources of Interest Conflict" England: Bower, 1981, P. 56.
- 8 - R.M. Burrell, "Britain, Iran and the Persian Gulf", in Dereck Hopwood (ed) "The Arabian Peninsula: Society and Politics", London: George Allen and Unwin, 1972, P171.
- 9 - Hussien Al-Baharna, "The legal Status of the Arabian Gulf States" Manchester: University of Manchester Press, 1968, P306.
- ١٠ - Robert Litwak، المرجع السابق، ص ٦.
- 11- Lenore G. Martin, "The Unstable Gulf: Threats From Within" Lexington, Mass.: Lexington Books, 1984, P. 49.
- 12- G.B. Kelly, "Arabia, the Gulf and the West", New York: Basic Books, 1980, P. 92, Martin, (1984), P 49.
- ١٢- بدرالدين عباس الخصومي. «جزيرة أبوموسي وطنب الكبرى والصغرى (الجانب التاريخي) في الموسم الثقافي لجامعة الكويت»، ١٩٧١ - ١٩٧٢، ص ١٧٨.

١٤- حول ذلك أنظر كل من: محمد عزيز شكري. «مسألة الجزر العربية في الخليج والقانون الدولي»، في الموسم الثقافي لجامعة الكويت ١٩٧١ - ١٩٧٢، ص ٩٣ - ١٦١، محمد عبدالله الركن. «البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الحزر الثلاث»، التعاون، العدد ١٨ (ديسمبر ١٩٩٢)، ص ١٣ - ٢٨.

١٥- كـمـا وردت في: Ali Mohammad Khalifa, "United Arab Emirates, Unity in Fragmentation" Boulder, Colorado: Westview Press, 1979, P. 152.

16- S.Chubin and Sefhre Zabih, "The Foreign Relation Of Iran" Berkeley: University of California Press, 1974, P. 222.

١٧- Litwak, مرجع سابق، ص ٥٧.

١٨- Lenore G. Martin, مرجع سابق، ص ٥٠.

١٩- هناك الكثير من المكاتبات والعهود والاتفاقيات التي تشير إلى ذلك بوضوح، أنظر على سبيل المثال لا الحصر الرسالة التي أرسلها الشيخ علي خليفة شيخ لنجة إلى الشيخ حميد بن عبدالله شيخ رأس الخيمة في ١٣ محرم ١٢٩٤هـ.

٢٠- فاطمة الصايغ. «الوكيل الوطني ودوره في صنع القرار البريطاني في الساحل المتصالح ١٨٢٣ - ١٩٤٩». مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. العدد ٦٩، أبريل ١٩٩٣، ص ١٠٤.

- يوسف محمد عبيدان، «أجهزة الحكم الخليجية في ظل الحماية البريطانية» السياسة الدولية، العدد ١١٥ (يناير ١٩٩٤)، ص ٤٤.

21- Calvocoressi, "Britain and the Middle East", In Paul Y.Hammond and Sidney Alexander (eds) Political Dynamics in the Middle East, New York: American Elsevier, 1972, P. 432.

22- Nicholas Fallon, "Middle East Oil Money and its Future Expenditure". United Kingdom: Graham and Trotman, 1975, P. 2.

- Prtre R. Odell, "Oil and Wold Power", U.K.: Penguin, 1979, P. 9.

٢٣- عبدالله جمعه الحاج. «تطور علاقة النخب السياسية الخليجية ببريطانيا»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (٦٦)، (أبريل ١٩٩٣)، ص ١٥٠، ١٥٥.

٢٤- المرجع السابق، ص ١٥٢.

- The Times, (London) 14 October, 1970.

٢٥- أنظر:

- Le Fegaro (Paris) 28 September, 1971.

٢٦- عبدالخالق عبدالله. «ماذا يجري في جزيرة أبوموسى»، الخليج ٧ سبتمبر ١٩٩٢.

٢٧- أوراق (العدد ١٧٥)، ١ أكتوبر ١٩٩٢، ص ٨.

٢٨- جاء ذلك في نبأ بثه القسم العربي في هيئة الاذاعة البريطانية (B.B.C) من لندن في ٢١ أغسطس ١٩٩٢.

٢٩- الخليج ٢٥ أغسطس ١٩٩٢.

٣٠- الخليج ٢٥ أغسطس ١٩٩٢.

٣١- مبارك كلينينج الهاجري. «أبوموسى والعلاقات الخليجية الإيرانية»، الخليج، ١٥ سبتمبر ١٩٩٢.

٣٢- صوت الكويت. (لندن)، ١٨ أبريل ١٩٩٢.

- ٣٣- الخليج، ٤ سبتمبر ١٩٩٢.
- ٣٤- الخليج، ٤ سبتمبر ١٩٩٢.
- ٣٥- الخليج، ١٦ سبتمبر ١٩٩٢.
- ٣٦- بيان صادر عن وزارة خارجية دولة الإمارات، ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢.
- ٣٧- حول ذلك أنظر مآكثته كل من الاتحاد، ١٥ سبتمبر ١٩٩٢، والخليج، ١٣ سبتمبر ١٩٩٢، ومجلة الشرطة (العدد ٢٧٦)، ديسمبر ١٩٩٣.
- ٣٨- جاء ذلك في نبأ بثته وكالة أنباء الإمارات من الجزائر العاصمة في ١٥ سبتمبر ١٩٩٢.
- ٣٩- «أحداث العالم في ٢٤ ساعة» نشرة تصدر عن جريدة الاتحاد، سبتمبر ١٩٩٢.
- ٤٠- الخليج، ٤ سبتمبر ١٩٩٢.
- ٤١- رسالة من خلعتبري إلى هيوم، ٢٥ نوفمبر ١٩٧١.
- ٤٢- رسالة من حاكم الشارقة إلى وزير الخارجية البريطاني، ١٨ نوفمبر ١٩٧١.
- ٤٣- رسالة من هيوم إلى خالد القاسمي، ٢٦ نوفمبر ١٩٧١.
- 44- The Exclusive Agreement, Signed Between 5 March and 8 March 1892.
- ٤٥- محمد عزيز شكري، «مسألة الجزر العربية في الخليج والقانون الدولي»، في الموسم الثقافي لجامعة الكويت ١٩٧١ - ١٩٧٢، الكويت: مطبعة جامعة الكويت ١٩٧٢، ص ص ٩٣ - ١٦١.
- ٤٦- حول نص البيان أنظر جريدة الاتحاد ٣ نوفمبر ١٩٧١.
- ٤٧- محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص ١١٩.
- ٤٨- المرجع السابق، ص ١٢٠.
- ٤٩- عبدالوهاب عبدول، «التصرف الإيراني: احتلال في مفهوم القانون الدولي»، مجلة الإصلاح، العدد ٢٠٥، سبتمبر ١٩٩٢، ص ١٠.
- ٥٠- هناك الكثير من الوثائق التي تدل على ذلك، انظر على سبيل المثال الرسالة التي أرسلها فيصل ابن عبدالعزيز إلى خالد القاسمي، الرياض، ١٩ نوفمبر ١٩٧٠.
- ٥١- عبدالوهاب عبدول، مرجع سابق، ص ١٠.
- ٥٢- محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص ١٢٠.
- 53- Meri Report "United Arab Emirates" London: Croom Helm, 1985, P 53.
- 54- Daniel Pipes, and Patrick Clawson, "Ambidios Iran, Troubled Neighbors" Foreign Affairs, Vol. 72. No 1. P, 125.
- 55- Fred Halliday, "Iran, Dictator and Development" England: Penguin, 1979, P. 138.
- ٥٦- مذكرة تقدم بها روبرت بيليترو إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي، حول ترجمة بالعربية لها، أنظر: الخليج، ٤ مارس ١٩٩٤.
- 57- Judith Miller, "The Challeng of Radical Islam" Foreign Affairs, Vol. 72, No. 2 (Spiring 1993) P. 49.
- 58- Charles Lane, "Changing Iran" Foreign Affairs, Vol. 74, No. 6 (Nov.-Dec. 1995), P. 80
- 59- Richard W. Bulliet, "The Future of Islamic Movement" Foreign Affairs, Vol. 72, No. 5 (Nov-Dec. 1993), P. 43.

- ٦٠- السيد يسين. (اشراف وتحرير). «التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢»، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢، ص ١٥٠.
- ٦١- السيد يس. المرجع السابق، ص ١٤٦.
- 62- Arab Oil and Gas Directory, Paris: Arab Petroleum Research Centre, 1992, P. 328.
- 63- Daniel Pipes and Patrick Clawson, op. cit. P. 128.
- ٦٤- حسن العلكيم. «العلاقات العربية - الإيرانية، رؤية مستقبلية». المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة الثالثة، العدد الأول، (شتاء) ١٩٩٠، ص ١٢.
- ٦٥- عبدالله جمعه الحاج. «الشخصية الخليجية وتحديات البقاء» شؤون اجتماعية، العدد الخامس والثلاثون، (خريف) ١٩٩٢، ص ٢١٥.
- ٦٦- حسن العلكيم (١٩٩٠). مرجع سابق، ص ١٢.
- 67- Daneil Pipes and Patrick Clawson, op. cit P. 125.
- ٦٨- انظر مذكرة روبرت بيليترو المشار إليها سابقاً.
- ٦٩- حسن حمدان العلكيم. «قراءة سياسية لتطور قضية الجزر». الاصلاح، العدد (٢٠٥)، ص ١١ - ١٢.
- ٧٠- المرجع السابق، ص ١٢.
- ٧١- الاتحاد، ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢.
- ٧٢- اذاعة طهران الناطقة باللغة العربية، ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢.
- ٧٣- درج الوطن، فبراير ١٩٩٤، ص ٢٦ - ٢٧.
- ٧٤- الخليج، ١٦ سبتمبر ١٩٩٢.
- ٧٥- اذاعة طهران الناطقة باللغة العربية، ١٨ اكتوبر ١٩٩٢.
- ٧٦- حسن العلكيم. المرجع السابق، ص ١٢.
- ٧٧- درج الوطن، فبراير ١٩٩٤، ص ٢٨.
- ٧٨- بيان صادر عن وزارة خارجية دولة الإمارات، ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢.
- ٧٩- درج الوطن، فبراير ١٩٩٢، ص ٢٨ - ٢٩.
- ٨٠- الاتحاد، ٤ اكتوبر ١٩٩٤. والخليج، ٤ اكتوبر ١٩٩٤.
- ٨١- الخليج، ١٣ سبتمبر ١٩٩٢.
- ٨٢- درج الوطن، فبراير ١٩٩٤، ص ٢٩.
- ٨٣- الخليج، ٢٨ ابريل ١٩٩٣.
- ٨٤- درج الوطن، فبراير ١٩٩٢، ٢٩ - ٣٠.
- ٨٥- الخليج، ٥ اكتوبر ١٩٩٣، والاتحاد، ٥ اكتوبر ١٩٩٣.
- ٨٦- بُث هذا اللقاء تلفزيونياً من أبوظبي والشارقة ودبي في ١٩ مارس ١٩٩٤، ونشر في جميع الصحف المحلية في اليوم التالي.

الدكتورة / شيفة سيف الشامسي

**مؤشرات التنمية الاقتصادية في
دولة الإمارات العربية المتحدة**

مقدمة

يعتقد اقتصاديو التنمية بأن على الدول أن تسرع في خطاها التنموية لكي تستطيع أن تبقى في نفس المكان الذي تقف فيه الآن لأن العالم يتقدم بخطى متسارعة. ونحن في دولة الإمارات وبعد مرور (٢٥) عاماً على قيام الدولة يقفز في أذهاننا تساؤل هام وكبير بشأن ما تحقق من تنمية في هذه الدولة. ونظراً لشمول واتساع مفهوم التنمية فإن الرد على هذا التساؤل يحتاج إلى أكثر من بحث وعليه ستقتصر هذه الورقة على دراسة بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات خلال العقدين الماضيين. وسوف نستعين ببعض المقاييس لقياس التنمية الاقتصادية منها: مقاييس تختص بمدى تحقق تغيير في البنيان الاقتصادي، ومقاييس تركز على القطاع الصناعي، وأخرى خاصة بالتنمية البشرية. وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أجزاء، إختص الجزء الأول بتوضيح بعض المفاهيم الأساسية مثل مفهوم التنمية وماهية البنيان

نشر في العدد الثالث الخمسون - السنة الرابعة عشرة - ربيع ١٩٩٧م

الاقتصادي ومؤشرات تغيره، وتناول الجزء الثاني استعراض المؤشرات التي تختص ببحث مدى التغير في البنيان الاقتصادي بدولة الإمارات، وتعرض الجزء الثالث إلى المقاييس الخاصة بالتنمية الصناعية والتنمية البشرية واحتوى الجزء الأخير على بعض السياسات المقترحة.

مفهوم التنمية الاقتصادية.

تعدد مفاهيم التنمية الاقتصادية وذلك لأن التنمية الاقتصادية لاتقع ضمن الاقتصاد الموضوعي أو (التقريبي). وإنما ضمن الاقتصاد المعياري أو (التقديري). وتمثل التنمية الاقتصادية في حدوث تغيرات هيكلية في البنيان الاقتصادي تؤدي إلى ارتفاع مستمر في نصيب الفرد من الدخل القومي أي إلى نمو الاقتصاد القومي، التنمية الاقتصادية إذن أسلوب التوصل للنمو. وتتلخص التنمية في دخول الاقتصاد مرحلة النمو السريع والمطرود مستهدفاً تحقيق زيادة تراكمية ودائمة في كل من معدل نمو الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عبر فترة من الزمن يرتبط فيها نمو هذا الدخل بتطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية^(١) تساهم في تدعيمه ويساهم هو في تحقيقها مع العمل في الوقت ذاته على ازالة كل مايعوق هذا الاتجاه ويرى البعض أن العنصر الرئيسي في التنمية الاقتصادية هو أن يكون لسكان الدولة النصيب الأكبر في الاسهام في عملية التنمية الاقتصادية التي تنتج عنها تلك التغيرات الهيكلية ويمكن مشاركة الأجانب في ذلك ولكن لايمكن أن يقوموا بالعملية برمتها. والاسهام في عملية التنمية يتضمن المشاركة في الاستمتاع بالمنافع التي تحققها التنمية بينما إذا كان النمو تنعم به الأقلية الصغيرة التي تمتلك الثروة سواء من الأجانب أم المواطنين فإنه لايعد تنمية^(٢).

وفي الحقيقة إن التنمية الاقتصادية تتمثل في حدوث تغيرات هيكلية في البنيان الاقتصادي تؤدي إلى ارتفاع مستمر في نصيب الفرد من الدخل القومي. فماذا نعني بالبنيان الاقتصادي؟

١ - البنيان الاقتصادي.

يقوم كل اقتصاد على مجموعة من النسب والعلاقات تمثل في نهاية الأمر الاطار الشامل لخصائص ونوعية الاقتصاد. فضلاً عن أنها تعكس بدقة إمكانياته الفعلية ودرجة التقدم أو التخلف التي هو عليها. ويعبر عن العناصر أو النسب التي يتألف منها البنيان الاقتصادي عادة بما يسمى بالمعاملات الاقتصادية التي توضح الأهمية النسبية للمتغيرات الكلية. ومن أهم هذه المعاملات التي تعطي دلالة على نوعية الاقتصاد مؤشر

الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر الاستهلاك ومؤشر الادخار والاستثمار ومؤشر العمالة الصناعية.

ومن دراسة هذه المؤشرات يمكن أن نتعرف على درجة التقدم في الاقتصاد أو تخلفه، ونوعية النشاط القائد ومدى التقدم الحضاري. أي نتعرف على مدى التغير في الهيكل الاقتصادي للدولة. فإذا ما تعلق الأمر بدولة أخذة في النمو فإن عملية التنمية الاقتصادية تستلزم احداث تغير جوهري في هذه العلاقات والنسب كأن تعمل الدولة مثلاً على رفع حجم الناتج الصناعي إلى الناتج القومي أو تخفيض نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى حجم العمالة الكلية أو رفع معدل الادخار والاستثمار إلى حجم الناتج القومي.. إلخ. والتغير المطلوب قد يكون تغيراً (كمياً) أو تغيراً (نوعياً) أو كلاهما في وقت واحد ذلك أن التغير في البنيان الاقتصادي مهما كان مستواه لابد أن يتزامن مع أحداث تغير سياسي واجتماعي وثقافي.. إلخ.

والبنيان الاقتصادي في الدول المتقدمة يتميز بالتماسك والتناسق مما يجعله يعمل من تلقاء نفسه على احداث النمو المطلوب دون حاجة لتطوير أو تعديل وبمعنى أوضح قد لا يحتاج الاقتصاد المتقدم إلى تغيير النسب والعلاقات بين قطاعي الصناعة والزراعة مثلاً. ولا إلى تغيير كبير في نسبة العاملين في كل قطاع ولا لاحداث تطورات رئيسية في المجتمع ولا علاقاته السياسية والاقتصادية فهو يحقق نمواً قائماً على بنيان متحرك، مرن، يستوعب الجديد ويعكس على القديم مقومات إنمائية جديدة. والحال عكس ذلك في البلاد المتخلفة فاحداث النمو الاقتصادي بها يحتاج إلى تغيير كبير في البنيان الاقتصادي كله بكل جزئياته وذلك لأن هذا البنيان يتميز بالركود والجمود وثبات النسب والعلاقات بين قطاعاته الرئيسية ثباتاً لا ينتظر من ورائه نمو أو تطور مالم يحدث تغيير في هذه الهياكل^(٣).

٢ - مؤشرات التغيير الهيكلي في البنيان الاقتصادي.

للتعرف على التحولات الهيكلية التي حدثت في اقتصاد الدولة سنقوم باستعراض مؤشرات ترتبط بالناتج المحلي الاجمالي وتطور حجم القوى العاملة وتوزيعها.

أ - مؤشر الناتج المحلي الاجمالي:

يعتبر الناتج المحلي أحد المؤشرات الرئيسية التي تعكس حركة النشاط الاقتصادي ومدى نمو القدرة الانتاجية للمجتمع^(٤). وتشير البيانات الاحصائية بالجدول رقم (١) إلى أن الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية قد ارتفع من ٣٩,٦٠ مليار درهم عام (١٩٧٥)، إلى ١٤٤ مليار درهم عام (١٩٩٥). أي ازداد بنسبة قدرها ٢٦٤٪ وبمعدل نمو سنوي قدره ٦,٥٪. أما

الناتج المحلي بالأسعار الثابتة فالجدول رقم (٣) يبين أنه حقق زيادة بنسبة قدرها ٩٩٪ ومعدل نمو سنوي ٣٤٪ فقط مما يشير إلى ضآلة المقدرة الانتاجية لاقتصاد الدولة.

وتجدر الاشارة إلى أن ٦٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام (١٩٧٥) كان مصدره القطاع النفطي وانخفضت هذه النسبة إلى ٤٤٪ عام (١٩٨٥) ثم وصلت إلى ٤٦٪ عام (١٩٩٠) ثم تدنت إلى ٣٤٪ عام (١٩٩٥). ولاشك أن هذه التغيرات في مساهمة القطاع النفطي في توليد الناتج كان لها انعكاس على الناتج المحلي الاجمالي. وعند تتبع تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في الفترة (٧٥ - ١٩٩٥) نجد أنه نتيجة لارتفاع أسعار النفط من ناحية وتزايد الكميات المصدرة منه من ناحية اخرى ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بمعدل نمو بلغ ١٥٪ خلال الفترة (٧٥ - ١٩٨٠)، أما الفترة (٨٠ - ١٩٨٥) فقد شهدت انخفاضاً في الناتج المحلي بمعدل ١٧٪، ويعزى ذلك إلى تراجع الطلب العالمي على النفط إلى جانب الحرب العراقية الإيرانية و دورها في الحد من تسويق النفط بالاضافة إلى السياسة النفطية التي اتبعتها الاوبك^(٥). أما في الفترة من (٨٥ - ١٩٩٠) فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي في بداية الفترة لتراجع أسعار النفط، غير أنه ارتفع في نهاية الفترة نتيجة لازمة الخليج الثانية. وبذلك بلغ معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ٢٨٪ على أثر زيادة كميات وأسعار النفط المصدر من دولة الإمارات في عام (١٩٩٠) لتعويض نقص امدادات النفط للسوق العالمي. أما في الفترة من (٩٠ - ١٩٩٥) فقد انخفضت الكميات المصدرة من النفط مقارنة بما كان عليه الوضع عام (١٩٩٠) مما أدى إلى تراجع حجم الناتج المتولد من القطاع النفطي كما يتبدى من الجدول رقم (٣) من (٦٩) مليار درهم بالأسعار الثابتة عام (١٩٩٠) إلى (٣٥) مليار درهم في عام (١٩٩٥)، أي بمعدل نمو حقيقي سالب وصل إلى -١٤٪. وهذا التراجع كان له أثر في انخفاض حجم الناتج من ١١٧ مليار درهم عام (١٩٩٠) إلى ١٠٢ مليار درهم عام (١٩٩٥) أي بمعدل نمو حقيقي سالب قدره -٢٧٪.

ويبين الجدول رقم (١) تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية وفقاً للقطاعات المولدة له، ويتضح منه ارتفاع الأهمية النسبية للقطاعات غير النفطية من ٣٣٪ عام (١٩٧٥) إلى ٦٦٪ عام (١٩٩٥). ويعزى ذلك إلى نمو ناتج القطاعات غير النفطية من ١٣ مليار درهم إلى ٩٤٫٨ مليار درهم خلال الفترة (٧٥ - ١٩٩٥) بزيادة نسبية قدرها ٦١٤٪ ومعدل نمو سنوي أسمي بلغ ٩٫٨٪، ومعدل نمو حقيقي ٦٫٨٪.

جدول رقم (٣)

وبالنظر للجدول المذكور يتبدى لنا أن مساهمة القطاعات السلعية في توليد الناتج انخفضت من ٨٠٪ في عام (١٩٧٥) إلى ٥٧٪ في عام (١٩٩٥). وذلك على أثر انخفاض مساهمة القطاع النفطي إلى جانب ضآلة دور قطاع الزراعة والثروة السمكية وقطاع الصناعة التحويلية في توليد الناتج. وتجدر الإشارة إلى أن مساهمة الصناعة التحويلية في توليد الناتج ارتفعت من ٣٦٩ مليون درهم في عام (١٩٧٥) إلى ١٢٥٠٠ مليون درهم، بنسبة زيادة بلغت ٣٢٢٨٨٪، ومعدل نمو سنوي ١٧٫٦٪. وقد مثلت صناعات تكرير البترول نسبة كبيرة من الناتج المتولد في قطاع الصناعة التحويلية مما يعني أن ارتفاع مساهمة هذا القطاع في توليد الناتج من ٠٫٩٪ في عام (١٩٧٥) إلى ٨٫٧٪ في عام (١٩٩٥) تتمثل في تحويل مخرجات القطاع النفطي إلى مواد يسهل تصديرها ولا يتم اجراء تغيير كبير في المدخلات، وبالتالي فإن نسبة القيمة المضافة إلى اجمالي الانتاج منخفضة بالمقارنة ببقية الصناعات التحويلية أي أن درجة التصنيع منخفضة مما يجعلها أقرب إلى الصناعات الاستخراجية، كما أن هذه الصناعات مرتبطة بالسوق العالمية للنفط.

مما سبق نستنتج أن ارتفاع نسبة ناتج القطاع الصناعي التحويلي إلى الناتج القومي لا تمثل تغييراً هيكلياً في البنيان الاقتصادي ضمن استمرارية تنامي نصيب الفرد من الدخل القومي أي لا تمثل حدوث تنمية فعلية.

وبالنظر للجدول رقم (١) يمكن الاحاطة بالهيكل الانتاجي للقطاعات غير السلعية حيث يلاحظ أن قطاع الخدمات قد ارتفعت مساهمته النسبية في توليد الناتج من ٩٪ عام (١٩٧٥) إلى ٢٥٪ في عام (١٩٩٥) واحتل بذلك المركز الثاني في توليد الناتج المحلي. وإذا ما قترن ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات بارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة كان ذلك مؤشراً لنهضة صناعية شاملة نظراً لما يحتاجه التوسع في الصناعات من خدمات تدعمه مثل خدمات النقل والتأمين.. إلخ. إلا أن ارتفاع المساهمة النسبية لقطاع الخدمات في الناتج المحلي بدولة الإمارات كان نتيجة لامتمام الحكومة بتوفير الخدمات الأساسية.

ويبين الجدول المذكور كذلك أن القطاعات التوزيعية من تجارة جملة وتجزئة ومطاعم وفنادق ونقل ارتفعت مساهمتها في توليد الناتج من ٤٥ مليار درهم عام (١٩٧٥) إلى ٢٦٣ مليار درهم عام (١٩٩٥) بنسبة زيادة بلغت ٤٨٤٪ ومعدل نمو سنوي ٨٫٨٪. ويعزى هذا الارتفاع في معدل النمو السنوي لهذا القطاع إلى اهتمام دولة الإمارات بالقطاع الفندقي إلى جانب وضع الدولة قيوداً على الاستيراد.

جدول (١)

تطور الناتج المحلي الاجمالي لدولة الامارات خلال الفترة (٧٥ - ١٩٩٥)

١٩٩٥		١٩٩٠		١٩٨٥		١٩٨٠		١٩٧٥		
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
٢٥	٢٥٠٠		٢٠٥٦		١٤٤٠		٨٢٧	٠.٨	٢٢٩	الزراعة والصيد الصناعات الاستخراجية
٢٤	٤٩٢٠٠	٤٦	٥٧٦٢٢	٤٤	٤٤٧٠٧	٦٣	٧٠٥٣٢	٦٧	٢٦٣٦٤	أ - النفط.
	٤٥٠		٢٠٧		٢٠٩		٢٣٥		٩٨	ب - أخرى.
٨.٧	١٢٥٠٠	٧.٧	٩٧٠١	٩	٩٢٥٥	٣.٨	٤١٩١	٠.٩	٣٦٩	الصناعات التحويلية
	٣٢١٠		٢٤٦١		٢١٤٣		١٢٩٧		٢٠٩	الكهرباء
	١٣٣٠٠		٩٦٨٧		٨٨٨٢		٩٨٣٤		٤٣٠.٨	التشييد والبناء
										مجموع القطاعات السلعية
٥٧	٨٢٢١٠	٦٥	٨١٨٤٤	٦٥	٦٦٧٣٦	٧٨	٨٦٩١٦	٨٠	٣١٦٧٧	التجارة والمطاعم والفنادق
	١٧٨٠٠		١١٢٣٧		٨٧١٥		٩٠٩٤		٢٢٤٨	النقل والمواصلات والترزين
	٨٥٠٠		٦٢١١		٤٢٢٤		٣٧٣١		١٢٥٥	مجموع قطاعات التوزيع
١٨	٢٦٣٠٠	١٤	١٧٤٤٨	١٣	١٢٩٣٩	١٢	١٢٨٢٥	١١	٤٥٠٣	التمويل والتأمين
	٧١٥٠		٥١٢٦		٥١٥٤		٢١٢٣		٦٢٧	العقارات
	١١٧٠٠		٦٨٦٤		٥١٧٦		٤٠٠٦		١٥٩٢	العقارات الأخرى
	١٦٤٠		٢٤٦٧		١٦٤٥		٨١٤		٢٨٢	الخدمات المصرفية
	٢٥٠٠		١٩٥٠		١٠٢٥		١٤٠٣		٥٥٠	المتنسية
	١٦٣٢٠		١٢٩٦٨		١١٠٠١		٥٩٨٩		١٣٦٤	الخدمات الحكومية
	١٢٠٠		٤٩٩		٣٦٤		٢٠٠		٤٠	الخدمات المنزلية
										مجموع القطاعات الخدمية
٢٥	٢٥٤٦٠	٢١	٢٥٩٧٤	٢٢	٢٢٢١٥	١٠	١١٧٢٩	٩	٢٤٥٥	مجموع القطاعات لخدمية والتوزيعية
٤٣	٦١٧٦٠	٢٥	٤٢٤٢٢	٢٥	٢٥٢٥٤	٢٢	٢٢٧١٧	٢٠	٧٩٥٨	الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج
١٠٠	١٤٢٩٧٠	١٠٠	١٢٥٢٦٦	١٠٠	١٠١٩٩٠	١٠٠	١١٤٧٠	١٠٠	٣٩٦٣٥	الناتج المحلي (عدا النفط)
	٩٤٧٧٠		٦٧٦٣٤		٥٧٢٨٣		٤٠٩٣٨		١٢٢٧١	

المصادر:

- ١ - دولة الامارات العربية المتحدة - وزارة التخطيط - التطورات الاقتصادية والاجتماعية لدولة الإمارات للفترة (٧٥ - ١٩٨٥)، ادارة التخطيط العام - ١٩٨٦.
- ٢ - دولة الإمارات العربية المتحدة - وزارة التخطيط - التقرير الاقتصادي السنوي - ١٩٩٥.

والحقيقة أن القطاع الصناعي التحويلي في دولة الإمارات لم يبلغ بعد المرحلة التي تعتبر فيها القوة المحركة للاقتصاد ونصيب هذا القطاع لم يتجاوز نسبة ١٠٪ التي اعتمدها لجنة الأمم المتحدة للتخطيط الإنمائي كأحد المعايير الأساسية لتعريف أقل البلدان نمواً.

وبالتركيز على مساهمة القطاعات في توليد الناتج المحلي بعد استبعاد القطاع النفطي يتضح لنا أن القطاعات الخدمية قد ارتفعت نسبة مساهمتها خلال الفترة (٧٥ - ١٩٩٥) على حساب تراجع المساهمة النسبية للقطاعات الانتاجية من ٤٠٪ إلى ٣٥٪ وهو مؤشر يدل على تنامي الاختلال والضعف في الهيكل الإنتاجي بدولة الإمارات.

تحدثنا حتى الآن عن التطورات التي حدثت في جانب العرض من الناتج المحلي الاجمالي لدولة الإمارات ولا بد لنا من كلمة مختصرة عن التطورات التي حدثت في جانب الطلب أو مكونات الانفاق والتي يوضحها الجدول رقم (٢) وتطور نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي.

ب - مؤشر الاستهلاك .

يعكس الاستهلاك العام دور الحكومة في توفير الاحتياجات الاجتماعية للسكان من صحة وتعليم وسكن. أما الاستهلاك الخاص فإنه يوضح دور الدخل الخاصة في تحقيق اشباع الحاجات الفردية^(١).

وتوضح البيانات الواردة في الجدول (٢)، أن حجم الاستهلاك النهائي بالأسعار الجارية قد ارتفع في دولة الإمارات من ٩٤٧٦ مليون درهم في عام (١٩٧٥) إلى ٩٦٤٤٠ مليون درهم عام (١٩٩٥)، بنسبة زيادة ٩١٨٪ ومعدل نمو سنوي ١٦٠٪. والجدير بالذكر أنه خلال الفترة (٧٥ - ١٩٨٠) زاد الاستهلاك النهائي بنسبة زيادة بلغت ٢٢٧٪ ومعدل ٢٣٧٪، أما الفترة (٨٠ - ١٩٨٥) فقد زاد الاستهلاك النهائي بنسبة بلغت ٥٤٦٪ ومعدل نمو سنوي ٨٧٪ بالرغم من انخفاض العوائد البترولية للانفاق. وخلال الفترة (٨٥ - ١٩٩٥) زاد الاستهلاك النهائي من ٤٧٨٧١ إلى ٩٦٤٤٠ بنسبة زيادة بلغت ١٠١٪ ومعدل نمو سنوي ٧٪. ولا خفاء أن دولة الإمارات تعاني من ضيق في قاعدتها الإنتاجية، وبالتالي تتجه للاستيراد من الخارج للإيفاء بمستلزمات استهلاكها المتزايد. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الخارج لتلبية الاحتياجات الأساسية وتسرب جزء كبير من الإيرادات النفطية لكي تنمي قطاعات الانتاج في الدول المصدرة إلى الدولة.

ونشير في هذا الخصوص إلى أن نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفعت من ٢٤٪ عام ١٩٧٥ إلى ٦٧٪ عام ١٩٩٥ مما يعني أن معدل النمو السنوي للاستهلاك أعلى من معدل النمو السنوي للناتج.

ويدل ارتفاع الاستهلاك للناتج على أن تغيير البنيان الاقتصادي في هذه الدول لم يتجه لتنمية اقتصادية فعلية حيث إن زيادة نسبة الاستهلاك للناتج تدل على تراجع نسبة الادخار، وبالتالي التراكم الرأسمالي في الدولة.

ج - مؤشر الادخار والاستثمار.

تشير بيانات الجدول رقم (٢) إلى أن حجم الادخار المحلي في دولة الإمارات قد ارتفع من ٢٢ مليار درهم إلى ٦١ مليار درهم في الفترة (٧٥ - ١٩٨٠). أي أنه حقق نسبة زيادة مقدارها ١٧٧٪ بمعدل نمو سنوي ٢٠٪. وتابعت المدخرات تزايدها في الفترة (٨٠ - ١٩٨٥) ولكن بنسبة زيادة ٣٤٪ ومعدل نمو سنوي ٦٪. واختلف الأمر إلى حد كبير في الفترة (٨٥ - ١٩٩٠) حيث انخفضت المدخرات بنسبة ٦٠٪ وتراجعت بالتالي إلى ٢٠ مليار درهم في عام (١٩٩٥) وهو يقل عما كان عليه الحال في عام (١٩٩٠) بنسبة ٣٦٪ وبنسبة ٦٦٪ مقارنة بالوضع في عام (١٩٧٥).

وتجدر الإشارة إلى أن الادخارات في الفترة (٧٥ - ١٩٨٠) كانت أكبر بكثير من الطاقة الاستيعابية للمجتمع مما أدى إلى توجيهها للدول الغربية في صورة فوائض نفطية، ولقد ساهم ارتفاع معدلات التضخم في الدول الغربية وانخفاض قيمة الدولار إلى تآكل جزء كبير من هذه الفوائض.

وبالنظر إلى التغيرات التي طرأت على نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الاجمالي نجد أنها بلغت ٥٥٪ عام (١٩٧٥) وانخفضت إلى ٢٦٪ عام (١٩٩٠) وتدنت إلى ١٤٪ في عام (١٩٩٥)، وبالنظر إلى كيفية استغلال هذه المدخرات نجد أن نسبة الاستثمار إلى الادخار بلغت ٥٥٪ في عام (١٩٧٥) وانخفضت إلى ٤٩٪ في عام (١٩٨٠) الذي شهد ارتفاعاً كبيراً في قيمة العوائد النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط على أثر الثورة الإيرانية. وفي عام (١٩٨٥) انخفضت نسبة الاستثمار إلى الادخار إلى ٣٠٪ وفي عام (١٩٩٥) ارتفع حجم الاستثمار عن حجم المدخرات مما يدل على أن الاستثمارات تم تمويلها من مصادر غير محلية.

إن ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الصناعي من ٥٨٪ في عام (١٩٧٥) إلى ١٠٪ في عام (١٩٩٥) قد يدل على حدوث تنمية في أي دولة ماعدا دولة الإمارات لأن ارتفاع هذه النسبة لاتعني مساهمة أكبر لمواطني الدولة في العملية الانتاجية بل إن الزيادة حدثت على اثر مساهمة أكبر لغير مواطني الدولة وهو ليس مؤشراً على حدوث تنمية لأن هذا الوضع لايعضن استمرارية توليد الناتج الصناعي لعدم استقرار العمالة الوافدة.

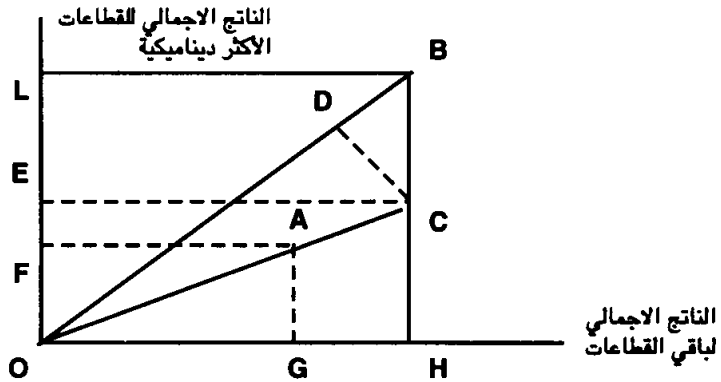
٣ - التنمية الصناعية والتنمية البشرية:

أ - قياس التنمية الصناعية.

لقد جرت محاولات متعددة لقياس التنمية في الدول العربية ومن أهم هذه المحاولات دراسة رضا العدل عن الاقتصاد المصري^(٨). وقد استند العدل في دراسته إلى تعريف الاقتصادي كوسوف للتنمية والذي يشير إلى أن التنمية تعني التركيز ليس فقط على حجم النظام الاقتصادي بل أيضاً على التغيرات في هيكله القطاعي لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره في الأجل الطويل، أو مايسمى بالقطاعات الأكثر ديناميكية. ولهذا فقد فرق كوسوف بين النمو الذي يعبر عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي وبين التنمية التي يعبر عنها بدرجة التغير في الهيكل القطاعي للنظام الاقتصادي لصالح القطاعات الأكثر ديناميكية، وقد استخدم مؤشراً أطلق عليه «مؤشر التغير الهيكلي» باعتباره مقياساً للتنمية.

ويمكن تصوير هذا المؤشر بيانياً في الشكل (١) حيث يعبر محوره الرأسي عن الناتج الاجمالي للقطاعات الأكثر ديناميكية أما المحور الافقي فيدل على الناتج الاجمالي لباقي قطاعات الاقتصاد القومي.

شكل رقم (١)



جدول (٢)

تطور حجم الانفاق على الناتج المحلي لدولة الإمارات للفترة (٧٥ - ١٩٩٥) مليون درهم - بالأسعار الجارية

١٩٩٥		١٩٩٠		١٩٨٥		١٩٨٠		١٩٧٥		
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
٦٧	٩٦٤٤٠	٥٢	٦٦٨٣٧	٤٧	٤٧٨٨١	٢٨	٣٠٩٦٠	٢٤	٩٤٧٦	الاستهلاك النهائي
	٧١٢٤٠		٤٦٧١٧		٢٨٣٢٧		١٨٩٦٨		٦٢١٥	الاستهلاك الخاص
	٢٥٢٠٠		٢٠/٢٠		١٩٥٥٤		١١٩٩٢		٣٢٦١	الاستهلاك العام
٢٧	٢٨٣٢٠	١٩	٢٤٠٦٤	٢٤	٢٤٤٥٨	٢٧	٣٠١٥٥	٣٠	١٢٠٥٩	اجمالي الاستثمار
	٢٣٩٦٠		١٥٨٠٢		١٦٩٠٠		١٧٧٠١		٨٢١١	الاستثمار الخاص
	١٤٣٧٠		٨٢٦٢		٧٥٥٨		١٢٤٥٤		٣٨٤٨	الاستثمار العام
										الصناعات من
	١٠٥٩٠٠		٧٩٦٧٨		٥٦١٧٢		٨٥٥٩٢		٢٩٥٢٢	السلع والخدمات
										السورادات من
	٩١٨٠٠		٤٢٥١٠		٢٤٧٦٠		٣٧٨٧٤		١١٥٩٧	السلع والخدمات
	١٤٤٠٠		٣٧١٦٨		٣١٤١٢		٤٧٧١٨		١٧٩٢٥	فجوة الموارد
										الناتج المحلي
	١٤٣٩٧٠		١٢٥٢٦٦		١٠١٩٩٠		١١١٤٧٠		٣٩٦٣٥	الاجمالي بتكلفة
										عوامل الانتاج
	٢٠٥٨٠		٣١٩٨٥		٨١٧٧٧		٦١٠٢٩		٢٢٠٢٧	الادخار

المصادر:

- ١ - دولة الامارات العربية المتحدة - وزارة التخطيط - التطورات الاقتصادية والاجتماعية لدولة الإمارات للفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥)، ادارة التخطيط العام - ١٩٨٦، ص ٢٤٥.
- ٢ - دولة الإمارات العربية المتحدة - وزارة التخطيط - التقرير الاقتصادي السنوي - ١٩٩٥، ص ٢٦، جدول (١).

مؤشر العمالة.

أدى عدم توفر الأيدي العاملة اللازمة لبرامج النمو الاقتصادي كماً وكيفاً في دولة الإمارات إلى استقدام عمالة من الخارج على نطاق واسع لتلبية متطلبات النمو، والجدير بالذكر أن هناك ندرة في البيانات الخاصة بتقسيم العمالة إلى مواطنة وغير مواطنة في أغلب الاحصائيات السكانية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وتدل البيانات المتوفرة عن عام (١٩٧٥) على أن نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى اجمالي العمالة بلغت ٨٠٪ منها ٤٠٪ مواطنة، و٤٠٪ غير مواطنة^(٧) وفي عام (١٩٨٠) نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى اجمالي العمالة ٦٢٪، الغالبية العظمى منها غير مواطنة ٨٪. وفي عام (١٩٩٠) بلغت نسبة العمالة الصناعية إلى اجمالي العمالة ٩٪ وارتفعت النسبة إلى ١٠٪ في عام (١٩٩٥).

وتكمن المشكلة الأساسية لقياس مؤشرات التنمية في اقتصاد الإمارات في تحديد مفهوم القطاعات الأكثر ديناميكية. حيث يتسم اقتصاد الدولة بسيادة القطاع النفطي الذي يولد غالبية الناتج المحلي ولكن هذا القطاع قطاع أولي استخراجي كما أن التغيرات فيه لا ترتبط بالنشاط في داخل الدولة ولذلك يُفضل استبعاده عند حساب ناتج القطاعات الاقتصادية بالدولة. ولعل التركيز على القطاع الصناعي يكون مجدداً في حالة اقتصاد دولة الإمارات الذي يتسم بالتالي:

١ - قلة الأراضي الخصبة وندرة المياه مما يجعل الاعتماد على القطاع الزراعي في الأجل الطويل غير مجد.

٢ - تنامي إنتاجية العامل في القطاع الصناعي يخوله أن يساهم في تغطية الانتاجية الاجتماعية للعمل وهي هدف التنمية.

ويوضح الجدول (٢) تطور الناتج المحلي الاجمالي في دولة الإمارات بالأسعار الثابتة للفترة من (٧٥ - ١٩٩٥) مقسماً بين الصناعة من جهة وباقي القطاعات من جهة اخرى. ومنه نتبين أن اقتصاد الدولة قد حقق معدل نمو عام قدره ٢٩٠٪ في الفترة (٧٥ - ١٩٩٥)، إلا أنه يلاحظ أن الفترة (٧٥ - ١٩٨٠) شهدت أعلى معدلات للنمو على أثر ارتفاع العوائد النفطية التي مولت بقية القطاعات وكان لها دور كبير في وصول معدل نمو القطاع الصناعي لتبدي لنا انخفاض معدل النمو إلى ١٢٠٪ للفترة (٨٠ - ١٩٨٥) وتراجع معدل النمو للفترة (٩٠ - ١٩٩٥)، وربما تبين الصورة أكثر وضوحاً إذا محاولنا تصوير حركة الناتج للفترة محل الدراسة بيانياً كما هو واضح في الشكل رقم (٢). ومنه نجد تغيراً في الزاوية لصالح القطاع الصناعي خلال الفترة (٧٥ - ١٩٨٠)، (٨٠ - ١٩٨٥)، بينما الفترات (٨٥ - ١٩٩٠)، (٩٠ - ١٩٩٥) فإنها سجلت ردة عكسية في تغير الزاوية لصالح باقي القطاعات.

ونفترض أن هذا الشكل يعكس حركة اقتصاد قومي بين سنتين أو (فترتين). فتعبر النقطة A عن حالة هذا الاقتصاد في السنة الأولى أما النقطة B فتعبر عن حالته في السنة التالية. ويعبر طول المستقيمين OA, OB عن إجمالي الناتج الاجتماعي في السنتين محل المقارنة. ومن ثم فإن معدل النمو العام سوف يصبح:

$$Z = \frac{OB}{OA} \quad (١)$$

ولو أخذنا O C مساوياً O D فإن المعادلة (١) يمكن إعادة كتابتها كالتالي:-

$$Z = \frac{OB}{OD} * \frac{OC}{OA} \quad (٢)$$

$\frac{OC}{CA}$ هو معدل النمو للاقتصاد القومي فيما لو لم يكن قد حدث تغير في هيكله الاقتصادي ويمكننا أن نطلق عليه معدل النمو التقليدي إذ هو يعبر عن نمو الناتج الاجتماعي دون ماتغير في نسب الهيكل الاقتصادي.

$\frac{OB}{OD}$ معدل النمو المتحقق في ظل الهيكل الجديد المميز للسنة التالية ويمكن أن

نطلق عليه معدل النمو التنموي، ويمكننا أن نقسم الانتقال إلى ثلاثة أطوار:

طور أول : تقليدي ويحدث في اطار هيكل السنة الأولى، ويمكن في الانتقال على ذات المستقيم OA ويعني الحركة من النقطة A إلى النقطة C.

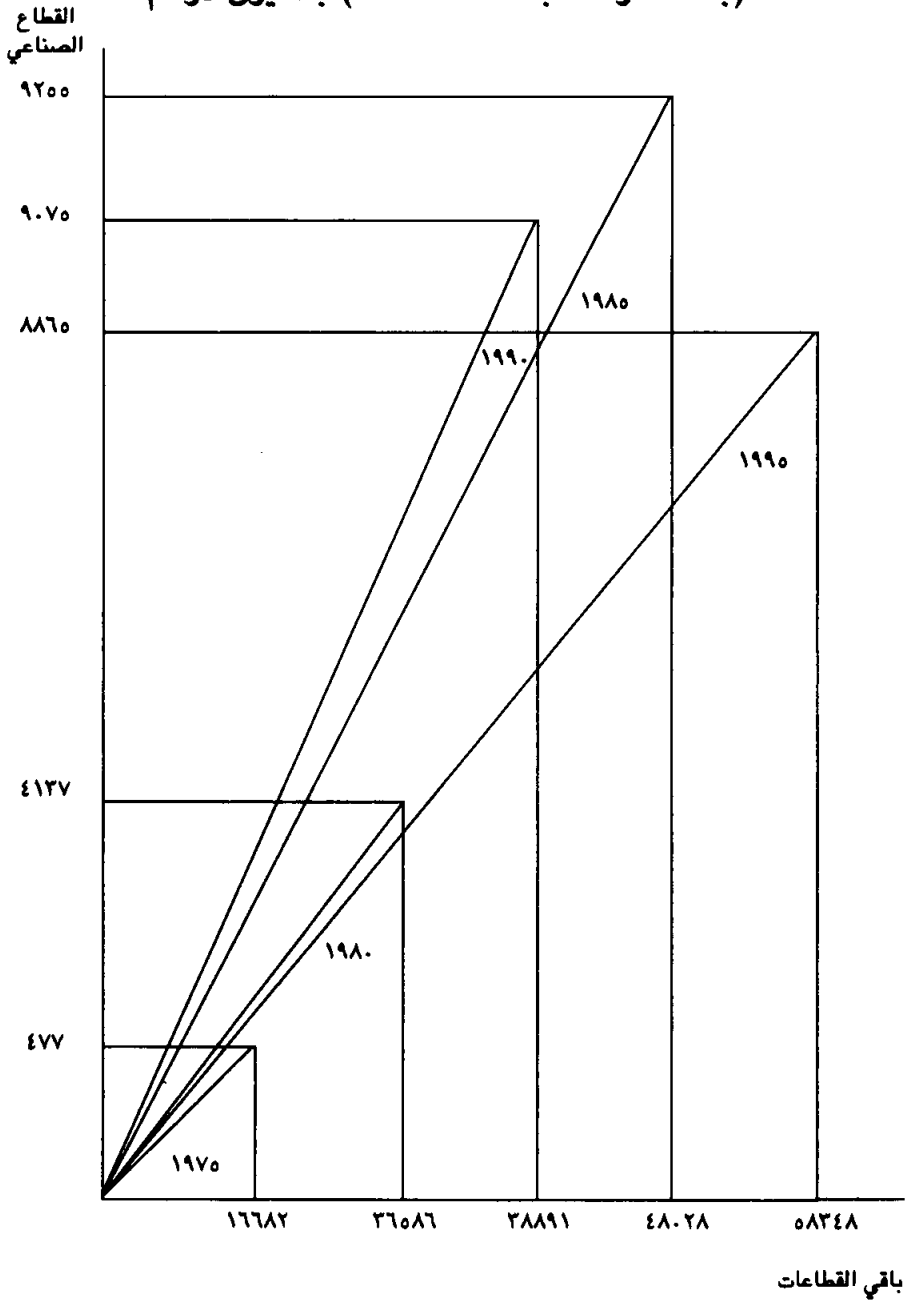
طور ثان: ويمثل التنمية ويتلخص في تغير الهيكل ويمكن في انتقال النظام من النقطة C إلى النقطة D.

ثم طور ثالث: ويعبر عن نمو تنموي. ويتلخص في الانتقال على المستقيم OB من النقطة D إلى النقطة B ويعبر معدل النمو التنموي عن العلاقة بين النمو المتحقق في ظل الهيكل الجديد والنمو الذي كان يمكن أن يتحقق في ظل الهيكل الابتدائي.

وفي هذا الخصوص فإننا سوف نتبع نموذج رضا العدل بشأن التغير الهيكلي في الاقتصاد المصري للتطبيق على اقتصاد الإمارات العربية. وقد ميز الاقتصادي رضا العدل أيضاً بين ثلاثة أطوار للنمو وهي: طور تقليدي، وطور يمثل التغير الهيكلي، وطور يعبر عن نمو تنموي. وقد استخدم مؤشراً أطلق عليه «مؤشر التغير الهيكلي» باعتباره مقياساً للتنمية وعرفه بأنه مقدار التغير في هيكل الاقتصاد القومي لصالح القطاعات الأكثر ديناميكية والتي تؤمن التطور الذاتي لهذا الاقتصاد في الأجل الطويل. ويمكن أن يستخدم هذا المؤشر لتحليل التغيرات داخل قطاع معين أو مجموعة من قطاعات معينة.

شكل (٢)

تطور الناتج المحلي الاجمالي في دولة الإمارات ٧٥ - ١٩٩٥
 (بالأسعار الثابتة ٨٠ = ١٠٠) بالمليون درهم



جدول (٣) الناتج المحلي الاجمالي في دولة الامارات
٧٥ - ١٩٩٥ بتكلفة عوامل الانتاج

١٩٩٥	١٩٩٥		١٩٩٠		١٩٨٥		١٩٨٠		١٩٧٥	
	نمو إلى ٩٠	القيمة	نمو إلى ٨٥	القيمة	نمو إلى ٨٠	القيمة	نمو إلى ٧٥	القيمة		
١٨٦	٩٨	٨٨٦٥	٩٨	٩٠٧٥	٢٢	٩٢٥٥	٨٧	٤١٧٣	٤٧٧	الصناعة
١٨	٨٦	٩٣٢٤١	٢	١٠٨١٠٨	٠٩	٩٢٧٣٥	٢١	١٠٦٨١١	٥٠٧٦٩	باقي القطاعات
٢	٨٧	١٠٢١٠٦	١	١١٧١٨٣	٩٢	١٠١٩٩٠	٢٢	١١٠٩٨٤	٥١٢٤٦	اجمالي الناتج المحلي
٣٥	١	٥٨٣٤٨	٠٨	٢٨٨٩٢	٢	٤٨٠٢٨	٢١٩	٣٦٥٨٦	١٦٦٨٢	باقي القطاعات عدا النفط والصناعة
٣٩	١٤	٦٧٢١٣	٠٨	٤٧٩٦٧	١٤	٥٧٢٨٣	٢٤	٤٠٧٩	١٧١٥٩	اجمالي الناتج المحلي دون النفط
١٠٢	٥	٣٤٨٩٣	١٥	٦٩٢١٦	٦٤	٤٤٧٠٧	٢١	٧٠٣٣٥	٢٤٠٨٧	النفط

المصادر:

١ - دولة الامارات العربية المتحدة - وزارة التخطيط - التطورات الاقتصادية والاجتماعية لدولة الإمارات للفترة (٧٥ - ١٩٨٥)، ادارة التخطيط العام - ١٩٨٦.

٢ - دولة الإمارات العربية المتحدة - وزارة التخطيط - التقرير الاقتصادي السنوي - ١٩٩٥.

والجدول (٤) يوضح لنا الأوزان النسبية بين القطاعين الرئيسيين محل المقارنة وتغيرها على مدار الفترات الجزئية والفترة الكلية وذلك في حالة عدم استبعاد القطاع النفطي. ومنه نلاحظ تزايد الوزن النسبي للقطاع الصناعي في الفترات الأولى (٧٥ - ١٩٨٠)، (١٩٨٠ - ٨٠) بشكل ملحوظ بينما انخفض الوزن النسبي للقطاع الصناعي في الفترة (٨٥ - ١٩٩٠) وارتفع الوزن النسبي للقطاع الصناعي قليلاً في الناتج المحلي الاجمالي للفترة (٩٠ - ١٩٩٥). أما الجدول رقم (٥) فهو يوضح الأوزان النسبية للقطاع الصناعي وباقي القطاعات عدا النفط ومنه نلاحظ تزايد الوزن النسبي للقطاع الصناعي في الفترة (٧٥ - ١٩٩٠). أما الفترة (٩٠ - ١٩٩٥) فقد شهدت انخفاضاً في الوزن النسبي للقطاع الصناعي الأمر الذي يمثل تزايداً في الوزن النسبي للقطاعات الأخرى وهي القطاعات الخدمية.

تبعاً لما سبق فإن قياس درجة التنمية في الجدول رقم (٥) يوضح اتجاهها عاماً نحو التناقص من ٧٤٪ خلال الفترة (٧٥ - ١٩٨٠) إلى ٦٪ خلال الفترة (٨٠ - ١٩٨٥) ثم انخفضت إلى ٢٨٪ في الفترة (٨٥ - ١٩٩٠) وأصبحت درجة التنمية سالبة للفترة

(١٩٩٠ - ١٩٩٥). أما الفترة الكلية فتشكل تحولاً لصالح التنمية تبلغ درجته ٤٠.١٪
معظمه تم خلال الفترة الأولى والثانية.

جدول (٤)

تغير الوزن النسبي للقطاعات الرئيسيين لاقتصاد الإمارات
(٧٥ - ١٩٩٥) في حالة عدم استبعاد القطاع النفطي

	التغير خلال الفترة					الوزن النسبي في السنوات				
	٧٥-٩٠	٩٠-٩٥	٨٥-٩٠	٨٠-٨٥	٧٥-٨٠	٩٥	٩٠	٨٥	٨٠	٧٥
الصناعة	٧٨	١	١٤-١	٣-٥	٢٧٨	٨٧	٧٧	٩١	٣٨	٠.٩٣
باقي القطاعات	٧٨-	١-	١٤+	٣-٥	٢٧٨-	٩١٣	٩٢٣	٩٠.٩	٩٦٢	٩٩.٧
النتائج المحلي الاجمالي						١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

محسوبة من بيانات الجدول السابقة

جدول (٥)

تغير الوزن النسبي للقطاعات الرئيسيين لاقتصاد الإمارات
(٧٥ - ١٩٩٥) في حالة استبعاد القطاع النفطي

	d H		dOG			الوزن النسبي في السنوات				
	٧٥-٩٠	٩٠-٩٥	٨٥-٩٠	٨٠-٨٥	٧٥-٨٠	٩٥	٩٠	٨٥	٨٠	٧٥
الصناعة	٠.٤	٥-٨	٢٨	٦	٧٤	١٣٢	١٩	١٦٢	١٠٢	٢٨
باقي القطاعات عدا النفط	٠.٤-	٥+٨	٢٨-	٦-	٧٤-	٨٦٨	٨١	٨٣٨	٨٩٨	٩٧٢
النتائج المحلي الاجمالي						١٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ويحوي الجدول (٦) بعض النتائج التحليلية لحركة الناتج المحلي الاجمالي (معدا القطاع النفطي) التي تتمثل في تناقص معدل النمو العام بشكل مستمر ويرتفع قليلاً في الفترة (٩٠ - ١٩٩٥) وهذه الملاحظة أيضاً تنطبق على معدل النمو التقليدي. غير أن معدل النمو التنموي انخفض من ١٠.٩٪ خلال الفترة (٧٥ - ١٩٨٠) إلى ٠.٨٪ خلال الفترة (٨٠ - ١٩٨٥). ثم تدنى إلى ١٪ خلال الفترة (٨٥ - ١٩٩٠) ووصل إلى ٠.٩٣٪ خلال الفترة (٩٠ - ١٩٩٥).

جدول (٦) النتائج التحليلية*

٧٥ إلى ٩٥	٩٥ إلى ٩٥	٩٥ إلى ٨٥	٨٥ إلى ٨٥	٨٥ إلى ٧٥	
٣ر٩	١ر٤	٠ر٨	١ر٤	٢ر٤	معدل النمو العام
٣ر٥	١ر٥	٠ر٨	١ر٣	٢ر١٩	معدل النمو التقليدي
١ر١	٠ر٩٣	١	١ر٠٨	١ر٠٩	معدل النمو التنموي
١٠ر٤	٥ر٨ -	٢ر٨	٦	٧ر٤	درجة التنمية أو درجة الهيكل الاقتصادي لصالح التنمية (%)

* تم الاعتماد على البيانات الخاصة بالنتائج بعد استبعاد القطاع النفطي.

مما سبق يتبدى لنا ضالمة ما حققه اقتصاد دولة الإمارات عبر العشرين سنة الماضية وبالرغم من أن البيانات لا تتسم بالدقة الكافية إلا أنها تعطينا صورة تقريبية للواقع الاقتصادي. ومن هنا نصل إلى نتيجة هامة تتمثل في ضرورة مراعاة الأبعاد الهيكلية في التخطيط طويل الأجل ومتوسطه. وعند رسم برامج التنمية يجب أن يكون معدل النمو العام المستهدف أكبر من معدل النمو التقليدي المقدر أي أن يكون معدل النمو التنموي أكبر من الواحد.

ب - قياس التنمية البشرية.

يعرف الاقتصاديون التنمية البشرية أنها عملية تحقيق عدد من الأهداف لكل الناس وأهمها التمتع بحياة طويلة خالية من الأمراض واكتساب المعرفة والتمتع بمعيشة كريمة بالإضافة إلى الحرية السياسية وضمان حقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته^(١٠). وقد تمكن الاقتصاديون من وضع مقاييس للأهداف الثلاثة الأولى حيث يقاس حصول الأفراد على حياة طويلة بلا علل وأمراض بالعمر المتوقع للفرد عند الولادة. أما اكتساب المعرفة فيمكن قياسها بالقدرة على القراءة والكتابة والمستوى المعيشي المرتفع بما يتوفر للفرد من دخل حقيقي يمكن اعتبار نصيب الفرد من الدخل القومي مؤشراً له. أما الأهداف الثلاثة المتبقية فمن الصعب قياسها بدقة كبيرة وفي الحقيقة إن اتفاقيات دولية كثيرة قد اعتمدت بشأن الحرية السياسية منها: اتفاقات اعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان، والمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والمواثيق الإقليمية لحقوق الإنسان التي اعتمدها أفريقيا وأوروبا والدول الأمريكية وغيرها^(١٠). ويبين تحليل هذه الاتفاقيات أن

الأهداف الأخيرة يمكن التعبير عنها في: سلامة الفرد الجسدية، سيادة القانون، حرية التعبير، المشاركة السياسية، تكافؤ الفرص.

ويمكن التعرف على التنمية البشرية لأي دولة حسب تحقيقها للأهداف الستة المذكورة، ودراسة الوضع في دولة الإمارات نجد أن العمر المتوقع للفرد بلغ (٧٠) سنة وهو من المعدلات العالية على مستوى العالم، كما أن القدرة على القراءة والكتابة لدى الأفراد ارتفعت من ٢٩٪ عام (١٩٧٠) إلى ٦٥٪ عام (١٩٩٢). وإذا نظرنا إلى مستوى دخل الفرد لوجدنا أنه وصل إلى (٦٠) ألف درهم^(١٢) في المتوسط عام (١٩٩٥) وهو مستوى مرتفع نسبياً، غير أن هذا المؤشر لا يدل على حقيقة مستوى معيشة غالبية السكان إذ يؤثر في ذلك عاملان أساسيان هما: مكونات الناتج من السلع المدنية والحربية، ومستوى التفاوت في توزيع الدخل.

ومن المعلوم أن هناك شحاً في البيانات الخاصة بنمط توزيع الدخل في دول الخليج، أما البيانات الخاصة بالإنفاق العسكري فتوضح التقارير الدولية أن المتوسط السنوي للواردات من الأسلحة غير النووية كنسبة مئوية من إجمالي الواردات تبلغ ٣٪، وهذه النسبة في كوريا ٩٪ والسعودية ٦٨٪. وذلك لعام (١٩٩٢)^(١٣)، كما أن القوات المسلحة لكل ١٠٠٠ من السكان تبلغ نسبتها ٢٧٦٪ بينما هي في كوريا ١٧٪، وفي الكويت ١٠٣٪، وفي قطر ١٨٢٪ وذلك عام (١٩٩٠)^(١٤). ويقدر الانفاق على الأمن من الميزانية الاتحادية كنسبة من الناتج بحوالي ٤٨٪ حيث بلغ الانفاق على الأمن في عام ١٩٩٠ حوالي ٧٦٧ مليار درهم في حين كانت قيمة المنفق على الصحة والتعليم ٣٠١٨ مليار درهم ولم يتعد الانفاق على الوزارات الأخرى ٢٠٨٠ مليار درهم ولم يختلف الوضع في عام (١٩٩٣) حيث بلغت قيمة الانفاق على الأمن ٧٧٨١ مليار درهم والانفاق على الصحة والتعليم ٢٥ مليار درهم وعلى الوزارات الأخرى ٢٣٣٠ مليار درهم^(١٥). والجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى الانفاق العسكري الاتحادي هناك انفاق على الجيش والشرطة الخاصة بحكومة دبي بلغ ٢٣٢٧ مليار درهم عام (١٩٩٠)، وارتفع إلى ٢٨٢٨ مليار درهم عام (١٩٩٣)^(١٦).

من العرض السابق يتبدى لنا ضخامة الانفاق على وزارتي الدفاع والداخلية مقارنة بالوزارات الأخرى، وخاصة التعليم والصحة والمرتبطين مباشرة بالعنصر البشري. ولعل العوامل الطبيعية من سقوط كميات كبيرة من الأمطار في عامي (١٩٩٥) و عام (١٩٩٦) أوضحت مدى تدني بعض المؤشرات الدالة على وجود تنمية بشرية مثل خدمات الصرف الصحي، كما أن تكرار انقطاع الكهرباء في مناطق كثيرة بالدولة دليل

على تدني هذه الخدمة. وبالرغم من انخفاض نسبة الأمية في الدولة من ٧١٪ في عام (١٩٧٠) إلى ٣٥٪ في عام (١٩٩٢)، إلا أن جهود التوعية الصحية محدودة حيث تدل البيانات على وجود ١٢ ألف طفل يعانون من سوء التغذية في عام (١٩٩٢)^(١٧). وتمثل المساعدات الاجتماعية أحد مؤشرات الرعاية الاجتماعية وقد بلغت ٨٨ مليون درهم وذلك في عام (١٩٧٥) وارتفعت إلى ٥٢٨ مليون درهم عام (١٩٩٤)، وهو مانسبته ٣٦.٠٪ إلى الناتج المحلي^(١٨) ومن المؤشرات الأخرى للرعاية الاجتماعية وجود نور لرعاية المسنين ولكنها لم تتعد اله مراكز في الدولة. أما مراكز رعاية الأحداث فبلغ عددها ٣ مراكز في عام (١٩٩٥)، وهذه المؤسسات تستوعب أعداداً قليلة، بالرغم من أن عدد الأحداث يقدر بنسبة مرتفعة من السكان ويمثل مشكلة في الدولة. وبمراجعة أعداد الكتب التي نشرت لكل (١٠٠) ألف من السكان كدليل على الوعي الثقافي للمقيمين في هذه الدولة من مواطنين ووافدين، تبدي أن هذه النسبة لم تتعد في الإمارات ١٦٩، بينما هي في كوريا ٦٦٧، وفي الكويت ٤١، وذلك في عام ١٩٩٠^(١٩). وفي الحقيقة انه بخصوص الأهداف التي لا يمكن قياسها، فبالرغم من توفر بعضها في دولة الإمارات إلا أن أغلبها يعاني من القصور مثل حرية التعبير والمشاركة السياسية وتكافؤ الفرص.

السياسة المقترحة:

بالرغم من تعدد مفاهيم التنمية إلا أن البحث ارتكز على مفهوم يفيد بأن التنمية تتلخص في دخول الاقتصاد مرحلة النمو السريع والمطرود مستهدفاً تحقيق زيادة تراكمية ودائمة في كل من معدل نمو الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عبر فترة من الزمن يرتبط فيها نمو هذا الدخل بتغيرات هيكلية اقتصادية وسياسية واجتماعية. ولا بد أن يكون لسكان الدولة النصيب الأكبر في الاسهام في التغيرات الهيكلية والاستمتاع بالمنافع التي تحققها التنمية، وفي ضوء دراستنا لوضع دولة الإمارات اتضح لنا عدم تحقق التنمية المنشودة حيث لم تحدث التغيرات الهيكلية المطلوبة وذلك لأن هذه التغيرات لا بد أن يتم التخطيط لها وتنفيذها في ظل سياسات حكومية رشيدة. فبالرغم من توافر العوائد النفطية إلا أنه لم يتم استغلالها بشكل سليم لتحقيق تنمية اقتصادية وماتحقق ما هو إلا نمو اقتصادي برز في شكل زيادة في المتغيرات الاقتصادية الكلية من ناتج محلي واستثمار وادخار وسكان.

ويمثل تعدد مصادر صنع القرار وانعدام التنسيق وضعف المؤسسات الاتحادية أهم العوامل التي حالت دون تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، فالتتبع لوضع دولة

الإمارات يجد أنها في فترة السبعينات كانت أكثر تماسكاً واتحاداً وتنسيقاً مما هو عليه الوضع في التسعينات. ففي التسعينات تعززت المؤسسات المحلية على حساب المؤسسات الاتحادية، ولاشك أن تعديل الدستور بما يعزز الكيان الاتحادي سيكون له دور في تعديل الوضع القائم. فالمادة (٢٣) من الباب الثاني من دستور الإمارات تعطي الحق لكل إمارة في تنمية مواردها الاقتصادية، وهذا أدى بدوره إلى اعاقه وضع وتنفيذ خطة اقتصادية سليمة. ولاشك أن تعديل هذه المادة بما يسمح بوضع الموارد الاقتصادية في يد المؤسسات الاتحادية يعتبر من الخطوات المهمة للتخطيط لعملية التنمية.

ويشار في هذا الخصوص لضرورة احداث تغيير في المؤسسات السياسية بما يسمح بمشاركة أكبر لأفراد المجتمع. ففي ظل التغييرات الدولية وسيادة النظام الدولي الجديد الذي يرى أن تحديد دور الدولة واثاحة فرصة أكبر للفرد للمشاركة السياسية له أثر كبير في رفع انتاجيته، وتعاني المؤسسات السياسية في الدولة من تخلف كبير حتى بالمقارنة بالدول الخليجية الاخرى، ولاشك أن أولى الخطوات اللازمة للإصلاح السياسي هو تفعيل دور المجلس الوطني واعطاء المجتمع حرية اختيار ممثليهم فيه.

وتساهم المفاهيم الاجتماعية السائدة في بناء القاعدة الانتاجية لأي مجتمع إذا كانت تحث على العمل والالتزام والولاء للمؤسسة الانتاجية، غير أن بروز الأنماط الاستهلاكية التي تتسم في أحيان كثيرة بالترف في دولة الإمارات أدى إلى خلق مجتمع تصل انتاجية الفرد فيه إلى الصفر. والدور الأكبر في هذا الخصوص يقع على المؤسسات التعليمية والإعلامية لتغيير المفاهيم الاجتماعية والاحتفاظ بما يصلح للدولة المؤسسية الحديثة.

ومن المعلوم أن مشاركة الفرد في اتخاذ القرار واستمتاعه بجزء من المردود يعتبر أحد بنود تحقيق تنمية اقتصادية. إلا أن هناك تبايناً كبيراً في توزيع الدخل في دولة الإمارات. وبالرغم من عدم توفر احصائيات للدلالة على ذلك إلا أن هذا الأمر يمكن استنتاجه من ثبات مستوى الأجور في المؤسسات الحكومية منذ عام ١٩٧٧م، وهي المؤسسات التي تعمل بها غالبية القوى العاملة المواطنة، بالرغم من الدخل القومي المرتفع لدولة الإمارات.

ولاشك أن تقوية القطاع الصناعي هو الطريق لتنويع القاعدة الإنتاجية. غير أن القرار الخاص بتدعيم هذا القطاع بشكل سليم يتضمن اختيارات صعبة. وبالرغم من النتائج الإيجابية للسياسات المدعمة للقطاع الصناعي إلا أن هناك فئة تتضرر مصالحها، وبالتالي تقف هذه الفئة حائلاً دون تطبيق هذه السياسات، فمثلاً لم يتم التصديق على قانون الصناعة رقم (١) في عام (١٩٧٩) لتعارضه مع مصالح بعض

الفئات الاجتماعية في الدولة. الأمر الذي يتطلب من الحكومة أن تكون حازمة في تنفيذ سياساتها الصناعية.

ويقتضي تنويع القاعدة الإنتاجية إقامة مصانع تستخدم الموارد الطبيعية المتوفرة كمدخلات وهي الصناعات البتروكيمياوية. وهذه المصانع لا بد أن تقام بحجم كبير لكي تكون مجدية اقتصادياً. الأمر الذي يستلزم التنسيق والتعاون مع الدول العربية الأخرى.

ويمكن تلخيص العوامل اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية في دولة الإمارات في مايلي:

- ١ - تعضيد وتقوية المؤسسات الاتحادية.

- ٢ - الإصلاح السياسي.

- ٣ - الاسترشاد بتجربة دول شرق آسيا في مجال التعليم والصحة والمساواة في الدخول.

- ٤ - توفير البيئة الملائمة المستقرة للمستثمرين لحثهم على الاستثمار في الاقتصاد المحلي بدلاً من نقل أموالهم للخارج أو استخدامها في الاستهلاك المظهري.

- ٥ - استغلال المرأة كمورد بشري متوفر لسد النقص في العمالة.

- ٦ - العمل في اطار عربي وليس قطري لتجاوز الكثير من المشكلات وأهمها ضيق

السوق المحلية ونقص الكوادر الوطنية.

الخلاصة:

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تحقق التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات عن طريق استخدام بعض المؤشرات التي تم تصنيفها إلى مجموعتين الأولى تختص بمدى تحقيق تغير في البنيان الاقتصادي، والثانية تركز على قياس دور القطاع الصناعي التحويلي في الهيكل الانتاجي للدولة ومدى تحقق تنمية بشرية. وقد اتضح أن العوائد النفطية التي توفرت للدولة لم تستغل بشكل صحيح لتحقيق تنمية اقتصادية فعلية. فبالرغم من النمو الاقتصادي ومن ارتفاع مستوى المعيشة والرفاء والدخل الفردي إلا أن السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة خلال العقدين الماضيين أسفرت عن ظهور بعض الاختلالات الجوهرية التي تمثلت في ضعف القدرة الانتاجية للقطاعات غير النفطية وضالة مساهمتها في توليد الناتج القومي. وبالإضافة إلى ماسبق فقد اتسمت الأنماط الاستهلاكية في الدولة في الكثير من الأحيان بمظاهر الترف. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الاستهلاك العام والخاص خلال الفترة المدروسة وذلك على حساب تراجع نسبة الادخار الممول للاستثمار. ولعل ازدياد اختلال التركيبة السكانية وهيكل قوة العمل في الدولة أدى كذلك إلى ضعف مساهمة مواطني الدولة في العملية الإنتاجية، هذه المساهمة تعتبر أحد أركان تحقق تنمية اقتصادية في أي دولة.

وبدراسة القطاع الصناعي و دوره في عملية التنمية اتضح أن العقد الأول كان مبشراً بتنامي دور هذا القطاع الذي يمكن أن يلعب دور القطاع القائد للتنمية إلا أن الوضع اختلف في العقد الثاني ولاشك أن تنمية القطاع الصناعي تستلزم رفع انتاجية العامل، وهو ما يستدعي اهتماماً أكبر بالتنمية البشرية في هذه الدولة خاصة في الجوانب العلمية والثقافية.

الهوامش:

- ١ - حمدية زهران. «التنمية الاقتصادية»، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٦٤.
- ٢ - مالكوم جيلز وأخرون. «اقتصاديات التنمية»، ترجمة طه عبدالله وعبدالعظيم مصطفى - دار المريخ، الرياض ١٩٩٥، ص ٢٢.
- ٣ - في هذا المعنى تناول كثير من الكتاب مشكلة التطور للبيان الاقتصادي ويمكن الاطلاع على المراجع الآتية:
 - أ - حمدية زهران. «التنمية الاقتصادية» - مصدر سابق.
 - ب - عمرو محي الدين. «التخلف والتنمية» - دار النهضة العربية - القاهرة، ١٩٨٣.
 - ج- أنطونيوس كرم. «اقتصاديات التخلف والتنمية» - مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ١٩٩١.
 - د - Todaro Michaelp. "Economic Development in the third world" Longman Publishing New York, 1994
- ٤ - يرى كثير من الاقتصاديين أن الطريقة الحالية لحساب الناتج المحلي الاجمالي في دول الخليج العربي تنطوي على ازواجية في الحساب تؤدي إلى المبالغة في حجم الناتج المحلي الاجمالي، إذ تحسب الخدمات الحكومية الممولة من إيراد النفط في حين سبق أن احتسبت الإيرادات النفطية عند احتساب الناتج المحلي المتولد في القطاع النفطي، ولذا كثيراً ما يتم حساب الناتج بعد استبعاد القطاع النفطي.
- ٥ - تمتثل هذه السياسة التي تم اعلانها عام (١٩٨٢) في العمل على المحافظة على أسعار النفط بتحديد سقف الانتاج لكل دولة بحيث لا يتعدى انتاج دول الأوك مجتمعة ١٨٥ مليون برميل في اليوم. لمزيد من التفاصيل انظر:
- الطاهر الجهمي. «أزمة النفط ومستقبل منظمة أوبك»، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٩٨٤.
- ٦ - محمد الطيب. تحليل الاستهلاك النهائي - الخاص والعام. في ج. م. ع. منذ ٥٩ - ٦٠، المؤتمر السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، (القاهرة ٢٣ - ٢٥/٧٨). ص ١٦٩.
- ٧ - وزارة التخطيط - المجموعة الاحصائية السنوية - العدد الثامن ١٩٩٢ جندول ٣٣ وجندول ٦٣.
- ٨ - وزارة التخطيط - «التعداد العام للسكان ١٩٨٠»، الجزء الثاني ١٩٨٢، جندول ١٦.
- ٩ - لمزيد من التفاصيل الخاصة بالنموذج واطاره النظري انظر: رضا العدل. مؤشرات النمو والتنمية - دراسة تنموية لهيكل الاقتصاد المصري ٥٢ - ٧٥، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، ١٩٧٨، ص ١٧ - ٢٠.
- ١٠ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص ٢١.
- ١١ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص ٢٩.
- ١٢ - وزارة التخطيط - التقرير الاقتصادي السنوي ١٩٩٥، أبو ظبي ١٩٩٦ - جندول (١).
- ١٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، مصدر سابق.
- ١٤ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٣، مصدر سابق.
- ١٥ - مذكرة غير منشورة لصندوق النقد الدولي، مايو ١٩٩٥، ص ١٩.
- ١٦ - المرجع السابق، ص ٢٤.
- ١٧ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، مصدر سابق.
- ١٨ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير الاقتصادي السنوي ١٩٩٥، مصدر سابق، ص ٢٩.
- ١٩ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤م، مصدر سابق.

الدكتور / حسن عبدالفتاح الفجرى

**علاقة المتغيرات البيئية
بالسلوك العدوانى لدى
أطفال الريف فى مصر والامارات**

مقدمة

تتتمي كلاً من جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى وطن واحد هو الوطن العربي، ويتحدث أبنائها بلغة واحدة ويدينون بدين واحد، وينتمون إلى حضارة واحدة هي الحضارة العربية الإسلامية، إلا أنه وإن تشابهت الدولتين في الاطار العام أو العناصر الأساسية، إلا أن هناك بعض الفروق في أساليب التنشئة الاجتماعية والمعايير والعادات والتقاليد، وبالتالي توجد بعض الفروق في سلوك أبناء كلاً من الدولتين أو بين المعايير المرجعية المفسرة لهذا السلوك مما يشكل تفرداً لكل مجتمع منهما، وليصنع - بالتالي - خصائص لهذا المجتمع أو ذاك ومن خلال ذلك تتشكل شخصية أبنائه وماتظهره من سلوكيات ومظاهر خارجية.

وتسعى الدراسات النفسية المقارنة إلى الكشف عن مظاهر هذه الفروق بين الأفراد في حدود الحضارة الواحدة، وكذلك بين الأفراد في الحضارات

نشر في العدد الرابع الخمسون - السنة الرابعة عشرة - صيف ١٩٩٧م

المختلفة، وهذا ما يدخل في اهتمامات علم النفس عبر الحضاري الذي يتناول «الدراسة المنظمة للخبرة والسلوك الذين يحدثان في حضارات مختلفة ويتأثران بتلك الحضارات ويصدران من خلال التغييرات الحضارية القائمة» (محمود أبو النيل، ١٩٨٨، ص ١٢).

ولقد اهتمت الدراسات النفسية بالسلوك العدواني لدى الكبار، واهتمت به - كذلك - لدى الأطفال من حيث مظاهره وأسبابه وطرق مقاومته والحد من خطورته في بعض الأحيان، وابتكرت عدداً من الطرق والوسائل لتعديل سلوك الأطفال العدوانيين والحد من نشاطهم العدواني، وتحويل هذه الطاقة العدوانية الضارة إلى نشاط إيجابي بناء وهادف، وتعمل البيئة الاجتماعية على تدعيم اتجاه السلوك العدواني إما في الاتجاه النافع أو في الاتجاه الضار، فالفرد إذا ما تعرض لبعض العوائق والمشكلات وعملت على إحباطه، فقد يؤدي به ذلك إلى سلوك عدواني أو إلى الانسحاب والانزواء والافتقار، أو قد يؤدي ذلك به إلى شحذ همته وقيامه ببذل المزيد من الجهد والعمل للتغلب على تلك العوائق وحل تلك المشكلات التي تعترض طريقه، أو التسامح فوقها، كل فرد حسب ظروف التنشئة الاجتماعية الأولى التي تعرض لها في بدايات حياته.

ويسمى الفرد من خلال الاستجابة العدوانية إلى تحقيق عدد من الأهداف:

١ - خفض القلق والتوترات الناشئة عن النزوع إلى العدوان سويماً كان أو مرضياً بالطرق البناءة أو بالطرق الهدامة.

٢ - الدفاع ضد الأخطار والتهديدات المادية والمعنوية التي تهدد الإنسان وبقاءه والتي تهدد ذاته وقيمه كإنسان.

٣ - الهجوم على مصادر الألم والاحباط التي تحول دون اشباع حاجات الإنسان المختلفة.

٤ - الحصول من الخارج على الاشباع لحاجات الإنسان كحاجته إلى الحب والحرية والانتماء (سعد المغربي، ١٩٨٧، ص ٣١).

مشكلة البحث وأهميتها:

المشكلة التي يتصدى لها هذا البحث هي السلوك العدواني لدى الأطفال في كل من ريف مصر وبوالة الإمارات في علاقته بعدد من المتغيرات في البيئة الحضارية وحجم الأسرة وعمل الوالد للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في مظاهر ومعالم السلوك العدواني لدى الأطفال في كل من مصر والإمارات، وذلك للتعرف على العوامل التي تؤدي إلى وجود ذلك التشابه أو الاختلاف في مظاهر السلوك العدواني في البنيتين الحضاريتين موضع الدراسة ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- ١ - هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين السلوك العدوانى للأطفال فى الريف المصرى والريف فى دولة الإمارات العربية المتحدة؟
- ٢ - هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين السلوك العدوانى للأطفال الذكور والسلوك العدوانى للأطفال الإناث فى كلٍ من مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة.
- ٣ - هل يختلف التعبير عن السلوك العدوانى باختلاف حجم الأسرة ومهنة الوالد لدى الأطفال؟

٤ - هل يوجد تفاعل دال بين البيئة وكلٍ من: الجنس حجم الأسرة، مهنة الوالد وصدور الاستجابة العدوانية لدى الأطفال فى كلٍ من مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة.

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالى إلى محاولة الإجابة عن التساؤلات السابقة إجابة علمية، وترجع أهميته كذلك من خلال سعيه إلى الكشف عن وجود تشابه فى مظاهر وملامح ومعالـم السلوك العدوانى لدى الأطفال (ذكوراً وإناثاً) فى كلٍ من مصر ودولة الإمارات، وذلك للكشف عن العوامل التى تؤدي إلى وجود ذلك التشابه فى مظاهر السلوك العدوانى والكشف عن العوامل التى تؤدي إلى وجود بعض الاختلافات فى مظاهر هذا السلوك.

مصطلحات البحث:

١ - العدوان Aggression:

تتعدد تعريفات مفهوم العدوان بتعدد نظريات علم النفس المفسرة له، ونعرض فيما يلى لبعض هذه النظريات:

١ - نظرية التحليل النفسى: يرى فرويد أن السلوك العدوانى يهدف إلى اشباع دافع فطرى غريزى قائم بذاته، ويتشابه فى ذلك البشر جميعاً، فالمدرسة التحليلية ترى أنه كما توجد غرائز حب الحياة، توجد غريزة الموت، وأن جزءاً من هذه الغريزة يحول تجاه العالم الخارجى ويأتى إلى الضوء كنزعة تدمير، وتعد نزعة التخلص من النفس هى أعظم عائق ضد الحضارة، فالحضارة هى نظام يخدم الليبدو الذى يهدف إلى دمج الأفراد البشرىين فى واحد، وبعد ذلك فى أسر ثم فى جماعات وأمم فى وحدة عظيمة هى أمة الإنسانية، وأن نزعة العدوان إذا ظلت غير مكبوحة فإن هذا يحدث تدمير الذات مالم تعادل بواسطة طاقة الليبدو أو توجه من خلال عمليتي النقل والتسامى (محمود حمودة، ١٩٩٣، ص ٢٥).

٢ - على حين كشفت البحوث الأثنربولوجية أن الميل إلى العدوان لا أثر له في بعض القبائل البدائية كقبيلة الأرابش «التي يتسم أفرادها بالهدوء والدعة والمسالمة ويمقتون العنف والتسلط مقتاً شديداً، والعدوان إما عادي وإما شاذ، ومن علامات الشنوذ أنه متكرر هائم طليق يحدث دون سبب يدعو إليه، ودون تقدير لعواقبه الضارة». (أحمد عزت راجح، ١٩٨٥، ص ٥٦٩).

٣ - كذلك ترى نظرية التعلم أن السلوك العدواني سلوك متعلم من البيئة الخارجية المحيطة ويرتبط ظهور الاستجابة العدوانية أو عدم ظهورها بخبرات الفرد وتاريخه الماضي والحاضر، ويتجه أنصار هذه النظرية في النظر إلى السلوك العدواني على أنه لا يصدر عن غريزة. «فلقد كشفت البحوث التجريبية وأهمها بحوث دولارد Dollard أن العدوان لا يصدر عن غريزة، بل يكون في العادة نتيجة احباط سابق أو توقع لهذا الاحباط، فالإنسان يعتدي في المواقف التي تهدد أمنه وماله، أو تلك التي تشعره بالتحكم والحرمان، وقد يكون العدوان وسيلة للتمويه على شعور بالانقص أو لتوكيد الذات، وإعلان الشخص المهمل عن وجوده، أو لأنه يتوقع أن خصمه سيباغته على حين فجأة» (المرجع السابق، ص ٥٦٩).

وفي نظرة أخرى يفسر أنصار النظرية السلوكية وعلى رأسهم البرت باندورا A. Bandura السلوك العدواني كذلك بأنه ينشأ نتيجة لتقليد الطفل للكبار على سبيل المثال «ويتطلب ذلك وجود النموذج المناسب الذي يقلده الطفل، مثل مشاهدة الأطفال لأحد الأفراد الكبار وهو يعتدي على بعض الدمى بالضرب، يؤدي إلى جعل الأطفال عندما يكونون بمفردهم مع الدمى يعتنون عليها كما تعلموا من النموذج، الذي كان يتمثل أمامهم في ذلك الفرد» (فؤاد البهي السيد، ١٩٨٢، ١٨٣).

ويمثل تعدد واختلاف النظريات السيكلوجية المفسرة للسلوك العدواني إلى غياب الرؤية المتكاملة لتفسيره، ويمكن القول من خلال ذلك - بصفة عامة - لا يزال علم النفس في تياراته السلوكية وفي مدارسه القائلة بالفرائز علي اختلاف مسمياتها أسير النظرية الدارونية، فكما أن الحيوان محكوم بالفرائز «وأن الطرح الغريزي»، أو قل طرح (الفرائز) هكذا بصيغة الجمع تكشف عن شيء أشبه بالتفكير الوثنى، فهناك غريزة للملكية وغريزة للجنس واخرى للعدوان، وغيرها للأمومة أو الأبوة وهكذا يصبح لكل ما يصدر عن الإنسان من أفعال غرائز مستقلة قائمة بذاتها، تتألف أحياناً، وتتصارع أحياناً كثيرة، والإنسان عاجز أمامها، ألا نسطنع هنا اسلوب البدائين الوثنيين إذ كانوا ينصبون لكل ظاهرة من ظواهر الطبيعة إلهاً، هذا للنار وغيره للماء،

وثالث للعواصف، ورابع للحب، وخامس للموت... إلخ. إن هذه النظرة الوثنية أو كل الذرية التفتتية تغفل حقيقة الكل بما هو بنيان أو نسق حاكم يخضع بجشطلتاته الأجزاء»، (فرج أحمد فرج، ١٩٩٤، ص ٩).

كذلك كان من المعتقد لفترة طويلة أن الاحباط أي منع حافز معين من الإشباع هو الشرط الأساسي الذي يؤدي إلى العدوان، ومن الصحيح أنه يؤدي في بعض الأحيان إلى العدوان لكنه في أحيان كثيرة لا يؤدي إلى ذلك.

وبالرجوع إلى التراث العربي والإسلامي المفسر للعدوان البشري، نجد الرؤية المتكاملة التي تفسر هذا السلوك، «فطبيعة الإنسان البيولوجية ليست بذاتها خيرة، ولاشريرة وليست عدوانية أو خانعة وليست جانحة للحرب ولاجانحة للسلم، ولكن الإنسان ذاته يمتلك آلية نفسية محايدة قابلة لأن تكون خيرة وقابلة لأن تكون شريرة»، (عبدالله سليمان، ١٩٩٤، ص ٤٠).

ويتفق هذا الرأي مع ما جاء في القرآن الكريم من أن في طبيعة الإنسان استعداداً لكل من الخير والشر ﴿وهديناه النجدين﴾ (سورة البلد، آية/١٠)، ﴿إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً﴾ (سورة الإنسان، آية/٣)، ﴿ونفس وما سواها فالهَمُّها فجورها وتقواها قد أفلح من زكَّاهَا وقد خاب من دساها﴾ (سورة الشمس، آية/٧ - ١٠).

ومن التعريفات التي قدمها المتخصصون في علم النفس لمصطلح العدوان:

- يعرف «سويف» العدوان بأنه سلوك يحمل معنى التعدي على بعض القيم الجمعية وينطوي في صميمه على مخالفة صريحة أو ضمنية لمعايير السلوك المتفق عليها (مصطفى سويف، ١٩٦٨، ص ٤١٦).

- يعرف «بوس Buss» العدوان بأنه الاستجابة التي توجه منبهات ضارة لكائن آخر (Buss, 1961, P. 2).

- ويعرف «راجح» بأنه «إيذاء الغير أو الذات أو مايرمز إليهما وغالباً مايقترن بانفعال الغضب، والعدوان صور شتى منها العدوان عن طريق العنف الجسدي والعدوان باللفظ، بالكيد والإيقاع والتشهير، وقد يتخذ أشكالاً أخرى غير مباشرة كإسراف الوالد في مطالبه ونواهيته، أو عصيان الطفل أوامر والديه أو تضيق المعلم على طلابه بافراطه في النقد والتهميد، أو يبدي العدوان في الغمز واللمز والتندر حين تتم النكتة اللاذعة عن عدوان دفين، وقد يحدث العدوان في الواقع أو في الخيال» (أحمد عزت راجح، ١٩٨٥، ص ٥٦٩).

- ويعرف «مخيمر» العدوانية بقوله: «لايقصد بالعدوانية في التحليل النفسي اقتصار

اللفظ على التدميرية، ولكن اللفظ يشتمل على أشكال الإيجابية في شتى صورها الجنسية، فالعدوانية هي أشبه ماتكون بالنيران التي تدمر بحريقها وتضيء بنورها وتتيح بحرارتها للحياة أن تتكاثر وتتواصل بحيث يصدر عنها التدمير كما يصدر عنها الإبداع والتكاثر مما يعني أنها تتيح للحياة أن تزدهر كما (في الإنجاب) وكيفما (في الإبداع) ولكن لتعود بها من جديد إلى العدم»، (صلاح مخيمر، ١٩٨١، ص ٧).

- ويفرق معجم علم النفس والتحليل النفسي بين العدوان بصفة عامة والعدوان المباشر فيعرف العدوان بأنه «كل فعل أو دافع يهدف للهدم والتدمير ولايخدم الدافع الغريزي للحياة سواء كان موجهاً تجاه الموضوع أو الذات وفي متصل من البسيط إلى المركب والعضوي، ذلك أن الدفاع عن الأرض - على سبيل المثال - لايمكن اعتباره عدواناً يخدم الدافع الغريزي للموت، وبالمثل فإن بعض أشكال السلوك الإنساني (كالنشاط الجنسي مثلاً) تتسم بمظهر عدواني رغم أنها في خدمة الدفاع الغريزي للحياة»، (حسين عبدالقادر، ص ٢٧٧).

وبالنظر إلى جملة التعريفات السابقة لمفهوم العدوان نستطيع أن نخلص إلى مايلي:
١ - تتعدد المعايير المجتمعية في الحكم على السلوك العدواني بكونه عدواناً هادفاً أو عدواناً ضاراً ويمكن القول من خلال ذلك إن العدوان مفهوم معياري Normative يخضع للمعايير الاجتماعية والأخلاقية في الحكم عليه وعلى شدته وتختلف هذه المعايير من بيئة إلى أخرى تبعاً للمكونات الثقافية والأطر المرجعية للثقافة العامة والثقافات الفرعية الموجودة في المجتمع.

٢ - ينبغي التفرقة بين مفهوم العدوان Aggression ومفهوم العدوانية Aggressiveness «فالعدوان سلوك والعدوانية أو الميل إلى العدوان من حيث هو دافع»، (أحمد عزت راجح، ١٩٨٥، ص ٥٦٩). وكذلك التفرقة بين مفهوم العدوان ومفهوم الغضب، فالغضب ليس شكلاً من أشكال العدوان ولكنه انفعال يتميز بدرجة عالية من النشاط في الجهاز العصبي السمبثاوي ويشعور قوي من عدم الرضا، وليس بالضرورة أن يتلازم الغضب مع العدوان فيمكن أن يؤدي الغضب إلى سلوك صامت أو انسحاب أو سلوك بناء، والعدوان بدوره يمكن أن يحدث نتيجة لبواعث دون أن يسبقه غضب وأحياناً يوجه الغضب للداخل فيتصرف الشخص تجاه نفسه بعدوانية فيحط من قدر نفسه وربما يمارس العنف ضد نفسه»، (محمود حمودة، ١٩٩٣، ص ٢٣).

٢ - تتعدد وجهات النظر المفسرة للعدوان بتعدد النظريات السيكولوجية، فتهتم بعض النظريات بتفسيره على أنه سلوك يهدف إلى إيقاع الأذى والضرر بالأشخاص أو بالأشياء وأن الدافع إلى ذلك هو دافع فطري غريزي يهدف منه اشباع غريزة طبيعية فطرية لدى الإنسان، وتفسره بعض النظريات على أنه سلوك مكتسب من البيئة يرجع إلى مواقف احباطية تواجه الفرد، ويتولد ذلك العدوان موجهاً إلى مصدر الاحباط أو مايرمز إليه.

تعريف مفهوم العدوان في هذا البحث:

«هو ذلك السلوك الظاهر والذي يهدف إلى إلحاق الأذى بالآخرين أو بالذات، ويعتبر هذا السلوك تعويضاً عن الاحباط الذي يعانيه الشخص المعتدي».

٢ - الريف Rural:

* نجد في معجم العلوم الاجتماعية أن «الريفي» صفة تطلق على كل مايتصل بالريف، وهو ضد الحضر، وإذا أُطلقت على شخص فمعناها أنه ساكن الريف أي ممن يقومون بأعمال تتصل بالزراعة، ويمكن أن نطلق تجاوزاً كلمة ريفي على بعض الناس الذين لايشغلون بقلحة الأرض، وإذا كانوا ممن يعيشون في الريف، ومن هؤلاء أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة الذين يؤدون خدمات لاغنى عنها للمجتمع الريفي»، (السيد البدوي، ١٩٧٥، ص ٢٩٨).

* ولقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعريف المجتمع الريفي احصائياً حتى يسهل على القائمين بالتعداد العام أن يحددوا في جداولهم المناطق الريفية، ومن ثم فالمجتمع الريفي هي المجتمع الذي يقل عدد سكانه عن ألفين وخمسمائة نسمة، أما إذا زاد عن ذلك فهو مجتمع غير ريفي حتى ولو كان يعمل بالزراعة»، (غريب محمد سيد أحمد، ١٩٨٤، ص ١٩).

* وهناك تعريف يستخدم في كثير من المجتمعات الأفريقية والآسيوية يقوم على أساس مهني، إلا أنه يقتصر على الزراعة. فالمجتمع الريفي طبقاً لذلك هو المجتمع الذي يعتمد غالبية سكانه على الزراعة في معيشتهم وقد تعتبر مجتمعات في أفريقيا وآسيا طبقاً لهذا التعريف، ريفية، بينما يزيد حجمها عن كثير من المجتمعات الحضرية في الولايات المتحدة وفقاً لتعريفها»، (المرجع السابق، ص ٢١).

ولابد من التسليم على المستوى القومي بأن أوجه التشابه الحضارية والسيكولوجية بين الريف المصري والريف الخليجي أكثر بكثير من أوجه التشابه بين الريف العربي والريف الغربي على وجه العموم، فبين الريفي المصري

والريفي الخليجي لغة مشتركة - كما يقول قدرى حفني - تفتقدما العلاقة بين الريفي العربي والريفي الغربي، وتلك هي لغة التواصل التي تضمن رباطاً بين أبناء الأمة الواحدة.
تعريف «الريف» في هذا البحث:

«مجتمع محلي صغير الحجم - بالمقارنة بالحضر - تنخفض فيه نسبة المتعلمين، العلاقات يغلب عليها الطابع الأولي، تتجاور فيه أساليب ضبط السلوك الرسمية (عن طريق القوانين والجزاء المنظمة) وغير الرسمية (ممثلة في العرف والتقاليد والعادات) وتكون الهجرة منه إلى المدينة».

٣ - دراسة عبر حضارية Cross Cultural Studies:

- يرى «محمود أبوالنيل» أن الدراسات عبر الحضارية، يقصد بها المقارنة بين عدة حضارات للكشف عما إذا كان نفس السلوك في عدة بيئات يحدث ظروفاً معينة مشتركة، أي أن هذه الدراسات تحاول البحث في أوجه الشبه والاختلاف بين الحضارات المختلفة، وتستخدم في الدراسات عبر الحضارية طرق متعددة للبحث منها: دراسة الوثائق - الإحصائيات الجارية، الدراسات الميدانية والعملية المختلفة، (محمود أبوالنيل، ١٩٨٨، ص ١٣).

- ويشير مفهوم «عبر حضاري» للمقارنات التي تجرى بين الحضارات، وهذا بالتالي يثير في الذهن سؤالاً يختص بما هي تلك النواحي أو الوحدات التي تقوم المقارنة حولها، وأن كثيراً من المتخصصين يقارنون بين تلك الوحدات الحضارية وآخرون يقارنون بين وحدات أكبر تتضمن القوميات، (المرجع السابق، ص ١٤).

- ولهذه المقارنات الحضارية هدفان رئيسيان، الهدف الأول: هو محاولة الوصول إلى مبادئ عامة للسلوك الإنساني تنطبق على الإنسان بوجه عام بصرف النظر عن اختلاف الحضارات والمجتمعات، والهدف الثاني: هو معرفة كيف يتأثر السلوك الإنساني بأنواع الحضارات المختلفة التي ينشأ فيها الإنسان، ومن مزايا المنهج الحضاري المقارن أنه يضمن أن النتائج التي يصل إليها ترتبط بالسلوك الإنساني على وجه عام ولا ترتبط فقط بحضارة معينة وأنه يزيد من مدى التباين في كثير من المتغيرات التي تبحث، (محمد عثمان نجاتي، ١٩٨٦، ص ٦٠).

وفي البحث الحالي يهدف الباحث إلى الكشف عن أوجه التشابه أو الاختلاف في السلوك العدوانى بين الأطفال في المجتمع الريفي في مصر، والأطفال في المجتمع الريفي في دولة الإمارات كمجتمعين يمثلان حضارة واحدة مشتركة هي الحضارة العربية الإسلامية، ويمثلان في ذات الوقت بيئتين فرعيتين هما بيئة المجتمع الخليجي وبيئة المجتمع المصري.

- ويقصد بها «مجموع الظروف الخارجية والمتغيرات البيئية المحيطة بالفرد في لحظة ما والتي تؤثر على سلوكه في تلك اللحظة تأثيراً يمكن قياسه وتقدير آثاره، ولا تمثل البيئة إلا ما يكون له تأثير على سلوك الكائن الحي فقط، أي أنها لاتساوي مجموع المثيرات التي تحيط بالفرد لمجرد أنها كذلك لأن هناك مثيرات كثيرة تقع في حدود بيئته ولايشعر بها، بل وحتى لاينتبه لها ولذلك قيل إن هناك بيئة سيكولوجية وبيئة فيزيقية للفرد، والأولى هي التي تمثل بؤرة اهتمام الفرد ومن ثم تؤثر عليه، أما الثانية فهي لاتهم الدارسين في مجال علم النفس كثيراً» (شاكرا قنديل، ص ٨٤).
- وتعرف البيئة أيضاً بأنها: «العوامل الخارجية التي يستجيب لها الفرد أو المجتمع بأسره استجابة فعلية أو استجابة احتمالية وذلك كالعوامل الجغرافية والمناخية والعوامل الثقافية التي تسود المجتمع، والعوامل الاجتماعية والتي تتمثل فيما يسود المجتمع من عادات وتقاليده ونظم» (حسن سعفان، ١٩٧٥، ص ١٠٣).
- ويقصد الباحث بالمتغيرات البيئية «تلك المتغيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتفاعل مع الفرد، وتعمل على اثاره وتوجيه السلوك العدوانى لديه»، وهي في البحث الحالى: البيئة الاجتماعية الحضارية - مهنة الوالد - حجم الأسرة، في كل من مصر ودولة الإمارات.

الدراسات السابقة:

- لقد تعددت الدراسات التي تناولت السلوك العدوانى بشكل عام في علاقته بمختلف المتغيرات الشخصية، إلا أن الباحث وجد ندرة واضحة فيما يخص الدراسات الحضارية المقارنة بين المجتمعات المختلفة في السلوك العدوانى للأطفال، وهي مايهتم به البحث الحالى، لذلك سيعتمد الباحث على الإشارة إلى بعض الدراسات التي تناولت السلوك العدوانى في علاقته ببعض المتغيرات المرتبطة بموضوع هذا البحث بهدف القاء الضوء على بعض جوانب الموضوع محل الدراسة.
- ١ - ومن بين تلك الدراسات: دراسة (سارة زوبيل، zulebbel, s ١٩٨٠)، حول تقارب الأطفال من الأم وعلاقته بالسلوك العدوانى بين الاخوة، وقد أجريت هذه الدراسة بهدف مقارنة الأطفال الزوج بالأطفال البيض من خلال عينة بلغت ٨١ طفلاً ممن تراوحت أعمارهم بين ٦ - ١٢ عاماً، وقد كشفت النتائج أن مستوى العدوانية والاكنتاب يرتفع بين الأطفال السود عنه بين الأطفال البيض.
- ٢ - وفي دراسة (سنبجوتا، sengupta ١٩٨٠) حول العلاقة بين تأييد الوالدين

والسلوك العدواني لدى أطفال الريف وأطفال الحضر في الهند، على عينة بلغت ١٢٠ طفلاً، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود فروق غير دالة احصائياً بين تأييد الوالدين والسلوك العدواني بين عيني الريف والحضر.

٣ - ومن بين تلك الدراسات دراسة (ممدوحة سلامة، ١٩٨٧) عن عمل الأم وحجم الأسرة، والمستوى الاجتماعي الاقتصادي كمحددات لادراك الأطفال للدفء الوالدي، على عينة عددها ١٠٩ طفل وطفلة من المقيدين بفصول الصف الرابع والخامس والسادس الابتدائي، وقد خرجت الباحثة بعدد من النتائج أهمها: عدم وجود فروق حقيقية بين أطفال العاملات وأطفال غير العاملات في ادراكهم للرفض من قبل الأم، مما قد يدل - حسب رأي الباحثة - أن عمل الأم خارج المنزل لا يثير كثيراً تعارضاً بين مطالب حاجات العمل ومطالب وحاجات الطفل، وأظهرت النتائج أيضاً وجود فروق بين أطفال الأسر كبيرة الحجم عند مقارنتها بكل من أطفال الأسرة صغيرة الحجم في درجات ادراكهم للرفض من قبل الأب.

٤ - وفي دراسة سابقة للباحث د. (حسن عبدالفتاح الفنجري، ١٩٨٧) عن السلوك العدواني بين الأطفال في الريف والأطفال في الحضر على عينة قوامها ٤٤٠ طفلاً من ريف وحضر جمهورية مصر العربية ممن يدرسون في المدارس الابتدائية، خرج بعدد من النتائج أهمها: أن أطفال الريف أكثر عدوانية بوجه عام من أطفال الحضر، وأن الأطفال الذكور أكثر عدوانية من الأطفال الإناث في الحضر ولم تتضح أية فروق جوهرية بين الأطفال الذكور والأطفال الإناث في الريف على السلوك العدواني، كما أوضحت النتائج تزايد صدور الاستجابة العدوانية الموجهة نحو الذات لدى أطفال الحضر بالمقارنة بأطفال الريف.

٥ - وقام (يوسف عبدالفتاح، بدون تاريخ، بحث غير منشور) بدراسة مقارنة لبعض المشكلات الانفعالية في مرحلة الطفولة المتأخرة في دولة الإمارات العربية المتحدة لدى الجنسين في كل من الريف والحضر، على عينة قوامها ٢٤٠ تلميذاً وتلميذة بالصفين الخامس والسادس الابتدائي من مدارس منطقة رأس الخيمة التعليمية وهي منطقة ريفية، ومدرستين بمنطقة دبي التعليمية وهي منطقة حضرية ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠ - ١٢ سنة، وقد استخدم الباحث استبيان المشكلات الانفعالية للأطفال من اعداده، وقد كشفت النتائج أن أكثر المشكلات شيوعاً لدى الذكور هي العدوان والميول المضادة للمجتمع، ثم القلق والعصابية، ثم المخاوف. وبالنسبة للإناث فكانت أكثر المشكلات شيوعاً هي: أحلام اليقظة وعدم التركيز

والمخاوف والقلق، وبالنسبة لأبناء الحضر من الجنسين فكانت أكثر المشكلات شيوعاً هي: المخاوف، وأحلام اليقظة، وعدم التركيز، والعدوان، والميول المضادة للمجتمع والقلق والعصابية. ٦ - وقام (محمد السيد عبدالرحمن، ١٩٩٠) بدراسة مسحية لمشكلات مرحلة الطفولة المتأخرة في محافظة الشرقية على عينة بلغت ٢٨٢ طفلاً من تلاميذ الصفوف الرابع والخامس والسادس الابتدائي، وقد كشفت النتائج عن المشكلات الأكثر شيوعاً لدى الذكور هي المخاوف المرضية، ولدى الإناث المشكلات المنزلية، ومشكلات العلاقة مع الرفاق، والمشكلات السلوكية، ولدى أطفال الريف الازمات العصبية ولدى أطفال الحضر كان القلق وثورات الغضب والمخاوف المرضية.

٧ - وقامت (باكيناز ابراهيم، ١٩٩٣) بإجراء دراسة عن نمو القدرة على فهم السلوك العدواني التحويلي عند تلاميذ المرحلة الابتدائية على عينة بلغت ٧٢ طفلاً من البنين والبنات من تلاميذ المرحلة الابتدائية بالقاهرة مقسمين إلى ثلاثة أقسام، وقد خرجت الباحثة من هذا البحث بأن هناك تأثيرات هامة للعمر في فهم السلوك العدواني التحويلي، على حين توصلت النتائج إلى عدم وجود فروق دالة بين البنين والبنات في فهم السلوك العدواني التحويلي، ولا يوجد تأثير للتفاعل بين السن والجنس في فهم السلوك العدواني التحويلي، مما يعكس حقيقة هامة هي أن العمر هو المسؤول الأول عن فهم السلوك العدواني، والجنس ليس له تأثير.

٨ - وفي دراسة (بيرسون وآخرون، Pearson J.L, laclongo N. Hunter, A.G, Kellam, S.G, ١٩٩٤) عن علاقة بنية الأسرة بالسلوك العدواني لدى أطفال المدرسة الابتدائية في مناطق الحضر على عينة من تلاميذ الصف الرابع الابتدائي بلغت ٢٩٢ تلميذاً، وقد توصل الباحثون إلى ارتفاع صدور الاستجابة العدوانية لدى الأطفال (ذكور/ إناث) في الأسرة التي تعولها الأم فقط عن الأسر التي بها الأب والأم، وقد أظهرت هذه النتائج القول بأن غياب الأسرة وغياب البيئة المدرسية المناسبة والدخل المناسب له علاقة بارتفاع صدور السلوك العدواني لدى الأطفال في مناطق الحضر.

خلاصة الدراسات السابقة:

يتضح من العرض السابق لبعض الدراسات السابقة ندرة في الدراسات الحضارية المقارنة بين المجتمعات، ويتضح كذلك تباين النتائج التي وردت في بعض الدراسات السابقة نتيجة لاختلاف البيئة الحضارية وفي علاقتها ببعض المتغيرات البيئية كعمل الأم وتكوين الأسرة. كما يلاحظ أيضاً غياب الدراسات المقارنة عن مجتمع الإمارات مما دعا إلى إجراء هذا البحث الحالي.

فروض البحث:

من خلال دراسات السلوك العدوانى على وجه العموم ودراسات السلوك العدوانى وتأثيرات البيئة الاجتماعية والحضارية التى ينشأ فيها الأطفال يهدف هذا البحث إلى التأكد من الفروض التالية:

- ١ - يختلف السلوك العدوانى لدى الأطفال باختلاف البيئة الحضارية.
- ٢ - يختلف السلوك العدوانى لدى الأطفال باختلاف كل من: الجنس (ذكور، إناث)، حجم الأسرة، مهنة الوالد.
- ٣ - يختلف السلوك العدوانى لدى الأطفال باختلاف التفاعل بين البيئة الحضارية وكل من الجنس، حجم الأسرة، مهنة الوالد.

منهج البحث:

يتضمن هذا الجزء عرضاً لأداة البحث والعينة واجراءات القيام بهذا البحث والأساليب الإحصائية المستخدمة.

ويستخدم منهج الدراسات الحضارية المقارنة بهدف «ملاحظة أو استنتاج أوجه الشبه أو الاختلاف والتباين المشترك أو التوصل للأسباب، ومن ثم فإن منهج المقارنة قد اكتسب في إطار الاستخدام المحدد له معاني عبر حضارية اضافة لذلك، ويتضمن المنهج أساساً المقارنة بين حالتين أو أكثر تحدثان في العالم وتختلفان اختلافاً جوهرياً (محمود أبو النيل، ١٩٨٨، ص ٧٠).

أولاً: تمت الاستعانة باستبيان السلوك العدوانى للأطفال من اعداد مديحة العزبي، ١٩٨١. بهدف قياس السلوك العدوانى لدى الأطفال في كل من مصر ودولة الإمارات في المرحلة العمرية من ٦ - ١٢ عاماً، ويتكون هذا الاستبيان من ٤٦ عبارة، وقد قامت الباحثة باعداده وتجربته وتقدير معامل ثباته حيث بلغ ٠.٧٤، ٠.٧٧.

- وقد قام الباحث الحالى بعدد من الاجراءات للتأكد من مناسبة هذا الاستبيان للأطفال في كل من مصر ودولة الإمارات، لأنه من الضروري أن تتوحد أو تتماثل وتتشابه أدوات البحث الحضارية «فمن الضروري في الدراسات الحضارية المقارنة أن يراعى تماثل أدوات البحث في جميع المجتمعات التى يجرى فيها البحث، وليس من الضروري أن تكون أدوات البحث التى تستخدم في البلاد المختلفة واحدة بعينها بل يكفي فقط أن تكون متماثلة في تحقيق الفرض المطلوب منها، ويتوقف تحديد هذا التماثل بين أدوات البحث وكذلك بين الاستجابات التى تثيرها هذه الأدوات على معرفتنا السابقة بالمجتمعات التى يجرى فيها البحث»، (محمد عثمان نجاتي، ١٩٨٦، ص ٧١).

والاجراءات التي قام بها الباحث هي كما يلي:

١ - قام الباحث بحساب ثبات الاستبيان على عينة قوامها ٥٥ طفلاً من أطفال الريف في مصر ممن يقعون في المرحلة العمرية من ٩ - ١٢ عاماً للتأكد من ثبات هذا الاستبيان، وقد استخدم الباحث طريقة اعادة تطبيق الاستبيان على نفس العينة بفارق زمني قدره من ٣ - ٤ أسابيع حيث بلغ معامل الثبات ٠.٦٨.

٢ - وقد قام الباحث في دراسة سابقة (١٩٨٧) باستطلاع آراء بعض المدرسين في الريف عن مدى ملاءمة عبارات الاستبيان للأطفال الريفيين في المدرسة الابتدائية، وقد أكدوا أن عبارات الاستبيان ملائمة لسن الأطفال ومستوى فهمهم واستيعابهم، ثم قام الباحث أيضاً بعرض هذا الاستبيان على بعض المتخصصين في علم النفس للحكم عن مدى صلاحيته للتطبيق على أطفال الريف خاصة، فأشاروا إلى صلاحيته للتطبيق في الريف والحضر.

٣ - ومما هو جدير بالذكر أن مشكلة المعنى تواجه جميع الباحثين الذين لهم خبرة في البحوث الحضارية المقارنة أو البحوث الانثروولوجية، فهم يعلمون «أن الأفعال التي تبدو للملاحظ متشابهة قد تكون لها في المجتمعات المختلفة معان مختلفة، وأن الأفعال التي تبدو للملاحظ مختلفة قد تكون لها في المجتمعات المختلفة معان متشابهة»، (محمد عثمان نجاتي، ١٩٨٦، ص ٧٠). من أجل ذلك قام الباحث بعرض عبارات الاستبيان على عدد من المعلمين بلغ عددهم (٦) من أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة والعالمين في المدارس الابتدائية بها للتأكد من وضوح المعاني في عبارات الاستبيان للأطفال في دولة الإمارات، وقد تضمنت ملاحظاتهم تغيير بعض الألفاظ بألفاظ أخرى حتى يفهمها الطفل في الإمارات ويتضح معناها لديه، وقد اعتمد الباحث على آراء هؤلاء المعلمين للحكم على صدق عبارات الاستبيان.

٤ - قام الباحث بحساب ثبات الاستبيان على عينة بلغت ٥٠ طفلاً من أطفال الريف في دولة الإمارات ممن يقعون في الأعمار من ٩ - ١٢ عاماً للتأكد من ثبات الاستبيان، وقد استخدم الباحث طريقة اعادة تطبيق الاستبيان على نفس العينة بفارق زمني قدره ثلاثة أسابيع حيث بلغ معامل الثبات ٠.٧٢.

ثانياً: واستعان الباحث باختبار رسم الرجل (جودانف - هاريس، ١٩٦٣) ومعايير تصحيحه من تقنيين محمد متولي غنيمة، ١٩٧٦ بهدف استبعاد الأطفال في عينتي البحث الذين تقل نسبة ذكائهم عن ٩٠، حتى لا يحتمل أن يكون انخفاض نسبة الذكاء سبباً في صدور الاستجابات العدوانية من أفراد العينة بصورة عامة.

عينة البحث:

شملت عينة البحث ٢٣٩ تلميذاً وتلميذة من التلاميذ المقيدين بالصفوف الرابع والخامس والسادس الابتدائي، والجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب البيئة الحضرية والجنس (الذكور - الإناث).

جدول (١)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب البيئة والجنس

الجنس	البيئة		مصر		الإمارات		المجموع	%
	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
ذكور	٦٢	٦٠٫٨	٦٧	٤٨٫٩	١٢٩	٥٤		
إناث	٤٠	٣٩٫٢	٧٠	٥١٫١	١١٠	٤٦		
المجموع	١٠٢	١٠٠	١٣٧	١٠٠	٢٣٩	١٠٠		

إجراءات القيام بهذا البحث:

١ - وقع اختيار الباحث على قريتين مصريتين هما قرية كفر الشيخ ابراهيم، وقرية شبلنجة بمحافظة القليوبية لتمثلا الريف المصري، وقريتين في دولة الإمارات العربية المتحدة هما قرية البدية وقرية شرم بإمارة الفجيرة لتمثلا الريف الإماراتي، وقد تم اختيار هذه القرى بطريقة عمدية حيث مكان إقامة الباحث في مصر ومكان عمله في دولة الإمارات.

٢ - اختار الباحث فصلاً من الصفوف الرابع والخامس والسادس الابتدائي بطريقة عشوائية في مدرستين من المدارس الابتدائية المشتركة في القرى المصرية، وكذا فصلاً من الصفوف الرابع والخامس والسادس الابتدائي في مدرسة ابتدائية للذكور ومدرسة ابتدائية للإناث في قرية البدية بدولة الإمارات وذلك لعدم وجود مدرسة ابتدائية مشتركة كما هي الحال في قرى مصر.

٣ - قام الباحث بتطبيق اختبار رسم الرجل على الأطفال في الفصول التي وقع عليها الاختيار ثم قام بتطبيق الاستبيان الخاص بالسلوك العدوانى للأطفال على تلاميذ الفصول المختارة من خلال تقسيم تلاميذ كل فصل إلى مجموعات بحيث لا يزيد عدد أفراد المجموعة عن ٢٠ طفلاً حتى يتم التطبيق بصورة دقيقة آمنة.

٤ - قام الباحث بعد الانتهاء بتصحيح اختبار رسم الرجل، واستبعد استمارات الأطفال الذين قلت نسبة ذكائهم عن ٩٠ في استبيان السلوك العدوانى.

٥ - وقد استخدم الباحث لمعالجة بيانات هذا البحث أسلوب تحليل التباين بواسطة الحاسب الآلي.

نتائج البحث:

ونعرض لنتائج البحث في ضوء الفروض السابقة كما يلي:
أولاً: النتيجة الأولى: يوضحها الجدول التالي:

جدول (٢)

يوضح نتائج تحليل التباين لتفاعل متغيرات الدراسة*

مستوى الدلالة	قيمة «ف»	م. مجموع المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
٠.٠١	١٠.٥٥٠	١١٢٥٢٤١	٦	٦٧٥١٤٤٥	العامل العام
٠.٠١	٥٤٧٣٣	٥٨٣٧٧٤٤	١	٥٨٣٧٧٤٤	البيئة
٠.٦٥	٣٤٤٧	٣٦٧٦١٢	١	٣٦٧٦١٢	الجنس
٠.٧٩٥	٠.٢٣٠	٢٤٥٥٦	٢	٤٩١١١	حجم الأسرة
٠.١٠٠	٢٣٣٠	٢٤٨٤٨٩	٢	٤٩٦٩٧٨	مهنة الوالد
٠.٨٣١	٠.٠٤٥	٤٨٤٢	١	٤٨٤٢	البيئة × الجنس
٠.٦٧٨	٣٩٠	٤١٥٧٦	٢	٨٣١٥٣	البيئة × حجم الأسرة
٠.٠٠٥	٥٢٧٠	٥٧٢٧٧٩	٢	١١٤٥٥٥٨	البيئة × مهنة الوالد
٠.٥٦٧	٠.٥٦٨	٦٠٦٢٤	٢	١٢١٢٤٨	الجنس × حجم الأسرة
٠.٤٤٠	٠.٨٢٣	٨٧٨١٧	٢	١٧٥٦٣٤	الجنس × مهنة الوالد
٠.٧٥٤	٠.٤٧٥	٥٠٦١٢	٤	٢٠٢٤٤٨	حجم الأسرة × مهنة الوالد
		١٠٦٦٦٠	٢١٩	٢٣٣٥٨٤٣٧	الخطأ
		١٢٣٢٨٢	٢٢٨	٣١٧٤٤٩٧٩	المجموع الكلي

ويوضح الجدول التالي اتجاه الفروق في السلوك العدواني بين الأطفال في مصر والأطفال في دولة الإمارات باستخدام اختبار نيومان كولز.

* لم يستدل على التفاعل الثلاثي والتفاعل الرباعي من خلال التحليل الاحصائي لصغر حجم العينة الذي أدى إلى وجود خانة صغيرة لقيمة العينة.

جدول (٣)

يوضح اختبار نيومان كولز لاتجاه الفروق في السلوك العدواني بين أطفال مصر والإمارات

البيئة	الإمارات	مصر
الإمارات		١٠٠٤١ (٥٥)
مصر		

ونستطيع أن نخلص من البيانات الواردة في الجدولين السابقين إلى مايلي:

١ - توجد فروق ذات دلالة احصائية في السلوك العدواني بين الأطفال في مصر والأطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة لصالح الأطفال في مصر.

٢ - يوجد تأثير دال للتفاعل بين متغيرات البحث (مهنة الوالد، البيئة الحضارية) في السلوك العدواني لدى الأطفال.

٣ - لا يوجد تأثير دال للتفاعل بين المتغيرات التالية: البيئة مع كل من: الجنس، حجم الأسرة - والجنس مع كل من: حجم الأسرة، ومهنة الوالد، وتشير هذه النتيجة إلى أن التفاعل بين هذه المتغيرات السابقة غير مؤثر، أي أن التأثير الناجم عن هذه المتغيرات ليس دالاً.

ثانياً: النتيجة الثانية: يوضحها الجدول التالي:

جدول (٤)

اختبار نيومان كولز: التفاعل بين مهنة الوالد والسلوك العدواني لدى أطفال مصر والإمارات

البيئة	مستوى المهنة	مصر			الإمارات	
		١	٢	٣	٢	٣
الإمارات	١	٦ (٥)	٢٨٦	٣٥٠	٠٣	٠١
	٣	٩٩ (٥)	٢٨٤	٣٣٠	٠١	
	٢	٩٨ (٥)	٣٨٣ (٥)	٣٢٠		
مصر	٣	٦٦ (٥)	٥١			
	٢	١٥ (٥)				
	١					

(٥) دالة عند ٠٠٥

ونسطيع أن نخلص من البيانات الواردة في الجدول السابق إلى يلي:
أ - في مصر: يرتفع معدل الاستجابة العدوانية لدى الأطفال في المستوى الأول لمهنة الوالد (فلاح - عامل) بالمقارنة بالمستويين الثاني (شرطي - الوظائف الادارية الدنيا) والثالث (الوظائف الادارية العليا في الحكومة أو القطاع الخاص) ويرتفع معدل الاستجابة العدوانية لدى الأطفال في مصر في المستوى الأول لمهنة الوالد بالمقارنة بنفس المستوى للمهنة في دولة الإمارات.

ب - وفي الإمارات: يرتفع معدل الاستجابة العدوانية لدى الأطفال في المستويين الثاني والثالث لمهنة الوالد بالمقارنة بأقرانهم في مصر في نفس مستوى مهنة الوالد ويتشابه معدل صدور الاستجابة العدوانية لدى الأطفال في الإمارات في المستويات المختلفة لمهنة الوالد.

مناقشة النتائج:

١ - لعل أعم نتائج هذا البحث هو ارتفاع صدور الاستجابة العدوانية لدى الأطفال في الريف المصري عن الأطفال في ريف دولة الإمارات، ويمكن تفسير هذا الارتفاع في الاستجابة العدوانية لدى الأطفال في الريف المصري نتيجة للظروف البيئية: الاقتصادية والحضارية التي يتعرض لها الأطفال والكبار على السواء، والتي تؤدي إلى إثارة العديد من الاحباطات البيئية أمام الأفراد وتعتبر من أهم أسباب السلوك العدواني لديهم (نبيل حافظ وآخرون، ١٩٩٣، ص ٧٦).

ونحن نعيش في عصر يتميز بتغيرات سياسية واقتصادية وثقافية متباينة وتعيش البلاد العربية بصفة عامة هذه التغيرات شديدة السرعة، وشديدة التأثير في مسالك واتجاهات الأفراد صغاراً وكباراً على حد سواء، ويتعرض الريف المصري - كجزء من المجتمع المصري - لهذه الحدة من الصراع الحضاري بين القديم والجديد، وخصوصاً أن الأوضاع في القرية المصرية لم يطرأ عليها اصلاحات جوهرية منذ سنوات طويلة ولم تشهد هذا التدافع المحموم من أجل اللحاق بالجديد وتقليده، وغالباً ما يكون تقليداً أعمى، دون مراعاة لأبعاده وأثاره ومخاطره، وقد صاحب ذلك انتشار الأمية والاحساس بالجهل في الريف المصري مع تضاؤل الخدمات الاجتماعية والثقافية الموجهة للريفيين بصفة عامة والأطفال بصفة خاصة. فالتغير في الريف المصري بصفة خاصة قد أدى إلى خلق ازدواجية حضارية بين التقاليد الأصيلة والأوضاع الجديدة، وأصبح هناك مجتمع جديد يحمل ملامح العالمية تمثلها الوسائل التكنولوجية وعلاقتها الجديدة، وهناك - أيضاً - مجتمع تقليدي يتمثل في التمسك بالماضي بكل تراثه وقيمه

وتاريخه، وبعد أن كان طفل الريف في مصر راضياً وقانعاً بالواقع الريفي البسيط، هبت عليه عوامل التحضر - العنيفة - بقوى وعلاقات جديدة تزايدت الاستجابة العدوانية في الصدور لمواجهة تلك الاحباطات التي أفرزتها البيئة والمستجدات الوافدة عليها.

ويتعرض الريف في دولة الإمارات العربية المتحدة لهذه التغيرات الحضارية شأنه في ذلك شأن البلاد العربية جميعاً، لكن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تصاحب هذا التغير في ريف الإمارات تختلف - إلى حد كبير - عن تلك الظروف في الريف المصري، فيمكن القول إن الريف في دولة الإمارات بل إن الريف الخليجي عموماً هو ريف الرفاهية والوفرة فالمال النفطي الخليجي قد أدى إلى خلق مجتمعات خليجية تتسم باشتراكية الرفاهية بين أبناء المجتمع الخليجي بصفة عامة من خلال اعطاء مخصصات لعموم المواطنين الخليجين، مع قدرة هذا المال على استيراد كل أنواع المنتجات المادية والاستهلاكية، وأدى ذلك إلى استيراد الأيدي العاملة للقيام بالعديد من الأعمال والخدمات، وإذا تذكرنا أن الاحباط أحد أهم مصادر السلوك العدواني، فإن الطفل في الريف الخليجي - عموماً - وريف الإمارات - على وجه الخصوص - لايتعرض للاحباطات الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها الطفل في الريف المصري، فقلة العوامل المؤدية إلى الاحباط البيئي والحضاري تسهم بصورة كبيرة في انخفاض صدور الاستجابة العدوانية لدى الطفل في ريف الإمارات عن نظيره في الريف المصري.

ويتفق ذلك مع ماأمدتنا به بعض الدراسات الانثربولوجية من حيث تأثر السلوك الإنساني بنوع الحضارة التي ينشأ فيها «فقد بينت دراسة مارجریت ميد عن حضارة سامو Samoa أن المراهق في مجتمع سامو لا يظهر أعراض الثورة والتوتر التي يظهرها المراهق الأمريكي، وقد استنتجت الباحثة من ذلك أن الثورة والتوتر اللتين تتميز بهما شخصية المراهق الأمريكي لايمكن اعتبارها نتيجة عامة للتغيرات البيولوجية التي تحدث في المراهقة، وهي تغيرات يفترض أنها متشابهة في المجتمعين، وإنما هي نتيجة اصطناعية تنشأ عن الظروف الحضارية الخاصة بالمجتمع الأمريكي»، (محمد عثمان نجاتي، ١٩٨٦، ص ٦١).

٢ - ولقد كشفت نتائج هذا البحث تشابه صدور الاستجابة العدوانية لدى الأطفال الذكور والإناث في كل من ريف مصر وريف الإمارات، ويمكن القول إنه لايمكن فهم سمات شخصية الذكر أو الأنثى في أي مجتمع إلا في ضوء

تفاعل عدد من العوامل التكوينية الوراثية وعضوية الفرد في الجماعات المختلفة التي ينتمي إليها، «فكمية ووجهة الفروق بين الجنسين تختلف من مجتمع إلى آخر، أي أن توقعات الناس وبالتالي الدور الذي يلعبه كل من الذكر والأنثى يختلف باختلاف المجتمع، وهذه حقيقة كثيراً ما نتجاهلها في ادراكنا لدور كل من الرجل والمرأة، وذلك بالرغم من أنه يصعب تفسير نتائج أي دراسة من الدراسات في موضوع الفروق بين الجنسين إلا في ضوء العوامل الاجتماعية والحضارية ومن ثم تزداد أهمية مثل هذه الدراسات في المجتمعات النامية والمتطورة»، (لويس كامل مليكة، ١٩٧٠، ص ٣٧١).

ومن خلال ذلك، ووفق الأوضاع الحضارية لبلادنا العربية يبدو أن الحياة في الريف بصفة عامة تعطي للإناث قدراً أكبر من الحرية في التعامل والحركة والعمل شأنهن في ذلك شأن الذكور، فضلاً عن عدم تمايز الأدوار المميزة لكل من الذكر والأنثى في هذه المرحلة العمرية، وبالتالي تقل الفروق في السلوكيات والاتجاهات المميزة لكل جنس. وربما يختلف الوضع في الحضر أو المدن عن ذلك حين يقوم الآباء بفرض بعض القيود على حركة الأنثى في التعامل أو التصرف، وبالتالي تتعلم الأنثى التحكم في سلوكها، وقد يصل الأمر إلى شدة الحرص على تنفيذ ذلك، ويؤدي إلى أن توجه الأنثى عدوانها نحو ذاتها إذا ما أحبطت.

وينبغي القول إنه إذا كانت النتيجة السابقة تشير إلى تساؤل الفروق الدالة في الاستجابة العدوانية بين الذكور والإناث في كل من مصر والإمارات، فإنه لا ينبغي تعميم هذه النتيجة على الذكور أو الإناث بعام، ولكن يجب أن تقتصر على فئة التلاميذ في المرحلة الابتدائية وفق حدود هذا البحث.

٣ - وكشفت نتائج هذا البحث تشابه صدور الاستجابة العدوانية لدى الأطفال في الأسرة كبيرة الحجم (٦ أطفال فاكثرت) ومتوسطة الحجم (٤ أو ٥ أطفال) وصغيرة الحجم (٣ أطفال فاقلة) ويتشابه في ذلك أيضاً الطفل في كل من مصر والإمارات، ومن نافلة القول أن نذكر أن نظرة كل مجتمع تختلف إلى حجم الأسرة وعدد الأبناء عن المجتمعات الأخرى باختلاف العقيدة السياسية التي يتبناها هذا المجتمع أو ذاك، فمن مجتمع يؤيد زيادة حجم الأسرة إلى أقصى حد ممكن بزيادة عدد أفراد الأسرة، إلى مجتمع آخر يؤيد ويشجع تحديد أو تنظيم الأسرة وضبط النسل، بل وأحياناً منع النسل ولو بقوة التشريع والقانون، ويعتبر أن هذا الحل هو الحل الناجح لمشكلة الزيادة السكانية.

وإذا كان تزايد عدد أفراد الأسرة يؤدي إلى قلة التفاعل والاتصال الحميم بين أي من الأب والأم وكل طفل على حده، وكلما قل كم الوقت الذي يمكن أن يقضيه أي الأبوين مع أي من أطفالهما، يؤدي على العموم إلى ظهور نمط من الحرمان من الأب بصفة منتظمة في الأسر التي تكتظ بعدد الأبناء»، (ممدوحة سلامة، ١٩٨٧). إلا أنه لم تظهر مؤشرات من خلال نتائج البحث الحالي تدل على فروق في السلوك العدواني بين الأطفال في الأسر كبيرة الحجم أو متوسطة الحجم أو صغيرة الحجم. ويمكن تفسير ذلك بأن البحث الحالي لم يهتم بمدى قبول أو رفض الآباء للأطفال في الأسرة كبيرة الحجم خصوصاً، وقد أجري هذا البحث على أطفال الريف في كل من مصر والإمارات، وحيث تعتبر الأسرة في الريف - عموماً - أن كثرة الأطفال تعتبر عزوة ومكانة وقوة وثرثرة بشرية تساهم أحياناً كثيرة في العمل المتجور وتدر دخلاً لرب الأسرة. وفي دراسة أجريت في مصر عن ديناميات الاتجاه نحو تنظيم الأسرة أوضحت نتائجها أن الاقبال على ممارسة تنظيم النسل ينتشر بين العمال أكثر مما ينتشر بين الفلاحين (لويس كامل مليكة، ١٩٧٠، ص ٢٠٣).

مع الاضافة أن المجتمع الإماراتي يشجع الأسرة كبيرة الحجم ويفرض لكل طفل يولد عطاء مالياً محدداً يتسلمه رب الأسرة بهدف زيادة النمو السكاني للمجتمع الإماراتي بصفة خاصة والخليجي بصفة عامة.

٤ - ولقد كشفت نتائج هذا البحث - أخيراً - فروقاً ذات دلالة احصائية في صيغ الاستجابة العدوانية لدى الأطفال في ريف مصر عن الأطفال في ريف الإمارات باختلاف المستوى المهني والوظيفي للأبناء. وترتبط المهنة بصفة عامة بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، ويرتبط هذا المستوى باتجاهات الأسر في تنشئة الأبناء وترتبط هذه الاتجاهات بطريقة تصريف العدوان عند الأطفال، فالأطفال في المستوى الأول لمهنة الوالد في مصر (فلاح - عامل) يرتفع لديهم معدل السلوك العدواني عن الأطفال في المستوى الأول لمهنة الوالد (فلاح - عامل - بحار) في دولة الإمارات، والأطفال في المستوى الأول لمهنة الوالد في مصر يرتفع لديهم معدل الاستجابة العدوانية بالمقارنة بالأطفال في المستويات الأخرى لمهنة الوالد (مدرس - موظف - مدير). وفي دولة الإمارات يرتفع معدل الاستجابة العدوانية لدى الأطفال في المستوى الأعلى لمهنة الوالد (شرطي - مدير موظف في الحكومة) بالمقارنة بأقرانهم في مصر في نفس مستويات المهن، ويتشابه معدل

صدور الاستجابة العدوانية لدى الأطفال في دولة الإمارات في المستويات المختلفة لمهنة الوالد. ويتضح من خلال هذه النتائج اختلاف معدلات الاستجابة العدوانية لدى الأطفال بتفاوت المستوى الطبقي للأسرة من خلال مستويات مهنة الوالد، وإن اختلفت في طبيعة الفروق الخاصة بكل مجتمع من المجتمعين محل الدراسة. فالأطفال في مصر والذين ينتمون إلى الأسر المنخفضة اجتماعياً اقتصادياً (من خلال ترتيب مهنة الوالد) تتزايد لديهم الاستجابة العدوانية عن الأطفال الذين ينتمون إلى الأسر المتوسطة والمرتفعة اجتماعياً اقتصادياً، ولعل السبب وراء ذلك يرجع إلى تأثير انخفاض مستويات الدخل لهذه الفئة من المهن، والتي تعمل على تعرض الأطفال في الطبقة الدنيا في مصر لظروف أشد إيلاًماً من الناحية الاقتصادية ومن الناحية النفسية أيضاً.

أما الأطفال في ريف الإمارات فتتزايد معدلات صدور الاستجابة العدوانية لدى أطفال الآباء ذوي المهن المرتفعة بالمقارنة بأقرانهم في مصر (ولم تتضح فروق ذات دلالة احصائية بين هذه الفئة من الأطفال والأطفال الذين ينتمون إلى آباء في المستوى الأقل للمهن في دولة الإمارات)، وربما يرجع ذلك إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية المتبعة مع الأطفال في المستويات المختلفة للمهن في دولة الإمارات، حيث يرجح أن يغلب الاحساس بالتمايز والسيطرة على الأطفال الذين ينتمون إلى آباء في المستويات المرتفعة للمهن، من ثم يرتفع معدل صدور الاستجابة العدوانية نحو الآخرين. أما في مصر فالأطفال الذين ينتمون إلى آباء ذوي مهن مرتفعة يتحدد نشاطهم وسلوكهم من خلال أساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة مع هذه الفئة من الأسر مما يقلل من صدور الاستجابة العدوانية لدى أطفالهم.

المراجع

- ١ - القرآن الكريم.
- ٢ - أحمد عزت راجح: أصول علم النفس، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٥.
- ٣ - السيد بسوي: «رديفي» في معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.
- ٤ - باكيناز إبراهيم: نمو القدرة على فهم السلوك العدواني عند تلاميذ المرحلة الابتدائية، مجلة علم النفس، العدد ٢٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.
- ٥ - حسن الفنجرى: العدوان لدى الأطفال، دراسة مقارنة لظاهرة السلوك العدواني بين أطفال الريف والعضر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، ١٩٨٧.

- ٦ - حسين سلطان: «بيئة» في معجم العلوم الاجتماعية، تأليف ابراهيم مذكور وآخرون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.
- ٧ - حسين عبدالقادر: «عدوان» في معجم علم النفس والتحليل النفسي، تأليف فرج عبدالقادر طه وآخرون، بيروت، دار النهضة العربية، د.ت.
- ٨ - حلمي المليجي: علم النفس المعاصر، ط٤، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٢.
- ٩ - صلاح مخيمر: من الجنسية بفرائضها الجزئية إلى العدوانية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨١.
- ١٠ - سعد المغربي: في سيكولوجية العدوان والعنف، مجلة علم النفس، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد ١، يناير ١٩٨٧.
- ١١ - شاكر قنديل: «بيئة» في معجم علم النفس والتحليل النفسي تأليف فرج عبدالقادر طه وآخرون، بيروت، دار النهضة العربية، د.ت.
- ١٢ - عبدالله سليمان ومحمد نبيل عبدالحميد: العدوانية وعلاقتها بموضوع الضبط وتقدير الذات لدى عينة من طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالملكة العربية السعودية، القاهرة، مجلة علم النفس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد ٣٠، إبريل ١٩٩٤.
- ١٣ - غريب محمد سيد أحمد: علم الاجتماع الريفي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٤.
- ١٤ - فان دالين: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤.
- ١٥ - فرج أحمد فرج: مقال في العدوان «مقدمة ابستمولوجية»، القاهرة، مجلة علم النفس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد ٢٧، يولية، ١٩٩٣.
- ١٦ - فؤاد البهي السيد: علم النفس الاجتماعي، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٥٤.
- ١٧ - ———: علم النفس الاحصائي وقياس العقل البشري، القاهرة، دار الفكر العربي، ط٣، ١٩٧٩.
- ١٨ - لويس كامل مليكة: الاختبار السيكولوجي، اطار حضاري اجتماعي في: قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية، المجلد الثاني، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠.
- ١٩ - محمد عثمان نجاتي: البحوث الحضارية المقارنة ومشكلاتها المنهجية في: قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية، اعداد لويس كامل مليكة، الجزء الأول، ط٢، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.
- ٢٠ - ———: اتجاهات الشباب ومشكلاتهم، بحث حضاري مقارن، التقرير الثاني، القاهرة، دار النهضة المصرية، ١٩٦٣.
- ٢١ - ———: القرآن وعلم النفس، ط٣، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٧.
- ٢٢ - محمد السيد عبدالرحمن: دراسة مسحية لمشكلات مرحلة الطفولة المتأخرة في محافظة الشرقية، مركز دراسات الطفولة - جامعة عين شمس، ١٩٩٠.
- ٢٣ - محمد متولي غنيم: تقنين اختبار رسم الرجل بالنسبة لتلاميذ المدارس الابتدائية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٧٦.
- ٢٤ - محمود السيد أبوالنيل: علم النفس عبر الحضاري، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٨.

- ٢٥- محمود عبدالرحمن حمودة: دراسة تحليلية عن العدوان، القاهرة، مجلة علم النفس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد ٢٧، يولية ١٩٩٣.
- ٢٦- مننوحة سلامة: عمل الأم وحجم الأسرة والمستوى الاجتماعي الاقتصادي كمحددات لادراك الأطفال للدفع الوالدي، القاهرة، مجلة علم النفس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد ٤، اكتوبر ١٩٨٧.
- ٢٧- مصطفى سويف: التطرف كأسلوب للاستجابة، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٨.
- ٢٨- نبيل عبدالفتاح حافظ ونادر قاسم: الاحباط العدواني، القاهرة، مجلة الجمعية المصرية للدراسات النفسية، العدد ٦، سبتمبر ١٩٩٣.
- ٢٩- نجيب اسكندر ابراهيم ومحمد عمادالدين اسماعيل ورشدي فام منصور: الاتجاهات الوالدية في تنشئة الطفل، في قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية، اعداد لويس كامل مليكة، المجلد الثاني، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠.
- ٣٠- يوسف عبدالفتاح: دراسة مقارنة لبعض المشكلات الانفعالية في مرحلة الطفولة المتأخرة بدولة الإمارات، بحث غير منشور، د.ت.
- Bandura, A.: Aggression, social Learning analysis englewood cliffs, New York, 1973.
 - Buss, A.h.:The psychology of aggression, New York, Wiley, 1961.
 - Krandal, P.: Aggression and delinguent behavior in childhood and adolescence "Hand book of clinical child psychology Eds.: Walker, C.E. and Roberts, M.C. New York, 1983.
 - Pearson J.L., Ialongo, N. Hunter, A.G, Kellam, S.G.: Family - structure and aggressive - behavior in apopulation of urban elementary - school - children, journal of the American Academy of Child and Adolescent Psychiatry 1994, Col. 33, No. 4, PP. 540 - 548.
 - Sengupta, M.: Parental support as adetermining factor of aggression" psychological research journal. 1980, Jun. Vol. 4 (1) 29 - 34.
 - Zwiebel, S.: The relation between marenal behaviour any aggression in sons. Dissertation Abstracts International, 1980. Vol. 40, No. 12, P 6430.

الاستاذة / فتمية عبدالله دربول

**أثر الولاء التنظيمي والعوامل
الشخصية على الأداء الوظيفي
لدى العاملين في الإمارات**

مقدمة .

تشير آخر الأرقام إلى أن عدد المعلمين في الدولة (٢٠٣٢٨) معلم (لا يدخل بينهم الإداريون والفنيون)، عدد الذكور (٨٤٤٢) معلم، وعدد الإناث (١١٨٨٦) معلمة، بينهم (٥٣٩٧) مواطن، منهم (٤٨٨٢) إناث، و(٥١٥) ذكور. (المرزوقي، ١٩٩٥).

ونلاحظ بأن أعداد المعلمين الذكور غير مطمئن، فهذه الأعداد متواضعة جداً، بينما أعداد المعلمات المواطنات في زيادة مستمرة، والسبب في ذلك يرجع إلى تقاليد مجتمع الإمارات ومناسبة الوظيفة لطبيعة المرأة.

ولكن السؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا: ماهي المشكلات والعقبات التي تواجه المعلمين المواطنين، وتؤدي بالتالي إلى عزوف معظم المواطنين عن مهنة التدريس؟ وقد أجريت في منطقة أبوظبي التعليمية دراسة حول المعوقات التي

نشر في العدد الخامس الخمسون - السنة الرابعة عشرة - خريف ١٩٩٧م

تواجه المعلمين.. وإن كانت هذه الدراسة لم تخص المعلمين المواطنين أو الوافدين، ولكن يمكن أن يستشهد بها في المعوقات التي تشملها وهي:

- * معوقات مرتبطة بكثرة المهام الملقاة على عاتق المعلمين.
- * معوقات مرتبطة بالطالب.
- * معوقات مرتبطة بالتوجيه.
- * معوقات مرتبطة بالحوافز التشجيعية.

(السويدي ١٩٩٥).

جميع هذه المعوقات تؤثر على الرضا الوظيفي عند المعلمين والذي بدوره يؤثر على الولاء التنظيمي، والأداء الوظيفي لديهم.

(وحيث إن الأفراد في أي منظمة لديهم أهداف وقيم خاصة بهم، قد لا تتفق في كثير من الأحيان مع أهداف وقيم المنظمة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى وقوع الأفراد من جهة، والمنظمة من جهة أخرى كطرفي نقيض تتعارض مصالحهما، ويدخلان في حالة صراع يحاول كل منهما تسجيل قدر من النقاط، إن لم يكن هزيمة الطرف الآخر.

وبذلك يغلب كل منهما مصلحته على حساب الطرف الآخر لتكون المحصلة النهائية خسارة كلا الطرفين، من هذا المنطلق تأتي أهمية الولاء التنظيمي الذي يمكن من خلاله رأب الصدع في العلاقة القائمة بين العاملين ومنظمتهم، والتوفيق فيما بينهم، بحيث يسود العلاقة جو من التعاون، والإلفة، والتكامل، بدلاً من التنافس، والتنافر. (العتيبي، ١٩٩٣).

ومن هذا نجد أن الولاء التنظيمي ما هو إلا قوة العلاقة ما بين الموظف ومنظمتها التي يعمل بها، وارتباطه بها.

ولهذا جاءت هذه الدراسة، والتي تهدف إلى معرفة الفروق في مستويات الولاء التنظيمي والولاء الوظيفي للمعلمين المواطنين والوافدين العاملين في وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات، وتحديد أثر الولاء التنظيمي والعوامل الشخصية على الأداء الوظيفي.

الدراسات السابقة:

البحوث والدراسات السابقة في مجال أثر الولاء التنظيمي على الأداء الوظيفي، والعلاقة بين متغيرات الصفات الشخصية، والولاء التنظيمي بالنسبة للعاملين في القطاع الحكومي كثيرة ومتعددة، ولكن النادر جداً من هذه الدراسات طبق على معلمي وزارة التربية والتعليم.

وهي قليلة بالنسبة لدولة الإمارات، سواء في التربية أم القطاعات الحكومية الأخرى. وقد وجدت الباحثة صعوبة في الحصول على مثل هذه الدراسات ولكن توفرت لديها بعض الدراسات التي بحثت العلاقة بين الولاء التنظيمي والأداء الوظيفي بالنسبة للعاملين من جنسيات مختلفة في القطاع الحكومي غير معلمي وزارة التربية والتعليم.

أولاً: دراسة (المير ١٩٩٥). من الدراسات التي تمت في هذا المجال، حيث أجريت على ٢٠٠ فرد من الناطقين باللغة الانجليزية، والذين يقومون بمهام إدارية وغير إدارية، ويعملون في العديد من المنشآت في المملكة العربية السعودية (مؤسسات حكومية، وشركات صناعية، ومؤسسات تعليمية، ومستشفيات، وشركات خاصة). وتم تصنيف أفراد العينة إلى أربع مجموعات هي المجموعة السعودية والمجموعة العربية الآسيوية والمجموعة الغربية.

وكان الهدف من الدراسة، قياس ومقارنة مستويات صراع الدور، وغموض الدور، والولاء التنظيمي والأداء الوظيفي، والرضا الوظيفي لأفراد ينتمون إلى عدد من المنشآت في المملكة العربية السعودية.

ولقياس مستوى الولاء التنظيمي للمشاركين، تم استخدام استبانة الولاء التنظيمي التي طورها بورتر وترجمها إلى اللغة العربية القطان، وهي نفس الأداة المستخدمة لقياس الولاء التنظيمي في الدراسة الحالية.

وقد طبقت في دراسة (مير ١٩٩٥)، الأسئلة نفسها التي استخدمتها الباحثة في هذه الدراسة لقياس الأداء الوظيفي.

وتشير النتائج إلى أن هناك فروقاً جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستوى الولاء التنظيمي لأفراد المجموعة الآسيوية، والمجموعة العربية، والمجموعة السعودية، والمجموعة الغربية. وتدل النتائج على أن مستوى الولاء التنظيمي لأفراد المجموعة الآسيوية أعلى من مستوى الولاء التنظيمي عند أفراد المجموعة العربية، والمجموعة السعودية، والمجموعة الغربية.

وكذلك أشارت النتائج إلى أن مستوى الأداء الوظيفي لأفراد المجموعة العربية أعلى من مستوى الأداء الوظيفي عند أفراد المجموعة الغربية، والمجموعة الآسيوية والسعودية.

ثانياً: (دراسة العتيبي، ١٩٩٢). والتي تهدف إلى قياس أثر الولاء التنظيمي والعوامل الشخصية على الأداء الوظيفي لدى العمالة الكويتية، والعمالة العربية الوافدة في القطاع الحكومي في دولة الكويت.

وتألفت عينة الدراسة من مجموعة من الموظفين العاملين في ست جهات حكومية تمثل قطاع الخدمة المدنية الكويتي، وأسفرت هذه الدراسة عن العديد من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

١ - غالبية العمالة من الجنسيات الثلاث، من فئة الشباب دون سن الأربعين، وعلى مستوى تعليمي مناسب.

٢ - كلما كبر عمر الفرد وارتفع مستواه التعليمي، ازداد ولاؤه التنظيمي.

٣ - توجد علاقة ارتباط بين الولاء التنظيمي والمتغيرات الشخصية بالأداء الوظيفي.

٤ - توجد فروق في مستويات الولاء التنظيمي، والأداء التنظيمي، لصالح العمالة المصرية، والأردنية على التوالي، مقارنة بالعمالة الكويتية.

ثالثاً: دراسة (القطان ١٩٨٧). والتي تهدف إلى قياس ومقارنة مستويات الولاء التنظيمي بين عدد من الأفراد الذين ينتمون إلى دول مختلفة، ويعملون في عدد من المنظمات في المملكة العربية السعودية.

وقد أظهرت النتائج على أن هناك فروقاً معنوية ذات دلالة احصائية بين مستويات الولاء التنظيمي لأفراد المجموعة الآسيوية والمجموعة السعودية، وبين المجموعة الآسيوية والمجموعة العربية، في حين لا يوجد فرق معنوي ذو دلالة احصائية بين أفراد المجموعة السعودية والمجموعة الغربية، ولابين أفراد المجموعة العربية وباقي المجموعات. وهذا يدل على أن مستوى الولاء التنظيمي عند أفراد المجموعة الآسيوية أعلى من مستوى الولاء التنظيمي عند أفراد المجموعة العربية والمجموعة السعودية والمجموعة الغربية. كذلك بينت الدراسة على أن هناك علاقة إيجابية معنوية ذات دلالة احصائية بين الولاء التنظيمي والأداء الوظيفي لعينة البحث، أما فيما يخص طبيعة العلاقة بين الولاء التنظيمي لأفراد كل مجموعة من المجموعات والصفات الشخصية، فإن النتائج تدل على وجود بعض الاختلافات بين المجموعات. فالعلاقة بين الولاء التنظيمي والعمر تنبؤ إيجابية معنوية ذات دلالة احصائية لأفراد المجموعة العربية، والمجموعة السعودية، وأما العلاقة بين الولاء التنظيمي ومدة الخدمة، فإنها إيجابية معنوية ذات دلالة احصائية عند أفراد المجموعة السعودية والمجموعة الغربية فقط.

أما نتائج هذه الدراسة حول طبيعة العلاقة بين الولاء التنظيمي والمستوى التعليمي، فإنها إيجابية معنوية ذات دلالة احصائية عند أفراد المجموعة الغربية، وسلبية معنوية ذات دلالة احصائية عند أفراد المجموعة الآسيوية.

رابعاً: ومن الدراسات الأجنبية التي تناولت هذا المجال، دراسة (سترز، ١٩٧٧). فقد استخدم في دراسته عينتين من الأفراد إحداهما تتألف من (١١٩) عالماً ومهندساً، يعملون في أحد معامل البحوث الأمريكية، والأخرى تتألف من (٣٨٢) موظفاً من موظفي إحدى المستشفيات الأمريكية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الولاء التنظيمي والأداء الوظيفي، ولكنها ليست معنوية من الناحية الاحصائية، حيث اعتبرها الباحث من نوع من الولاء السلبي الذي لا يبين فيه الأفراد ولاءهم إلى مستوى عالٍ من الأداء.

خامساً: وهناك دراسة أخرى أجراها لي وماودي، وقد توصلنا إلى وجود علاقة بين الولاء التنظيمي، والأداء الوظيفي، والرضا الوظيفي. وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (٤٤٥) موظفاً عملوا في بعض المؤسسات المالية في غرب الولايات المتحدة (لي، وماودي، ١٩٨٧).

وأخيراً هناك دراسة عربية أجريت على المعلمين في التعليم الثانوي بمنطقة الاحساء، بالمملكة العربية السعودية. وتهدف هذه الدراسة إلى تطبيق نظرية هير زبيرج لقياس الرضا عن العمل في التعليم الثانوي، أجراها (آل تاجي، ١٩٩٣). فقد تم تطبيق استبانة الرضا عن العمل واستمارة جمع البيانات متضمنة البنود التالية: النوع، الجنسية، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، التخصص الأكاديمي، ومستويات العمر، على عينة مكونة من ٤٧٥ معلم ومعلمة، في مدارس التعليم العام، بمنطقة الاحساء بالمملكة العربية السعودية.

وتبين من نتائج الدراسة أن المعلمات والمعلمين ذوي العمر وسنوات الخبرة الأكبر، والمعلمين ذوي التخصصات الانسانية، أكثر رضاً في بعض مكونات الرضا عن العمل، وتبين وجود أثر دال احصائياً لتفاعل النوع، والجنسية، والمستوى التعليمي، وسنوات الخبرة، والتخصص الأكاديمي، والعمر، في متغيرات الرضا عن العمل. وتبين النتائج رضا المعلمات عن بيئة العمل ومحتوى العمل.

مشكلة الدراسة.

إن المعلم هو حجر الزاوية في العملية التربوية، وهذا القول يدفع الباحثين إلى دراسة كل ما يتعلق به، وما يؤثر على أدائه في العمل.

وكون عملي في مجال التربية والتعليم، فقد لاحظت الكثير من علامات الشعور بعدم الرضا بين المعلمين على اختيارهم لهذه المهنة، مما يدل على وجود حاجات لهم لم يتم تحقيقها، وعدم تحقيق حاجات الموظف قد يؤدي إلى تغير ولائه للوظيفة، والذي يؤثر

بدوره على أدائه في العمل، وهذا له مردود سلبي على العملية التعليمية، بجانب إرهاق كاهل الاقتصاد الوطني.

وتحاول هذه الدراسة الكشف عن الولاء الوظيفي والسمات الشخصية للمعلمين المواطنين والوافدين وأثرها على أدائهم في العمل.

تساؤلات الدراسة .

تحاول الدراسة الإجابة على هذه الأسئلة:

١ - هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين السمات الشخصية والتي تتبلور في (الجنسية، الجنس، العمر، المؤهل العلمي والخبرة)، والولاء الوظيفي؟

٢ - هل ثمة علاقة بين الولاء التنظيمي والسمات الشخصية بالأداء الوظيفي للمعلم؟

٣ - هل هناك فروق ذات دلالة احصائية بين مستويات الولاء التنظيمي لدى المعلمين المواطنين، والمعلمين الوافدين في دولة الإمارات؟

٤ - هل هناك فروق ذات دلالة احصائية بين مستويات الأداء الوظيفي لدى المعلمين المواطنين، والمعلمين الوافدين في دولة الإمارات؟

أهداف الدراسة .

أولاً : قياس طبيعة العلاقة الارتباطية بين السمات الشخصية للمعلمين وولائهم التنظيمي.

ثانياً: قياس العلاقة بين الولاء التنظيمي والسمات الشخصية للمعلم بالأداء الوظيفي له.

ثالثاً: قياس ومقارنة مستويات الولاء التنظيمي، والأداء الوظيفي. بين مجموعة المعلمين المواطنين، والمعلمين الوافدين.

فروض الدراسة .

ترى الباحثة أنه نظراً لندرة البحوث والدراسات التي تناولت أو حاولت عملياً معرفة أثر الولاء التنظيمي والسمات الشخصية للمعلم على الأداء الوظيفي، خاصة في دولة الإمارات.. فإنه يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول : يوجد أثر دال احصائياً بين السمات الشخصية والولاء التنظيمي.

الفرض الثاني : هناك علاقة ذات دلالة احصائية لتأثير الصفات الشخصية والولاء التنظيمي في الأداء الوظيفي للمعلم.

الفرض الثالث : متوسطات الولاء التنظيمي، والأداء الوظيفي للمعلمين الوافدين أعلى منه بالنسبة للمعلمين المواطنين.

منهج الدراسة .

العينة واجراءات الدراسة:

شارك في هذه الدراسة المعلمون العاملون في مدارس وزارة التربية والتعليم، في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد قسم المشاركون إلى فئتين: معلمين مواطنين، ومعلمين وافدين. (دراسة مقارنة).

وقد وزعت قوائم الاستبانات عشوائياً على الراغبين في المشاركة في أماكن عملهم، وقام مساعو الباحثة بتوزيع الاستبانات بواقع ٢٠ استبانة لكل مدرسة، وزعت في كل مدرسة على ١٠ معلمين مواطنين، والأخرى للوافدين تقريباً.

ووصل اجمالي عدد الاستبانات الموزعة نحو ٤٥٠ استبانة، وبلغ العائد (٣٥٢)، أي أن نسبة التجاوب (٧٨,٢٪). وهذه نسبة تعتبر جيدة للبحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتم اجراء الدراسة الحالية للعام الدراسي (١٩٩٥ - ١٩٩٦م).

وقد تم تصنيف أفراد العينة إلى مجموعتين: هي مجموعة المعلمين الإماراتيين (المواطنين)، ومجموعة المعلمين الوافدين العرب كما هو مبين في الجدول رقم (١) أ، ب، وفيما يلي بعض الصفات الديموغرافية لهذه المجموعة.. انظر الجدول رقم (١) أ.

جدول (١) «أ» - الخصائص الشخصية لعينات الدراسة

العينة				الخصائص
وافد ن = ١٩٤		مواطن ن = ١٥٨		
%	عدد	%	عدد	
				الجنس:
٥٤ر١	١٠٥	٣٦ر٧	٥٨	* ذكر
٤٥ر٩	٨٩	٦٣ر٣	١٠٠	* أنثى
				المؤهلات الدراسية:
٣٦ر١	٧٠	١٥ر٨	٢٥	* تأهيل تربوي
٥٨ر٢	١١٣	٨٤ر٢	١٣٣	* مؤهل جامعي
٤ر١	٨	—	—	* مؤهل فوق الجامعي
				التخصص العلمي:
٥٠	٩٧	٥٩ر٥	٩٤	* علوم إنسانية
٣٩ر٢	٧٦	٢٧ر٢	٤٣	* علوم تطبيقية

تابع الجدول (١) - «أ»

العينة				الخصائص
وافد ن = ١٩٤		مواطن ن = ١٥٨		
%	عدد	%	عدد	
				سنوات الخبرة في التدريس:
٥٢	١٠	٥٤	٨٥	* من سنة إلى ٥ سنوات
١٦	٣٢	٣٣	٥٢	* من ٦ - ١٠ سنوات
٢٩	٥٧	٨	١٢	* من ١١ - ١٥ سنة
١٨	٣٦	٣	٤	* من ١٦ - ٢٠ سنة
٢٩	٥٦	٢	٣	* من ٢١ - ٢٥ سنة
				مستويات العُمر:
١٠	٢٠	٨٠	١٢٧	* ٢٠ - ٣٠ سنة
٤٦	٨٩	١٨	٢٨	# ٣١ - ٤٠ سنة
٣٢	٦٣	٠	١	* ٤١ - ٥٠ سنة
١٠	٢٠	—	—	* ٥١ - فكثر

جدول (١) «ب» - الخصائص الشخصية لعينات الدراسة

العينة					الخصائص
الجنس	وافد ن = ١٩٤		مواطن ن = ١٥٨		
	%	عدد	%	عدد	
					الجنس:
١٦٣	٦٤	١٠٥	٣٥	٥٨	* ذكر
١٨٩	٤٧	٨٩	٥٢	١٠٠	* أنثى
					المؤهلات الدراسية:
٩٥	٧٣	٧٠	٢٦	٢٥	* تأهيل تربوي
٢٤٦	٤٥	١١٣	٥٤	١٣٣	* مؤهل جامعي
٨	١٠٠	٨	—	—	* مؤهل فوق الجامعي
					التخصص العلمي:
١٩١	٥٠	٩٧	٤٩	٩٤	* علوم إنسانية
١١٩	٦٣	٧٦	٣٦	٤٣	* علوم تطبيقية

تابع الجدول (١) - «ب»

العينة					الخصائص
الجنس	وافد ن = ١٩٤		مواطن ن = ١٥٨		
	%	عدد	%	عدد	
٩٥	١٠ر٥	١٠	٨٩ر٥	٨٥	سنوات الخبرة في التدريس:
٨٤	٢٨ر١	٣٢	٦١ر٩	٥٢	* من سنة إلى ٥ سنوات
٦٩	٨٢ر٦	٥٧	١٧ر٤	١٢	* من ٦ - ١٠ سنوات
٤٠	٩٠ر٠	٣٦	١٠ر٠	٤	* من ١١ - ١٥ سنة
٥٩	٩٤ر٩	٥٦	٥ر١	٣	* من ١٦ - ٢٠ سنة
					* من ٢١ - ٢٥ سنة
					مستويات العُمر:
١٤٧	١٣ر٦	٢٠	٨٦ر٤	١٢٧	* ٢٠ - ٣٠ سنة
١١٧	٧٦ر١	٨٩	٢٣ر٩	٢٨	* ٣١ - ٤٠ سنة
٦٤	٩٨ر٤	٦٣	١ر٦	١	* ٤١ - ٥٠ سنة
٢٠	١٠٠ر٠	٢٠	--	--	* ٥١ - فاكثُر

١ - المجموعة الأولى (المعلمون المواطنون): بلغ عدد المشاركين من هذه العينة (١٥٨) فرداً، بنسبة (٤٤٩٪)، من العينة الكلية للدراسة. وأغلبية أفراد هذه العينة من الإناث بنسبة (٦٣٣٪)، حيث تشير آخر الإحصائيات التربوية إلى أن نسبة المواطنين إجمالاً من المعلمين العاملين في وزارة التربية والتعليم هي (٢٦٤٪)، منهم ٢٥٣٪ ذكوراً، و٢٤٤٪ إناثاً، ونسبة الإناث من إجمالي المعلمين المواطنين ٩٣٫٩٠٪، والذكور ٦٫١٠٪، (المرزوقي ١٩٩٥).

ولذلك نجد أن هناك انخفاضاً في عدد أفراد المعلمين المواطنين من الذكور والذين ينتمون لهذه الدراسة.

وتقع أعمار غالبية هذه العينة (٨٠٫٤٪) تحت سن الثلاثين، ونلاحظ من الجدول أن أغلبية أفراد العينة الإماراتية يحملون الشهادات الجامعية (٥٩٫٥٪) من أفراد هذه العينة، ونسبة كبيرة منهم (٥٤٪) تقل مدة سنوات الخبرة في التدريس عن خمس سنوات.

٢ - المجموعة الثانية (المعلمون الوافدون): تكونت هذه العينة من ١٩٤ فرداً بنسبة (٥٥٫١٪) من العينة الكلية للدراسة، وتقريباً تتساوى أعداد الذكور والإناث لهذه العينة، وتقع أعمار غالبية هذه المجموعة في الأربعينات والخمسينات من العُمر

بنسبة (٤٦٪)، (٣٢٥٪) على التوالي، ونسبة (٩٤٣٪) من أفراد هذه العينة لديه دبلوم أو شهادة جامعية.

ونلاحظ من الجدول (١) بأن أغلبية تخصصات هذه المجموعة بنسبة (٥٠٪) هي العلوم الإنسانية.

أما بالنسبة لسنوات الخبرة في التدريس فإن حوالي (٢٩٤٪) منهم تقع بين ١١ - ١٥ سنة، وكذلك (٢٩٪) منهم تقع ما بين ٢١ - ٢٥ سنة.

وإذا ما قورنت عينات الدراسة حسب الخصائص المختلفة (انظر الجدول رقم ١ «ب»). فإننا نجد أن (٣٥٦٪) من المعلمين الإماراتيين ذكراً، و(٦٤٤٪) من الوافدين ذكراً، (٥٢٩٪) من الإناث مواطنات، (٤٧١٪) من الإناث وافدات.

ونلاحظ أن (٨٦٤٪) من الإماراتيين تقع أعمارهم ما بين (٢٠ - ٣٠) سنة، مقارنة بأعمار الوافدين لنفس الفئة.

بينما تتوزع أعمار الوافدين على الثلاث فئات التالية للعمر مقارنة بأعمار المواطنين لهذه الفئات.

ويحمل أكثر الوافدين (٣٧٧٪) دبلوم التأهيل التربوي عند مقارنتهم بعدد المواطنين، ممن يحملون دبلوم تأهيل تربوي حيث إن نسبتهم هي (٢٦٣٪).

بينما ترتفع نسبة المواطنين الحاصلين على مؤهل جامعي بنسبة (٥٤١٪) عند مقارنتهم بالوافدين ممن يحملون المؤهل الجامعي (٤٥٩٪).

وإغالبية تخصصات المعلمين الوافدين علوم تطبيقية (٦٣٩٪)، بينما أغلبية المعلمين المواطنين (٤٩٢٪) علوم إنسانية.

وإذا ما قورن بين المجموعتين بحسب سنوات الخبرة فإن أغلبية المواطنين تقع سنوات الخبرة لديهم دون خمس سنوات، أما بالنسبة للوافدين فأغلبيتهم تقع سنوات الخبرة لديهم بين الفئة (١١ - ١٥) سنة، و(٢١ - ٢٥) سنة.

محددات الدراسة.

تحددت هذه الدراسة فيما يلي:

١ - اقتصرت هذه الدراسة على المعلمين والمعلمات العاملين في مدارس وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات في كل من أبوظبي العاصمة، دبي، الشارقة، رأس الخيمة. ولم تطبق على باقي الإمارات، نظراً لمحدودية إمكانيات الباحثة المادية والبشرية.

٢ - اعتمدت هذه الدراسة على نتائج الاستبيان الذي تم توزيعه على أفراد العينة

المشاركة، وقد أكدت الباحثة في صدر الاستبيان على سرية المبحوثين، بحيث لا يوجد أي مجال للتعرف على هويتهم، وذلك للتقليل من أثر التحيز الشخصي في الاجابات.

القياسات .

تم جمع المعلومات المستخدمة في هذه الدراسة باستخدام قوائم استبيان (أنظر الملحق). سبق وأن استخدمت في دراسات سابقة مع تغيير بسيط في بعض الجمل ليلائم المعلمين والمعلمات العاملين في مدارس وزارة التربية والتعليم، وتتصف هذه القوائم بدرجة عالية من الصدق والثبات.

وقد قسم الاستبيان إلى ثلاثة أجزاء على النحو التالي:

الجزء الأول :

يهدف هذا الجزء للتعرف على خمس صفات شخصية هي: الجنس، المؤهلات الدراسية، التخصص العلمي، سنوات الخبرة في التدريس، ومستويات العُمر

الجزء الثاني:

في هذا الجزء من الاستبيان أمكن قياس مستوى الولاء التنظيمي باستخدام أداة القياس التي طورها ("OCQ" Organizational Commitment Questionair)، وتهدف إلى قياس مدى موافقة أفراد الدراسة على عبارات الأداة التي تتكون من ١٥ عبارة باستخدام مقياس ليكرت ذي النقاط السبع والذي يعتبر أكثر المقاييس المستخدمة لقياس الاتجاهات على النحو التالي:

٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
أوافق بشدة	أوافق	أوافق قليلاً	محايد	لاأوافق قليلاً	لاأوافق	لاأوافق بشدة

وتتراوح القياسات بين علامة واحدة، وتعني أن الفرد غير موافق بشدة على محتوى العبارة، وعلامة سبعة، وتعني أن الفرد موافق بشدة على محتوى الجملة.

وتم تقدير الولاء التنظيمي لكل فرد من أفراد الدراسة على أساس جمع النقاط التي حصل عليها من كل عبارة مقسومة على عدد عبارات الأداة، وبالتالي يتدرج الولاء التنظيمي للفرد من نقطة واحدة إلى سبع نقاط، والدرجة المنخفضة تدل على مستوى منخفض من الولاء.

وقد أظهرت دراسات عربية وأجنبية أن هذه الأداة تتصف بدرجة عالية من الثبات مثل دراسة (القطان ١٩٨٧)، حيث وجد أن درجة العول لدراسته (٨٥٪).
وقد بلغ معامل ثبات دراسة (العتيبي ١٩٩٣)، باستخدام معادلة كرونباك على (٨٣٪).

الجزء الثالث:

تم قياس الأداء الوظيفي لكل فرد اعتماداً على أربعة أسئلة، وقد تم استخدام هذه الأداة في دراسات سابقة (القطان ١٩٨٧)، و(العتيبي ١٩٩٣)، حيث طلب من المشارك في الصيغة الأولى أن يحدد في العبارتين الأولتين نوعية أدائه في العمل، وفعالته أو إنتاجيته في العمل على مقياس متدرج من سبع نقاط.

أما الصيغة الثانية للأداة فعلى الفرد المشارك في الدراسة أن يقيم أداء زملائه في العمل، وأدائه، مقارنة بزملائه الذين يؤدون نفس العمل، على مقياس متدرج من خمس نقاط. وتم تقدير الأداء الوظيفي لكل فرد مشارك على أساس جمع النقاط التي حصل عليها مقسومة على عدد عبارات الأداء، وبذلك تكون أقل علامة يمكن أن يحصل عليها الشخص على المقياس تبلغ (٤)، وأعلى علامة تصل إلى (٢٤).

وتتميز هذه الأداة بأنها على درجة عالية من المصداقية والثبات في دراسات عربية سابقة، مثل دراسة (العتيبي ١٩٩٣).. فقد بلغ معدل الثبات (٨٠٪)، باستخدام معادلة كرونباك الفا.

التحليل الاحصائي .

١ - تم حساب اعداد المعلمين ونسبهم المثوية، بحسب الجنس والمؤهلات الدراسية، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة في التدريس، ومستويات العُمُر.

٢ - تم استخدام معامل ارتباط (بيرسون) لإيجاد العلاقة بين الولاء التنظيمي والمتغيرات الشخصية والأداء الوظيفي.

٣ - كما استخدم تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لإيجاد تأثير الصفات الشخصية على الولاء التنظيمي.

٤ - كما استخدم تحليل الانحدار المتعدد الهرمي لمعرفة تأثير الصفات الشخصية والولاء التنظيمي في الأداء الوظيفي.

٥ - تم اجراء تحليل الثبات الأحادي للفروق في متوسطات الولاء التنظيمي بين المعلمين المواطنين (المجموعة الإماراتية)، والوافدة ونفس التحليل لإيجاد متوسطات الأداء الوظيفي بين المعلمين المواطنين (المجموعة الإماراتية)، والوافدة.

تحليل النتائج .

أولاً: العلاقة بين الولاء التنظيمي والمتغيرات الشخصية والأداء الوظيفي .

يتضح من الجدول رقم (٢)، بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الولاء التنظيمي، والجنس، والتخصص العلمي لكل من المجموعة الإماراتية والوافدة، بينما نلاحظ بأن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين كل من الولاء التنظيمي والجنسية والمؤهلات الدراسية، وسنوات الخبرة في التدريس والعمر والأداء التنظيمي .

وجميع هذه الارتباطات كانت ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠١) و(٠.٠٠١)، وهذا يعني بأن الولاء التنظيمي مرتبط بجنسية الفرد ومؤهلاته الدراسية وسنوات الخبرة في التدريس وعمر المعلم، أي أنه كلما زاد العمر وسنوات الخبرة كلما زاد ولاء المعلم لمنظّمته. وهذا يطابق ماتوصل إليه (المير ١٩٩٥)، بالنسبة لطبيعة العلاقة بين الفرد وولائه التنظيمي .

ويبين الجدول رقم (٢)، أيضاً وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الولاء التنظيمي والأداء الوظيفي، وهذا يدعم الفرض الأول، وتتفق هذه النتائج مع ماتوصلت إليه كثير من الدراسات العربية والأجنبية، ولكن وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المؤهلات الدراسية والولاء التنظيمي لا تتفق إلا مع الدراسة التي قام بها (القطان ١٩٨٧)، ودراسة (العتيبي ١٩٩٣)، وكذلك الدراسة الحالية. ونلاحظ بأن هذه الدراسات كلها قد طبقت في منطقة الخليج العربي .

وقد فسر (العتيبي ١٩٩٣) هذه النتيجة لسببين يمكن تطبيقهما على دراستنا الحالية:

١ - التباين القائم بين الجنسيات المختلفة التي شملتها الدراسة الحالية، أما الدراسات الأجنبية.. فأغلب أفراد عينة الدراسة من نفس الجنسية، وقد أظهرت هذه الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠١) بين الولاء التنظيمي والمؤهلات الدراسية .

٢ - القانون الإماراتي يعامل المعلمين الوافدين الحاصلين على مؤهل علمي، على قدم المساواة مع نظيرهم الإماراتي، من خلال ربط الدرجة الوظيفية والمرتب الأساسي بالمؤهل العلمي، ولذلك فالمعلم الوافد في وضع وظيفي مناسب .

جدول ٢ مصفوفة معاملات ارتباط (بيرسون) للعلاقة
بين الولاء التنظيمي والمتغيرات الشخصية والأداء الوظيفي

الخصائص	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
١- الولاء التنظيمي	—	—	—	—	—	—	—	—
٢- الجنس	٠.١٤٥-	—	—	—	—	—	—	—
٣- الجنسية	٠.١٤٨	٠.١٨٨*	—	—	—	—	—	—
٤- المؤهلات الدراسية	٠.٥٤٢-	٠.١٠٢	٠.١٧٥*	—	—	—	—	—
٥- التخصص العلمي	٠.٢٢٤-	٠.٦٩٢	٠.١٢٧٢	٠.٩٨٩-	—	—	—	—
٦- سنوات الخبرة في التدريس	٠.٧٣٥	٠.٢١٨*	٠.٦٦٩**	٠.٣٤٨-	٠.٥٧٦	—	—	—
٧- مستويات العمر	٠.٩٤٢	٠.٢٣٩*	٠.٦٧٨*	٠.٢١٦	٠.٨٢٣	٠.٨٦٢*	—	—
٨- الأداء التنظيمي	٠.٦٢٥	٠.٩٤٠-	٠.٣١٣*	٠.٨٥٥-	٠.٩٨٠-	٠.٣٢٩*	٠.٢٢٢**	—

* قيم دالة عند مستوى ٠.٠١.

** قيم دالة عند مستوى ٠.٠٠١.

وللتعرف على العلاقة بين الولاء التنظيمي والمتغيرات الشخصية بحسب الجنسيات المختلفة، استخدمت لذلك مصفوفة معاملات ارتباط (بيرسون)، أنظر الجدول رقم (٣).
جدول ٣ مصفوفة معاملات ارتباط (بيرسون) للعلاقة بين الولاء التنظيمي والمتغيرات الشخصية بحسب الجنسيات المختلفة

المتغيرات الشخصية	مواطن	وافد
١- الجنس	٠.٠٧٥	٠.٢١٠
٢- المؤهلات الدراسية	٠.٤٥٩-	٠.٧٨٩-
٣- التخصص العلمي	٠.٨٢١-	٠.١٩٠
٤- سنوات الخبرة في التدريس	٠.٥٠٨-	٠.٥٠٤
٥- مستويات العمر	٠.٥٣٤	٠.٢٨٦

* قيم دالة عند مستوى ٠.٠١.

** قيم دالة عند مستوى ٠.٠٠١.

وتبين من الجدول عدم وجود أي قيم دالة عند مستوى (٠.٠١) أو مستوى (٠.٠١)، وهذا يعني بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الولاء التنظيمي والمتغيرات الشخصية (الجنس، المؤهلات الدراسية، التخصص العلمي، سنوات الخبرة)، بحسب الجنسيات المختلفة.

وللتعرف على أهم المتغيرات الشخصية (الجنس، المؤهلات الدراسية، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، مستوى العمر)، والتي تؤثر في مستوى الولاء التنظيمي، فقد استخدم تحليل الانحدار المتعدد التدريجي.

وقد تبين عدم وجود أي متغير على علاقة معنوية بالولاء التنظيمي، وقد يرجع ذلك إلى وجود عوامل أخرى تؤثر على الولاء التنظيمي غير المتغيرات الشخصية.

فدراسة (العتيبي ١٩٩٣)، تؤكد ضعف تأثير الصفات الشخصية على الولاء التنظيمي فلم يكن هناك إلا متغيران على علاقة معنوية بالولاء التنظيمي، وهما الجنسية والعمر.

أما دراسة (سيترز ١٩٧٧)، فقد وجد أن الخبرة الوظيفية وخصائص الوظيفة على علاقة أكبر من الصفات الشخصية بالولاء التنظيمي.

وللتعرف على قوة تأثير الصفات الشخصية والولاء التنظيمي، فقد استخدم الانحدار المتعدد الهرمي، كما يتبين من الجدول رقم (٤).

ونلاحظ من الجدول بأنه ليست هناك علاقة ذات دلالة احصائية لتأثير الولاء التنظيمي على الأداء الوظيفي، وهذا يدعم الفرض الثاني، ولكن ثبت وجود هذه العلاقة باستخدام معاملات ارتباط بيرسون.

جدول (٤) مصفوفة معاملات ارتباط (بيرسون) للعلاقة بين الولاء التنظيمي والمتغيرات الشخصية بحسب الجنسيات المختلفة

المتغير	معامل التحديد (١)	قيمة ف (٢)	مقدار الاضافة (٣)
١ - الجنس	--	--	--
٢ - المؤهلات الدراسية	--	--	--
٣ - مستويات العمر	--	--	--
٤ - التخصص العلمي	--	--	--
٥ - الولاء التنظيمي	--	--	--
٦ - سنوات الخبرة في التدريس	٠.١١٥٥٣	*٢٢٩٥١	--
٧ - الجنسية	٠.١٢٨٩٩	*١٨٥٨٥	٠.١٣٤٦

(١) قيمة R^2 (٢) قيمة F (٣) مقدار الاضافة R^2 , R^2 Δ

وبين الجدول وجود علاقة موجبة ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠٠١) بالنسبة لسنوات الخبرة في التدريس والجنسية.

أي أنه كلما زادت سنوات الخبرة في التدريس، كلما زاد أداء المعلم الوظيفي، وتفسير ذلك اكتساب المعلم لخبرة كبيرة ومعرفة واسعة بأهداف عمله وغاياته وصلاحياته ومسؤولياته، وما هو متوقع منه وما ينبغي عمله بشكل واضح.

ثانياً: مستويات الولاء التنظيمي لدى المعلمين المواطنين (الإماراتيين)، والوافدين.

لتحديد طبيعة التباين بين الولاء التنظيمي للمعلمين المواطنين والوافدين، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية للمتغيرات (مواطن، وافد).

حيث وجد أن المتوسط الحسابي (مواطن) = ٦٩١٣٨٩ر.

والمتوسط الحسابي (وافد) = ٧٠١٢٥٠ر... انظر الجدول رقم (٥).

وهذا يدل على أن مستوى الولاء التنظيمي لأفراد المعلمين الوافدين أعلى من مستوى الولاء التنظيمي عند أفراد المجموعة الإماراتية، كما تبينه أرقام متوسط الولاء التنظيمي المذكورة سابقاً، وهذا يؤيد الفرض الثالث للدراسة.

جدول (٥)

نتائج تحليل التباين الاحادي للفروق في متوسطات

الولاء التنظيمي بين المعلمين المواطنين (الإماراتيين)، والوافدين

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
* بين المجموعات	١	٧٥٣٩٩٦	٧٥٣٩٩٦	١٢٤٤١ر	٠.٢٦٦٥
* داخل المجموعات	٣١٠	١٨٧٨٧٥٩٧	٦٠٥٠٥٢ر	--	غير دالة احصائياً
المجموع	٣١١	١٨٨٦٢٩٩٧	--	--	--

المتوسط الحسابي (مواطن) = ٦٩١٣٨٩ر.

المتوسط الحسابي (وافد) = ٧٠١٢٥٠ر.

وهذه النتيجة تتفق مع ماتوصل إليه (العتيبي ١٩٩٣)، حيث وجد أن المجموعة المصرية من أكبر المجموعات، أما الكويتية فتمثل أقل المجموعات في متوسط الولاء التنظيمي.

وكذلك تتفق هذه النتائج مع ماتوصلت إليه دراسة (القطان ١٩٨٧)، والتي أفادت بأن المجموعة السعودية عند مقارنتها مع الجنسيات الأخرى تتميز بانخفاض الولاء التنظيمي.

أما الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستوى الولاء التنظيمي عند المعلمين الوافدين مقارنة بالمعلمين المواطنين فهي:

- ١ - تدهور الوضع الاقتصادي في نول المعلمين الاقتصادي، وكانت نتيجة ذلك نزوحهم إلى الإمارات ودول الخليج العربي بحثاً عن الأجور المرتفعة، وبذلك فإن الإمارات تلعب دوراً كبيراً في تغيير حياتهم المعيشية إلى الأفضل، وعلى الرغم من وجود تفرقة في الأجور بين هيئة التدريس من المواطنين وغير المواطنين إلا أن مايكسبه المعلمون الوافدون يفوق أجورهم في بلادهم.
- انظر قرار مجلس الوزراء رقم (٤/٣١٦م) لسنة ١٩٧٦، في شأن رواتب أعضاء هيئة التدريس «المدرسون والموجهون، والنظار».

أولاً: هيئة التدريس من المواطنين الراتب الأساسي الخبرة السابقة

١ - دون الثانوية العامة.	١٣٠٠ درهم	٣٥ درهم
٢ - الثانوية العامة.	٢٣٠٠ درهم	٤٠ درهم
٣ - دار المعلمين (سنتان بعد الثانوية).	٣٠٠٠ درهم	٥٠ درهم
٤ - معهد المعلمين.	٢٥٠٠ درهم	٤٠ درهم
٥ - ليسانس أو بكالوريوس (جامعي).	٤٠٠٠ درهم	٥٠ درهم
	٤٢٠٠ درهم بعد التعديل	

ثانياً: هيئة التدريس من غير المواطنين

١ - دون الثانوية العامة.	١٠٠٠ درهم	٣٠ درهم
٢ - الثانوية العامة.	١٧٠٠ درهم	٣٠ درهم
٣ - معهد المعلمين (سنة بعد الثانوية).	١٨٠٠ درهم	٣٠ درهم
٤ - دار المعلمين (سنتان بعد الثانوية).	٢٠٠٠ درهم	٤٠ درهم
٥ - ليسانس أو بكالوريوس (جامعي).	٢٥٠٠ درهم	٤٠ درهم

٦ - ماجستير تضاف له ٥٠٠ درهم علاوة،
شريطة أن تكون الدرجة العلمية في
نفس التخصص.

٧ - دكتوراه تضاف له ١٠٠٠ درهم علاوة،
شريطة أن تكون الدرجة العلمية في
نفس التخصص.

ثالثاً: هيئة التدريس من غير المواطنين

- ١ - موجه مادة (تخصص). ٣٥٠٠ درهم ٥٠ درهم
- ٢ - موجه اداري (تخصص). ٣٥٠٠ درهم ٥٠ درهم
- ٣ - موجه مرحلة. ٢٧٠٠ درهم ٤٠ درهم
- ٤ - موجه أول، تضاف له علاوة ٥٠٠ درهم.
- ٥ - مشرف مادة أو مرحلة تضاف له علاوة ٥٠٠ درهم

تصرف للسادة الموجهين علاوة ٣٠٠
درهم وتذاكر سفر للموجه وزوجته
وثلاث من أولاده سنوياً.

عن المرزوقي (١٩٩٥)

٢ - وقد يرجع ارتفاع مستوى الولاء التنظيمي للمعلمين الوافدين إلى أن غالبية أفراد هذه المجموعة من كبار السن، مقارنة بالمعلمين المواطنين، وكذلك سنوات خدمتهم الطويلة تجعلهم أكثر نضجاً.. فلا يفكر في البحث عن عمل آخر، أو يغامر في الانتقال إلى وظيفة أخرى، وقد يفقد فيها بعض مزايا الوظيفة الحالية التي يعمل بها، وقد يخسر الجماعة التي كونها عن طريق هذه الوظيفة، فهو في سن يحتاج إلى الاستقرار والراحة. فهذه المجموعة تفكر بواقعية، وقد أكدت دراسة (ويلسن ولفن ١٩٨١)، على أن الموظفين كبار السن أكثر ولاء من الموظفين الشباب صغار السن عن دراسة (العتيبي ١٩٩٣).

ويعزى الانخفاض النسبي في مستوى الولاء التنظيمي لدى أفراد المجموعة الإماراتية إلى الأسباب التالية:

١ - كثرة المعوقات التي يواجهها المعلم المواطن من حيث انخفاض الراتب مقارنة برواتب الدوائر الحكومية الأخرى، وقد ضيقت الوزارة على المعلم المواطن فلم يعد له أمل في الترقية إلى وظيفة أعلى داخل المجتمع المدرسي، تخفف عليه من

الواجبات الكثيرة الملقاة على عاتقه خلال اليوم الدراسي، أو تغير من الروتين اليومي لديه.

٢ - ومجموعة المواطنين غالبية أفرادها من العناصر الشابة التي تتراوح أعمار أفرادها فيما هو أقل من ٢٠ سنة، وفي هذه السن يكون الإنسان قليل الخبرة، وكثير الطموح، وتوقعاته كبيرة بحيث يصعب تحقيقها، فهو يبحث عن وظائف متنوعة فليديه الكثير من البدائل في الجهات الحكومية المختلفة، وخاصة بعد سياسة التوطين والتي تتبعها الدولة وفيها يبحث عن ما قد يرفع من مكانته الاجتماعية والتي لا يجدها في وظيفته الحالية، فالمواطن يتميز بسهولة ومرونة الحركة في حالة الانتقال من جهة عمل إلى أخرى عندما يجد الفرصة المناسبة.

ثالثاً: مستويات الأداء الوظيفي عند المعلمين المواطنين، والمعلمين الوافدين.

استخدم التحليل التباين الأحادي للفروق في متوسطات الأداء الوظيفي بين المعلمين المواطنين والوافدين، ويوضح الجدول رقم (٦)، نتائج تحليل التباين الاحادي للفروق في متوسطات الأداء الوظيفي، حيث يتضح أن هناك فروقاً دالة احصائياً، إذ بلغت القيمة الفائية (٣٥٧٦٣٥٧)، وهذه دالة احصائية عند مستوى (٠.٠٠١)، وهذا يعني أن هناك فروقاً ذات دلالة احصائية في متوسطات الأداء الوظيفي بين المعلمين المواطنين والوافدين.

ولتحديد طبيعة هذا التباين، تم حساب المتوسطات الحسابية للمتغيرين (مواطن، وافد).

المتوسط الحسابي (مواطن) = ١٩٣٣ر١٩.

المتوسط الحسابي (وافد) = ٢٠٨٥٤٨ر٢٠.

وهذا يعني أن الأداء الوظيفي لصالح المعلمين الوافدين أيضاً، وتدعم هذه النتيجة الفرض الثالث، وكذلك تتفق هذه النتيجة مع دراسة (العتيبي ١٩٩٣)، حيث بينت ارتفاع الأداء الوظيفي للعمالة المصرية والأردنية، على العمالة الكويتية.

جدول (٦)

نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في متوسطات الأداء الوظيفي بين المعلمين المواطنين والوافدين

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
* بين المجموعات	١	٢٢٩,٢٢٨	٢٢٩,٢٢٨	٣٥,٦٣٥٧	٠,٠٠١
* داخل المجموعات	٣٣٤	٢١٨٤,٤٧٤٠	٦,٣٤٢٦	—	—
المجموع	٣٣٥	٢٣٧٧,٧٠٢٤	—	—	—

المتوسط الحسابي (مواطن) = ١٩١٩٣٣.

المتوسط الحسابي (وافد) = ٢٠,٨٥٤٨.

ويرجع السبب في ارتفاع الأداء الوظيفي للمعلمين الوافدين إلى خشيتهم من عقوبة الفصل من الخدمة في حالة الأداء غير الجيد، فليس أمامهم سوى المحافظة على أداء مرتفع خوفاً من انقطاع مصدر دخلهم إذا لم يحسن أدائهم.

أما المعلمون المواطنون فيشعرون بأن الحكومة ملزمة بتوظيفهم ورعايتهم، وقد لا يبذلون كل ما لديهم من جهود إلا ذلك القدر الذي يجنبهم المسؤولية، وربما يعود ذلك إلى شكوى أغلب المعلمين المواطنين من جمود رواتبهم وتوقف ترقيتهم على درجات مالية محددة. فوظيفة الإشراف الإداري على أهميتها، وحاجة المجتمع لها، ومطالبة الميدان الملحة باعادتها، ورغم اعتراف الوزارة بها ووجودها ضمن هيكل المدرسة المنصوص عليه في القرار الوزاري الخاص بتنظيم العمل في المدارس، ووجود مهمة للمشرف الإداري، إلا أن الإفراج عن هذه الوظيفة لم يتم بعد، وهي تستوعب أعداداً كبيرة من المعلمين إذا اعتمد لكل مدرسة من ٢ - ٣ مشرفين كما تنص اللائحة. (المرزوقي ١٩٩٦).

وإذا أراد المعلم أن يترقى إلى مساعد مدير، وهذه الوظيفة محدودة ومحصورة جداً، حيث تعتمد الترقية على الشاغر، وتوجد في الميدان حالات تنتظر الشاغر بعد أن استكملت جميع الاجراءات من حضور نورات تدريبية وأداء امتحانات ومقابلات شخصية، وغيرها من الصعوبات التي تواجه المعلم المواطن، وتؤثر على أدائه الوظيفي.

النتائج:

اهتمت هذه الدراسة بالقاء الضوء على الفروق في مستويات الولاء التنظيمي والأداء الوظيفي للمعلمين المواطنين والمعلمين الوافدين، العاملين في وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد أظهرت هذه الدراسة العديد من النتائج نلخصها فيما يلي:

- ١ - غالبية المعلمين المواطنين من الشباب دون سن الثلاثين، وعلى مستوى تعليمي جامعي، وتتراوح سنوات الخبرة في التدريس لديهم بأقل من خمس سنوات.
- ٢ - غالبية المعلمين الوافدين تتراوح أعمارهم في الأربعينات والخمسينات، وسنوات الخبرة لديهم تزيد عن إحدى عشرة سنة.
- ٣ - كلما كبر عمر المعلم وازدادت سنوات خبرته في التدريس ازداد ولاؤه التنظيمي.
- ٤ - بين معامل بيرسون ارتباط كل من الأداء الوظيفي والمتغيرات الشخصية عدا التخصص العلمي والجنس بالولاء الوظيفي للمعلم.
- ٥ - يرتبط كل من سنوات الخبرة في التدريس والجنسية بالأداء الوظيفي للمعلم.
- ٦ - توجد فروق في مستويات الولاء التنظيمي، والأداء الوظيفي لصالح المعلمين الوافدين مقارنة بالمعلمين المواطنين.

التوصيات:

- ١ - ضرورة الاهتمام باعداد المعلم لحمل مسؤولياته بالتركيز على مفاهيم متماسكة ومترابطة تتضافر فيها جوانب الخبرة وتكامل وتهتم بتدريب المعلم عن طريق دورات تدريبية متعلقة بتنمية الولاء وزيادة الواقعية لتأدية الأنوار المنوطة به على أحسن وجه وأكمل صورة.
- ٢ - ضرورة الاهتمام بطرق اختيار المعلمين الوافدين ذوي الكفاءة العالية والمؤهل العلمي المناسب لسد النقص في المعلمين المواطنين، وخاصة الذكور منهم.
- ٣ - لا بد من اعطاء المعلم فرصة للترقي إلى وظيفة أعلى داخل المجتمع المدرسي تخفف من عبئه الوظيفي أو تغير من رتبة الحياة عنده.
- ٤ - ضرورة رفع رواتب المعلمين المواطنين أسوة بالقطاعات الحكومية الأخرى، وذلك بهدف رفع مستوى الولاء التنظيمي والأداء الوظيفي لديهم.
- ٥ - أن يوجه الباحثون التربويون اهتمامهم إلى القيام بدراسات ميدانية تتطرق إلى جوانب هذه الدراسة باستخدام عينات مختلفة ومحددة من المعلمين، إضافة إلى دراسة العلاقة بين الولاء التنظيمي ومتغيرات أخرى مثل الانجاز والرضا الوظيفي.

المراجع العربية:

- ١ - آدم غازي العتيبي، ١٩٩٣. أثر الولاء التنظيمي والعوامل الشخصية على الأداء الوظيفي لدى العمالة الكويتية، والعمالة العربية الوافدة في القطاع الحكومي، في دولة الكويت، المجلة العربية للعلوم الادارية، مجلد ١، العدد ١، ١٠٩ - ١٣٤.
- ٢ - صالح المرزوقي، ١٩٩٥. حتى نوطن مهنة التدريس، ورقة عمل مقدمة إلى الدورة التربوية الثانية، المعلم المواطن بين الواقع والطموح، جمعية المعلمين - الشارقة.
- ٣ - عبدالرحيم علي القطان، ١٩٧٧. العلاقة بين الولاء التنظيمي والصفات الشخصية والأداء الوظيفي، دراسة مقارنة بين العمالة الآسيوية، والعمالة السعودية، والعمالة العربية، المجلة العربية للإدارة، العدد الثاني، ٥ - ٣٢.
- ٤ - عبدالرحيم بن علي المير، ١٩٩٥. العلاقة بين ضغوط العمل وبين الولاء التنظيمي والأداء والرضا الوظيفي والصفات الشخصية، دراسة مقارنة، مجلة الإدارة العامة، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الثاني، ٢٠٧ - ٢٥٢.
- ٥ - عيسى السويدي، ١٩٩٥. المشاكل والعقبات التي تواجه المعلم المواطن، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة التربوية الثانية، المعلم المواطن بين الواقع والطموح، جمعية المعلمين - الشارقة.
- ٦ - محمد عبدالله آل ناجي، ١٩٩٣. تطبيق نظرية هيرز بيرج، لقياس الرضا عن العمل في التعليم الثانوي بمنطقة الاحساء، مجلة الإدارة العامة، العدد ٨٠، ٧ - ٥٢.

المراجع الأجنبية:

- 1 - Lee Thomas W. and Monday, Richard T. 1987 Voluntarily Leaving an Organization: an Empirical Investigation of Steers and Mowday's Model of Tanover. Academy of Management Journal. 30 (s) 721 - 843.
- 2 - Porter, L.W., Steers, R. M. and Boulian. P.V. 1974. Organizational Commitment Job Satisfaction, and Turnover among psychiatric technicians. Journal of Applied psychology, 59: 603 - 609.
- 3 - Steers, Richard M. 1977. Antecedents and outcomes of organizational commitment. Administrative science Quaterly, 22: 46 - 5.

أولاً : المتغيرات الديموجرافية:

(١) الجنس:

ذكر () أنثى ()

(٢) الجنسية:

إماراتي () غير إماراتي ()

(٣) المؤهلات الدراسية:

تأهيل تربوي () مؤهل جامعي () مؤهل فوق الجامعي ()

(٤) التخصص العلمي:

علوم إنسانية () علوم تطبيقية ()

(٥) سنوات الخبرة في التدريس:

من سنة إلى ٥ سنوات ()

من ٦ - ١٠ سنوات ()

من ١١ - ١٥ سنة ()

من ١٦ - ٢٠ سنة ()

من ٢١ - ٢٥ سنة ()

(٦) مستويات العمر:

٢٠ - ٣٠ سنة ()

٣١ - ٤٠ سنة ()

٤١ - ٥٠ سنة ()

٥١ - فأكثر ()

ثانياً:

٤	لاوافق بشدة	لاوافق	محايد	أوافق قليلاً	أوافق	أوافق بشدة	
١	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
٢	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
٣	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
٤	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
٥	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
٦	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
٧	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
٨	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧

تابع ثانياً:

٢	لاؤافق بشدة	لاؤافق	لاؤافق قليلاً	محايد	أوافق قليلاً	أوافق	أوافق بشدة	٣
٩	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	مجرد تغيير بسيط في وضعي الحالي قد يؤدي بي إلى ترك هذه الوظيفة.
١٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	أنا سعيد جداً بأنني اخترت هذه الوظيفة لأعمل بها وفضلتها على الوظائف الأخرى التي وضعتها في اعتباري عندما التحقت بهذه الوظيفة.
١١	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	لا يوجد الكثير لأكسبه ببقائي في هذه الوظيفة طويلاً.
١٢	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	في أحوال كثيرة أجد أنه من الصعب أن أوافق على سياسات الوزارة في الأمور المتعلقة بموظفيها.
١٣	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	في الحقيقة يهمني مصير هذه الوزارة.
١٤	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	بالنسبة لي هذه الوظيفة من الوظائف التي من الممكن أن أعمل بها.
١٥	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	لقد كان خطأً أكيد حينما قررت أن أعمل لدى هذه الوزارة.

ثالثاً:

يهدف هذا الجزء من الاستبيان قياس مستوى الأداء للوظيفة التي تعمل فيها.

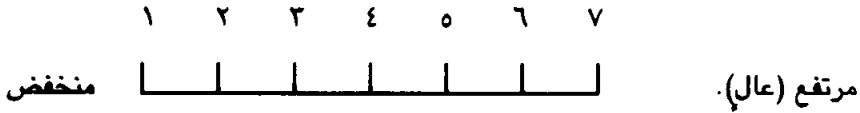
الأداء الوظيفي (الصيغة الأولى)

الغرض من هذا الجزء هو تقديرك لأدائك، مقارنة بالآخرين في نفس الوظيفة وفي نفس طبيعة عملك.

أرجو أن تضع دائرة حول الرقم الذي تعتقد أنه يمثل أدائك مقارنة بالآخرين في نفس طبيعة عملك.

إذا كنت تعتقد أن مستوى أدائك أقل بقليل من المتوسط (المعدل) بالنسبة للآخرين، ضع دائرة حول الرقم ٢، وهكذا...

١ - نوعية أدائك للعمل:

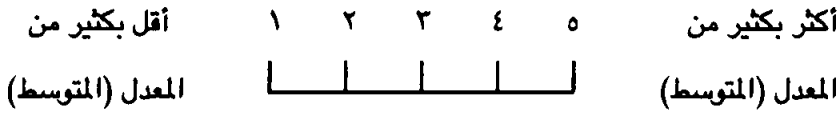


٢ - فعاليتك في العمل:



الأداء الوظيفي (الصيغة الثانية)

١ - كيف تقيم أداء زملائك في العمل، مقارنة بك في أداء نفس العمل (ضع دائرة حول الرقم الذي اخترته).



٢ - كيف تقيم أداءك في العمل، مقارنة بزملائك في أداء نفس العمل (ضع دائرة حول الرقم الذي اخترته).



الدكتور/ حسام سلطان العلماء
الدكتور/ سيف سالم القايدي

مجالات عمل خريجي
قسم الجغرافيا في الامارات
دراسة تطبيقية على طلبة قسم الجغرافيا
جامعة الامارات

المقدمة:

تعتبر الجغرافيا أحد التخصصات الواسعة التي تدخل في عدة مجالات. ويعتبر مجال عمل الجغرافي مكملاً لبقية الأعمال الأخرى. من هذا المنطلق نجد أن علم الجغرافيا علم واسع المجالات وهو يدرس في معظم جامعات العالم. وقد اكتسب هذا العلم شهرة كبيرة أيام الفتوحات الإسلامية والاكتشافات الجغرافية. وعلى الرغم من هذه الشهرة نجد أن خريجي الجغرافيا كبقية خريجي أقسام الكليات الإنسانية والاجتماعية يعانون من قلة فرص العمل المتاحة لهم سواء في المؤسسات الحكومية أو المؤسسات الخاصة.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أهم المجالات التي يمكن أن يسهم فيها

نشر في العدد السادس الخمسون - السنة الثالثة عشر - شتاء ١٩٩٧م

خريجو قسم الجغرافيا. وكذلك دراسة أهم المشكلات التي تواجههم، والوقوف على أهم الأسباب التي أدت إلى النظرة قليلة الأهمية من المجتمع إلى خريجي قسم الجغرافيا. وما الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها أن يحصل خريج قسم الجغرافيا على العمل المناسب. تناقش الدراسة كذلك أهم المجالات التي يمكن أن يسهم فيها الجغرافي، وترتكز على حملة الشهادات الجامعية بون الشهادات العليا (ماجستير ودكتوراه).

إن عدم احاطة المجتمع بأهمية خريج قسم الجغرافيا في الوقت الحاضر تعوق حصوله على مجال عمل غير مجال التربية والتعليم. وقد يكون مرد هذا إلى أن مناهج تدريس الجغرافيا التي درسها خريجو أقسام الجغرافيا في السابق كانت تؤهلهم للعمل كمدرسين في التربية والتعليم. وللأسف فإنه على الرغم من التغيير الكبير الذي طرأ على مناهج تعليم الجغرافيا إلا أن الغالبية العظمى من المسؤولين في القطاع الحكومي مازالت ترى أن مكان الجغرافي هو التدريس فقط. وقد يُفسر هذا عدم الاقبال على الدراسة في قسم الجغرافيا في جامعة الإمارات في بداية الثمانينات. وفي الوقت الحاضر نجد أن التركيز على الانضمام إلى أسرة التعليم تأتي من قبل الطالبات أكثر من الطلاب.

المنهجية .

قام الباحثان بتقييم بعض الدراسات السابقة في المجتمعات العربية والغربية التي تناولت هذا الموضوع، ومن ثم اجراء بعض المقابلات مع بعض الطلاب والطالبات للتعرف عن قرب على أهم الرغبات. وجرت مقابلة بعض العاملين في بعض القطاعات سواء كان في الحكومة الاتحادية أم المحلية للتعرف على بعض المشكلات التي يعانون منها. كما قام الباحثان بدراسة تطبيقية على طلاب وطالبات قسم الجغرافيا بجامعة الإمارات، حيث تم اختيار عينة عشوائية من الشعب التي يدرسها الزملاء أعضاء هيئة التدريس بالقسم. وقد حاول الباحثان أن يراعي في هذه العينة التنوع في المساقات والمستويات الدراسية، ونوعية أعضاء هيئة التدريس، وأوقات المحاضرات. وتم توزيع مائة استمارة، بمعدل ٨٠٪ للطالبات و٢٠٪ للطلاب بناءً على عدد الطلاب والطالبات في القسم. وتم تصميم استمارات الدراسة حتى تشمل نوعيات الطلبة ومستوياتهم وخلفياتهم الأكاديمية ومناطق سكنهم، والمجالات التي يرغبون في دراستها، وجهات العمل التي يفضلونها بعد التخرج. وقد استعان الباحثان بالدراسة الميدانية التي قام بها القسم في السنة الدراسية ١٩٩٦/٩٥م، للتعرف على أهم المهارات التي تتوقعها مؤسسات الدولة من خريجي قسم الجغرافيا. جرى استخدام بعض البرامج

الإحصائية مثل SPSS في تحليل البيانات والوقوف على نتائجها بما يخدم النقاط التي تتناولها هذه الدراسة.

الدراسات السابقة .

تناولت الدراسات السابقة مجالات عمل خريجي قسم الجغرافيا من عدة أوجه. ومن ذلك على سبيل المثال: الدراسة القيمة للباحث (خالد العنقري، ١٩٨٧م)، «مشكلات ومجالات عمل الجغرافيين في القطاع الحكومي...». وقد تناولت أهم المجالات التي يُمكن أن يُشارك فيها خريج الجغرافيا. وقد توصل الباحث إلى استخلاص أن الفجوة مازالت موجودة بين ما يدرسه طالب الجغرافيا في الجامعات السعودية وما تتطلبه الجهات التي تقوم بتوظيف هؤلاء الخريجين.

وأفيد كذلك من دراسة (فورد FORD, L.R., 1984): «ما العمل الذي يقوم به الجغرافيون على نحو أفضل» (What Geographers Do Best). تناول الباحث في دراسته مميزات الجغرافي، وما أهم المجالات التي يمكن أن يساهم فيها. والحق أن معظم الدراسات السابقة كانت تتناول خريجي أقسام الجغرافيا في الغرب أو في بعض الدول العربية.

وحسب علم الباحثين، تعد هذه الدراسة الدراسة الميدانية الأولى التي تتناول خريجي قسم الجغرافيا في جامعة الإمارات، كما أن الدراسة تستطلع آراء الطلبة حول نظرهم إلى الجغرافيا وأهم مجالات العمل التي يرغب خريجو القسم في الالتحاق بها بعد التخرج.

تعريف علم الجغرافيا ومجالات البحث فيه :

يُعرف علم الجغرافيا بأنه علم وصف الأرض. وهناك من يُعرّف الجغرافيا بأنها دراسة الإنسان والبيئة التي يعيش فيها. هذا التعريف خلق نوعاً من القيود على الجغرافي في تعامله مع العلوم الأخرى، مع العلم أن الجغرافيا علم واسع ويصعب تعريفه. نظراً لتعدد فروعه واتجاهاته ومدارسه (العنقري، ١٩٨٧م). فهـ «باركس» و«برجس» Burges & Parks، على رأس المدارس التي ركزت على دراسة مشكلات المناطق الاجتماعية. بينما كارل ساور Sauer يأتي على رأس المدرسة التي اهتمت به «اللانديسكيب». لذلك نجد أن هناك أقساماً للجغرافيا مثل قسم الجغرافيا في جامعة شيكاغو Chicago اهتمت بدراسة أهم مشكلات المناطق الاجتماعية، وقسم الجغرافيا في جامعة أوهايو Ohio State الذي برز في المنهج أو الأسلوب الكمي في الدراسات الجغرافية. وفي الآونة الأخيرة تخلت بعض المدارس في الغرب عن التقييد بتحديد التعريف

المثالي لعلم الجغرافيا وارتأت أن لاتقيد الجغرافي بحدود معينة بل إن هناك شبه اتفاق على ترك الجغرافي ومجالات عمله بما تعلمه في مدارس الجغرافية وما اكتسبه من مهارات فنية أثناء فترة تركيزه في مجال الدراسة والملاحظ أن الجغرافي في هذه الدول قد توصل أخيراً إلى إيجاد مجالات عمل كبيرة وفرص عمل متعددة بناءً على ماتعلمه أثناء دراسته ومايمكن أن يُعطي فيه بعد اجراء الاختبارات المطلوبة لشغل وظيفة معينة. وبذلك نجد أن بعض الجغرافيين قد عاد إلى طاولة الدراسة ليتعلم التخصص من جديد، وخاصة بعد الاتجاه الحديث لبعض المدارس الكمية وبروز تخصصات جديدة في الجغرافيا مثل نظم المعلومات الجغرافية وزيادة الطلب على هذا التخصص في الآونة الأخيرة وخاصة في الولايات الأمريكية. كما أن بعض الجغرافيين في الغرب كان يعزف عن التخصص في الجغرافيا الطبيعية أو البشرية خاصة في الخمسينات من هذا القرن. حيث إن معظمهم كان يركز على الجغرافيا الاقليمية والتوجه إلى التخصص لدراسة اقليم معين. ولكن هذا التوجه بدأ يتضاءل بعض الشيء (Johnston, 1987, P. 44) ويبدأ الجغرافيون يركزون على دراسة أهم المشاكل التي تواجه العالم وتفسيرها من منظور جغرافي.

المراحل التي مرت بها الجغرافيا:

اهتم الإنسان بالجغرافيا منذ القدم. ومع تطور حضارة الإنسان، تطورت الجغرافيا. وقد كانت الجغرافيا ومازالت مهمة في حياة الإنسان، ولكن درجة الأهمية تختلف من شخص إلى آخر. ونقصد بذلك أن المزارع والصياد مثلاً قد يهمهما حالة الجو اليومية.. بينما تقل هذه الأهمية بالنسبة للصناع بعض الشيء، وهكذا. وقد قسم (James, 1972) الفترات التي مر بها علم الجغرافيا إلى ثلاث:

أ - الفترة الكلاسيكية.

وتُعد هذه الفترة من أثرى فترات الجغرافيا. فالجغرافي كان له دور كبير في استكشاف الأماكن على سطح الأرض، وكانت مساهمته كبيرة في رسم المسارات البرية والبحرية التي كانت تسلكها خطوط النقل البحري والبري. وهذا مانجده في المحاولات الأولى لرسم الخرائط الأولى مثل خرائط الإدريسي وغيره من العلماء الأوائل.

ب - الفترة الحديثة: ١٨٠٠ - ١٩٤٥ م.

شهدت هذه الفترة بروز تخصصات كثيرة في مجال الجغرافيا مثل الجغرافيا الاقتصادية وغيرها من التخصصات. كذلك بدأت بعض المقالات المتخصصة والنوريات الجغرافية في الظهور.

ج - الفترة المتطورة.

تعد هذه الفترة فترة العودة الظاهرة للجغرافيا بعد أن كادت تتمزق من كثرة المقالات التي طالبت باغلاق أقسام الجغرافيا أو ضمها إلى أقسام أخرى. وقد حدثت هذه العودة ببروز المدارس التي بدأت تتبع اسلوب الدراسة الكمية أو المنهج الكمي في تحليل بعض الظواهر الجغرافية وربطها بالتغيرات المكانية لهذه الظواهر. وقد استفلت بعض المدارس الحديثة، وخاصة بعض الأقسام الجغرافية في أمريكا مثل أقسام الجغرافيا في: University of Ohio و Michigan State University و University of Washington هذا الاسلوب. وكذلك الحال في بعض الأقسام الجغرافية في كل من ألمانيا وبريطانيا مثل University of Durham. وقد ساعد على ذلك ظهور بعض التخصصات الجديدة مثل نظم المعلومات GIS الذي بدأ ظهوره في بداية الخمسينات من هذا القرن، والذي استفادت الجغرافيا منه^(١). وبدأت الجامعات في التفاهت على تدريس هذا التخصص في أقسامها الجغرافية، وكذلك أخذت بعض الدول في إنشاء مراكز نظم المعلومات الجغرافية الخاصة. ويعد مركز نظم المعلومات الجغرافية الكندية، الذي أقيم في أواخر الستينات^(٢)، أول مركز من نوعه في العالم.

النظرة الاجتماعية إلى خريجي الجغرافيا:

يعطي الخريج الجديد انطباعاً عنه وعن الجغرافيا لدى الجهة التي يعمل بها، وقد يستمر هذا الانطباع حتى يأتي من غيره، بغض النظر عما إذا كان هذا الانطباع جيداً أم سيئاً. وقد تكون المدارس التي تخرج منها هذا الخريج جيدة، إلا أن الخريج نفسه قد يساهم في ترسيخ هذه الفكرة عن هذه المدارس جيدة كانت أم غير جيدة. وهكذا نجد أن الفكرة الأولى التي يعطيها خريجو الجغرافيا لها دور كبير في رسم ماهية خريجي أقسام الجغرافيا، وخاصة تلك الأقسام أو المدارس العربية. وقد ساهمت بعض الأعمال التي زاولها الأوائل في غرس فكرة الجغرافي المدرس. أي أن أي خريج من خريجي الجغرافيا يجب أن يوظف في وزارة التربية والتعليم بهدف تدريس مادة الجغرافيا.

وقد أوجد هذا نوعاً من عدم التشجيع للطلاب بالانضمام إلى أقسام الجغرافيا، وخاصة في دولة الإمارات. على الرغم من أن أقسام الجغرافيا في العالم استمرت في تلقي الطلبات للالتحاق بها. ولكننا نجد أن بعض الأقسام الجغرافية تشهد انحساراً في أعداد الملتحقين بها، ففي قسم الجغرافيا في جامعة الإمارات مثلاً أوقف قبول أي طلبات للانضمام للقسم بين عامي ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢ م.

أما فيما يتعلق بأسلوب التدريس، فنجد أن معظم المدارس العربية ركزت على

تدريس المنهج الوصفي البحث في الجغرافيا. ومعظم المحاولات التي حاولت تطوير هذه المدارس باتجاه التركيز على الناحية الكمية باءت بالفشل على يد بعض الجغرافيين الكلاسيكيين. وهنا يجب أن نقول إنه حتى المدارس الأوروبية لم تسلم من وجود الجغرافيين الكلاسيكيين.

أما المناهج فإنها - رغم بعض المحاولات في بعض أقسام الجغرافيا في الوطن العربي مثل المملكة العربية السعودية - ظلت تركز على تخريج مدرس جغرافيا وليس جغرافياً. وقد ساهم في هذا طبعاً بعض الخريجين من تلك المدارس الكلاسيكية.

دراسة تطبيقية على طلبة قسم الجغرافيا بجامعة الإمارات:
تم افتتاح قسم الجغرافيا مع إنشاء جامعة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧٧م. ومنذ ذلك التاريخ تم تغيير الخطة الدراسية للقسم أكثر من مرة. ويوجد بالقسم حالياً تسعة من أعضاء هيئة التدريس. ويتبع القسم مرسمان للخرائط ومختبران لنظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. وهذه المختبرات مزودة بأربعة وعشرين جهاز حاسب آلي. كما تتبع القسم محطة للأرصاد الجوية مجهزة بأجهزة رصد للتدريب.

الطلبة:

بلغ عدد الطلاب والطالبات حتى بداية عام ١٩٩٧م ٤٢٠ طالبة و٧٤ طالباً. ومعظم هؤلاء الطلبة تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٢٤ سنة. بنسبة ٩٤٪ من مجموع الطلاب والطالبات الذين شملتهم الدراسة. وقد بلغت نسبة المتزوجين ١٤٪ من جملة العدد. ونسبة ٥٧٪ من عدد الطلبة المتزوجين من إمارة أبوظبي، حيث احتلت مدينة العين ٧٥٪ من نسبة الطلبة المتزوجين في الإمارة. وهذا مرده إلى أن الحرم الجامعي قريب من هذه المدينة مما يسهل على الطلبة وخاصة الطالبات حضور المحاضرات والعودة إلى منازلهن.

من دراسة العينة المختارة يتضح أن الطلاب والطالبات من إمارة أبوظبي يمثلون أكثر من ٤٥٪ من مجموع طلاب وطالبات قسم الجغرافيا (شكل ١)، بينما تأتي كل من إمارة أم القيوين وعجمان في المرتبة السادسة والسابعة على التوالي ٤٪ بالنسبة لعدد الطلبة المنتسبين لقسم الجغرافيا. وإن ٩٩٪ من جملة عدد الطلبة هم من مواطني دولة الإمارات. وتحتل مدينة العين المرتبة الأولى في عدد الطلبة حيث بلغت نسبتهم ٣٨,٢٪ من جملة الطلبة الموزعين على مدن وقرى دولة الإمارات (جدول ١).

جدول رقم (١)

طلاب وطالبات العينة ونسب توزيعهم على مدن وقرى دولة الإمارات، ١٩٩٧م

المدينة	عدد الطلبة	%	المدينة	عدد الطلبة	%
العين	٢٦	٢٩	مسافي	١	١٥
بني ياس	٤	٦	الصيت	١	١٥
رأس الخيمة	٤	٦	حتا	١	١٥
كلباء	٤	٦	دبا الحصن	١	١٥
الشارقة	٢	٤	صور - عمان	١	١٥
الشهامة	٢	٤	المرفأ	١	١٥
خورفكان	٢	٤	الرققة	١	١٥
الفجيرة	٢	٣	فلج المعلا	١	١٥
الراشدية	٢	٢	ديبره	١	١٥
دبي	٢	٢	شعم	١	١٥
أبوظبي	٢	٣	غير محدد	٣٤	٣٤
الوصل	١	١٥	—	—	—

المصدر: دراسة ميدانية.

وتأتي كل من مدن بني ياس ورأس الخيمة وكلباء في المرتبة الثانية والثالثة والرابعة على التوالي من حيث عدد الطلبة. بينما ٢٤٪ من عدد الطلبة لم يحددوا أماكن سكنهم وتبين أن أكثر من نصف عدد الطلبة ٥١٪ في المستوى الثالث من التعليم، بينما ٣٤٪ في المستوى الرابع.

الناحية الأكاديمية:

الملاحظ أن معظم الطلبة انتسبوا إلى القسم برغبة شخصية، حيث أجاب ٨٧٪ من مجموع الطلبة الذين أجريت عليهم الدراسة بأنهم انتسبوا للقسم برغبة شخصية، بينما أجاب ١٣٪ فقط بأنهم انتسبوا للقسم من دون رغبة. وهذه النسبة تمثل عدد الطلبة الذين لم يتمكنوا من دخول أقسام أخرى أو بسبب النسبة التي حصلوا عليها في الثانوية العامة أو لأسباب عائلية. وهناك أسباب أخرى، فقد أجاب ٥٪ بأنه ليس لديهم رغبة في دخول قسم الجغرافيا. وقد أجاب ٨٨٪ من هؤلاء الطلبة الذين

لديهم رغبة شخصية في دخول القسم بأنه ليس لديهم رغبة في التحويل من قسم الجغرافيا، بينما أجاب ٩٪ فقط بنعم للتحويل من قسم الجغرافيا. وتعد هذه النسبة قليلة مقارنة بنسبة الطلبة الذين لا يوجد لديهم رغبة في التحويل من القسم لاقتناعهم بالتخصص. وقد تبين للباحثين أنه لا توجد علاقة قوية بين رغبة الطالب في التحويل من القسم والمستوى الدراسي، حيث إن المستوى المعنوي لمربع كاي (١٨٤٣ر٠) في أي من التوزيعات المشتركة لم يصل لمستوى ٥٪. وهذا يدل على أن الطالب حتى بعد أن أكمل أكثر من سنة دراسية في القسم لا يرغب في التحويل منه إلى قسم آخر.

ومن خلال الدراسة نلاحظ أيضاً أن ٤٠٪ من الطلبة يفضلون دراسة المساقات الطبيعية، وذلك لاحتوائها على ناحية عملية مثل رسم الخرائط وأشكال سطح الأرض (شكل ٢). وهذا يتضح من خلال اجابة الطلبة عن السؤال الخاص بأنواع المساقات التي يرغب في دراستها. فقد جاءت المساقات ذات الطابع العملي في المرتبة الثانية، حيث أجاب ٢٠٪ من الطلبة بأنهم يفضلونها. بينما الغالبية (٦١٪) يفضلون المساقات التي تحتوي على الناحية العلمية والنظرية.

استخدام الحاسب الآلي:

نظراً لاهتمامات القسم بالناحية الفنية، ونتيجة لزيادة عدد الحاسبات الآلية في القسم من ٤ أجهزة في عام ١٩٩٤ إلى ٢٤ جهازاً عام ١٩٩٧م، فإن نسبة الطلبة الذين يستخدمون الحاسب الآلي في القسم وصلت إلى ٧١٪، ويعد هذا مكسباً للقسم. كما أن ارتفاع نسبة الطلبة الذين يستخدمون الحاسب الآلي يسهل على أعضاء التدريس زيادة الجرعات حتى يتمكن الطلبة من مسايرة التطور التكنولوجي الذي يحدث في مجالات العمل المتعددة. وبما أن معظم المؤسسات في الدولة تستخدم الحاسب الآلي، فإن الطلبة يهيئون أنفسهم للتزود بهذه التقنية حتى يتمكنوا منها مستقبلاً. وهذا ما يؤكد الطلاب والطالبات أفراد العينة عند سؤالهم عن سبب استخدامهم للحاسب الآلي، فقد أجاب ٦١٪ أنهم سوف يستخدمونها في المستقبل. بينما أجاب ٢٥٪ أنهم يستخدمون الحاسب بوصفه أداة فنية وتقنية حديثة. وقد أجاب ١٤٪ منهم أنهم يستخدمون الحاسب في حل الواجبات وانجاز البحوث والتقارير. وهناك نسبة ضئيلة ممن أجريت عليهم الدراسة بلغت ٢٩٪ من الطلبة لا يستخدمون الحاسب الآلي. والسبب الرئيسي هو أنه لا يوجد لديهم وقت كاف، حيث أجاب ٦٣٪ من الطلبة أنه لا يوجد لديهم وقت لاستخدام الحاسب الآلي. وقد تبين من الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس في القسم يقومون بتوجيه الطلبة وحثهم على استخدام الحاسب

الآلي. فقد أجاب ٤٤٪ ممن أُجريت عليهم الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس يحضونهم على استخدام الحاسب الآلي مما يُمكنهم من مسايرة الحديث في هذا العلم.
العمل:

تبين من خلال الدراسة أن نسبة بسيطة من الطلبة يعملون ويواصلون دراستهم في الوقت نفسه. فهناك ٧٪ فقط من مجموع أفراد العينة الذين أُجريت عليهم الدراسة يعملون ويواصلون دراستهم الجامعية. ومن الأمور غير المتوقعة أن الغالبية العُظمى (٨٦٪) ممن يعملون هم من الطالبات. كذلك نجد أن ٧١٪ ممن يعملون موجودون في البلديات بينما ٢٨٪ يعملون في وزارة الصحة (المستشفيات). وقد يكون غير متوقع أن نجد جغرافيين يعملون في وزارة الصحة. أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للطلبة الذين يعملون، فنجد أن ٧١٪ منهم يعملون في إمارة أبوظبي في كل من العين وبني ياس. بينما ١٥٪ نجدهم موزعين في كل من إمارة دبي وإمارة الفجيرة. وأن ٨٥٪ من مجموع أفراد العينة الذين يعملون حاصلون على إجازة تفرغ من العمل، جميعهن من الطالبات. بينما نجد أن البقية هم من الطلبة الذين يعملون في العين ويستكملون دراستهم الجامعية، وهم قادرين على التنسيق بين العمل والدراسة.

أما بالنسبة للعمل بعد التخرج، فنجد أن ٩٧٪ من المجموع الكلي أجابوا بـ«نعم» وبأنهم سوف يعملون بعد التخرج. و٦١٪ من هؤلاء سوف يعملون ليلبوا طموحاتهم في الحياة. بينما ١٥٪ منهم سوف يعملون لأنهم لا يريدون أن يجلسوا في البيت (٨٦٪ من الطالبات. أما البقية، فقد أجابوا بأنهم سيعملون لأنهم خريجون أو للمساعدة في مصاريف أسرهم.

وأما بالنسبة ل مجالات العمل التي ينوي الطلبة العمل فيها، فقد أجاب ٥١٪ منهم بأنهم سوف يعملون في الحكومات المحلية. مقابل ٣٣٪ ممن يرغبون في العمل في الحكومة الاتحادية (شكل ٣). وهذا يُعني أن معظم خريجي قسم الجغرافيا سوف يعملون في المؤسسات التابعة للحكومات المحلية، أي في البلديات ودوائر التخطيط والمطارات والموانئ. ولاتوجد علاقة قوية بين رغبة الطلبة في تغيير الخطة الدراسية ورغبتهم في العمل في دوائر الحكومات المحلية. فقد بلغت الدلالة المعنوية لربيع كاي (٠.٢٦٩٠٠٠)، حيث إن هذه النسبة لم ترق إلى ٥٪ في أي من التوزيعات المشتركة.

ومن دراسة أهم الوزارات الاتحادية التي يرغب الطلبة الالتحاق بها بعد التخرج، تبين أن ٦٨٪ من الطلبة سوف يعملون في وزارة التربية والتعليم. وبالنسبة للطالبات ورغباتهن تبين أن نسبة الطالبات الراغبات في العمل في وزارة التربية والتعليم ٧٨٪

من مجموع الطلبة الراغبين في العمل بهذه الوزارة. وقد جاءت كل من وزارة الزراعة، ووزارة الأشغال في المرتبة الثانية ١٢٪ من مجموع الطلبة الراغبين في العمل بالمؤسسات الاتحادية. كما اتضح من خلال الدراسة أن ٣٨٪ من مجموع الطلبة الذين يرغبون في العمل في الحكومة المحلية يفضلون العمل في البلديات. بينما ٣٤٪ يفضلون العمل في دوائر التخطيط التابعة للحكومات المحلية. وكذلك فإن ١٤٪ من مجموع الطلبة يفضلون العمل في المطارات، وهذه النسبة موزعة بالتساوي بين الطلاب والطالبات. وعلى الرغم من ذلك.. فلم توجد هناك أي علاقة بين الإمارة التي ينتمي إليها الطالب ورغبته في العمل بعد التخرج، فقد دل المستوى المعنوي لمربع كاي بي (٠.٧٢٤٦٠). وبناءً عليه لا توجد علاقة قوية في أي من التوزيعات المشتركة.

وعند العودة إلى الواقع ومن خلال دراسة بيانات ادارة الخدمة المدنية، نجد أن الدائرة قامت بتعيين ١٢٤ خريجاً وخريجة في الوزارات الاتحادية في الفترة من ٧٨ - ١٩٨٦م، (جدول ٢). ومن خلال دراسة الجدول نجد أن وزارة التربية والتعليم مازالت تصدر وزارات الدولة في استيعابها لخريجي الجغرافيا. ففي هذه الفترة قامت الوزارة بتوظيف ١١٠ خريج. أي بنسبة ٨٩٪ من خريجي الجغرافيا الذين يعملون في الوزارات الاتحادية في الفترة نفسها.

جدول (٢) - توزيع خريجي قسم الجغرافيا المواطنين العاملين في الوزارات الاتحادية الذين تم تعيينهم على ملاك دائرة شؤون الموظفين في عام ٧٨ - ١٩٨٦م

جهة العمل	ذكور	إناث	%
وزارة التربية والتعليم.	٤٤	٦٦	٨٩
وزارة الأشغال العامة والاسكان.	٦	١	٦
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.	٣	٠	٢
وزارة الصحة.	١	٠	١
وزارة الاعلام	١	٠	١
وزارة الكهرباء والماء.	٠	١	١
وزارة الاقتصاد والتجارة.	١	٠	١
المجموع	٥٦	٦٨	١٠٠

المصدر: دائرة شؤون الموظفين - دبي، ١٩٩٧م.

وفي الإطار نفسه نجد أن هناك عدداً من الجغرافيين الذين تقدموا لدائرة شؤون الموظفين في الفترة من ٨٩ و١٩٩٥م ولم يتم تعيينهم بعد (جدول ٣). وعند الاتصال بالجهة المختصة أفاد أحد المسؤولين^(٣) بأن معظم الجهات الاتحادية التي تم الاتصال بها من قبل الدائرة اعتذرت عن عدم قبول هؤلاء الخريجين لعدم وجود شاغر في ذلك الوقت. أي أن هناك ٥٩٪ من خريجي قسم الجغرافيا بدون عمل. وهؤلاء هم مجموع خريجي قسم الجغرافيا بجامعة الإمارات والأقسام الجغرافية الأخرى، سواء العربية أو غير العربية.

جدول (٣) أعداد خريجي الجغرافيا المواطنين

المتقدمين إلى دائرة شؤون الموظفين ولم يتم تعيينهم بعد
موزعين حسب سنة التقدم ١٩٩٦م

السنة	ذكور	إناث	المجموع
١٩٨٩	.	٥	٥
١٩٩٠	.	١	١
١٩٩١	.	٨	٨
١٩٩٢	.	٤	٤
١٩٩٣	.	٣	٣
١٩٩٤	.	٧	٧
١٩٩٥	١	١	٢
المجموع	١	٢٩	٣٠

المصدر: دائرة شؤون الموظفين - دبي، ١٩٩٦م.

ومن خلال دراسة الجدول رقم (٣)، يلاحظ زيادة نسبة الذكور الذين تم تعيينهم عن الإناث بالنسبة للمتقدمين للحصول على عمل عن طريق دائرة شؤون الموظفين، ومرد هذا إلى أن معظم الخريجين من الذكور يتجهون للعمل مباشرة لدى الجهات الحكومية المحلية أو الالتحاق بالقوات المسلحة مباشرة. وهذا طبعاً يتطلب مجهوداً كبيراً في المتابعة قد يكون من الصعوبة على خريجات الجغرافيا من الإناث القيام به. ومن ثم نجد أن معظم الذين لم يتم تعيينهم من المتقدمين من الإناث. وكما هو واضح من الجدول، فإن نسبة الخريجات اللواتي لم يتم تعيينهن تصل إلى ٩٨٪ من جملة المتقدمين للعمل للدائرة خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٥م.

مجالات عمل خريجي قسم الجغرافيا في الدولة:

إن قضية عمل خريجي قسم الجغرافيا تشغل ثلاثة أطراف: الجامعة ممثلة في قسم الجغرافيا والخطة الدراسية ومدرسي الجغرافيا. والطالب سواء كان ذكراً أم أنثى، كثير الخبرة أم قليلها. وجهة العمل سواء أكانت مؤسسة مهتمة بتشغيل الخريج (دائرة الخدمة المدنية)، أم مؤسسة اتحادية، أم حكومة محلية، أم مؤسسة خاصة. ولكن في دراستنا هذه نحاول أن نتناول القضية من منظور آخر ألا وهو الطالب أو الطالبة والمنهج والظروف الأخرى.

وفي اعتقادنا أن موضوع عمل الخريج يعتمد على

أ - الطالب أو الطالبة:

يقع على الطالب أو الطالبة ٤٠٪ من مهمة البحث عن حرفة أو وظيفة في تخصص الجغرافيا. فالطالب يجب عليه منذ اليوم الأول للدراسة أن يضع خطة للدراسة في الجامعة. هذه الخطة يجب أن تتضمن الهدف من دخول القسم وخطة الدراسة. وعلى الطالب الاعتماد على نفسه في تنفيذ الخطة. وهذه الخطة سوف تتضمن طبعاً الارشاد المبكر للتسجيل أو اختيار نوعية المساقات بالتشاور مع المرشد. ويفضل أن يتولى الطالب ٩٠٪ من عملية الارشاد مقابل ١٠٪ فقط للمرشد الأكاديمي. ومن الأفضل أن يقوم الطالب بالتسجيل في ١٥ ساعة مع حضور مساق آخر مستمعاً.

يقول: Richard Roth في كتابه: (Internship and Job-Hunting Guide For Geography Majors): «إن إحدى الطرق للحصول على عمل، هو أن يطور الطالب المهنة التي يرغب الالتحاق بها بعد التخرج». وهنا يجب على الطالب أن يتعلم ما يفيد من دراسة أي برنامج، فمثلاً إذا كان طالب يريد أن يعمل في مجال الخرائط أو التخطيط، يفضل أن يحضر بعض المساقات في رسم الخرائط وأنواعها وإخراجها، ودراسة مساقات في المساحة أو جمع المادة العلمية من الحقل وهكذا. وهذا نفسه يتطلب من الطالب أن يدرس في أقسام الهندسة والزراعة والتخطيط... إلخ.

وعندما سُئِلَ طلبة قسم الجغرافيا الذين شملتهم الدراسة عما إذا كانوا يتعلمون شيئاً ليمارسوه بعد التخرج، أجاب ٦٧٪ منهم بنعم، بينما أجاب ٢٣٪ بلا.. وهذا بالطبع يدل على أن ما يدرسه الطلبة قد يفيدهم مستقبلاً. كذلك سُئِلَ الطلبة عما إذا كانوا يعتقدون أن ما يدرسونه في القسم سوف يفيدهم في مجال العمل، فأجاب ٦٦٪ منهم بنعم. بينما أجاب ١١٪ بلا و٢٣٪ لم تكن لديهم اجابة واضحة.

وقد حثت معظم الدراسات السابقة في هذا المجال الطالب على البحث عن مجال

عمل في التخصص نفسه حتى بدون أجر في أوقات فراغه أو في الاجازات. وهذا طبعاً سيوجد نوعاً من التواصل بين الطالب وجهة عمله قبل التخرج من الجامعة. فإذا ما جاء وقت التخرج استطاع الخريج أن يجد عملاً بسهولة لأنه مارسه من قبل.

ب - المنهج الدراسي:

يعتمد المنهج الدراسي أو الخطة الدراسية ٤٠٪ من فرص الحصول على عمل مناسب لخريجي قسم الجغرافيا. وتحاول معظم أقسام الجغرافيا في العالم مساندة الجديد والتحديث المستمر للخطة للدراسة بما يتناسب مع التخصصات الحديثة ومجالات عمل خريجي أقسام الجغرافيا. وهذا طبعاً يختلف من قسم إلى آخر. وفي هذا السياق، يحاول قسم الجغرافيا في جامعة الإمارات أن يقوم بتطوير الخطة الدراسية بين الحين والآخر حتى يتماشى مع متطلبات الحياة. ومنذ افتتاح هذا القسم عام ١٩٧٧م، جرى تجديد الخطة الدراسية وتطويرها أكثر من أربع مرات. والخطة الجديدة التي يطبقها القسم بدأ تطبيقها على دفعة ١٩٩٤م. ولكن على الرغم من التطوير الذي أُدخل على الخطة، مازالت لاتبني طموح طلبة القسم. فمن خلال الدراسة اتضح أن ٤٨٪ من جملة الطلبة غير راضين عن الخطة الدراسية الحالية، مقابل ٣٢٪ من الطلبة الراضين عن الخطة الحالية. أما البقية فلم تكن لديهم اجابة محددة. وعند سؤال الطلبة ما إذا كانوا يرغبون في تغيير الخطة أجاب ٦٠٪ منهم بنعم. هذه النسبة غالبيتها كانت من الطالبات، حيث أجابت ٤٧٪ من الطالبات بنعم لتغيير الخطة. وقد يرجع هذا إلى طريقة توزيع المسابقات بين مسابقات اجبارية ومساقات اختيارية ومساندة. كذلك، كان السبب الرئيسي من وجهة نظر الطلبة أن الخطة لاتؤهلهم للحصول على عمل. وهنا يجب أن نوضح أن تغيير الخطط الدراسية مبني على أسس موضوعية من قبل الجامعة، والقسم العلمي يتحرك في نطاق ضيق لتعديل الخطة. فمن المعروف أن هناك مساقات يُطلق عليها مساقات ثقافية ومساقات متطلبات جامعة ومساقات متطلبات كلية، ومايتبقى للقسم ساعات محدودة يحاول من خلالها أن يقدم للطالب جرعة بسيطة في التخصص. ومن خلال الدراسة لم يتضح أي علاقة (٢١١٤٨ر٠) بين المستوى الدراسي للطالب، وبين رغبته في تغيير الخطة الدراسية الحالية، كما دل عليها المستوى المعنوي لربع كاي في أي من التوزيعات المشتركة.

ج - الظروف الأخرى:

إلى جانب كل ماتقدم.. نجد أن هناك بعض الظروف الأخرى التي لها دو كبير في حصول خريجي القسم على عمل في الوقت المناسب. فمثلاً وقت تقديم طلب العمل، في

فصل الصيف أو الشتاء، أو في بداية أو نهاية صدور ميزانية الجهة المعنية، وتوفر الشواغر ووجود عمل مناسب في الفترة التي يتقدم بها للعمل في جهة معينة. وهناك عامل مهم آخر. وهو شخصية الخريج. فالشخصية لها دور في الحصول على عمل. وهذه الشخصية قد تكون موروثة أو مكتسبة من خلال دراسته في الجامعة بما يؤهل الخريج للتعامل مع الجهة المطلوب العمل لديها وتلعب المقابلة الشخصية دوراً مهماً في توظيف الخريج. حيث إن المعلومات التي حصلها الخريج ونوعيتها وترتيب الأفكار ووضوح الهدف وطريقة الكلام كلها لها دور في اقتناع الجهة المعنية بتعيين هذا الخريج.

أهم المجالات التي يتوقع أن يفيد فيها خريج الجغرافيا:

من ضمن مجالات عمل علماء الجغرافيا وطلبتهم، وصف الظواهر الطبيعية والبشرية على سطح الكرة الأرضية (Wooldridge and East, 1958, P. 47)، ولكن الجغرافيين معنيون أيضاً بتفسير أسباب حدوث هذه الظواهر.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي قام بها قسم الجغرافيا في العام الدراسي ١٩٩٦/٩٥م، اتضح أن هناك بعض المهارات يتوقع أن يكون خريج قسم الجغرافيا ملماً بها مثل تقنيات الأرصاد الجوية ومجالات التخطيط العمراني واعداد البحوث والدراسات (جدول ٤). ففي حالة توفر هذه المهارات يمكن لهذه الجهات الرسمية أن تستوعب بعض خريجي قسم الجغرافيا. ومن خلال الجدول يتضح أن وزارة التربية والتعليم مازالت المجال المرجح لخريج قسم الجغرافيا، حيث إن الوزارة في حاجة إلى ٤٠٠ خريج جغرافيا حتى عام ٢٠٠٠م.

جدول (٤) - أهم المهارات التي تجدها بعض المؤسسات الحكومية

ضرورية لاكسابها لخريج قسم الجغرافيا

الجهة	أهم المهارات	العدد التقريبي لاحتياجات الجهة حتى عام ٢٠٠٠م
وزارة التربية والتعليم	تدريس بعض الموضوعات في الاقتصاد - أساسيات تربوية - مهارات المساحة والخرائط - تصميم وتنفيذ الأشكال والنماذج والمجسمات.	٤٠٠

تابع جدول (٤)

العدد التقريبي لاحتياجات الجهة حتى عام ٢٠٠٠م	أهم المهارات	الجهة
١٧	تمثيل طبوغرافية الأرض - استخدام تكنولوجية المعلومات في التطبيقات الطبوغرافية.	القيادة العامة للقوات المسلحة
١٣	مهارات العمل في مجال التخطيط العمراني والاقليمي - كيفية اعداد التقارير للمشاركة في اتخاذ القرارات التخطيطية - التدريب العملي على تصميم الاستبانات وتطبيقها في المسوحات الخارجية.	دائرة بلدية ودائرة تخطيط المدن في أبوظبي
١٠	الامام بمواضيع الأرصاد الجوية - الامام بتقنيات التنبؤات المناخية.	وزارة الزراعة والثروة السمكية
٧	القدرة على التنبؤات الجوية - استخدام أجهزة الأرصاد الجوية.	مطار الفجيرة الدولي
١	اعداد البحوث العلمية - جمع البيانات الميدانية - تحليل شبكات النقل - أسس الجغرافيا المرورية.	القيادة العامة لشرطة دبي

المصدر: قسم الجغرافيا - جامعة الإمارات، ١٩٩٧م.

ومن الواضح أن حاملي الشهادات الجامعية يناسبهم تماماً العمل في المجالات التي تبحث في مشكلات الموقع الجغرافي وربطها بالظواهر الطبيعية والبشرية. وكذلك في تخطيط النقل وتخطيط النمو العقاري وتحليل الأسواق (العنقري، ١٩٨٧م). ويمكن تلخيص بعض المجالات التي يمكن أن يعمل بها خريجو قسم الجغرافيا في الآتي:

١ - التخطيط ورسم الخرائط بأنواعها

يمكن للجغرافي أن يساهم في اختيار مواقع المصانع والمزارع وتحديد أنسب المواقع من الناحية الطبيعية والبشرية للمناطق الصناعية في ضوء دراسة مداخل ومخارج البضائع سواء كانت مواد خام أم مصنعة. ويمكن أن يساهم الجغرافي في دراسة المناطق التي تحتاج إلى تحسين سريع في مجالات الخدمات الصحية والبيئية

واقترح الحلول المناسبة لها. كذلك يمكن للجغرافي أن يشارك في المجالات التي تهتم بالانتشار والتوزيع المكاني للظواهر البشرية. وتهتم معظم أقسام الجغرافيا، وخاصة قسم الجغرافيا في جامعة الإمارات، بالخرائط وخاصة الخرائط الآلية. والدوائر التي تهتم بالخرائط هي دوائر التخطيط والبلديات والمساحة.

٢ - الدراسات ومراكز البحوث:

يُعدّ الجغرافي المُعدّ علمياً، مساهماً فعّالاً في الدراسات الميدانية، ويمكنه أن يرأس فريق عمل لدراسة ظاهرة معينة وتقييمها ميدانياً. كذلك يمكنه

* المشاركة في دراسة موضوع معين من منظور جغرافي وبيئي.

* المشاركة في جمع المادة العلمية من الحقل.

* الاعداد للمناقشات وادارة الحوارات المتعلقة بالدراسات البيئية.

وهذا طبعاً سوف يكون مجاله العمل في مراكز البحوث في البلديات والمطارات

والوزارات.

٣ - جمع وتحليل البيانات الفنية:

في السنوات الأخيرة بدأت أقسام الجغرافيا في معظم جامعات العالم التركيز على النواحي الفنية والتقنيات العالية في مجالات تحديد المواقع الجغرافية أو العمل من خلال أنظمة تحديد المواقع (Global Position System (GPS). وهذه التقنية أصبحت متاحة للجغرافي وتدرس في معظم الأقسام العلمية. وبما أن نظم المعلومات الجغرافية (Geographical Information System (GIS أصبحت تحتل مكانة هامة في دوائر التخطيط والبلديات والمؤسسات الاتحادية والحكومية الأخرى، وكذلك المؤسسات الخاصة، فقد صار للجغرافي باعٌ طويل في العمل في هذا المجال. وأصبحت بعض المؤسسات العالمية تفضل خريج الجغرافيا عن غيره لمعرفة بالارتباط المكاني للظواهر الطبيعية والبشرية. وكذلك الجغرافي يتميز بإمكانياته في معرفة تحليل الصور الجوية والاستشعار عن بعد Remote Sensing. ويمكن للجغرافي أن يقوم بتحليل الجداول البيانية والمشاركة في تصميم قاعدة البيانات باستخدام برامج جاهزة للحاسب الآلي مثل: Access و Excel و SPSS وغيرها. ويمكن للجغرافي أن يجد عملاً في هذا المجال في كل من المطارات سواء في العمليات المكتبية أو مجال الأرصاد الجوية ومناطق الشحن والمناطق الحرة في المطارات والموانئ. كذلك يمكن أن يعمل في البلديات في الأقسام الخاصة بنظم المعلومات الجغرافية ومراكز البحوث والدراسات.

الخلاصة:

من خلال الدراسة الميدانية واستطلاع آراء بعض الطلاب والطالبات في قسم الجغرافيا بجامعة الإمارات، نجد أن الغالبية العظمى من الطلاب يفضلون العمل في مجالات غير مجال التدريس. بينما نجد أن معظم الطالبات يفضلن العمل في مجال التدريس. كما تبين أن ٣٣٪ من مجموع الطلاب والطالبات يرغبون في العمل في المؤسسات الاتحادية. وقد احتلت وزارة التربية والتعليم المرتبة الأولى بنسبة ٦٧٪ بين المؤسسات الاتحادية التي يفضلها الخريجون الذين يرغبون في العمل في المؤسسات الاتحادية، ٧٨٪ من الطالبات. والسبب هو أن معظمهن لا يرغبن في الاختلاط بالرجال في مجالات العمل، ويفضلن العمل مدرسات في وزارة التربية والتعليم. كما أشارت نتائج استطلاع رأي المؤسسات في نوعية الجغرافي المتوقع تخرجه ونوعية المهارات التي يتوقع أن يلم بها، إلى أن وزارة التربية والتعليم مازالت من أهم الجهات التي توظف خريجي الجغرافيا. حيث تبين أنها تحتاج إلى ٤٠٠ خريج حتى عام ٢٠٠٠م. وفي اعتقادنا أن الخطة الدراسية الحالية في القسم سوف تغطي المهارات التي تحتاجها الوزارة.

ولكي يستطيع قسم الجغرافيا متابعة أحوال خريجي القسم، يجب أن توجد قائمة بجميع المجالات التي يستطيع الجغرافي أن يعمل بها. ويفضل كذلك أن تكون هناك قاعدة بيانات تتضمن أسماء الخريجين وأماكن عملهم وعناوينهم حتى يتسنى للقسم التواصل معهم وتقديم خبراتهم في نوعية المهارات التي يجب أن تتوفر لدى خريج الجغرافيا. وبالطبع سوف تكون وجهة نظرهم وتقييمهم من واقع الخبرة والممارسة العملية.

يحسن كذلك التركيز على التدريب العملي في المؤسسات الحكومية والاتحادية، وكيفية تقييمها بما يؤهل الخريج للالتحاق بها بعد التخرج.

يحسن كذلك التركيز على التدريب العلمي في المؤسسات الحكومية والاتحادية، وكيفية تقييمها بما يؤهل الخريج للالتحاق بها بعد التخرج.

ويمكن القول أخيراً إن الدراسات الجغرافية مازالت تحتاج إلى نقلة نوعية. وتحتاج أيضاً إلى نظرة موضوعية من قبل المسؤولين في الدولة وخاصة القائمين على تدريس الجغرافيا

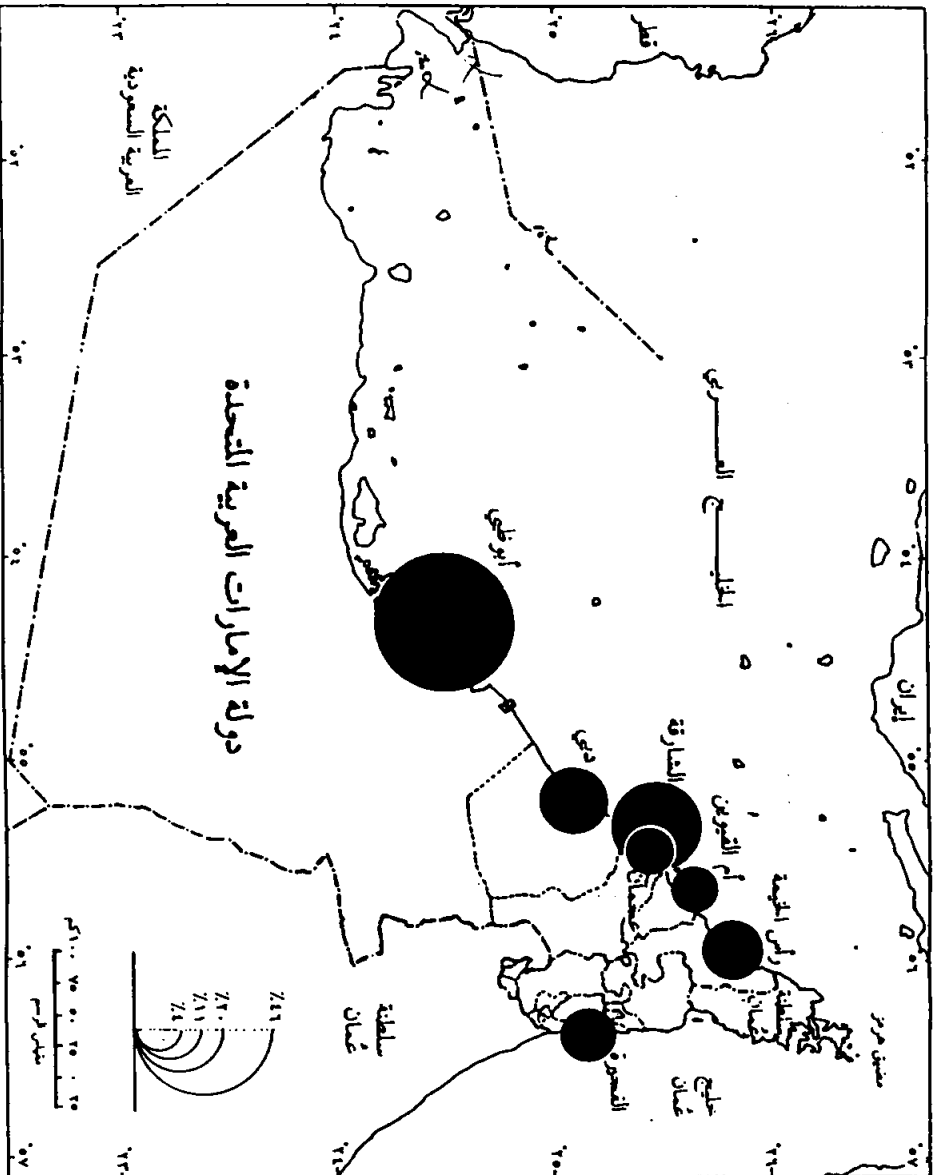
الهوامش:

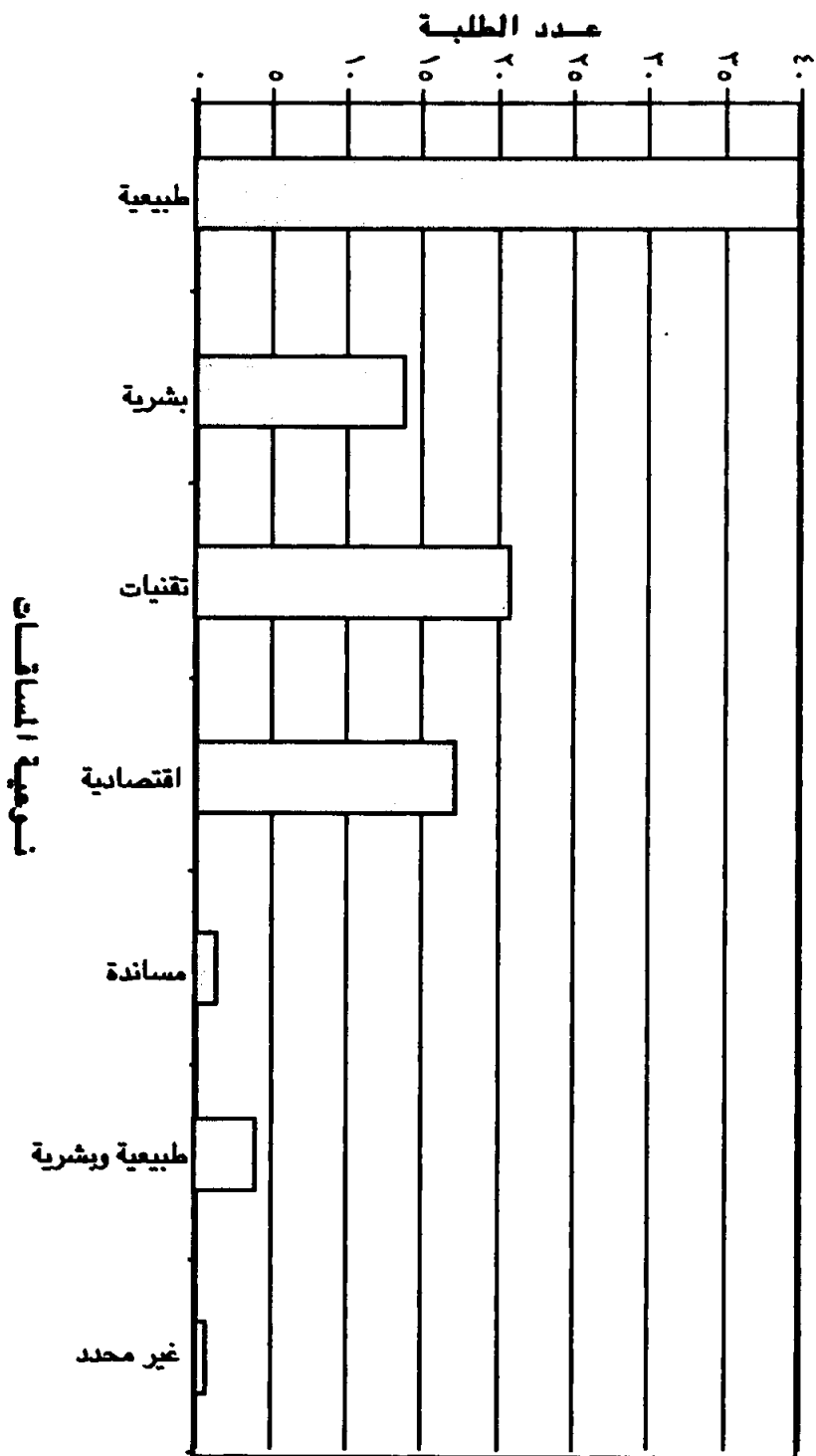
- 1 - al-Qaidi, S. Teaching GIS in the GCC University, and its Effects on Modern Economic Geography. Case study: Geography Department, U.A.E. Uiversity. P 2. (Unpublish).
- 2 - John C. Antenucci and others. Geographical Information System, A Guide to the Technology. NewYork: Chapman & Hall. 1991. PP. 5 - 21.
- ٢ - لقاء مع أحد المسؤولين في دائرة الخدمة المدنية، دبي. (طلب عدم ذكر اسمه)، ٤ يناير ١٩٩٧م.

أهم المراجع:

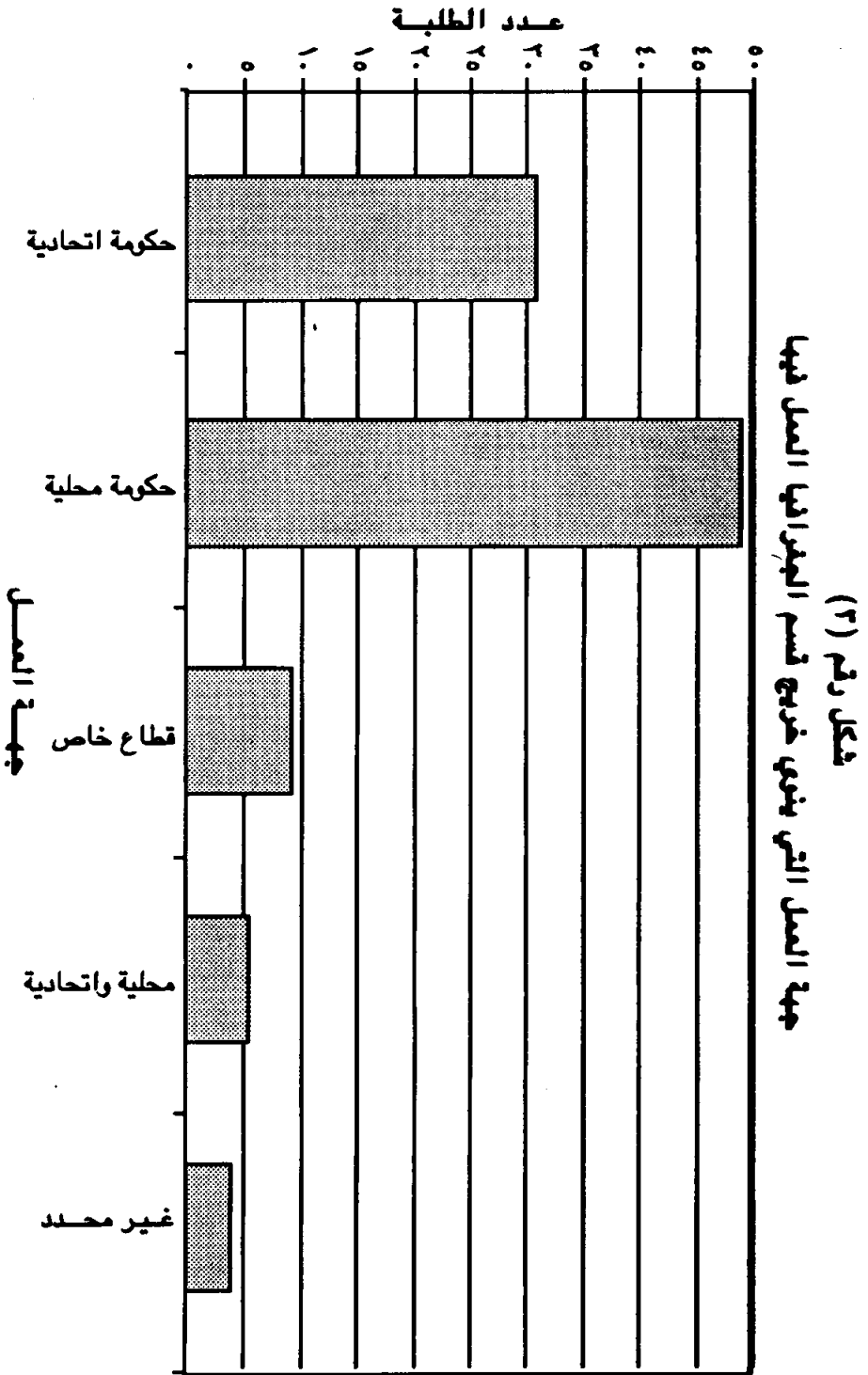
- * خالد المنقري. «مشكلات ومجالات عمل خريجي أقسام الجغرافيا في القطاع الحكومي». رسالة الخليج العربي. العدد ٢٢، السنة الثامنة، ١٩٨٧م، ص ٦٣ - ٨٥.
- * Johnson, R. J. *Geography and Geographers*. (Third Edition) London: Edward Arnold, 1987.
- * Wooldridge, S.W. and East, W.G. *The Spirit and Purpose of Geography*. London: Hutchinson, 1958.
- * James, P. E. *All Possible World: A History of Geographical Ideas*. Indianapolis: The Odyssey Press, 1972.
- * Ford, L.A. A Core of Geography: What Geographers Do Best. *Journal of Geography*. Vol. 83. No. 3 May-June, 1984. PP. 6 - 102.
- * lee, R. Where Have All the Geographers Gone?. *Geography*, Vol. 70. No. 306. Jan., 1985. PP. 45-58.
- * Rusell, J. Specialty Field of Applied Geography. *The Professional Geography*, Vol. 35 (4), PP. 471 - 475.

شكل رقم (١)
التوزيع الجغرافي لطلبة قسم الجغرافيا بجامعة الإمارات عام ١٩٩٧م





شكل رقم (٢)
نوعية المساقات التي يرغب الطلبة في دراستها



هذا الكتاب

لا تزال سلسلة دراسات في مجتمع الامارات أحد أهم المراجع العلمية في الامارات. ولا يختلف هذا المجلد من السلسلة عن المجلدات الأخرى سواء في رقيه العلمي أم تنوعه البحثي. وقد يكون أكثر المجلدات تنوعاً في مواضيعه إذ نستطيع أن نقول إنه يحوي تسعة أبحاث في تسعة مواضيع مختلفة. إعلام، أدب، سياسة، اقتصاد، تاريخ، جغرافيا، قانون وغيرها.

وقد شارك في تحريره العديد من الدكاترة والباحثين من أبناء الامارات الذين أثبتوا وجودهم وتعرزت مكانتهم في الساحة البحثية والعلمية. إضافة إلى مجموعة من الأساتذة والباحثين العرب المقيمين في الامارات والعاملين في جامعتها ومؤسساتها العلمية والثقافية المختلفة، والذين تفاعلوا مع قضايا مجتمع الامارات فكانت لهم بحوثهم المتميزة عن هذا المجتمع. إن استمرار إصدار هذه السلسلة الموسوعية يعني أن حركة البحث العلمي في الامارات مازالت بخير وأنها تستحق الدعم والمؤازرة من جميع هؤلاء الذين يعينهم تقدم الوطن ورقية.

جمعية الاجتماعيين

الشارقة - الامارات العربية المتحدة

ص . ب ٣٧٤٥ - هاتف ٥٤٨١٦١ - فاكس ٥٢٢٢٦٧